الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة منتوري -قسنطينة-

كلية العلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

رقم التسجيل:
الرقم التسلسلي:

دور الجمعيات البيئية المحلية في نشر الوعي البيئي

-الجمعيات البيئية المحلية لولاية قسنطينة

نموذجا-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص:بيئة

من اعداد الطالبة:
مرابط إيمان

تحت إشراف :
د.خريف حسين

- أعضاء لجنة المناقشة:

-
-
-

السنة الجامعية:2009-2010

شكر و عرفان

إلى كل من ساعدني لإتمام مذكرتي

إلى مشرفي و أساتذتي.

الى عائلتي و أصدقائي

شكرا

فهرس المحتويات:

الموضوع **الصفحة**

شكر و عرفان
مقدمة

الفصل الأول:الاطار النظري و المنهجي للدراسة:

1) الاطار النظري للدراسة:

1_مشكلة الدراسة.....10
2_أهمية الموضوع وأسباب اختياره.....13
3_أهداف الدراسة.....14
4_الدراسات المشابهة.....15
5_تساؤلات الدراسة.....24
6_ضبط المفاهيم.....25
7_البنائية الوظيفية مدخل نظري للدراسة.....39

2) **الاطار المنهجي للدراسة**:

1_مجالات الدراسة.....41
أ_المجال الزماني.....41
ب_المجال المكاني.....42
ج_المجال البشري.....44
_العينة
2_المنهج المستخدم في الدراسة.....50
3_أدوات جمع البيانات.....51

الفصل الثاني:البيئة و مشكلاتها:

1_علاقة الانسان بالبيئة.....55
2_المداخل النظرية الكبرى في علم الاجتماع و موقفها من البيئة و علاقة الانسان بها.....58
3_المدارس البيئية و علاقة الانسان بالبيئة.....61
4_ أزمة العلاقة بين الانسان والبيئة.....67
5_ البيئة و مشكلاتها في العالم.....69
6_أسباب المشكلات البيئية و التدمير البيئي.....70
7_أهم المشكلات البيئية المعاصرة.....73

الفصل الثالث:حماية البيئة و ضرورة نشر الوعي البيئي

1_اجراءات حماية البيئة.....88
2_جهود العالم في مواجهة مشكلات البيئة.....91
3_تطور مفهوم الوعي 97
4_الاتجاهات النظرية الكبرى و تفسيرها للوعي.....98
5_أنواع الوعي.....103
6_الوعي البيئي 104
أ_عوامل نشأة الوعي البيئي(الاتجاهات التفسيرية).....105
ب_تطور الوعي البيئي في المجتمعات الحديثة.....107
ج_مكونات الوعي البيئي.....108
7_الوعي البيئي و كيفية تنميته 114

الفصل الرابع:الجمعيات البيئية

1_الجماعات من الناحية التاريخية.....118
2_المجتمع المدني و ظهور الجمعيات.....122

أ_تبلور مفهوم المجتمع المدني.....122
ب_المداخل النظرية الكبرى لدراسة المجتمع المدني.....124
3_نشأة و تطور الجمعيات في العالم.....131
أ_في البلدان المتطورة.....131
ب_ في البلدان المتخلفة.....133
4_أنواع الجمعيات.....134
5_ظهور الجمعيات البيئية الدولية.....134
6_جهود بعض الجمعيات البيئية الدولية في حماية البيئة.....140

الفصل الخامس:البيئة و الجمعيات البيئية في الجزائر

أولا:البيئة و مشكلاتها في الجزائر

1_ واقع البيئة أثناء الاستعمار.....144
2_في فترة الاستقلال.....145
3_نتائج السياسة المتبعة على البيئة.....146
4_ أهم المشكلات البيئية.....147
5_الجزائر و حماية البيئة.....151
6_ الجهود المبذولة في مجال حماية البيئة في الجزائر.....152

ثانيا:نشأة وتطور الجمعيات في الجزائر

1_المسار التاريخي لنشأة الجمعيات في الجزائر.....155
أ_مرحلة ما قبل الاستقلال.....155
ب_مرحلة ما بعد استعادة الاستقلال.....158
2_ القوانين المنظمة للتنظيمات الجمعوية في الجزائر.....159

ثالثا:الجمعيات البيئية في الجزائر

1_ النظام القانوني للجمعيات البيئية في الجزائر.....166
2_كيفية تأسيس الجمعيات البيئية.....167
3_أنواع الجمعيات البيئية.....167
4_مجالات تدخل الأشخاص و الجمعيات في مجال حماية البيئية 168
5_دور الجمعيات البيئية من خلال النصوص البيئية.....169
6_موقع الجمعيات البيئية في السياسة الحكومية الوطنية.....170

الفصل السادس: الجمعيات البيئية في ولاية قسنطينة و دورها في نشر الوعي البيئي

أولا:بعض مظاهر التدهور البيئي في ولاية قسنطينة.....171

ثانيا:دور الجمعيات البيئية ل ولاية قسنطينة

1_تحليل بيانات استمارة المقابلة الموجهة لرؤساء الجمعيات.....176
2_النتائج.....218

الفصل السابع:مدى تجاوب الجمهور مع ما تقوم به هذه الجمعيات

1_ تحليل بيانات الاستمارة الموجهة لجمهور الجمعيات.....222
2_النتائج.....238

النتائج العامة:

أ_النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة.....240
ب_النتائج في ضوء الدراسات السابقة.....243

الخاتمة

الملاحق

مقدمة

مما لا شك فيه أن موضوع البيئة و سبل حمايتها و الحد من مشاكلها أصبح من المواضيع التي تشغل ليس بال الرأي العام العالمي فقط بل الوطني منه و المحلي في كل منطقة، ومن قبل كل المجتمعات الأكثر والأقل تصنيعا على حد السواء و إن تباينت درجة الاهتمام .

كما أصبحت الشغل الشاغل للعديد من العلماء و الباحثين في مختلف الميادين البحثية و التخصصات.

كل هذا ولد ضغطا متزايدا دفع ليس فقط الحكومات و المؤسسات الرسمية للاهتمام بهذا الموضوع بل المدنية منها على وجه الخصوص (مؤسسات المجتمع المدني) للعمل من أجل معالجة هذه المشاكل و الحد منها و نشر الوعي البيئي اللازم لحماية وجودنا وحياتنا مستقبلا.

ومع ما شهده القرن 20 من تغيرات و تطورات خاصة الاجتماعية منها على صعيد التنظيم الاجتماعي و البناء الاجتماعي تطور قطاع المجتمع المدني وبرز خاصة في العقود الثلاثة الأخيرة،حيث تميز بمؤسساته و منظماته الأهلية التطوعية و اللاربحية و التي أخذت عن كاهل الحكومة المركزية الكثير من الأعباء ، و انضوت تحت نظام المنظمات غير الحكومية التي أصبحت موجودة في كل أو معظم دول العالم.

و نتيجة لما يمكن أن تؤمنه هذه المنظمات من آليات فعالة لإشراك المواطنين و الجماعات للمساهمة في تنظيم المجتمع و توحيد النشاطات الإنسانية للنفع العام،وما يمكن أن تحققه من خلال الضغط على مراكز صنع القرار،وحتى في الوصول إلى المشاركة في صنعه و تنفيذه ظهرت الجمعيات و الحركات في مجال البيئة في محاولة لتسليط الضوء على المشاكل التي تعاني منها بيئتنا و محاولة معالجتها و الحد منها من خلال شحن الرأي العام و الضغط المتزايد على الساسة و المؤسسات من أجل دفعهم إلى أخذ البعد البيئي بعين الاعتبار عند اتخاذهم لأهم القرارات السياسية و الاقتصادية.

وكذا من خلال نشر الوعي البيئي لدى فئات المجتمع المختلفة حتى تعي خطورة ما تعانيه البيئة عامة و تساندها في الحد من ذلك أمام كل من تسول له نفسه لتخريبها و استغلالها بطريقة سلبية غير رشيدة و غير مراعية لها و لمكوناتها.

ولقد أحرزت هذه الحركات البيئية بعض النجاحات الهامة في جعل الحكومات تغير بعض نواحي أعمالها،و تعدل من برامجها، و أفضل مثال على ذلك هو ما استطاعت أن تقوم به في ثني الحكومة الفرنسية عن متابعة برنامج التجارب النووية و إيقاف تجاربها في المحيط الباسيفيكي عام 1995 وغيرها من الأعمال التي سبقتها و تلتها خاصة مع حصولها على اعتراف رسمي كمشاركين شرعيين في صنع السياسات العالمية نتيجة التنظيم الفعال و التأثير الذي حصدته .و لقد فاق عدد المشاركين منهم المنظمات الحكومية بنسبة سبعة إلى واحد في مؤتمر الأرض 1992.

و لقد مرت هذه الجمعيات في العالم المتقدم منه خاصة بمراحل مختلفة نقلتها من مرحلة إثبات الوجود إلى مرحلة الفعالية و المشاركة في اتخاذ القرارات من خلال العمل في تناغم و تساند مع النظام القائم لتصبح قطاعا متميزا يقوم أساسا على تحسين نوعية الحياة و حماية البيئة، إلا أنها لا تزال في الدول المتخلفة عموما تعمل جاهدة من أجل الاضطلاع بدورها التنموي التعبوي.

و الجزائر على غرار دول العالم مع تزايد الاهتمام بالبيئة فيها في السنوات الأخيرة ظهرت بها الجمعيات البيئية للنهوض بالبيئة خاصة مع ما تعانيه باعتبار أن البعد البيئي لم يحظ باهتمام كاف في التنمية الجزائرية إلا مؤخراء مما أسفر عنه إفرازات خطيرة هددت توازن البيئة الطبيعية و نوعية الحياة البشرية و الحيوانية ،حيث تعمل هذه الجمعيات تحت طائلة القانون الصادر سنة1990 الخاص بالجمعيات.

و مع التطورات المختلفة التي يعرفها المجتمع الجزائري و أمام تزايد الاهتمام بالبيئة من جهة و العمل الجمعوي من جهة أخرى نشأت هذه الجمعيات من أجل حماية البيئة و العمل على تسليط الضوء على مشاكلها و كيفية الحد منها في الأوساط الاجتماعية الناشطة ضمنها رغم حداثة تكوينها و الصعوبات التي تواجهها من أجل العمل على إثبات وجودها و المساهمة في صنع القرار في كل ما يخص البيئة من خلال كل ما تقوم به من أجل نشر الوعي البيئي لدى كل فئات المجتمع المختلفة.

فكل ما يخص هذه الجمعيات و ما تقوم به لتفعيل دورها في نشر الوعي البيئي وما تعانيه سنحاول تسليط الضوء عليه من خلال فصول الدراسة .

حيث بدأنا ***بالفصل الأول*** و تعرضنا فيه إلى مشكلة الدراسة و الاطار النظري و المنهجي لها حيث تخللته أهداف و أهمية الدراسة إلى جانب الإشكالية و مختلف المفاهيم المتعلقة بالموضوع ،الدراسات المشابهة .ضف الى الإطار النظري للدراسة تعرضنا للاطار المنهجي من خلال مجالات الدراسة ،العينة،المنهج،أدوات جمع البيانات.

والفصل الثاني من الدراسة تعرضنا فيه للبيئة و مشكلاتها في العالم متعرضين فيه لعلاقة الانسان بالبيئة كذلك و موقف كل من المداخل النظرية الكبرى في علم الاجتماع و كذا المدارس البيئية و تفسيرها لها.

وفي ***الفصل الثالث*** جاء فيه التعرض الى حماية البيئة و ضرورة نشر الوعي البيئي للحد من مشاكلها فجاء الحديث فيه عن الوعي و الوعي البيئي،أسباب نشأته،تطوره،مكوناته وكيفية تنميته.

أما ***الفصل الرابع*** فكان فيه التطرق الى الجمعيات البيئية في العالم وكل ما له علاقة بهذا الموضوع من تبلور المجتمع المدني الى ظهور الجمعيات و تطورها الى نشأة الجمعيات البيئية فيها.

في حين أن **الخامس** خصص الحديث فيه عن الجزائر : البيئة ، مشاكلها ،حمايتها ، الجمعيات البيئية فيها و كل ما يخصها .

وتعرضنا في **الفصل السادس** إلى الجمعيات البيئية لولاية قسنطينة في محاولة لمعرفة دور هذه الجمعيات فيها من خلال عرض وتحليل بيانات الإستمارات المقدمة ، وأثر دورها في محاولة لمعرفة مدى تجاوب الجمهور مع هذا الدور والذي تم التعرض إليه في **الفصل السابع** .

ضف إلى ذلك عرض للنتائج المتوصل إليها في ضوء الدراسات المشابهة و تساؤلات الدراسة .
وفي الأخير شملت نهاية الدراسة خاتمة عامة تعرضنا فيها إلى أهم النتائج المتوصل إليها من الدراسة الميدانية .

الفصل الأول

الاطار النظري و المنهجي للدراسة

تمهيد:

لقد شهد القرن 20 سلسلة من التغيرات الاجتماعية و التطورات تمثل أهمها في بروز و تطور مفهوم المجتمع المدني بمؤسساته المختلفة التي أخذت على عاتقها الكثير من الأعباء ليتوسط الحلقة القائمة بين الدولة من جهة و المجتمع من جهة أخرى.و انضوى تحت نظام يعرف بالمنظمات غير الحكومية أو ما يعرف كذلك بالجمعيات التي تساهم في تنظيم المجتمع،

حيث نشطت في كل المجالات منها البيئية، خاصة وأن موضوع البيئة اليوم يعتبر من المواضيع الرئيسية الهامة التي تشغل بال الرأي العام خاصة مع ما تعانيه البيئة و ما يتطلبه العمل من أجل نشر الوعي البيئي بها و بمشاكلها.

حيث أصبح دورها في ذلك يشكل أكبر الإشكاليات التي تتعرض لها الدراسات الحديثة.

وعليه و في بداية عرضنا هذا فمن الضروري تحديد اشكاليتنا المراد دراستها ،و كذا أهمية و أهداف الموضوع و المفاهيم التي لها صلة به وغيرها.....و كذا الإطار المنهجي الذي تسير وفقه، كل هذا سنتعرض إليه بنوع من التفصيل فيما يلي:

I. الإطار النظري للدراسة:

من المعروف أن البحث العلمي حول موضوع ما لا يأتي محل الصدفة أو من فراغ بل ينطلق من ظاهرة يحيط بها الغموض وتحتاج إلى تفسير وتحليل وهي ما اصطلح عليها مشكلة البحث، وكذلك الرغبة الجامحة في دراسة الموضوع وإزاحة الستر عنه وهذا نتاج دوافع وأسباب معينة.و هو ما سنتعرض إليه فيما يأتي:

1-مشكلة الدراسة:

تشمل البيئة كل ما يحيط بالإنسان من العناصر الطبيعية والحياتية التي توجد حول وعلى وداخل سطح الكرة الأرضية

وتعتبر البيئة من القضايا التي فرضت نفسها تدريجيا على رأس اهتمامات المجتمع الدولي حيث انبثق الاهتمام بها مع تنامي مشكلاتها التي تنوعت وتشعبت وبدأت ميكانيزماتها تهدد الإنسان بعواقب مخيفة في وجوده وفي شتى مجالات أمنه واستقراره.

وقد أدى الشعور بهذه المشكلة وما خلفته تلك العلاقة التي أقل ما يقال عنها علاقة عدوانية ضد البيئة من جهة وكذا اتساع مفهوم البيئة من جهة أخرى إلى ظهور وتصاعد النداءات من قبل المهتمين بقضايا البيئة من مختصين، دول ومنظمات إلى مؤسسات المجتمع المدني المختلفة لتكثيف الجهود من أجل القيام بحماية البيئة ووضع استراتيجيات من شأنها العمل على إيجاد علاقة تعايش بين الإنسان وبيئته من أجل حماية حياتنا، حاضرنا ومستقبلنا.

ومن هذه المؤسسات التي تعنى بتكوين هذه العلاقة " **الجمعيات** " حيث تعتبر سمة بارزة من سمات المجتمعات الحديثة وجزءا أساسيا (نسق فرعي) من النسق العام الذي تحيا فيه لأنها تعبر عن مدى وعي المجتمع وتفتحه على التعددية والحريات الإنسانية.

وتزداد أهمية هذه الجمعيات البيئية بشكل بارز بحكم دورها وبحكم كونها تشكل أحد المصادر الأساسية التي تساهم في نشر الوعي البيئي لأفراد المجتمع باعتباره (الوعي البيئي) خطوة أساسية لحماية البيئة والحفاظ عليها من خلال تكوين الفرد وإكسابه سلوكيات إيجابية نحو البيئة، وهذا ما يزيد من جعلها أحد الموضوعات الهامة التي تحظى باهتمام الباحثين والمفكرين خاصة في علم اجتماع البيئة في محاولة لكشف خبايا العلاقة بين الإنسان والمجتمع والبيئة.

لقد أثبتت الدراسات الحديثة أن تطوير المجتمعات لا يتم عن طريق السياسات الحكومية وحدها وإنها أيضا عن طريق تنسيق الجهود وخلق نوع من التعاون المتكامل بين الأجهزة الحكومية والتنظيمات غير الحكومية التي تستطيع بفضل قدرتها التعبوية والتطوعية على استقطاب الأفراد وإشراكهم في حل بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية وخاصة البيئية وتحسين سلوكاتهم نحوها ،حيث تعتبر هذه الجمعيات البيئية أحد تنظيمات المجتمع المدني الفاعلة باعتبارها نسق اجتماعي له دور ووظيفة تعنى بالقضايا البيئية.

ولقد شهدت هذه التنظيمات اهتماما متزايدا على الصعيد العالمي والوطني والمحلي منذ ظهورها من خلال ما تحاول القيام به من أهداف مسطرة تحاول الوصول إليها وتحقيقها إلى تبني مواقف تمكنها من فرض وتحديد مكانتها في نطاق عملها لإحداث تغيير في طريق التفكير والسلوك البيئي بدءً من منظمة السلام الأخضر وأصدقاء الأرض وغيرها.....

حيث تعمل على المشاركة في تحقيق التنمية المستدامة التي تضمن حقنا وحق الأجيال القادمة في التمتع ببيئة ملائمة وموارد متوفرة وتسليط الضوء على المشاكل والمخاطر المحيطة بنا من خلال الدور الرقابي الذي تلعبه وكذا طبيعة علاقتها مع الفرد والمجتمع، ويتم هذا بالعمل على درء مشكلات البيئة وتبيان انعكاساتها من خلال نشر الوعي البيئي باعتبار أن سلوكات الفرد اللامسؤولة اتجاه البيئة تكون في الغالب نابعة من قصور الوعي البيئي والاستغلال غير الرشيد لموارد البيئة المختلفة.

فنشر الوعي البيئي ضرورة لمواجهة تدهور البيئة على المستويين المحلي والعالمي إذ أن الجماهير الواعية تساعد على حل مشكلات البيئة والحد من انتشارها والضغط على صناع القرار لاتخاذ الإجراءات اللازمة لذلك.

حيث كانت ولا زالت التوعية البيئية أهم القضايا التي ركزت عليها المؤتمرات والاجتماعات بدء من مؤتمر ستوكهولم 1972 مؤتمر تبيلسي 1988 إلى مؤتمر ريوديجانيرو 1992 باعتبارها من أهم العناصر الفعالة في التعامل مع القضايا البيئية التي تواجه أي مجتمع من المجتمعات، فتوعية فئات

المجتمع بقضايا البيئة تعتبر حافزا هاما لمشاركتهم بطريق مباشر أو غير مباشر في حل هذه القضايا بحيث يتحول إلى جزء من كيان الفرد وسلوكياته.

حيث أن إدراك فئات المجتمع للقضايا البيئية بأبعادها المختلفة وواجباتها نحوها يعتبر عنصرا أساسيا لنجاح اية استراتيجية تستهدف حماية البيئة ومعالجة مشكلاتها فإذا لم تقدر فئات المجتمع قيمة الموارد الطبيعية وتستخدمها بكفاءة أكثر سيبقى تدهور البيئة مستمرا وهنا تكمن أهمية نشر الوعي البيئي.

إذ أن نجاح هذه الجمعيات في نشر الوعي البيئي مرهون ومتوقف على مدى قدرتها على تحقيق أهدافها والتأثير على أفراد المجتمع وكذا الوسائل المعتمدة في ذلك لتحقيق فهم سليم لقضايا البيئة ومشكلاتها وتأثيراتها المختلفة.

والمجتمع الجزائري على غراره من المجتمعات الأخرى شهد تغييرا واضحا في مقوماته البيئية والحضارية والاجتماعية ونشأ عن هذه التغيرات والتطورات السريعة والمتلاحقة مشكلات بيئية متنوعة وافرازات خطيرة هددت توازن البيئة الطبيعية والاستقرار الإيكولوجي ومسار الغلاف الجوي وصور متعددة أخرى للتدهور البيئي لازمته منذ عهد الاستعمار وما خلفه هذا الأخير من استنزاف مفرط في مواردها، مرورا بمرحلة التنمية غير المخططة وغير المراعية للبعد البيئي بعد الاستقلال إلى العشرية الأخيرة وما صاحبها ذلك من إتلاف كبير للبيئة من حرق للغابات وتدمير لمقومات الحياة البيئية المختلفة وغيرها.

ضف إلى ذلك معاناتها كغيرها من دول العالم من الافرازات السلبية لثقب الأوزون والاحتباس الحراري والتزايد السكاني السريع والتلوث بمختلف أشكاله حيث تشير الأرقام إلى أن التدهور البيئي والتلوث الذي تشهده البيئة في الجزائر كلف الدولة خسائر قدرت بنسبة 07 % من المنتوج الداخلي الخام.

وقد ظهر الاهتمام بقضايا البيئة بشكل محتشم في الثمانيات تلته اهتمامات أخرى وقوانين وبرامج تعنى بهذا المجال كمصادقتها على بروتوكول مونريال 1987 و نتائج مؤتمر ريو ديجانيرو 1992 والاتفاق الخاص بالتغيرات المناخية 1993 وغيرها.. وهذا للحاق بالركب العالمي بضرورة حماية البيئة ومعرفة مشاكلها والحد من تفاقمها والعمل على نشر الوعي البيئي والثقافي والمعرفي فيما يخص علاقة الإنسان ببيئته ومستقبله معها وسن قوانين تعنى بهذا الجانب رغم النقص الذي مازال يتخللها ،حيث لا يزال النظام الحالي للحماية ضعيفا وغير فعال نتيجة للقصور الواضح في ممارسة صلاحيات القوة العمومية من طرف الهيئات المختصة وهذا يتطلب تكثيف الجهود من أجل تحديد إجراءات التصدي بكل أشكال التلوث والتدهور البيئي بدءا من الإدارة المركزية المتمثلة في الوزارة الوصية مع المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والصندوق الوطني للبيئة والجماعات المحلية والقطاعات الاقتصادية وكذا الحركة الجمعوية.

وفي هذا الصدد وفيما يتعلق بالجمعيات فقد شهد المجتمع الجزائري منذ التسعينات وكنتيجة للتعددية السياسية توجها نحو التركيز على تطوير العمل التطوعي المؤسسي للمجتمع المدني خاصة بعد صدور قانون 31/90 المؤرخ في 04 ديسمبر 1990 الخاص بالجمعيات كخطوة هامة في مجال العمل الجمعوي والذي ساعد على ظهور جمعيات في شتى مجالات الحياة الاجتماعية المختلفة.

ومن هنا ظهرت جمعيات حماية البيئة في كثير من جهات الوطن وطنية منها ومحلية للوقوف على حجم هذا التدهور الذي يشهده العالم عموما والجزائر خصوصا من أجل تنسيق الجهود وتكثيفها للعمل على تحقيق نتائج إيجابية تعنى بالبيئة وسلوكات الفرد اتجاهها وكذا الانعكاسات والتأثيرات الناتجة.

وولاية قسنطينة من ولايات الوطن التي أعطت اهتماما كبيرا للجمعيات في مجال البيئة من أجل مواجهة تدهورها ومعالجة مشاكلها حيث يوجد بها(15) جمعية بيئية تعمل في هذا الصدد من اجل حماية البيئة وتسليط الضوء على مشاكلها الموجودة لكن السؤال الذي يمكن طرحه هنا:

- هل لهذه الجمعيات دور فعلي في نشر الوعي البيئي من أجل حماية البيئة ؟

2- أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تبرز أهمية موضوع البحث من خلال:

- أهمية البيئة باعتبارها من أهم القضايا الحالية اليوم " قضية العصر " والتي تترأس اهتمامات المجتمع الدولي خاصة مع تنامي مشكلات تدهور البيئة وزيادة تأثيرها وانعكاساتها على حياة الفرد بشكل ملموس.
- تناولها مفهوم الوعي البيئي باعتباره أحد أهم العناصر الأساسية التي يمكن اتخاذها لحماية البيئة والحد من تدهورها.
- تزايد النداءات من قبل مؤسسات المجتمع المدني بضرورة النهوض والتصدي لما يهدد حياتنا والحد من الاستغلال المفرط وغير الرشيد للثروات البيئة المختلفة.
- زيادة مظاهر التدهور البيئي المختلفة التي تعرفها الجزائر ضف إليها مظاهر التلوث العالمية المشتركة كالاحتباس الحراري وتأثيراته الملموسة التي تمس العالم ككل لا منطقة دون أخرى.
- كما تبرز أهمية تلك في طبيعة الدراسة في حد ذاتها من خلال النتائج المحصل عليها لتبيين دور هذه الجمعيات ومدى مساهمتها الفعلية في نشر الوعي البيئي وحماية البيئة.

ولقد ارتأيت دراسة هذا الموضوع بدوافع ومبررات هي كالتالي:

- نقص الدراسات في هذا المجال ضمن تخصص علم اجتماع البيئة.

- ❖ محاولة فهم موضوع الدراسة كظاهرة أصبحت دراستها ملحة جدا مؤخرا (موضوع الساعة) نظرا للاهتمام الذي يعرفه العالم ككل اتجاه البيئة وكل ما يتعلق بها ومحاولة تسليط الضوء على كل ما يخصها ويساعد على فهمها.
- ❖ زيادة صور التدهور البيئي في الجزائر وما خلفه من افرازات خطيرة تهدد توازن البيئة الطبيعية ومظاهر الحياة المتعلقة بها ← حاجة المجتمع الجزائري لكافة الوسائل والإمكانيات لمواجهة هذا التدهور والتهديد الناتج.
- ❖ تزايد عدد الجمعيات في بلادنا (وطنيا ومحليا) للعمل على تسليط الضوء على كبريات المشاكل البيئية الموجودة والتي تشكل خطرا على حياة البيئة من جهة وحياة الفرد من جهة أخرى.
- ❖ تزايد اهتمام المجتمع والسلطات بموضوع البيئة وكل ما يخص بها.
- ❖ محاولة تقديم آخر المستجدات فيما يتعلق بالجمعيات البيئية من حيث البرامج والمجهودات المبذولة في مجال البيئة والحفاظ عليها.

3-أهداف الدراسة:

إن أي موضوع علمي في علم الاجتماع أو غيره من العلوم له موضوع ومنهج وهدف مسطر يصبوا إلى بلوغه وتحقيقه.

وموضوع هذه الدراسة له مجموعة أهداف هي الغاية التي نريد تحقيقها من البحث والدافع الرئيسي لجمع المادة العلمية.

وتكمن هذه الأهداف في النقاط التالية:

- ❖ محاولة الوصول على نتائج وحقائق تجيب على تساؤلاتنا في الإشكالية المطروحة
- ❖ محاولة تسليط الضوء على الدور الفعلي الذي تقوم به هذه الجمعيات في هذا المجال لنشر الوعي البيئي
- ❖ محاولة معرفة نوع المشكلات المحلية التي تهدد مجال الدراسة
- ❖ محاولة فهم فيما إذا كانت مجهودات هذه الجمعيات من خلال أهدافها وبرامجها ووسائلها تحقق النتائج المرجوة وتتوافق وأفراد المجتمع وكذا إنجازاتهم.

4-الدراسات السابقة(المشابهة):

يعتبر علم الاجتماع البيئة من التخصصات الجديدة ليس فقط في الجزائر بل حتى في العالم،والتي ظهرت في ظل ما تعرفه البيئة في الآونة الأخيرة من تدهور وتخريب في محاولة لوضع حد لذلك من خلال حل أزمة العلاقة بين الإنسان وبيئته وتسليط الضوء على مدى التأثير والتأثر الذي يسببه كل طرف للآخر.

وتجدر الإشارة إلى غياب الدراسات السابقة لدينا في هذا التخصص عامة والدراسات الموجودة تناولت الموضوع في تخصصات أخرى في علم اجتماع التنمية في الحقوق وغيرها.....

حيث تناولت موضوع البحث بطريقة مباشرة تتفق مع نفس موضوع الدراسة أو بطريقة غير مباشرة بتناولها لجانب أو أكثر من موضوع دراستنا.

وفي هذا الإطار نستعرض بعض الدراسات السابقة التي اعتمدنا عليها في دراستنا وهي كالتالي:

❖ الدراسة الأولى:

"خصائص الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال النصوص التشريعية" لـــ: ***"بوبكر جيملي"*** رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع – جامعة قسنطينة – تحت إشراف الدكتور إسماعيل قيرة سنة 2001- 2002

ويسعى الباحث من خلال دراسته لهذا الموضوع تحقيق الأهداف التالية:

❖ **هدف نظري:**

يتمثل في محاولة التعرف على الخصائص التنظيمية للجمعيات وتتبع أصول الممارسة الجمعوية في مختلف المراحل التي مرت بها في الجزائر.

❖ وكذا **هدف منهجي** يتمثل في محاولة استخدام التحليل الكيفي لمضمون الوثيقة والمتمثلة في النص التشريعي المتعلق بالجمعيات والمتمثل أساسا في القانون الصادر سنة 1990.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة:

❖ سهولة تكوين الجمعيات تحت إطار القانون المدروس.

❖ حرية تصميم البناء التنظيمي.

❖ التأكيد على استقلالية الجمعيات اتجاه السلطات العمومية.

❖ إبعاد السمة الحزبية للجمعية.

❖ عدم التضييق على مصادر التمويل.

- ❖ أما فيما يخص إنهاء الوجود القانوني للجمعيات تحت إطار هذا القانون فلا يكون تعسفيا وإنما بطريقتين إما بالحل الإرادي أو الحل عن طريق القضاء في حال مخالفة أهدافها والقوانين التي تحكمها.

وأهم ما توصلت إليه الدراسة هو ملاحظة تطور هام لخصائص الحركة الجمعوية خلال المرحلة التعددية التي كرستها أحكام قانون الجمعيات الجديد مقارنة بالمرحلة الأحادية التوجه رغم ما يتضمنه من نقائص وعيوب.

❖ الدراسة الثانية:

"الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني " جمعيات مدنية عنابة نموذجا مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية وتسيير الموارد البشرية إعداد"***نصيب لبنة***" تحت إشراف الدكتور قيرة إسماعيل كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية قسم علم الاجتماع 2001 – 2002 ".

وتتمثل أهداف الدراسة أساسا في محاولة إعطاء لمحة عامة وشاملة حول المجتمع المدني ومؤسساته المختلفة وكذا محاولة التعرف على الدور الذي تضطلع به الجمعيات في إطاره العالمي والمحلي من خلال:

1. التعرف على الدور الاجتماعي الوظيفي للجمعيات.
2. التعرف على بنية المجتمع المدني وخصائصه.
3. معرفة حجم وأنواع الجمعيات التي تمثل مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني.
4. معرفة الإطار القانوني المتحكم في هذه الجمعيات.

أما على المستوى المحلي فلقد حاولت الوصول إلى:

- ❖ تحديد الدور الذي تضطلع به في مجال تماسك المجتمع المحلي.
- ❖ تحديد الخصائص الاجتماعية للأعضاء.
- ❖ التعرف على دور الجمعيات في زيادة مستوى المشاركة في النشاط الجمعوي.
- ❖ دور الجمعيات في النهوض بالمجتمع المحلي.
- ❖ التعرض لمعوقات الدور الذي تضطلع به الجمعيات.

ولقد قامت هذه الدراسة على أساس الدراسة الوصفية التحليلية التي تضع الموضوع في إطار تفاعله مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية مستعينا بالأدوات البحثية التالية: استبيان, ملاحظة, مقابلة وكذا بعض الوثائق والسجلات كالوثائق المأخوذة من الجمعيات الوطنية بعنابة أما تحديد عينة الدراسة وطرق اختيارها فكان كالآتي:

تم اختيار مدينة عنابة لإجراء الدراسة الميدانية لما تحتويه من جمعيات محلية حيث تم حصر مبدئي للجمعيات العاملة في الحقل الاجتماعي رعاية . صحة . بيئة والممثلة لمختلف فئات المجتمع فقدرت بـــ: 31 جمعية وعليه تم اختيار عينة قدرت بـــ: 06 جمعيات وبطريقة قصدية تنشط في المجالات التالية:

1. مساعدات خيرية
2. ثقافية
3. بيئية
4. خدمة صحية
5. رعاية المكفوفين
6. قضايا المرأة والتعليم
7. التشغيل

حيث تم مراعاة عدة معايير لذلك منها:

1. أن يكون لها مقر
2. تنوع أنشطة الجمعية
3. خاضعة لقانون 31/90
4. مدة النشاط والخبرة
5. استبعاد الجمعيات الناشطة في مجالات أخرى

فمن حيث الكم تم اختيار (عينة بنسبة 20 %)

$$\frac{31 \times 20}{100} = 6{,}2$$ أي 06 جمعيات

أما من حيث الكيف فلقد تم مراعاة أن يكون إجمالي الجمعيات المدروسة لا يخل بشمولية الصورة.

ولقد خلصت الدراسة من خلال تساؤلاتها وأهدافها إلى:

أ- **من حيث دور الجمعيات في دعم تماسك المجتمع المحلي:** فقد خلصت إلى أن هناك مشاركة للجمعيات في مجال دعم تماسك المجتمع المحلي المتواجدة فيه من خلال مجموعة من الآليات كالتنظيم والتفاعل الاجتماعي وحل مشاكل المواطنين غير أن هذا الوضع يبقى منحصرا على الشريحة التي تمثلها الجمعية في غالب الأحيان

ب- **من حيث الخصائص الاجتماعية للأعضاء:** فقد أثبتت الدراسة الميدانية ما يلي:

- ***من حيث السن:*** فكانت الغلبة للشباب على الشيوخ.
- ***من حيث الجنس:*** فللذكور على الإناث.

- ***الحالة المدنية :*** فالمتزوجين على العزاب.
- ***التعليم :*** فالمستوى الثانوي يشكل أكثر تمثيلا أما ***المهنة*** فغالبيتهم من الفئات المهنية التي تشكل الشريحة الوسطى.

كما أن ***المكانة الاجتماعية*** لها دور كبير في دعم الجمعية اقتصاديا من حيث التمويل وكذا الاتصال بأصحاب النفوذ من أجل تمرير مشاريع الجمعية .

ج – **أما من حيث زيادة المشاركة في النشاط الجمعوي:** فجاءت نتائج الدراسة موضحة لمجموعة من الشروط لزيادة مستوى المشاركة وتتمثل في:

1. وضوح الأهداف.
2. التوعية بأهمية النشاط الجمعوي.
3. تقديم حوافز مادية ومعنوية للمشاركين.
4. توطيد فكرة حقوق الإنسان .
5. تقديم تسهيلات من طرف السلطات المعنية.

أما سبل المشاركة فيتمثل أساس في:

*تحقيق أهداف الجمعية.

*تحسيس المواطنين بأهمية النشاط الجمعوي.

د– **دورها في النهوض بالمجتمع المحلي:**فيرتبط بمدى مشاركة الفئات المستهدفة في تحديد احتياجاتها وكذا العمل على التوعية الإعلامية وزيادة الممارسة الديمقراطية داخل الجمعيات وفق خطة تنسيقية تضمن تعاون أكبر عدد من الجمعيات.

ه – **مشكلات النشاط الجمعوي:**توخلصت أساسا في:

- مشكل نقص التمويل وعدم كفايته.
- غياب الكفاءات والخبرات في النشاط الجمعوي.
- غياب الفهم الدقيق للفعالية.
- نقص التطوع والمتطوعين.
- غياب الوعي الجمعوي.

❖ الدراسة الثالثة:

"دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية" مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم اجتماع التنمية ***ل" فريد سمير"*** جامعة باجي مختار عنابة 2005 – 2006 تحت إشراف موسى لحرش أستاذ محاضر بجامعة باجي مختار عنابة.

ولقد جاءت فرضيات الدراسة كالتالي:

- يتجسد الدور الفعلي للجمعية فيما تقوم به من نشاطات ميدانية متنوعة هادفة لترسيخ الثقافة البيئية ضمن الفضاء الاجتماعي الذي تتحرك فيه.
- تشكل الصعوبات المادية وغير المادية التي تواجهها الجمعية خلال نشاطها معوقات وظيفية حقيقية تحول دون تفعيل دورها في مجال ترسيخ الثقافة البيئية بالوسط الاجتماعي الذي تتحرك فيه.

وتماشيا مع طبيعة الموضوع فقد توزعت هذه الدراسة من حيث فضاءها المكاني عبر 06 مناطق تنشط بها الجمعية من بين 12 مكان عبر كامل القطر الوطني أي بنسبة 50 % من الامتداد المكاني لنشاطها والأماكن المعنية هي: عنابة , قسنطينة , باتنة , سوق أهراس , الطارف , سكيكدة.

أما العينة ونظرا لكبر مجتمع البحث وصعوبة إجراء الدراسة على 11800 منخرط فضلا عن عدم التردد المنتظم لهؤلاء على المكاتب الولائية للجمعية عبر الوطن فإنه تم التركيز على مفردات مجتمع البحث التي تمارس مسؤوليات ضمن الجمعية نظرا لما تؤهله المسؤولية التنظيمية من التقيد باستمرار على المكاتب حيث تم اختيار 06 مكاتب من اصل 12 وتم استجواب 03 أعضاء دائمين من كل مكتب ليصبح العدد 18. ولقد خلصت الدراسة إلى أن:

- الأهداف النظرية التي رسمتها الجمعية لنفسها لا سيما في مجال الثقافة البيئية وقد عرفت محاولات لتجسيدها عمليا لم تخل طبعا من بعض التعثر في بعض النواحي والنشاطات المنتظر القيام بها مما يحد منطقيا من تجسيد الدور الفعلي الكامل لها في المجتمع ومع ذلك يمكن القول بأن دورها الفعلي تجسد في جملة من النشاطات بنسب معينة تتمثل في:

التنسيق مع السلطات والهيئات الرسمية في مجال نشر الثقافة البيئية حيث أن أغلب الأعضاء المستجوبين أي ما نسبته 72,22 % أكدوا على وجود تكامل في الجهود من أجل الحفاظ على البيئة ومعالجة قضاياها خاصة منها التلوث البيئي (47,61 %) والنفايات والقاذورات (33,33 %)

كما أن الجمعية تشارك حسب إجابات المبحوثين (66,66 %) في البرامج الإعلامية الخاصة بالبيئة والإنسان عبر مختلف وسائل الإعلام وتتمثل بالدرجة الأولى في حصص إذاعية غير منتظمة بنسبة (66,66 %) أما المنتظمة فبنسبة (33,33 %) مستعملة في ذلك عدة وسائل.

في حين تم الإجماع 100 % بان الجمعية لم تشارك في حصص تلفزيونية كما أن الجمعية تنسق مع قطاع التعليم لتطوير المناهج والبرامج التربوية والحملات التطوعية وغيرها وهذا ما أكده المستجوبون بنسبة 77,77% وغيرها من ال.نشاطات التي تساعد على تجسيد دورها وتأكيد فعاليته من مسابقات ومحاضرات وندوات بنسب متفاوتة

- أما من حيث الصعوبات التي تواجه الجمعية والتي تحول دون أدائها للدور الفعال والمنتظر بشكل كاف في نشر الثقافة البيئية فكان هناك إجماع 100 % على وجودها تتمثل بالدرجة

الأولى في القضايا المادية والمتمثلة أساسا في نقص الاعتمادات المالية المخصصة للجمعية بنسبة 33,96 % يليها عدم وجود مقرات كافي عبر الولايات بنسبة 28,30 % أما غير المادية التي تواجهها فعدم استفادة المنخرطين من تكوين خاص يساعدهم في عملهم التطوعي يتصدر النسب 38,46 % يليه التوقيت غير المناسب لحصصها الإعلامية.

كل هذه الصعوبات تشكل معوقات وظيفية تحول دون تفعيل دورها في ترسيخ الثقافة البيئية.

❖ الدراسة الرابعة:

"الصحافة المكتوبة وتنمية الوعي البيئي في الجزائر دراسة تحليلية لمضمون صحيفتين وطنيتين الشروق و le matin وصحيفتين جهويتين آخر ساعة و l'est républicain مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تحت إشراف الأستاذ الدكتور دليو فضيل سنة 2004 – 2005

فممن خلال الدراسة تم تحديد خمس فرضيات جاءت كالتالي:

- ينخفض حجم اهتمام الصحف المكتوبة محل الدراسة بقضايا البيئة ومشكلاتها ومن ثمة ينخفض دورها في تنمية الوعي البيئي لأفراد المجتمع.
- تعد الصحف الوطنية أكثر اهتماما نسبيا من الصحف الجهوية بمعالجة القضايا البيئية ومشكلاتها.
- يعتبر الخبر الصحفي أكثر القوالب استخداما في معالجة القضايا البيئية ومشكلاتها في الصحف الجزائرية محل الدراسة.
- تنخفض نسبة المعلومات البيئية المقدمة في الرسائل الإعلامية بالصحف الجزائرية ومن ثمة ينخفض دورها في تنمية الوعي البيئي لأفراد المجتمع.
- ينخفض اهتمام الصحف المكتوبة الجزائرية بتكوين اتجاهات إيجابية نحو البيئة لأفراد المجتمع ومن ثمة ينخفض دورها في تنمية الوعي البيئي لأفراد المجتمع.

وتنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية التحليلية في المجال الإعلامي التي تهدف إلى رصد وتحليل خصائص المضمون المقدم على صفحات الصحف حول الوعي البيئي من حيث مؤشرات عديدة منها حجم الاهتمام وقوالب التحرير الصحفية وتوجهات المعالجة الصحفية وذلك بالاعتماد على العرض الكمي والكيفي للبيانات التي يمكن توفيرها من خلال منهج تحليل المضمون باعتباره أفضل المناهج لتحقيق أهداف الدراسة.

أما عينة الصحف فقد تم اختيار عينة رياعية من الصحف الصادرة بالعربية والفرنسية يوميتين وطنيتين الشروق و le matin وتم اختيارها عشوائيا ويوميتين جهويتين آخر ساعة و l'est républicain جاء اختيارها لصدورها في نفس الولاية (عنابة) ولكونهما تتصفان بالدورية والثبات واستمرار الصدور.

وتم اختيار أسلوب الدورة الذي يتم بطريقة منتظمة حيث اختيرت الأعداد الأولى للصحف الأربعة عشوائيا وكان الأسبوع الثالث والرابع من شهر أفريل 2003 والأعداد الثانية من الأسبوع الأول والثاني من شهر ماي وهكذا ولقد اعتمدت على الاستمارة ،المقابلة كأدوات لجمع البيانات مع منهج تحليل المضمون.

أما نتائج البحث فجاءت كالتالي:

1. فيما يتعلق بحجم اهتمام الصحف الأربعة محل الدراسة بقضايا البيئة ومشكلاتها فقد أكدت المؤشرات التالية كحجم التكرار وموقع النشر ووسائل الإبراز (العنوان , الصور والرسوم والإطار) على الانخفاض في حجم اهتمام الصحف الأربعة بالقضايا البيئية ومشكلاتها على امتداد فترة التحليل.

وبانخفاض نسبة وسائل الإبراز التي تلعب دورا كبيرا في جذب القارئ واهتمامه بالموضوع تتأكد صحة الفرضية الأولى .

2. تعد القضايا البيئية ومشكلاتها من المواضيع التي قامت بتغطيتها الصحف الأربعة محل الدراسة وهذا بنسب مختلفة على امتداد فترة التحليل حيث بلغت نسبة مساحة التغطية للصحف الثلاث l'est républicain , الشروق وآخر ساعة 40,44 % , 28,33 % , 22,14 % على الترتيب وانخفضت نسبة مساحة التغطية الإعلامية للقضايا البيئة ومشكلاتها في صحيفة le matin 9,08 % وهذا ما يثبت عدم تحقيق الفرضية الثانية.
3. رغم استخدام الصحف الأربعة لمجموعة من القوالب الصحفية المعروفة لتغطية القضايا البيئية ومشكلاتها إلا أن الخبر كان أكثر القوالب استخداما بنسبة 55 % يليها التقرير بنسبة 31,25 % وهذا ما يؤكد الفرضية الثالثة.
4. شكلت المعلومات البيئية المتعلقة بأنشطة الدولة وجهودها أكبر مساحة بنسبة 26,21 % تلتها معلومات تتعلق بالحياة الطبيعية 16,47 % , تلوث المياه 12,49 % , القمامات 11,51 % بينما انخفضت المعلومات البيئية المتعلقة بكافة المواضيع واتسمت بالمحدودية والتعميم والسطحية لا تساعد على تكوين قاعدة معرفية للفرد تمكنه من فهم كل جوانب المشكلة البيئية وتأثيراتها وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.
5. تؤكد النتائج على غلبة الاتجاه المحايد بنسبة 71,25% بمعنى أن الصحافة المكتوبة لا تسعى إلى تكوين اتجاهات إيجابية نحو البيئة وإنما تكتفي فقط بالسرد دون اتجاه محدد وهو ما يؤكد صحة الفرضية الخامسة.

❖ الدراسة الخامسة:

"الوعي البيئي لدى المتعلمين الكبار في منطقة الرياض بالسعودية" لمحمد عبد الرحمان فهد الدخيل سنة 2000.

ويهدف هذا البحث لاختبار الفروض التالية:

1. المستوى العام للوعي لدى المتعلمين الكبار في منطقة الرياض أقل من حد الكفاية على مقياس الوعي البيئي وهو 75 % من الدرجة الكلية للمقياس .
2. مستوى الوعي البيئي لدى المتعلمين الكبار في منطقة الرياض أقل من حد الكفاية على بعدي مقياس الوعي البيئي وهو 75 % من الدرجة الكلية لكل حد.
3. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى الوعي البيئي.
4. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ذوي المؤهلات الجامعية والمؤهلات دون الجامعية في مستوى الوعي البيئي.
5. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ذوي المهن المختلفة في مستوى الوعي البيئي

ولقد كانت عينة البحث تتكون من المتعلمين الكبار من أبناء منطقة الرياض تم اختيارها بطريقة عشوائية وبلغ عددها 475 فردا وتم ذلك خلال الأشهر الأولى مع بداية العام الدراسي 2000 – 2001.

ولقد استخدم البحث المنهج الوصفي معتمدا على أدوات بحثية تتمثل أساسا في:

- إعداد مقياس الوعي البيئي من خلال بعديه المعلومات البيئية والاتجاهات نحو البيئة ويشتمل المقياس على 50 مفردة.
- استبانة بالمصادر التي تساهم في تنمية الوعي البيئي لدى أفراد العينة .
- كما استخدم أساليب إحصائية لمعرفة المصادر.

وأظهرت نتائج البحث ما يلي:

1. تدني مستوى الوعي البيئي لدى المتعلمين الكبار في منطقة الرياض سواء كانوا على مستوى القياس ككل وبعيده منفصلين.
2. لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث في مستوى الوعي البيئي.
3. توجد فروق ذات دلالة إحصائية لصالح العينة من حملة المؤهلات الجامعية مقارنة بذوي المؤهلات دون الجامعية.
4. توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين ذوي المهن المختلفة في مستوى الوعي البيئي كما توصلت الدراسة كذلك إلى:

- ✓ زيادة التأكيد على دور المؤسسات الإعلامية وخاصة التلفزيون والإذاعة بالمساهمة في رفع مستوى الوعي البيئي لدى المواطنين
- ✓ تخصيص مقررات دراسية في التربية البيئية تدرس في المراحل التعليمية المختلفة قد تسهم في تنمية الوعي البيئي كما يراها أفراد العينة
- ✓ مؤسسات المجتمع المختلفة من مراكز صحية , جامعات , مساجد وأسرة وغيرها قد تساهم في تنمية الوعي البيئي كما يراها أفراد العينة

❖ الدراسة السادسة:

"الجمعيات البيئة في الجزائر ودورها في حماية البيئة" لساسي سقاس" , رسالة مكملة لنيل شهادة الماجستير كلية الحقوق جامعة منتوري قسنطينة 2000

إن أهمية تناوله لهذا الموضوع تظهر على مستويين (نظري وعملي):

❖ النظري:

ففحص وتشريح النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجمعيات والبيئة يمكن من الوقوف على مدى استيعاب المشرع الجزائري للدور المشاركاتي للجمعيات البيئية في حماية البيئة والمحافظة عليها ومدى توفيقه في منحها الأدلة القانونية للقيام بدورها على أكمل وجه وذلك قصد تنقيح هذه النصوص وتطويرها وتقدير مدى نجاحها في إرساء سياسة بيئية فعالة وملائمة.

❖ العملي:

ويهدف من خلاله إلى رصد مختلف نشاطات الجمعيات البيئية في الميدان والوقوف على أهم الصعوبات التي قد تعترض أو تحد من فعاليتها بهدف تقييم دورها واقتراح التوجيهات المناسبة لتفعيل هذا الدور مستقبلا.

واعتد في تحقيق ذلك عدة مناهج اقتضتها الدراسة منها خصوصا منهج التحليل والتركيب والمقارنة وذلك من خلال تحليل العديد من النصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالجمعيات وبالبيئة بالإضافة إلى قوانينها الأساسية مع اقتراح إعادة صياغة قانونية جديدة كلما دعت الضرورة إلى ذلك خاصة مع ندرة الدراسات القانونية في ميدان الجمعيات البيئة في الجزائر مما اضطر الباحث إلى اعتماد المقارنة بالتشريعات الأجنبية والجمعيات في الخارج ولقد تم ذلك من خلال :

* التعرض للنظام القانوني لجمعيات حماية البيئة .
* الحق في إنشاء جمعيات لحماية البيئة وكذا تسليط الضوء على دورها ووضعها الراهن.

❖ التعليق على الدراسات المشابهة:

تكتسي الدراسات السابقة أهمية كبيرة في البحث خاصة في اختيار الإطار النظري العام لموضوع البحث وتكوين خلفية نظرية عن الموضوع.

ورغم كون هذه الدراسات ليست في نفس التخصص في مجال البيئة كما تطرقنا إليه سابقا إلا أنها تناولت جوانب من هذه الدراسة حيث ساعدتني بجانب كبير في الجانب النظري.

فمن خلال محاولتي للتعرف على دور الجمعيات البيئية كان لا بد لي من معرفة واقع الجمعيات عامة في الجزائر والقوانين التي تحكمها وخصائصها وهذا وفرته لي الدراستان الأولى والثانية.

حيث ساعدتني الأولى في معرفة واقع الجمعيات عامة وقوانينها وخصائصها تحت إطار القانون المعتمد حاليا خاصة مع تزايد عدد الجمعيات في الجزائر المحلية منها والوطنية في جميع المجالات.

وكذا الثانية حول تطور الجمعيات في العالم كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني , أدواتها المنهجية , استمارتها وبعض النتائج المتوصل إليها.

اما الدراسة الثالثة فقد تناولت جمعية بيئية وطنية ودورها في نشر الثقافة البيئية التي تعتبر مكونا رئيسيا من مكونات الوعي البيئي حيث كانت موجها أساسيا في أدواتها ونتائجها خاصة من ناحية الصعوبات التي واجهت الجمعية.

أما الدراستان الرابعة والخامسة فلقد تناولتا جانبا من موضوع دراستي ألا وهو الوعي البيئي ولقد أفادتني جدا في النتائج المرتبطة به.

ورغم النقص الذي تخلل الدراسة السادسة من الناحية المنهجية إلا أن واقع الجمعيات البيئية الجزائرية من حيث القوانين التي تحكمها كان له الفضل في إثراء دراستي من الناحية النظرية.

كل هذه الدراسات كانت بمثابة موجه أساسي في بحثي سواء في الجانب النظري أو الميداني من خلال أدواتها والصعوبات التي واجهتها ونتائجه كل هذا في محاولة لتسليط الضوء على الجمعيات البيئية المحلية في ولاية قسنطينة ودورها في نشر الوعي البيئي.

5- تساؤلات الدراسة:

يتمثل تساؤلنا الرئيسي الذي نحاول تسليط الضوء عليه فيما يلي:

❖ هل لهذه الجمعيات دور فعلي في نشر الوعي البيئي من أجل حماية البيئة ؟

وبناء عليه فإن إشكالية بحثي تتمحور حول التساؤلات الفرعية التالية:

1-أين يتجسد الدور الفعلي الذي تقوم به الجمعيات البيئية من أجل نشر الوعي البيئي ؟

2-ما هي أهم المشكلات المحلية التي تهتم بها ؟

3-هل تهدف هذه الجمعيات إلى حماية البيئة بالدرجة الأولى ؟

4-ما هي اتجاهات الجمهور اتجاه ما تقوم به هذه الجمعيات لنشر الوعي البيئي ؟

6-ضبط المفاهيم:

يتفق الجميع على أن مفردات الواقع الاجتماعي ليست بارزة وواضحة للجميع بنفس الدرجة فهي تختلف بناء على عدة اعتبارات يمكن تحديدها في التالي:

- تختلف باختلاف الراصدين لها.
- باختلاف المتخصصين فيها.
- وكذا باختلاف المتعايشين معها (دليو/ غربي, 99, ص 90) .

ومن هنا تكتسب المفاهيم أهمية كبرى في البحث الاجتماعي إذ لا ينبغي تجاوز تحديدها في أي بحث من البحوث الاجتماعية إذ تمثل حلقة وصل بين النظرية والميدان وبدونها تنتفي الصلة بين الطرفين (غربي , 06, ص 45).

فهي عبارة عن رموز تعكس مضمون فكر أو سلوك أو موقف لأفراد مجتمع البحث بواسطة لغتهم (غربي , 06, ص 48).

حيث تعبر عادة عن وحدة اللغة العلمية التي تتغير بتغير المعطيات التي تشكل الواقع تبعا للسياق العام للمجتمع والإيديولوجيا التي تحكم تفاعله (علي ليلى , 93, ص 06) وعليه وحتى لا تتداخل المعاني والمفاهيم ارتأينا توضيح بعض المفاهيم الأساسية التي تم استخدامها في البحث وهي كالتالي:

أ-مفهوم الدور:

لغة: هو مشتق من الفعل دار يدور دورا أي التحرك باتجاهات متعددة (بن حمودة, 96, ص 132) كما أنه الحركة أي الفعل والعمل بمعنى أن الدور مرتبط بالقدرة على الحركة والنشاط (البستاني, د.ت, ص 211).

وحسب معجم Bloch و w.burg فإن كلمة الدور مشتقة من العبارة اللاتينية rotulas التي تعني من جهة ورقة مطوية تحمل مكتوب ومن جهة ثانية ما يجب أن يستظهره ممثل مسرحية، وابتداء من القرن 11 بدأ استعمال مفهوم الدور بمعنى وظيفة اجتماعية أو مهنة (بن عياش, 94, ص 18).

إصطلاحا: إن مفهوم الدور في معناه السوسيولوجي ينسب غالبا إلى لينتون رغم أن الكلمة الخاصة بالمسرح قد استعملت عند نيتشه،

فبالنسبة لعالم الاجتماع يتضمن كل تنظيم مجموعة من الأدوار متمايزة تقريبا، هذه الأدوار يمكن تعريفها بصفتها أنظمة إلزامات معيارية تفرض على الفاعلين الذين يقومون بها الخضوع لها وحقوق مرتبطة بهذه الإلزامات، وهكذا يحدد الدور منطقة موجبات وإلزامات مرتبطة خاصة بمنطقة استقلال ذاتي (ريمون بودون, 86, ص 288).

حيث عرفه لينتون بأنه:" *مجموعة النماذج الاجتماعية المرتبطة بمكانة معينة ويحتوي على مواقف وقيم وسلوكات محددة من طرف المجتمع كل فرد يشغل هذه المكانة* "

كما عرف بأنه:" *تجربة خارجية بين الأفراد تفرض عدد الممثلين على المستوى التفاعلي فالدور هو تصرف مزدوج فهو منبه وفي نفس الوقت استجابة، وبذلك يحدد تصرفين متتابعين لدى الفرد إذ أن إدراك الدور الفعلي يعني تعيين المنبه والاستجابة*" (بن عياش, 94, ص 18).

كما أن المدرسة السيكولوجية ترى أن الدور هو " *وسيلة لتحديد أنماط السلوك لدى الأفراد حيث أن لفهم الأدوار المختلفة لمجموعة من الأفراد داخل جماعة تضمهم علاقات مختلفة لا بد من معرفة هذه الوظيفة والعلاقات داخل هذا التنظيم أو الجماعة*".

ويقوم تفسير الدور على ثلاثة اتجاهات أساسية:

- **<u>الاتجاه الأول:</u>** يرتبط بالشخص وهو الاتجاه الأقرب إلى علم النفس حيث يفسر الدور من خلال شخصية الفرد وهذا من حيث السمات والخصائص التي تميزه من فرد لآخر، ومن هنا تتباين الأدوار الاجتماعية بتباين شخصية أفراده.

- **<u>الإتجاه الثاني:</u>**

يرى أن الدور يدل على المطالب البنائي للسلوك أي المعايير التي ترتبط بمركز معين خارج عن الفرد وتقوده إلى أداء منظم حيث أن الدور هنا يتمثل في الأسس القاعدية لبناء السلوك الإنساني الذي يشتمل على جملة من المعايير والضوابط الاجتماعية التي يضعها المجتمع ويستمد الفرد سلوكه منها ويرتبط بها حيث تسمح له بممارسة وظيفته

- **<u>الاتجاه الثالث:</u>**

يرى أن الدور محصلة ظروف نفسية وهو يدل على أفعال الأعضاء المتوافقة مع البناء الاجتماعي والأساليب التي يؤديها الأشخاص من خلال السلوك في موقف معين حسب المعايير المنظمة (إبراهيم مذكور, 75, ص 367).

فمفهوم الدور مرتبط بالجماعة فلا يمكن إعطاء مفهوم لكلمة الدور مستقل عن الجماعة حيث يعتمد دور الفرد في الجماعة على أدوار الآخرين، بحيث نجده يتغير تبعا لحدوث أي تغيير فيها كما أن طريقته تختلف باختلاف نمط الجماعة ،ففي الجماعات المستقرة المحددة كالأسرة يجد الفرد دوره معدا له إعدادا محددا في الكثير من تفاصيله في حين أنه في الجماعات العابرة كجماعات الأصدقاء فإن دور الفرد يتحدد من خلال تفاعلاته مع الآخرين مما يتيح لخصائص الشخصية أن تتدخل بدرجة ملحوظة (سمير عبد الرحيم, 99, ص 399).

كما يعرف الدور كذلك بأنه" *وظيفة الفرد في الجماعة أو الدور الذي يلعبه في جماعته أو موقف اجتماعي ويفهم من هذا أن الدور هو الوظيفة التي يؤديها الفرد في موقف اجتماعي معين* (محي الدين مختار, 81, ص 201).

ومما سبق يمكن القول بأن مفهوم الدور قد شهد ثراء كبيرا وتنوعا من حيث المعاني وعليه فإن كل تنظيم يتضمن مجموعة من الأدوار ويفترض بالأشخاص القائمين بها الخضوع التام لها، ويحدد الدور جملة من الواجبات التي يضطلع بتنفيذها كل فرد في التنظيم (بودون, 86, ص 288).

وبتعبير آخر" **يرتبط الدور بالتنظيم مثل الجمعيات التي توزع فيها الأدوار وتحدد فيها الاختصاصات لخدمة أهداف هذا التنظيم والتي تفرض على القائمين عليها مجموعة من الالتزامات (الحقوق والواجبات) التي تضفي التساند الوظيفي بين الأفراد**" وهو المعنى المقصود به في هذه الدراسة.

ب-مفهوم البيئة :

لغة:

البيئة لفظ شاع استخدامه في السنوات الأخيرة في الأوساط العلمية ،كما يتداول استعماله أيضا عند عامة الناس ورغم ذلك ما يزال المفهوم الدقيق لها غامضا عند الكثيرين لا سيما وأنه ليس هناك تعريف واحد يبين ماهية البيئة ويحدد مجالاتها المتعددة.

وفي ضوء تلك العمومية نجد تعريفات عديدة تختلف باختلاف علاقة الإنسان بالبيئة فالمدرسة بيئة والجامعة بيئة والمصنع بيئة والمجتمع بيئة والعالم كله بيئة.

كذلك يمكن النظر إلى البيئة من خلال النشاطات البشرية المختلفة كأن نقول البيئة الزراعية أو الصناعية أو الثقافية أو الاجتماعية (www.alqabas.com 2007/07/10).

يعود الأصل اللغوي لكلمة البيئة في اللغة العربية إلى الجذر" **بوأ** "من الفعل الماضي" **باء**" و"**بوأ**" ومضارعه "**يبوء**". وتشير معاجم اللغة العربية إلى أن هذا الفعل قد استخدم في أكثر من معنى ولكن أشهر هذه المعاني هو ما كان عليه في أصله الغوي يرجع إلى الفعل" **باء** "ومضارعه" **يتبوأ** "بمعنى نزل وأقام.

وقد جاء في المعجم الوجيز (بوأ فلان منزلا) بمعنى أنزله، و(بوأ المنزل) بمعنى أعده و(تبوأ فلان المكان) أي نزله وأقام فيه و(بوأت منزلا) أي نزلته و(بوأت الرجل منزلا) أي هيأته ومكثت له فيه.

والبيئة تعني في اللغة كذلك المنزل وهي ما يحيط بالفرد أو المجتمع ويؤثر فيهما .

وقد ذكر ابن منظور أن لكلمة تبوأ معنيين قريبين من بعضهما :

الأول: بمعنى إصلاح المكان وتهيئته للمبيت فيه، قيل(تبوأه)أي أصلحه وهيأه أي جعله ملائما لمبيته ثم اتخذه محلا له.

والثاني:بمعنى النزول والإقامة كأن نقول تبوأ المكان أي حله ونزل فيه وأقام به (ابن منظور ، دت، ص 382).

- وقد استخدم علماء المسلمين كلمة البيئة استخداما اصطلاحيا منذ القرن الثالث الهجري للإشارة إلى الوسط الطبيعي الجغرافي والمكاني والإحيائي الذي يعيش فيه الكائن الحي بما في ذلك الإنسان ،وللإشارة إلى المناخ الإجتماعي ،السياسي والأخلاقي والفكري المحيط بالإنسان.

وقد يراد بالبيئة مجازا أولئك البشر الذين يسكنون فيها أو يقيمون أو كافة المخلوقات والموجودات التي تحل مع الإنسان وتستوطن مواضع عيشه مثل الحيوانات والنباتات والأشجار (www.feed.net/environnement.htm ,28/10/2007,17:42h).

وربما كان **عبد ربه** صاحب العقد الفريد هو أقدم من نجد عنده المعنى الاصطلاحي للكلمة في كتاب "**الجماعة**" ويقصد به الإشارة إلى الوسط الطبيعي وكذا المناخ الاجتماعي المحيط بالإنسان (محمد الفقي, 93, ص 09) .

ومما سبق يتضح لنا أن البيئة هي النزول والحلول في المكان ويمكن أن تطلق مجازا على المكان الذي يتخذه الإنسان مستقرا لنزوله وحلوله أي على المنزل أو الموطن أو الموضع الذي يرجع إليه الإنسان فيتخذ منه منزله وعيشه .

وقد جاء استعمال أصل كلمة البيئة في القرآن الكريم في عدة مواقع حيث جاءت أكثر معاني البيئة استخداما في القرآن الكريم هو معنى النزول بمنزل والإقامة بمكان (راتب السعود, 04 , ص 12) كما استخدم القرآن الكريم بدلا من كلمة البيئة مصطلح الأرض للدلالة على المحيط أو المكان الذي يعيش فيه الإنسان ،شاملة ما عليها من جبال وسهول وما فيها من نباتات وحيوانات وما حولها من كواكب وأجرام (شوقي أحمد دنيا , , جمادى الثانية 1413, ص 13).

ولم يختلف استعمال السنة النبوية المطهرة للفظ البيئة في هذا المعنى عنه في القرآن الكريم إذ يقول صلى الله عليه وسلم في الحديث الشريف:{... فمن كذب علي متعمدا فليتبوأ مقعده من النار } رواه مسلم أي ينزل منزله من النار (رجاء وحيد دويدري, , 2004, ص 24)

- أما البيئة في المعاجم الإنجليزية فلها مصطلحان متداخلان environnement وهو يعني مجموعة الظروف أو المؤثرات الخارجية التي لها تأثير في حياة الكائنات بما فيها الإنسان ومصطلح ecology. (www.beeaty.tv, 12:30/2007/05/27 سا)
- ويتطابق اللفظ في اللغة الفرنسية مع اللفظ في اللغة الإنجليزية .

وقد عرف المصطلح بمعناه الواسع منذ العصور القديمة وكتب عنه **علماء الإغريق** من أمثال **هيبوقراط وأرسطو والرومان** من أمثال **بليني** وغيره، ولقد استخدم هذا المعنى كطريقة للتعامل مع المحيط الذي يعيش فيه. وبدأت تأخذ شكلها الحالي في القرنين 18 و 19 وازدهرت في القرن 20.

ففي عام 1866 وضع عالم الحياة الألماني أرنست هيجل " Ernest haeckell" كلمة ecology بدمج الكلمتين اليونانيتين" **oikos**" ومعناها مسكن و" **logos**" ومعناها علم وعرفها بأنها *(العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه)* (رجاء وحيد دويدري, 04, ص 25).

اصطلاحا:

لا يختلف المعنى الاصطلاحي للبيئة عن معناها اللغوي كثيرا وعلى الرغم من انه لم يكن هناك اتفاق بين الباحثين والعلماء على تحديد معنى البيئة اصطلاحا بشكل دقيق إلا أن معظم التعريفات تشير إلى المعنى نفسه مع اختلاف يتراوح أساسا بين التضييق والتوسع في تحديد عناصر البيئة.

حيث عرفت البيئة كالتالي:

1 – **"هي مجموعة الظروف والعوامل الفيزيائية والعضوية وغير العضوية التي تساعد الإنسان والكائنات الأخرى على البقاء ودوام الحياة".** (أحمد عبد الكريم, 1997, ص 11).

2 – **"البيئة هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على مقومات حياته من غذاء وكساء ومأوى ويمارس فيه علاقاته مع أقرانه من بني البشر"** (صباريني, 84, ص 29).

3 – **" البيئة هي كل ما يحيط بالإنسان من العناصر الطبيعية و الحياتية التي توجد حول و على و داخل سطح الكرة الأرضية ".**(شبايكي, 01, ص 47)

4 – **كما نعني بالبيئة كل ما هو خارج عن كيان الإنسان وكل ما يحيط به من موجودات فتشمل الهواء الذي يتنفسه والماء الذي يشربه والأرض التي يسكن عليها ويزرعها وما يحيط به من كائنات أو جماد وباختصار هي الإطار الذي يمارس فيه حياته وأنشطته المختلفة."** (www.beeaty.tv, 14:30/2007/05/27 سا)

5 – كما عرفها فريدمان وآخرون على أنها:" **كل مكونات الوسط الذي يتفاعل معه الإنسان مؤثرا ومتأثرا** "(شبايكي, 01, ص 47) .

6 – أما في مفهومها الواسع فتعرف على أنها :

"تتضمن كل الجوانب الفيزيقية والاجتماعية والاقتصادية أي أنها تشمل كل العوامل التي تؤثر على حياة الفرد والمجتمعات وبالتالي تؤثر على شكلها النهائي والعلاقات الموجودة بها وكذلك استمرارها "(دليو, 01, ص 94)

7 – وقد تبنى مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الذي عقد بستوكهولم 1972 المفهوم الواسع للبيئة بجانبيه الطبيعي والاجتماعي والثقافي فجاء كالتالي :" **هي رصد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع حاجات الإنسان وتطلعاته"** (سعد لبيب, 1992, ص 35).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا مدى العلاقة الوثيقة بين الإنسان والبيئة فهي إطار وجوده ومحدد أنشطته ومستويات معيشته، لذا ينبغي على الإنسان أن يكون عاملا إيجابيا يؤثر في البيئة حتى يحافظ على ذاته ومحيطه .

فالبيئة إذن هي الإطار الذي يعيش فيه الإنسان يبني منه سكنه ويقيم صناعته ويمد فيه طرق وشبكة مواصلاته ويفلح فيه أرضه إلى غير ذلك من الأنشطة التي تتميز بها حياة الإنسان.

ومع تراوح المفهوم بين التضييق والتوسيع فالشائع هو استخدام المفهوم بمفهومه الضيق وهو المتناول في هذه الدراسة

كما يجدر الإشارة كذلك إلى أن هذه التعاريف افتقدت إلى جوانب عديدة منها:

- إهمالها لجوانب الحفاظ على البيئة وحمايتها.
- التعامل مع البيئة باعتبارها رصيد للموارد وإشباع لإحتياجات الفرد دون التعرض لأساليب التعامل الرشيد معها.
- التعامل مع البيئة في إطار مجرد من البعد الزمني فهي واقع قائم ذو جدور تاريخية ودون تصور مستقبلي يجسم آثار التصرف الرشيد أو غير الرشيد للتفاعلات الراهنة.
- إهمال البعد الجمالي للبيئة (حجاب، 99، ص 24/23).

ولقد درج استخدام لفظ البيئة في العديد من الاستخدامات:

- **البيئة الإجتماعية**: تعبر عن الوسط الذي ينشأ فيه الفرد ويحدد شخصيته وسلوكياته واتجاهاته والقيم التي يؤمن بها.
- **البيئة الثقافية**: وهي تشمل المعرفة والعقائد والفن والقانون والأخلاق والعرف وكل العادات التي يكتسبها الإنسان من حيث هو عضو في مجتمع، وتتأثر الثقافة بعوامل البيئة الطبيعية و كذلك بما ينتجه العقل البشري عن طريق منجزات العلم و التكنولوجيا.
- **البيئة المناخية**: يقصد بها ظروف الطقس و المناخ التي يتأثر بها الإنسان و تتأثر بها الكائنات الحية الأخرى التي تشاركه الحياة على كوكب الأرض.
- **البيئة الطبيعية**: تختص هذه الأخيرة بدراسة الحياة البرية والبحرية والكائنات من الحيوانات والطيور أي الطبيعة حول الإنسان من حياة والكائنات التي تعيش فيها.
- **البيئة البشرية**: كما جاء في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية الذي انعقد في استوكهولم 1972.
- **البيئة الوراثية**: تشمل ما يوفره الزوجان من خلايا وراثية للأبناء.

هذا ويفرق الباحثون بين مفهوم البيئة ومفهوم النظام البيئي فالنظام البيئي هو وحدة بيئية متكاملة تتكون من كائنات حية ومكونات غير حية في مكان معين يتفاعل بعضها ببعض

وفق نظام دقيق ومتوازن في حركة دائمة لتستمر في أداء دورها في إعالة الحياة، ولذلك يطلق على النظام البيئي من هذا المنطلق **"نظام إعالة الحياة"**.

وتعد مظاهر هذا الخلل من أهم القضايا التي تناقشها أدبيات البيئة في الوقت الراهن على سبيل المثال قضايا التلوث البيئي والماء والهواء والتربة والتلوث الصوتي والضوضاء وأخطار انقراض بعض الكائنات الحية كما تطرح بشدة قضية ثقب الآزون إشارة إلى تأثيرها في تغيير المناخ (www.islamonline.net, 2007/12/28 , 17.47 سا) .

فالنظام البيئي ecosystem مصطلح علمي مؤلف من قطعتين **eco** ومعناها بيت أو مسكن أو وسط و **system** ومعنى نظام. وأول من استخدم هذا المصطلح العالم **"تنسلي"** في عام 1935 حيث يعرف النظام بأنه: **"مجموعة من العناصر المتفاعلة التي تكون كلا واحدا له وظائفه المعينة"** وأشار بعض الباحثين في تعريفهم للنظام إلى البيئة بحيث عرفوا النظام بأنه **"مجموعة من العلاقات بين صفات وخصائص الأشياء وبين البيئة التي هي فيها"**.

فمصطلح النظام البيئي يستخدم لتجسيد كافة التفاعلات بين الإنسان من ناحية والكائنات الحية والموجودات غير الحية في البيئة من ناحية أخرى (دويدري, 04, ص 49).

كما يعرف كذلك على أنه عبارة من ما تحتويه أي منطقة طبيعية من كائنات حية وغير حية بحيث تتفاعل مع بعضها البعض ومع الظروف البيئية ويعني ذلك أن عناصر البيئة تتفاعل مع نظام معين يطلق عليه النظام البيئي وتوجد الأنظمة البيئية حولنا في كل مكان ومن أمثلتها البحيرات والغابات والبحار وكل منها يمثل بيئة منفصلة قائمة بذاتها تعيش مكوناتها معا في توازن تام (www.fekrzad.com 02/01/2008, 10 :45 , سا)

فالنظام البيئي هو نظام ترتبط مكوناته الفيزيائية والنباتية والحيوانية بعلاقات عضوية ووظيفية على النحو الذي يجعله قادرا على أداء مهمته التسخيرية بتوفير مقومات الحياة وعوامل البقاء للكائنات الحية التي تعيش فيه دون أي تدخل غير رشيد من جانب الإنسان في هذه العلاقات التي يمكن أن تفضي إلى التلوث أو إلى غير ذلك من المشكلات البيئية كنضوب الموارد أو استنزافها أو تعطيلها عن أداء وظيفتها (محمد منير حجاب, 99, ص 40)

ج-مفهوم الجمعية:

لغة: مشتقة من الفعل جمع, يجمع, جمعا ومنه المتفرق بمعنى ضم بعضه إلى بعض , جمع القلوب أي ألفها فهو جامع.

والجمعية طائفة من الناس لهم هدف مشترك تكون هيئة تشرف عليها وتنفذ المقررات المتعلقة بسير نشاطها (بن هادية, 91, ص.ص 258/257).

أما اصطلاحا: فمفهوم الجمعيات تعددت استخداماته والمصطلحات المعبرة عنه ليس فقط في اللغة العربية وإنما يمتد ذلك حتى العالم الغربي.

فالبحث في العبارات المستخدمة في اللغة الإنجليزية تقودنا إلى أنه يتم استخدام المصطلحات التالية غالبا

Valunter organization – voluntary association – non profit organization.

أما المصطلح الذي يقابلها في اللغة الفرنسية فهو ***association*** أما في اللغة العربية فمنهم من يتناوله باسم ***الرابطة الطوعية*** ، ***المنظمات الأهلية***، ***المنظمات غير الربحية*** وآخرون ***بالجمعيات*** وهو اللفظ الأكثر استخداما.

حيث تعرف الجمعيات من الناحية السوسيولوجية بأنه:" *وحدة اجتماعية مستقلة تتكون من مجموعة أفراد لها قوانين تحددها وتحكمها علاقات سلوكية بين أفرادها ولها مجموعة أهداف مشتركة* "(دينكل،86، ص 25).

كما تعرف الجمعية من تحديد ***الروابط الطوعية*** بأنها:" *جماعة مختصة ومنظمة تنظيما رسميا تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد من أجل تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح*" (غيث، 95، ص29)

أما من حيث مصطلح **المنظمة** organisation فقد جاء كالتالي:" *هي شكل من أشكال التفاعل الاجتماعي التعاوني بين الناس الذين يشتركون في مواقع عامة وتقوم بين مجموعة من الأفراد تربطهم مصلحة معينة أو هدف خاص فضلا عن كونها جماعة منظمة شكلت لكي تشبع بعض المصالح العامة ضمن تركيبتها الإدارية* "(معن خليل، 00، ص 123)

وباعتبارها ***منظمات غير حكومية*** وهو مصطلح استحدث في الآونة الأخيرة من طرف الهيئات للتفريق بينها وبين المؤسسات الرسمية الحكومية فقد عرفت بأنها :"*منظمات خاصة تطوعية تم تأسيسها للمساهمة في تنمية المجتمع وهذه المنظمات في الأغلب غير هادفة للربح وعملها خيري بعيد عن الاعتبارات السياسية ولكونها ذات توجه تنموي فإن أعمالها تقوم على أهداف محددة تمثل احتياجات مؤسسيها.*"

وقد عرفها ***البنك الدولي*** بأنها:" *منظمات خاصة تقوم بأنشطة لدفع المعاناة والدفاع عن مصالح الفقراء وحماية البيئة وتحقيق تنمية المجتمع*".

أما ***الأمم المتحدة*** فتعرفها بأنها:" *مجموعات طوعية لا تستهدف الربح ينظمها مواطنون على أساس محلي أو قطري أو دولي ويتمحور عملها حول مهام معينة يقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة وهي تؤدي طائفة متنوعة من الخدمات والوظائف الإنسانية وتطلع الحكومات على انشغالات المواطنين وترصيد السياسات وتشجيع المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي*" .

في حين وصفها عالم الإدارة المعروف ***بيتر .ف. دراكر*** بأنها:"*مؤسسة تغيير السلوك الإنساني*".

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح ***association*** استعمل من طرف ألبيون سمول smoll (1854/1929) كبديل لمصطلح ***société*** وهذا في أعماله المبكرة على اعتبار أن كلمة société توحي بنظرة إستاتيكية بينما كلمة association تنطوي على نظرة ديناميكية (الزبير عروس, 05, ص 59).

ولقد عرفت وانطلاقا من ***القانون الفرنسي 1901*** في مادته الأولى بأنها :"*الاتفاقية التي عن طريقها يشترك شخصين أو عدد من الأشخاص في تسخير معارفهم ونشاطاتهم بصفة دائمة من أجل أهداف غير اقتسام الأرباح*" (article n° 01 lois 1901,72. p3).

أما ***القانون المصري*** فقد اعتبر الجمعية "*جماعة ذات تنظيم مستمر لمدة معينة تتألف من أشخاص طبيعيين لا يقل عددهم عن عشرة أو أشخاص اعتباريين لغرض غير الحصول على الربح المادي* (المادة 02 من قانون 1964/32 الجريدة الرسمية لجمهورية مصر العربية العدد 37 الصادر في 1964/02/12, ص 08)

ولقد عرفها ***المشرع الجزائري*** بأنها تمثل" *اتفاقية تخضع للقوانين المعمول بها ويجتمع في إطارها أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقدي ولغرض غير الربح*" (المادة 02 من قانون 31/90, الجريدة الرسمية الجزائرية الصادرة في 1990/12/04, ص02).

فالجمعية إذن مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني تعمل على تنظيم الأفراد والجماعات في مؤسسات تخدم مصالحهم الذاتية والمجتمعية وتتميز بـــ:

1. **لها هيكل رسمي.**
2. **عبارة عن عقد أو اتفاق.**
3. **غير حكومية.**
4. **تتكون من عدة أشخاص يجمعهم هدف مشترك غير مؤقت.**
5. **غير هادفة للربح.**
6. **ذاتية الحكم**
7. **تطوعية**

وهو التعريف المعمول به في هذه الدراسة.

د-مفهوم الجمعيات البيئية:

لما كانت الجمعية البيئية تتخذ من المحافظة على البيئة من التدهور هدفا وموضوعا لها آلت على نفسها حماية البيئة من كل ما من شأنه أن يفسد طبيعتها أو يحاول القضاء على عذريتها.

ويمكن تعريف الجمعية البيئية من خلال تركيب شقي الكلمة بما يلي:

"هي عقد أو اتفاق خاص يلتزم بمقتضاه أشخاص طبيعيين أو معنويين ولغرض غير مربح على تسخير معارفهم ونشاطاتهم من أجل حماية البيئة والمحافظة على الطبيعة من كل أشكال التدهور والتخريب".

ويتفق هذا مع تعريف مجلس الاتحاد الأوروبي للمنظمة غير الحكومية للدفاع عن البيئة إذ جاء في المادة الأولى في فقرتها الثانية من قراره الصادر بتاريخ 16 ديسمبر 1997 بأن المنظمات غير الحكومية للدفاع عن البيئة هي:

"تلك المنظمات المستقلة لغرض غير مربح والتي تمارس نشاطاتها في إطار الدفاع عن البيئة ويكون هدفها بيئيا ذا منفعة عامة "(سقاس, 00, ص 21).

ومن هنا يمكن التوصل إلى التعريف الإجرائي التالي للجمعية البيئية حيث تعرف:

" هي عبارة عن عقد أو اتفاق بين عدة أشخاص (طبيعيين أو معنويين) يجمعهم هدف مشترك غير مؤقت تتميز بأن لها هيكل رسمي وغير حكومية ولا تهدف إلى الربح\ذاتية الحكم وذات طابع تطوعي هدفها الرئيسي هو معالجة أحد الموضوعات البيئية أو أكثر للنهوض بالبيئة والحد من تدهورها.

ه-مفهوم الوعي:

لغة: يعني الوعي لغة المعرفة والإدراك كما يعني الحفظ والتعلم ،فوعى الحديث يعيه، وعيا أي يحفظه ،وأذن واعية أي مدركة وصاغية ،ووعى فلان أي انتبه من نومه أو من غفلته، ووعى الشيء أي حواه، وأوعى الزاد والمتاع أي جعله في الوعاء (العيسوي, د.ت, ص 123).

ويرجع أصل كلمة الوعي إلى كلمة "conscienta" اللاتينية وهي كلمة مركبة، وهذا المصطلح لا يعني الموضوع من طرف التفاعل بل يعد مرجعا للفاعل نفسه ،ويقابل الوعي في اللغة الفرنسية كلمة "conscience" (بوجلال, 90, ص 43)

اصطلاحا:

يعني" *الفهم وسلامة الإدراك* "(مذكور, 75, ص 644) أي" *إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به وهو يتضمن بهذا المعنى إدراك الفرد لنفسه ولوظائفه العقلية والجسمية فضلا عن إدراك خصائص العالم الخارجي على أساس أنه عضو في جماعة*" .(إسماعيل علي سعيد, 99, ص 303).

والوعي كمفهوم هو:" *اتجاه عقلي انعكاسي يمكن الفرد من إدراك ذاته وإدراك البيئة المحيطة به والجماعة التي ينتمي إليها*".

ويرجع **جورج ميد** إلى أن عمليات الاتصال تساعد الفرد على النظر إلى نفسه والقيام بدور الآخرين وتعتبر عملية الاستدماج للآخرين أو تمثل الظروف المحيطة شرطا أساسيا لظهور الوعي (الجوهري, 92, ص 289).

وجاء في قاموس petite la rousse de la médecine الوعي كما يلي:" *الوعي اسم مؤنث بالمعنى السيكولوجي يعني المعرفة التي يمتلكها كل واحد حول الوجود , حول أفعاله للعالم الخارجي.*"
وقد استخدمت الماركسية مصطلح الوعي الطبقي للإشارة إلى" *إدراك الفرد لذاته ولمصالح طبقته*" .
كما تجدر الإشارة إلى وجود مفهومين للوعي ينبغي التمييز بينهما :

المفهوم الأول: يحصر الوعي في التبني السلبي لفكرة أو مجموعة أفكار يلقنها حاكم أو حزب للمواطنين بالاستخدام المكثف لكل وسائل الثقافة والتعليم والإعلام مع حظر كامل على كل مصدر لمعلومات مختلفة ورأي مخالف.
والتلقين على هذا النحو يظل عادة في مستوى الوعظ والإرشاد الذي لا تتأثر به إلا قلة من المواطنين وهو إذا كان ذا فاعلية ونجاح يغدو نوعا من غسيل المخ يلغي إرادة الفرد ويصادر بالتالي حريته في الاختيار.

المفهوم الثاني: فهو إدراك المواطن في حرية بحقيقة قضايا المجتمع الذي يعيش فيه ،وإشراكه في البحث عن حلول لها وإبداء الرأي فيما يقترح من قرارات في شأنها، ثم الإسهام على مستويات مختلفة في صنع القرار النهائي والمتابعة في تنفيذه.
وهذا النوع من الوعي يكون لدى المواطن الذي تحرر من القهر السياسي والاقتصادي والاجتماعي والذي يمارس بالفعل دوره في صنع المستقبل بشعور كامل المسؤولية .(عبد الله بوجلال, 91, ص 95).
ويحتوي الوعي على بعدين:
أحدهما إيديولوجي ويرتبط بتشخيص قضايا المجتمع ومشكلاته وتفسيرها وطرح أساليب تنوعها وحسمها واتجاهات هذه الأساليب وذلك الحسم.
أما الثاني فيرتبط بالتجربة اليومية والتاريخية للفرد والطبقة والمجتمع من خلال ما تعكسه القيم والتقاليد ونمط التنشئة الاجتماعية والسياسية وأسلوب الضبط الاجتماعي والإعلام.
ونميز في الأخير بين **وعي اجتماعي عام** يشير إلى مجمل القضايا والأمور التي لا تخص فئة اجتماعية معينة ولكن تخص المجتمع ككل.
والثاني **وعي اجتماعي يخص فئة اجتماعية معينة** ويرتبط بمصالحها وتصوراتها وطموحاتها المستقبلية
وعليه فتعريفنا الإجرائي للوعي هو كالتالي:
"هو إدراك الفرد لنفسه وللبيئة المحيطة به والاستجابة لكل القضايا والأمور التي تخصه وتعنيه ".

و-مفهوم الوعي البيئي:

تنوعت تعريفات الوعي البيئي كما تنوعت تعريفات كل من البيئة من جهة والوعي من جهة أخرى وهذا نتيجة تباين واختلاف اهتمامات المختصين واتجاهاتهم

ويندرج الوعي البيئي تحت المفهوم العام للوعي الاجتماعي باعتباره أحد أنواعه.

ومن هذه التعريفات:

ما جاء به **إلتسون william ilteson** حيث عرفه بأنه :*إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة"*

كما حدد **مؤتمر تبيلسي** الوعي البيئي بأنه:" *مساعدة الفئات الاجتماعية والأفراد على اكتساب وفهم الوعي بالبيئة ومشكلاتها ذات الصلة وايجاد حساسية خاصة اتجاهها* "

ولقد **عرفته ندوة الإعلام وقضايا البيئة في مصر والعالم العربي** انطلاقا من التعريفين السابقين حيث جاء كالتالي:" *هو إدراك الفرد لدوره في مواجهة البيئة أو مساعدة الفئات الاجتماعية والأفراد على اكتساب الوعي بالبيئة وبمشكلاتها، وهو إدراك قائم على المعرفة بالعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وآثارها ووسائل حلها، والهدف من ذلك هو أن يصبح المواطن العادي ملما بالعلاقات الأساسية بين مكونات البيئة ومدى تأثير كل منها بالأخرى ومدى تأثير الإنسان عليها وتأثره بها* ".(جمال الدين السيد, 03, ص 91).

هذا وقد عرف الوعي البيئي كذلك بأنه:" *وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزويدهم بالمعرفة والمهارات والاتجاهات، وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية اتجاه حل المشكلات المعاصرة والعمل على منع مشكلات بيئية جديدة.*"

كما عرف بأنه:" *عملية تكوين القيم والاتجاهات والمهارات والمدركات اللازمة لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي الفيزيقي وتوضيح حتمية المحافظة على مصادر البيئة وضرورة حسن استغلالها لصالح الإنسان وحفاظا على حياته ورفع مستويات معيشته*". (فهد الدخيل,00, ص.ص 57/56).

وفي ضوء ما سبق يمكن تحديد الملامح الرئيسية للوعي البيئي في :

- الوعي البيئي لا بد وأن يجمع بين الجانبين المعرفي والوجداني ذلك أن الوعي هو الدرجة الأولى في تكوين الاتجاهات البيئية التي تحدد سلوك الإنسان وتصرفاته نحو البيئة.
- إن غاية الوعي البيئي هو إدراك الفرد للعلاقات والمشكلات البيئية من حيث أسبابها وآثارها وكيفية معالجتها.
- تكوين الوعي البيئي وتنميته لدى الإنسان ليس شريطة مروره بالتربية النظامية أو اللانظامية فكل ما يحيط بالفرد له تأثيره في تكوين الوعي البيئي لديه.

- ليس من الحتمي أن يتضمن الوعي البيئي سلوكا سويا للإنسان نحو البيئة فقد يكون الإنسان مدركا تماما لأضرار التلوث ولكنه رغم ذلك يلوث البيئة .

وعليه فالمقصود بالوعي البيئي هو" *إدراك الفرد للعلاقات القائمة بين الإنسان والبيئة تأثيرا وتأثرا وما ينتج عن ذلك من قضايا ومشكلات بيئي،ة وكيفية مواجهة هذه المشكلات والوقاية منه،ا بالإضافة إلى حسن استغلال موارد البيئ.ة ويكون هذا الإدراك مصحوبا برغبة ذاتية في المشاركة الفعالة في تحسين البيئة*"

وحسب هذا التعريف يمكن وضع التعريف الإجرائي التالي:

" الوعي البيئي هو عملية إعداد الفرد للتفاعل مع بيئته بتزويده بالمعلومات البيئية التي تمكنه من معرفة بيئته وعلاقته معها وذلك بتكوين اتجاهات إيجابية نحوها للمساهمة في حل مشاكلها والمحافظة عليها"

م-مفهوم المجتمع المحلي:

حظي مفهوم المجتمع المحلي بمعالجة مستفيضة من جانب العديد من علماء الاجتماع ،كما ظهرت العديد من المؤلفات الضخمة التي تحمل عنوان المجتمع المحلي مثل مؤلفات **فرديناند تونيز f.tounies وماكيفر .maciver** .

ويذهب بعض العلماء إلى أن المجتمع المحلي مصطلح يشير إلى بناء إجتماعي يتسم بعلاقات ونظم لها طابع خاص مثل التشابه في التكوين وقوة العلاقة ،حيث تسوده الجماعات والعلاقات الأولية والتقاليد والقيم المحلية وأساليب الضبط الاجتماعي غير الرسمية.

والمجتمع المحلي عبارة عن جماعة من الناس يتميزون بخاصيتين رئيسيتين :

1. يستطيع الفرد فيه اكتساب خبرات وسلوك أكثر حيوية وأهمية بالنسبة إليه .
2. وأن المجتمع المحلي يفيد الأفراد المنتمين إليه بشعور خاص بالانتماء وأيضا بالشعور بعضويتهم للجماعة التي تحميهم. (غريب محمد سيد، 06، ص 142)

ولقد استخدم العلماء في تعريفهم للمجتمع المحلي مصطلحات مثل **الوحدة، الكيان ، الشكل والصورة الأساسية** قاصدين بذلك أن المجتمع المحلي هو شيء يوجد حقيقة ككيان قائم بذاته في العالم الواقعي.

فكلمة مجتمع محلي تشير إلى جماعة من الناس يصنفون طبقا لمعيار معين فلقد اتجه بعض العلماء اتجاها سيكولوجيا يرتكزون على عناصر نفسية في تعريفهم له وآخرون يؤكدون على أهمية المكان أو البقعة الجغرافية وأخرون بالتركيز على الوحدة السياسية ومنهم من فسره في ضوء عناصر سوسيولوجية (حسن عبد الحميد رشوان، 05، ص.ص 54/53).

وفي ضوء كل هذا يحدد أندرسون المجتمع المحلي على أنه :

أ- جمع من الناس ينتظمون في علاقات وظيفية هامة.

ب- يحتلون منطقة جغرافي معينة.

ت- تكون العلاقات بينهم أولية قوية أو ثانوية غير شخصية أو مركب من الاثنين معا.

ث- ويمكن تحديد خصائص المجتمع المحلي عن طريق عدد وأنماط الأفراد المقيمون فيه ويمكن تمييز سلوكهم الجمعي بأنماط الاعتماد المتبادل الذي يهدف إلى إشباع احتياجاتهم المرتبطة بالعمل وبالمعيشة.

ج- تنظم المجتمع المحلي العديد من فرص المشاركة الاجتماعية وأنماط أخرى من المشاركة ويتزايد التنوع والتمايز مع زيادة حجم المجتمع المحلي.

ح- يمثل المجتمع المحلي ظاهرة مستمرة خلال الزمن تتغير من خلال استمراريتها وهو عبارة عن مجموع الخبرة والمعرفة والمهارة المتمثلة في الأفراد الذين يعيشون فيه (غريب محمد سيد, 06, ص 146).

وعلى الرغم من اختلاف العلماء حول تعريف المجتمع المحلي إلا أنهم يتفقون تقريبا على عناصر ثلاثة تعتبر جوهرية في تحديد ما يسمى مجتمعا محليا وهي **الناس, المكان, التفاعل المباشر** فالمجتمع المحلي مكان تعيش عليه مجموعة من الذين يشتركون في أسلوب الحياة ويحققون أهدافهم ويشبعون حاجاتهم داخل هذا المكان.

وعليه يمكن تبني التعريف التالي في دراستنا:

"المجتمع المحلي هو مجموع السكان الذي يشغل بقعة جغرافية معينة، ويشترك بنظام يحدد قوانين الحياة الاجتماعية الخاصة، وأهم شرط من شروط تكوين المجتمع المحلي وجود تركيب اجتماعي يتكون من ضوابط وأحكام تحدد طبيعة العلاقات بين أفراده.

حيث يزاول أفراده نشاطات اقتصادية وسياسية ذات مصلحة مشتركة ولها تنظيم إجتماعي وإداري يحدد طبيعة حكمها كما أن لها قيما ومصالح وشعورا وأهدافا متبادلة" (إحسان محمد الحسن, 99, ص 551)

والمجتمع المحلي قد يكون جزاءا من مجتمع محلي كبير حيث أن المجتمعات دائما ما تكون وسط مجتمعات محلية أخرى وهكذا ومن أمثلة المجتمعات المحلية المدينة والقرية.

ولقد تم تعرضنا لهذا المفهوم (المجتمع المحلي) لكوننا سوف نتعرض في دراستنا للجمعيات البيئية المحلية الموجودة بولاية قسنطينة باعتبارها مجتمعا محليا قائما بذاته، خاصة مع وجود عدد كبير من هذه الجمعيات البيئية في الجزائر الوطنية منها والمحلية الخاصة بمناطق معينة.

7- البنائية الوظيفية: مدخل نظري لدراسة دور الجمعيات المحلية في نشر الوعي البيئي:

ظهر الإتجاه الوظيفي في دراسة الظواهر الإجتماعية في أعمال الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع،ثم ظهر بعد ذلك في مؤلفات" ***دوركايم*** و" ***كولي*** و" ***توماس*** و ***باريتو***". وخلال الربع الأول من القرن 20 إكتسب هذا الإتجاه مكانة متميزة في علم الاجتماع وذلك بتأثير الأنتروبولوجيا الثقافية، ولقد حقق هذا الإتجاه خلال السنوات القليلة الماضية تقدما سريعا حتى أصبح منافسا للوضعية المحدثة في سيطرته على علم الاجتماع.

مصطلح "**وظيفة**" و" **وظيفي**" في علم الإجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية يتضمنان معان مختلفة ومتباعدة، ففي بعض الأحيان يستخدم مصطلاح الوظيفة بمعنى رياضي كما هو الحال في أعمال "***سوروكين***"، وهذا المعنى يشير إلى أن مقدار أهمية متغير ما تحدد بدورها مقدار أهمية متغير آخر، وغالبا ما تشير الوظيفة إلى الإسهام الذي يقدمه الجزء إلى الكل ،وهذا الكل قد يكون متمثلا في مجتمع أو ثقافة. ولعل ذلك هو المعنى الذي يقصده كثير من الأنثروبولوجيين مثل" ***راد كليف براون***" و" ***رالف لنتون***" و"***مالينوفسكي*** " بل و ***لوركايم*** ايضا حين يستخدمون كلمة وظيفة.

وتشير الوظيفة بذلك إلى الإسهامات التي تقدمها الجماعة إلى أعضائها (الأسرة)، أو الإسهامات التي يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التي يضمها.

إذن فالاتجاه الوظيفي يؤكد ضرورة تكامل الأجزاء في إطار الكل أو ما يطلق عليه في بعض الأحيان تساند الأجزاء،

كما تستخدم صيغة التحليل البنائي الوظيفي حيث نجدها مستخدمة بكثرة في أعمال ***تالكوت بارسونز*** وتلاميذه وترجع هذه الصيغة في الواقع إلى" ***سبنسر***".

والمؤكد أن الإتجاه الوظيفي قد ظهر في البيولوجيا وعلم النفس والأنثروبولوجيا الثقافية قبل أن يظهر في علم الإجتماع .

فالبيولوجيا كعلم تدور حول الفكرة التي مؤداها أن كل عنصر أو جزء من نسق يطلق عليه كائن عضوي يؤدي وظيفة أو وظائف أساسية لبناء هذا الكائن العضوي ،كما يؤدي هذا العضو بدوره وظائف للنوع الذي ينتمي إليه، فالكائن العضوي يمثل نسقا يتألف من مكونات ترتبط فيما بينها إرتباطا وظيفيا.

وفي أواخر القرن 19 وأوائل القرن 20 ظهرت في علم النفس أدوات تحليلية مختلفة تحاول أن تصف بدقة الأجزاء أو العناصر المكونة للعمليات العقلية مثل الإرادة والإنفعال والإدراك، ولكنها لم تتمكن من تعيين أو تحديد الوحدة التي تربط هذه العناصر. وما لبثت ان نمت بعد ذلك خلال عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن مدرسة الجشطالت التي تذهب إلى أن أي عنصر من عناصر العملية العقلية يجب

أن يدرس في ضوء سياق الكل لأن معنى كل عنصر يختلف اختلافا كبيرا عن معنى الشكل أو الكل الكبير الذي يعتبر العنصر جزءا منه.

ومع أن الدراسات السوسيولوجية الوظيفية قد تأثرت بالاتجاهات السائدة في البيولوجيا وعلم النفس والأنثروبولوجيا الثقافية إلا أن ذلك لا يمنع من القول أن نمو الدراسات السوسيولوجية يعود أيضا إلى الأعمال الأولى في علم الإجتماع ،فقد ظهرت فكرة تكامل الأجزاء في الكل وتساند عناصر المجتمع المختلفة في فكرة الأنساق العام عند" ***كونت***" ، وفي فكرة التكامل الناتج عن التباين عند "***سبنسر***" ،وفي الاتجاه العضوي عند"***كولي***" وفي تصور"***باريتو***" للمجتمع باعتباره نسقا متوازنا .

أما تأكيد فكرة الدور أو الإسهام الذي تقدمه البناءات الاجتماعية للكل فيعود في الواقع إلى كل من "***دوركايم***" و"***توماس***"، ولقد اشترك الأخير مع"***زنانيكي***" في إجراء دراستهما عن الفلاح البولندي تلك الدراسة التي يمكن اعتبارها بحق العمل الرئيسي الأول في علم الإجتماع الحديث الذي كتب بروح وظيفية (تيماشيف 83, ص 323/320).

وهناك فرع آخر من النظرية العامة للأنساق وهو النظرية البنائية الوظيفية والتي تمثل أداة لتحديد أي البناءات تؤدي وظائف أساسية ما في النسق، وتتدرج البنائية الوظيفية ونظرية الأنساق تحت نظريات الوحدات الكبرى فهما تهتمان بالنسق الاجتماعي ككل وبناءاته وعملياته الكبرى مثل الطبقات الاجتماعية والتوجهات القيمية والتكامل والتوازن ،وتهتم محددات هذين المنظورين بالمستويات الثقافية والبنائية الإجتماعية أكثر من المداخل ذات النطاق المصغر. ويتبنيان النزعة المنهاجية الكلية التي تحاول فهم علاقة الأنساق الفرعية الجزئية بالكيان المنظم ككل، وهي تهتم بصياغة أدوات تحليلية لتصور الخصائص المميزة للكيانات الجمعية والاجتماعية وقياسها، وبالآثار السياقية الواقعة على إتجاهات الأفراد وأدائهم.حيث أن النظريات الأكثر استقلالا كالماركسية ونظرية بارسونز ومنظور السلوك هي أنواع خاصة من البنائية الوظيفية أو نظرية الأنساق، فالنوع المادي الماركسي يؤكد العوامل المادية كمحددات أولية للظواهر الاجتماعية بينما البارسونزيون يؤكدون عوامل مثالية مثل التوجهات القيمية والمعتقدات الوجودية ،وهما تتفقان في تأكيد التساند الوظيفي والتبادل الوظيفي بين أجزاء النسق، والتمايز الوظيفي بين البناءات وإسهامها في أداء النسق لوظائفه ونتائج بناءات معينة بالنسبة لأداء وظائف مجتمعية وفردية او عدم أداءها ،ومصادر توازن النسق ولا توازنه.

أما النوع الإجتماعي من الوظيفية فيركزعلى أنماط من التفاعل أو خصائص تنظيمية مثل تضامن النسق وتقسيم العمل والتماسك والتمايز والترابط الاجتماعي "social density "والمركزية والانقسامات الجماعية وما شابه ذلك. ويعتمد علماء هذه النظرية مثل" ***ميرتو***" و" ***مور***" و "***كينجزلي و***" ***دافيز*" *بارسونز* "و" *ليسبت* "غالبا على المكونات التفاعلية وأكثر من هذا بكثير على المكونات الرمزية.

اما بالنسبة للتجسيدات أو الأمثلة التي تستخدمها البنائية الوظيفية فتتمثل في إستخدام تصور عضوي للمجتمع بينما علماء نظرية الأنساق فيهتمون أكثر بالتصور الميكانيكي المستمد من تصورات الكمبيوتر، الهندسة ومثل المدخلات ،التحويل والمخرجات والتغذية المرتدة (effart ، 72 ،ص 21).

و تجدر الشارة الى أن نظرية الأنساق و نظرية الدور الاجتماعي يمكن اعتمادها كمداخل لدراسة دور هذه الجمعيات .

فمدخل النظرية الوظيفية والبنائية الوظيفية ونظرية الأنساق تعتبر اتجاه هام لدراسة الجمعيات وفهم طبيعة دورها لتحقيق أهداف التنظيم باعتبار هذا الأخير نسق اجتماعي وحداته تتمثل في أعضاؤه.

يعتمد على التفاعل والتأثير المتبادل للعمل على المساهمة في إحداث التغيير في الذهنيات والسلوكيات داخل النسق العام ،وتجاوزه لمختلف المعوقات الوظيفية.

ومنه فالمدخل السابق البنائية الوظيفية تعتبر مدخلا أساسيا ومهما لفهم الدور الفعلي للجمعيات البيئية في نشر الوعي البيئي تم اعتماده في دراسة بحثنا هذا..

II. الاطار المنهجي للدراسة:

1- مجالات الدراسة:

إن الدراسات والبحوث في العلوم الاجتماعية تتعامل مع عناصر متغيرة باستمرار، وتحديد مجالات الدراسة يضفي عليها أكثر مصداقية لتكون معبرة ومقبولة وذات مرجعية تاريخية،وذلك لإزالة أي لبس أو تأويل من شأنه التشكيك في الحقائق المتوصل إليها(غربي،06،ص66).

إن مجال الدراسة يشير إلى المكان أو البيئة أو المنطقة الجغرافية، وإلى الناس وتفاعلاتهم وعلاقاتهم والى الزمن الذي فيه هؤلاء الناس الذين يتواجدون في بيئة محددة أو منطقة جغرافية معينة وتسود بينهم معاملات وعلاقات تشكل بيئتهم الاجتماعية(ناصر ثابت، 84، ص86).

وتنحصر مجالات الدراسة في ثلاثة مجالات هي كالتالي:

أ-المجال الزماني أو الزمني: ويتعلق الأمر بالفترة الزمنية التي استغرقتها الدراسة منذ طرح الموضوع إلى غاية الانتهاء منه،لكن العادة جرت عند تحديده على الاقتصار على الفترة التي تم فيها انجاز الجانب الميداني على اعتبار أن البيانات المستقاة من الميدان والتي ستعتمد في التحليل واستخلاص النتائج هي التي تتطلب الانتباه لميقاتها لتوضيح الرؤية و إزالة أي لبس.

- حيث بدأت الدراسة بزيارات استطلاعية جرت في السنة الأولى ماجستير – الدراسة النظرية– خاصة من خلال البحث الذي كلفت به وكان في نفس الموضوع.

ثلثه- زيارات استطلاعية أخرى في الأشهر الأولى جانفي ،فيفري،مارس،2008 خاصة مع استخدام أداة الملاحظة بالمشاركة والتي تطلبت ضرورة الانخراط مع احد الجمعيات لفهم أحسن للدور الذي تقوم به وكيفية سير العمل فيها.

- ثم تلاه النزول إلى الميدان لتطبيق الاستمارة التجريبية والتي جرت مع 3 جمعيات محلية وكانت في شهر ديسمبر.
- ثم الاستمارة النهائية والتي جرت تقريبا في 3 أشهر من 08 جانفي2009 إلى 29 افريل2009 ولقد اقتضت كل هذا الوقت مع الانشغالات الكبيرة لرؤساء الجمعيات المعنيين بالدراسة ،خاصة وأن الجمعيات تعتبر نشاطا ثانويا مقارنة مع نشاطاتهم الأساسية الأخرى أو مهنتهم. كما أن الإنتقال من جمعية إلى أخرى يتطلب وقت وموعد سابق حسب كل شخص ممثل لجمعيته ولقد منحت لكل المبحوثين فترة زمنية كل حسب التزاماته من أسبوعين إلى 3 أسابيع لإرجاع الاستمارة.

-

ب- <u>المجال المكاني أو الجغرافي:</u>

يتمثل المجال المكاني لأي دراسة في الحيز أو الإطار الذي يحدد نطاق الدراسة فهو المكان الذي يحتوي على مجتمع البحث أو هو الجزء الذي ستجرى به الدراسة الميدانية تحديدا. وفي دراستنا هذه حصر الجانب المكاني في ولاية قسنطينة بمعنى دراسة الجمعيات البيئية المحلية في ولاية قسنطينة وبطبيعة الحال فان التحديد الجغرافي يتوجب معرفة دقيقة للمكان من حيث حدوده الجغرافية أو الطبوغرافية ليتسنى لكل باحث أخر أن يتعرف عليه وعليه فمجال دراستنا هو كالتالي:

<u>-ولاية قسنطينة:</u>

تتوسط ولاية قسنطينة إقليم شرق الجزائر , حيث تبعد بمسافة 245 كم عن الحدود الشرقية الجزائرية التونسية , و حوالي 431كم عن الجزائر العاصمة شمالا و 235 كم عن بسكرة جنوبا و 89 كم عن سكيكدة .

تتربّع ولاية قسنطينة على مساحة تقدّر بـــ 2.297,20 كم^2 , تحمل رمز الولاية 25 , تشتمل على 6 دوائر , و كل دائرة تحتوي على عدد معين من البلديات تقدّر في مجموعها 12 بلدية تحويها الولاية و تتمثل في :

- **<u>دائرة قسنطينة</u>** : تشمل بلدية قسنطينة .
- **<u>دائرة الخروب</u>** : تشمل بلديات الخروب , عين اسمارة , أولاد رحمون .
- **<u>دائرة عين اعبيد</u>** : تشمل بلديات عين اعبيد , ابن باديس .
- **<u>دائرة زيغود يوسف</u>** : تشمل بلديات زيغود يوسف, بني حميدان .
- **<u>دائرة حامة بوزيان</u>** : تشمل بلديات حامة بوزيان , ديدوش مراد .

- **دائرة ابن زياد** : تشمل بلديات ابن زياد , مسعود بوجريو .

و تعتبر ولاية قسنطينة ثالث أكبر ولاية في الجزائر من حيث الكثافة السكانية (352 ساكن /كم^2) إذ بلغ عدد سكانها حسب التعداد العام للسكن و السكّان لسنة 1998 : 807.647 نسمة تمثل حوالي 2,7 % من إجمالي سكان الجزائر (29.100.867 نسمة) (حسب تعداد 1998).

و تعرف الولاية تزايدا كبيرا و مستمرا في عدد سكانها , فبعد ما كان 348.136 نسمة سنة 1966 , انتقل إلى 476.511 نسمة سنة 1977 ثمّ ارتفع إلى 622.324 نسمة سنة 1987 ليصل إلى 807.647 عام 1998 و يتوقع وصوله سنة 2010 إلى 1.003.993 نسمة و إلى 1.203.616 نسمة سنة 2020.

و ضمن هذا يتميز سكان الولاية بتركيب جنسي متوازن نوعا ما فيمثل الإناث 49,9 % و الذكور 50,1 % من إجمالي سكان الولاية .

و يختلف التوزيع السكاني في ولاية قسنطينة من بلدية إلى أخرى , فنجد تركز سكاني في بلديات دون أخرى , و الجدول الموالي يوضّح ذلك :

البلديات	المساحة (كم^2)	السكان (نسمة)	الكثافة (ساكن/كم^2)
قسنطينة	183.00	478.837	2617
الخروب	255.00	90.222	354
عين اسمارة	123,81	24.036	194
أولاد رحمون	269,95	20.428	76
عين اعبيد	323,80	25.962	80
ابن باديس	310,42	13.732	44

زيغود يوسف	255,95	31.070	121
بني حميدان	131,02	8.210	62
حامة بوزيان	71,18	58.397	820
ديدوش مراد	115,70	33.213	287
ابن زياد	150,77	15.581	103
مسعود بوجريو	106,60	7.959	75
المجموع	2.297,20	807.647	352

جدول رقم1: يبين التوزيع السكاني في ولايـة قسنطينة

المصدر : التعداد العام للسكن و السكان 1998 (DPAT)

ج- **المجال البشري:** يتضمن تحديد المجال البشرى كل ما يتعلق بخصائص ومواصفات العينة. حيث تناول بحثنا هذا عينتين ،عينة للجمعيات وعينة للأفراد الموجهة إليهم رسائل هذه الجمعيات كل هذا حسب التحديد المكاني السابق.

ولقد جاءت عينة بحثنا كالتالي:

❖ ***العينة***

يعتبر اختيار العينة من أهم الخطوات في أي بحث ميداني فهي التي توجه الباحث للحصول على المعلومات اللازمة لبحثه.

- وبما أن من الصعب على الباحث أن يتصل بعدد كبير من المعنيين بدراسته لكي يطرح عليهم الأسئلة ويتحصل منهم على الأجوبة فإنه لا مفر له من اللجوء إلى أسلوب أخذ العينات التي تمثل المجتمع الأصلي حتى يستطيع أن يأخذ صورة مصغرة عن التفكير العام(عمار بوحوش،99،ص36).

ولما كان بحثنا يتمحور حول دور الجمعيات البيئة المحلية في نشر الوعي البيئي جاءت أسئلتنا الثلاثة الأولى لمحاولة فهم هذا الدور في حين كان السؤال الرابع حول مدى تجاوب الجمهور اتجاه ما تقوم به هذه الجمعيات لنشر الوعي البيئي مما استلزم بحثنا استمارتين استمارة مقابلة موجهة للجمعيات البيئية واستمارة موجهة للجمهور الموجهة إليه نشاطات الجمعية وبالتالي تحتم التعامل مع المسح الشامل في الاستمارة الأولى و العينة في الثانية.

تجدر الإشارة إلى أن هناك جمعيات بيئية أخرى في ولاية قسنطينة انتهت فترة اعتمادها وما زال ينتظر منها تجديد اعتمادها لمواصلة عملها.

ومن هذه الجمعيات:

جمعية آمال البيئة الخروب	رامول آمال	36 حي بوهالي السعيد الخروب
جمعية حماية الحيوانات zoo help	مكيو برهان الدين	نهج الإخوة بن رابح المنظر الجميل

جمعية حماية القلق والمحافظة عليه	بوبنة عبد الرحمان	حي بوبنة زيغود يوسف
جمعية مبادرة لحماية البيئة والمحيط	حناش عبد الكريم	المركز الثقافي لبلدية عين اسمارة
جمعية البيئة والطبيعة – أولاد رحمون	بوزيدي عبد المالك	حي نايلي بلقاسم رقم 15 بلدي أولاد رحمون
جمعية الأمل الأخضر لحماية البيئة والمحيط	الحاج حميش فاروق	مركز إعلام وتنشيط الشباب قسنطينة

هذه المعلومات مستقاة من مكتب الجمعيات بالولاية (ولاية قسنطينة) وتجدر الإشارة إلى أن الجدول الأول الموضح لكل الجمعيات البيئية لولاية قسنطينة يتضمن كل الجمعيات الناشطة منها وغير الناشطة التي لم تنتهي فترة اعتمادها بعد و حتى تكون بحثي ممثلة نوعا ما عن دور هذه الجمعيات المحلية في نشر الوعي البيئي ارتأينا اللجوء إلى مديرية البيئة لإعطائنا قائمة بهذه الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة ولقد جاءت نتيجة البحث بإعطاء قائمة تحتوي على أسماء هذه الجمعيات وهي القائمة التي تم اعتمادها في هذه الدراسة

العينة 02:. وجّهت أسئلة الإستمارة إلى فئات المجتمع التي تسمع بالجمعيات البيئية . و التي هي على دراية نوعا ما بما تقوم به هذه الجمعيات من أجل الحفاظ على البيئة و التعريف بمشاكلها و كيفية الحدّ منها للعمل على النهوض ببيئتنا و حمايتها و تكوين وعي بيئي وقائي و كذا علاجي لحماية حياتنا و حماية حقّ الأجيال القادمة في بيئة سليمة و نظيفة .

تحديد العينة وحجمها :

إنّ الجمعيات البيئية محل الدّراسة هي جمعيات بيئية محلية تعنى باحتياجات المجتمع المحلّي الذي تنشط فيه ،ومن هنا أوجب أن تكون فئات المجتمع المحلي الناشطة ضمنه على علم ودراية بهذه الجمعيات و بنشاطاتها وكلّ ما تقوم به .

لكن الواقع على عكس ذلك تماما , فأفراد المجتمع المحلّي الناشطة ضمنه هذه الجمعيات ليست كلّها على دراية بها أو حتّى على وجودها , إلاّ فئة قليلة فقط ممن هم على علاقة مباشرة بأفرادها , أو لهم إهتمامات بالعمل الجمعوي أو البيئة , أو ممّن شدّتهم نشاطاتها أو كان لهم اتصال مباشر بنشاطاتها و كانوا ضمن برامج الجمعية (فئة موجّهة إليهم برامج الجمعية) .

في بادئ الأمر كانت العينة عشوائية باعتبار عمل الجمعيات موجّه لكل فئات المجتمع المحلّي وبالتالي تكون هذه الأخيرة على دراية بهذه الجمعيات ومع ما تقوم به . لكن على العكس الأغلبية لم تكن على دراية بها و بعملها و نشاطاتها و ما تقوم به .

و الجدير بالذكر هنا أنّه أثناء نزولنا للميدان و سؤالنا على مدى معرفة فئات المجتمع المحلّي بالجمعيات البيئية ومدى تجاوبهم مع ما تقوم به تصادف وجود معرض أعدّت فعالياته جمعية بيئية و كانت هناك لافتة كبيرة تشير إلى كون هذه الجمعية البيئية يندرج المعرض ضمن فعاليتها وبرامجها لحماية البيئة , ورغم هذا ففئات المجتمع ورغم تجوالها في المعرض فلم تكن على علم و دراية بالجمعيات في المجال البيئي و لا على كون أنّ جمعية بيئية هي التي نظمت المعرض .

ومن هنا كان لابدّ من مراعاة عدّة مؤشرات ومعايير في اختيارنا للعينة حتّى تكون ممثلة , في محاولة للإجابة عن مدى تجاوب الجمهور مع ما تقوم به هذه الجمعيات البيئية منها :" ***أن يكون لها مقرّ*** "

ومن خلال الدّراسة و كما قلنا سابقا من الصعوبات التي تواجهها جمعياتنا هو عدم حوزتها على مقرّ و حتى التي تشغل مقرّات في دور الشباب و المراكز الثقافية لم يشفع لها ليكون الجمهور / فئات المجتمع المحلّي على دراية بها و بنشاطاتها . ولذلك كان لابدّ الإعتماد على معايير أخرى و كانت عينة البحث الخاصة بهذا المطلب كما يلي :

العينة قصدية وجدت أفرادها ضمن الفعاليات و النشاطات التي تقوم بها هذه الجمعيات المدروسة (المعارض و الندوات ...) و بالتالي ضمان معرفة أفراد العينة بالجمعية و نشاطاتها ووسائلها و بالتالي ضمان معرفة مدى تجاوب هذه الأفراد مع ما تقدّمه الجمعيات لهذه الفئات وللبيئة و للعمل الجمعوي ككلّ .

و هنا صودفنا بمشكل آخر وجدت أفراد العينة لكن أصبح المشكل هنا على أي أساس يحدّد حجم العينة و على أي أساس نكتفي بـــ 10 أفراد أو 20 فردا أو 100 مفردة .

و كان لابدّ هنا من اتباع التحليل التتابعي بمعنى نكتفي بعدد معين مثلا 50 مفردة (50 إستمارة) نختار منها 15 إستمارة و نقوم بتحليلها على حدى , و نحلّل الإستمارات الباقية الـــ35 على حدى و نقوم بمقارنة النتائج المتحصّل عليها , إذا كانت النتائج متقاربة نكتفي بهذا الحجم (حجم العينة) و إذا كانت النتائج مختلفة فيما بينها نزيد حجم العينة حتى نحصل على نتائج متقاربة و هنا نكتفي بذاك الحجم (حجم العينة) و هذا ماعتمدناه حيث تمّ توزيع 37 إستمارة وهو حجم العينة المدروسة أخذ منها 10 إستمارات قمنا بتحليلها في مقابل 27 إستمارة المتبقية .

2- ***المنهج المستخدم في الدراسة:***

المنهج هو الطريقة التي يسلكها الباحث للإجابة عن الأسئلة التي تثيرها المشكلة موضوع البحث أو الطريق إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم بواسطة طائفة من القواعد تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته حتى تصل إلى نتيجة معلومة.

. أو هو الطريقة التي يتبعها الباحث في دراسته لاكتشاف الحقيقة (محمد شفيق, 86, ص 79).

فلإجراء أي دراسة علمية لا بد على الباحث من إتباع خطة محددة ومنهج معين، وتختلف هذه المناهج باختلاف مواضيع الأبحاث والدراسات فالمنهج تفرضه طبيعة الموضوع ولذلك فالطريقة التي اعتمدت في دراستنا هذه هي كالتالي:

1-منهج المسح الشامل:

حيث يعتبر أنسب منهج يمكن إتباعه يتناسب وطبيعة الموضوع.

ويعرف منهج المسح الشامل على أنه أحد طرق البحث الذي يتم من خلاله جمع البيانات والمعلومات عن الظاهرة بهدف التعرف عليها وتحديد وضعها الحالي وكذا محاولة التعرف على جوانب القوة والضعف في هذه الظاهرة محل الدراسة من أجل معرفة مدى صلاحية هذا الوضع أو مدى الحاجة للقيام بتغييرات أساسية أو جزئية فيها (خير الدين علي عويس، 97، ص 87) .

واستعمال منهج المسح الشامل هنا يمكننا من الإحاطة بكل جوانب الموضوع من حيث المعلومات المتعلقة به ألا وهو الجمعيات البيئية المحلية لولاية قسنطينة كلها في محاولة لمعرفة كل ما يخص موضوع بحثنا و ما نريد الوصول إليه. و كما تطرقنا اليه سابقا فقد تم مسح الجمعيات البيئية المحلية التي مازالت معتمدة و تزاول نشاطها في مجال البيئة .

2-كما تم الاعتماد كذلك على المنهج الوصفي التحليلي في محاولة الوصول إلى نتائج ملموسة فيما يخص مدى تجاوب الجمهور مع ما تقوم به هذه الجمعيات البيئية وهذا من خلال البحث والتحليل وكذا من تنظيم النتائج التي تم الحصول عليها وذلك بالاعتماد على مبادئ الإحصاء أثناء تفريغ البيانات وتصنيفها وتحليل المعطيات وتفسير النتائج وتجدر الإشارة إلى أن المنهج الوصفي يعتبر من أكثر مناهج البحث الاجتماعي ملائمة للواقع الاجتماعي وخصائصه.

3-أدوات جمع البيانات:

أدوات جمع البيانات هي الوسائل التي يعتمد عليها الدارس في جمع المادة اللازمة لموضوع دراسته، فنوع وطبيعة المشكلة المراد دراستها تفرض علينا اتباع أساليب دون أخرى والاستعانة بأدوات تتناسب والإطار الفكري والمنهجي، كل هذا بغرض الحصول على البيانات والمعلومات الدقيقة والعلمية والتوصل إلى إجابات حول الأسئلة والقضايا المطروحة .

وهذه الأدوات هي:

1-الملاحظة:

وهي الأداة الأكثر تداولا في البحوث الاجتماعية وهي لا تستعمل وحدها بقدر ما تكون مساعدة أو مكملة لأدوات أخرى (غربي،06، ص 112) حيث كانت هذه الأداة أكثر فعالية خاصة من خلال الملاحظة بالمشاركة حيث تحتم علي الإنخراط في أحد الجمعيات البيئة لمعرفة سير العمل بصورة حقيقية وحتى يمكن معرفة مدى مصداقية الأجوبة المقدمة في أسئلة الاستمارة كما افادتني في توجيه أسئلة استمارة المقابلة ومعرفة مدى فعالية دورها، وردود أفعالهم اتجاه قضايا معينة.

كما أفادتني كذلك في معرفة مدى تجاوب الجمهور اتجاه رسائل هذه الجمعيات سواء كان إيجابيا أو سلبيا من خلال سلوكياتهم وأفعالهم وملاحظة تصرفاتهم وحركاتهم.

وتجدر الإشارة إلى أن المشاركة كانت مشاركة فعلية من خلال الإندماج معهم اندماجا كاملا إلى أقصى درجة ممكنة ومن أمثلة ذلك المشاركة في القيام بمعارض، تنظيم خرجات، وحضور ندوات وجمع معلومات وغيرها كل هذا للوصول إلى معرفة خبايا هذا التنظيم وكيفية سير عمله.

2-المقابلة:

تعتبر المقابلة محادثة وجها لوجه بهدف محدد تتم بين الباحث الذي يعرف ما يريد والمستجوب الذي لديه معلومات مرغوبة (بدر أحمد, 98, ص 178) ولقد اعتمد هنا على:

المقابلة الحرة بالدرجة الأولى ولقد كانت مع :

مكتب الجمعيات بالولاية : للحصول على قائمة الجمعيات البيئية المحلية بولاية قسنطينة وكيفية العمل معهم وكيفية الحصول على التمويل.

مديرية البيئة : لمعرفة مدى تعاملهم مع هذه الجمعيات ومدى إشراكهم في النشاطات البيئية والحملات ومدى التعاون بين الطرفين وغيرها.

مع **الجمعيات البيئية :** خاصة في الزيارات الاستطلاعية من أجل فهم سير العمل وفي محاولة تصميم أسئلة الاستمارة ومحاولة لتفسير بعض الغموض الذي يصاحب سير عملها ولقد كانت مدة هذه المقابلات متفاوتة من جهة إلى أخرى.

3-الاستمارة:

تعتبر الاستمارة من بين الأدوات الأكثر استعمالا في العلوم الاجتماعية بصفة عامة وعلم الاجتماع خاصة والغرض منها جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن الظاهرة موضوع الدراسة.

وتعرف استمارة البحث بأنه:{*نموذج يضم مجموعة من الأسئلة توجه إلى الأفراد من أجل الحصول على معلومات حول موضوع أو مشكلة أو موقف ويتم تنفيذ الاستمارة إما عن طريق المقابلة الشخصية أو أن ترسل إلى المبحوثين عن طريق البريد* } (محمد محمد علي, 86, ص 476).

والاستمارة هي الوسيلة الأساسية المتبعة في دراستنا هذه من أجل الحصول على البيانات اللازمة ،وذلك لأنها أفضل التقنيات لهذا النوع من الدراسات فهي تسمح للمبحوث بالإجابة عن الأسئلة بكل حرية كما توفر جهد ووقت الباحث.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تم الاعتماد على استمارتين اثنتين:

الأولى :استمارة مقابلة موجهة كما تم الحديث سابقا لرؤساء الجمعيات البيئية المحلية لولاية قسنطينة.

الثانية : موجهة لأفراد الجمهور الموجهة إليه رسائل هذه الجمعيات لمعرفة مدى تجاوبهم وإياها.

وقد تم إعداد الاثنتين اعتمادا على الخطوات التالية:

- إعداد الأسئلة طبقا لأسئلة الإشكالية .
- تجريب الاستمارة للتأكد من وضوحها وإمكانية تطبيقها في الميدان.

ولقد احتوت الاستمارة الأولى على 53 سؤالا

- **الخمس أسئلة الأولى** : مخصصة حول بيانات شخصية عن الجمعية
- **من 06 إلى 23** : تناولت أسئلة حول الدور الفعلي للجمعيات
- **من 24 إلى 27** : خاصة بالمشكلات المحلية
- **من 28 إلى 37** : خاصة بالهدف الفعلي لهذه الجمعيات.

أما الثانية فقد احتوت على 18 سؤالا

- **من 01 إلى 03** : تناولت بيانات شخصية
- **من 04 إلى 13**: تناولت بيانات حول مدى تجاوب الجمهور مع ما تقوم به هذه الجمعيات البيئية.

ولقد جاءت أسئلة الاستمارتين إما:

أسئلة مفتوحة : تعطي الحرية للمبحوث للإجابة بكل حرية على الأسئلة مما يسمح له بإعطاء آرائه ويعلق بكل حرية على ما يراه.

أسئلة مغلقة : وهي الأسئلة التي تحتوي على احتمالات استعملت قصد الحصول على إجابات دقيقة بحيث يختار المبحوث العبارات (نعم / لا) والأسئلة التي تتضمن احتمالات وضعها الباحث قصد الحصول على بيانات يتأكد من خلالها على صدق أو خطأ فرضياته.

4- الوثائق و السجلات:

خاصة تلك الخاصة ببرامج هذه الجمعيات، وكل ما يتعلق بنشاطاتها،و الوثائق المحصل عليها من الولاية أو مديرية البيئة.ضف الى ذلك القوانين التي تعمل تحت طائلتها هذه الجمعيات.

تمهيد:

لعلنا لا نجافي الحقيقة إن قلنا أن عام 1972 يمثل العام المفصلي في تاريخ اهتمام الإنسان بالبيئة إذ شهد ذلك العام انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية في مدينة استوكهولم / السويد تحت شعار" ***نحن لا نملك إلا كرة أرضية واحدة***" ومنذ ذلك العام لقيت كلمة البيئة رواجا وانتشارا في كافة المجتمعات وبدأ نجمها يسطع شيئا فشيئا منذ القرن 20 وبداية القرن 21.

ولم يعد خافيا أن المحيط الذي يعيش فيه الإنسان ويستمد منه كل مقومات حياته أصبح يتعرض للإنتهاك والاستنزاف بصورة كبيرة مما أدى إلى ظهور مشكلات أخذت تهدد سلامة الحياة البشرية ،ولم يقف عند هذا الحد بل إن هذه المشكلات قد تنوعت وتشعبت مع تنوع النشاطات البشرية وتشعبها ،تلك النشاطات التي تتجه للبيئة باستمرار لإشباع العديد من الرغبات والحاجات.

وإزاء هذا كله باتت حاجة الإنسان اليوم لفهم المحيط الذي يحيا فيه أكثر من أي وقت مضى لا بل أصبح الإنسان مرغما على دراسة المشكلات البيئية بغية التصدي لها والتخفيف من آثارها .

وهذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه فيما يأتي:

1- علاقة الإنسان بالبيئة:

يعيش الإنسان في كوكب الأرض- بيئة الحياة- يستمد منها قوته وأسباب نموه المادي والفكري والأخلاقي والإجتماعي والروحي، وكان أثر الإنسان على البيئة في أول الأمر هين ولا يتعدى أثر الكائنات الحية الأخرى وبدأت تتغير علاقة الإنسان ببيئته مع تغير مراحل حياته من الجمع والالتقاط إلى الصيد والقنص ومن ثم إلى الزراعة فالصناعة.

ويعود هذا التغير المستمر لمكانة الإنسان المتميزة في البيئة لما له من خصائص بيولوجية فريدة تميزه عن باقي المخلوقات والتي مكنته من الامتداد خارج إطار بيئته البيولوجية زارعا وصانعا.

وعلاوة على أن الإنسان يعد أحد مكونات البيئة ولا يمكن أن ينفصل عنها وعن مكوناتها من الجمادات أو الحيوانات أو النباتات فإنه يعد أهم عامل حيوي في إحداث التغير في البيئة المحيطة به.

وقد ازداد تأثيره في إحداث التغير في البيئة بازدياد التقدم العلمي والتكنولوجي وازدياد حاجته من الغذاء ووسائل العيش (راتب السعود, 04, ص 35).

فتأثير الإنسان على توازن بيئته بدأ منذ ظهوره على الأرض فعند التحليل التاريخي للتفاعل بين الإنسان وباقي المجال الحيوي نستطيع أن نلاحظ المراحل التالية:

1- الإنسان البدائي: من القنص والصيد إلى الرعي والزرع :

لم يكن للإنسان خلال الآلاف السنين الماضية سوى تأثير بسيط على بيئته شأنه في ذلك شأن الحيوانات التي كانت تعتبر منافسة له، حيث كانت البيئة مسيطرة عليه تماما.

وكان سلوك الإنسان تخريبيا في البيئات الطبيعية التي كان يعد جزءا منها حيث كان ينبغي له أن يتحمل النتائج المترتبة على تغيرات البيئة التي كانت تجبره على التلاؤم معها وعلى البحث في أماكن أخرى على العناصر الضرورية اللازمة لبقائه، وكان الإنسان البدائي يرى نفسه مرغما على أن يتغذى بمنتجات لينة وذات عصارة مثل الفواكه والجذور والدرنيات والحشرات واليرقات.

في تلك المرحلة كان تأثير الإنسان على المجال الحيوي ضعيفا وكان هذا التأثير مقصورا على بعض نظم البيئة وذلك باستخدام النار، وعلى أية حال فإن إشعال الحرائق في الغابات لا يزال يستخدم كوسيلة للصيد تعمد إليها بعض المجتمعات البدائية لإكراه الحيوانات على الفرار مما يسهل أسرها (محمد إسماعيل عمر, 02, ص 322).

وهناك شواهد جيدة على تأثير الإنسان بذلك حيث استخدم السكان الأصليون في استراليا النار لأغراض القنص وتهيئة الأرض للزراعة، فقد قدرت حرائق الأحراج بخمسة آلاف حريق في السنة في أوائل القرن 19 ،وفي نيوزيلندا كان سرخس الأجمة طعاما نشويا لشعب الماوري وكانت النار تستخدم بانتظام أثناء الفترة (1000 – 1400) ميلادية لتشجيع نموه وانتشاره وترتب على ذلك أن أصبحت الغابات دائمة الخضرة أراضي عشبية وشجيرات كثيفة واختفى مع الغابات 40 نوعا من الطيور كما اختفت الفيلة والفقمة في المناطق الساحلية باستثناء النائية وفي حين نجد أن بعض القناصين لم يحدثوا تأثيرا في البيئة من أمثال قاطني مناطق السافانا الإفريقية الذين لم يؤثروا في القطعان الكبيرة من المواشي حيث مازال بعضها موجودا حتى الآن فإننا نجد بخلاف ذلك أن اصطياد الرنة في أوروبا ظل بشكل مبدد عدة مئات من السنين (رجاء دويدري, 04, ص 129).

إن الانتقال من المجتمعات الزراعية الأولى إلى مجتمعات الرعاة الذي جاء نتيجة لتقسيم العمل والتمهيد لتقسيم المجتمع إلى طبقات قد أفسد البيئة الطبيعية إلى درجة كبيرة في تلك المرحلة حيث لعبت النار دورا كبيرا وكانت أقوى وسيلة لتغيير طبيعة المعيشة، والقطع والحرق كانا فيما يبدو هما الوسيلة الأساسية في الزراعة التي مكنت الإنسان من التحرر من الاعتماد على الصيد وقطف الفواكه وأكل الجذور وهو أمر دام مئات السنين ومن ثم تعلم الإنسان أن يقلد أساليب الطبيعة فالرماد الذي يخلفه احتراق الغابات يحسن نوع التربة ثم تنمو الأشجار من جديد فتتم عملية مماثلة تصون خصوبة التربة ،وعلى أية حال فإن القضاء على النباتات أدى إلى تغييرات مناخية عميقة في مناطق عديدة في العالم فقد استحالت مساحات شاسعة من الغابات إلى أراضي تكسوها الأعشاب أو أراضي جذباء بل وصحراوية، وهكذا بدأ الإنسان في تغيير توازن البيئة في المجال الحيوي (محمد إسماعيل عمر, 02, ص 232).

كما تجدر الإشارة إلى أنه في حين كانت هناك جماعات لم يكن لديهم شعور بالمسؤولية اتجاه البيئة كانت جماعت أخرى تفرض عقوبات، مما ينم عن ميل إلى المحافظة على البيئة مثل رجال الغابة الذين يعرفهم الأنثروبولوجيون بـــ(g/wi) في ناميبية، حيث كانوا يثيرون غضب الآلهة إن هم قتلوا من الحيوانات أو جمعوا من الثمار ما يزيد عن حاجاتهم.

ولا يستبعد أن يكون كلا من الرفق بالبيئة أو استغلالها بلا هوادة من نفس الجماعة أحدهما في أوقات الاستقرار والآخر في أوقات الشدة ((رجاء دويدري, 04, ص 130).

2- نهب الطبيعة:

لقد اقتضى التحول إلى أساليب إنتاج اقتصادي أكثر تقدما أن يعتمد الإنسان على وسائل فنية أكثر ملائمة وقد تم ذلك مع زيادة الكثافة السكانية وبدأ التوازن بين الإنسان والطبيعة يختل تبعا لذلك .وطوال القرون الوسطى كان يتم القضاء على الغابات بغية تسيير الزراعة وتربية الماشية، وبمضي الوقت ازداد استخدام الخشب يوما بعد يوم .

أما في عصر الاكتشافات الجغرافية الكبرى فقد كانت هناك مناطق شاسعة غير مستغلة عمليا غير أن هذه الحال لم تستمر وفي أقل من 200 عاما عمدت الدول الاستعمارية الأوروبية وكانت تملك الكثير من الوسائل القوية للتدمير إلى استخدام سياسة حرق الأرض في كثير من المناطق دون أن تنتبه قط إلى الآثار البيئية والاجتماعية التي يمكن أن تحدث جراء استخدام تلك السياسة ودون أن تهتم إلا بالنتائج المباشرة الملموسة، فبالنسبة للمستعمر الأوروبي كانت الطبيعة المهجورة عدو ينبغي قهره حيث كان الاعتقاد السائد حينئذ أن الموارد الطبيعية لا يمكن أن تنفذ نظرا لكثرتها (محمد إسماعيل عمر, 02, ص 324).

3- الثورة الصناعية:

بدأت هذه المرحلة منذ منتصف القرن 18 وحتى الوقت الحاضر ونقسمها إلى:

المرحلة الأولى: بدأت بقيام الثورة الصناعية منذ منتصف القرن 18 .

المرحلة الثانية: هي التي بدأت بعد عام 1950 وهي التي يطلق عليها الثورة الصناعية الثانية أو ثورة الحاسبات الآلية (رجاء دويدري , 04, ص 139) .ففي نهاية القرن 18 كانت الأوضاع والظروف الإقتصادية والإجتماعية الجديدة فيما يتعلق بالإنتاج تهيئ الفرصة لاكتشافات علمية عديدة وتيسر تطبيقها أيضا ،وحتى عام 1800 كان الإشعاع الشمسي هو المصدر الوحيد للطاقة التي كانت تستخدم بطريقة بدائية باستخدام القوة البدنية للحيوان والإنسان الناتجة عن التمثيل الغذائي وهذا يعني التأكسد البيولوجي للمكونات التي تختزن الطاقة الشمسية.

كما أن الإنتاج الإنساني للمواد الفيزيائية الكيميائية كتطور المجال الحيوي كان محدودا نسبيا ولا يستخدمه الإنسان إلا بقدر معقول.

ومع الثورة الصناعية اقترن الإنتاج باستخدام الآلات وأدوات صنعت بواسطة مصادر طاقة جديدة أنتجتها مواد اشتعال صلبة ازداد استهلاكها بإطراد حيث أن اشتعال هذه المنتجات قد اثر على البيئة، ومع تزايد إنتاج الإنسان للمواد المختلفة فإن نتائج عدم التغير لعدة عناصر بدت كل يوم أكثر واقعية في الطبيعة فلا شك أن تلوث البيئة المتزايد نتج عن بعض أشكال استعمال الطاقة ،وتضاعف حجم المواد وكميتها في المجا ل الحيوي ككل دون أي احترام لقوانين البيئة التي يخضع لها المجتمع الإنساني (محمد إسماعيل عمر, 02, ص 325/324) خاصة مع ارتفاع عدد سكان العالم من زهاء 957 مليون نسمة في عام 1800 يعيش 02% منهم في المدن إلى 4853 مليون نسمة عام 1985 أي 05 اضعاف ما كان عليه يعيش قرابة نصفهم في مناطق حضرية وإلى 61341 مليون نسمة في عام 2001 عاش 47 % منهم في مناطق حضرية في عام 2000. كما قدر معدل النمو الديمغرافي الحضري بين 2000 و 2005 م بنسبة 20% (صندوق الأمم المتحدة للسكان , 2001،ص 70)

2-المداخل النظرية الكبرى وموقفها من البيئة و علاقة الانسان بها:

ظهرت في الغرب فلسفات ونظريات كثيرة أثر بعضها في الأنظمة السياسية والإقتصادية والإجتماعية حيث أن هذه الفلسفات اختلفت باختلاف فلاسفتها ونظرتهم للكون والإنسان والحياة.

وقد كان توجه بعض هذه الفلسفات ماديا ونفعيا بعيدا عن الإيمان والأخلاق والقيم الإنسانية وبخاصة في موقفها من الطبيعة ونظامها الإيكولوجي ونظام إعالة الحياة.

ومن هذه الفلسفات التي نزعت إلى تحقيق شعارات مزيدا من الإنتاج مزيدا من الإستهلاك على حساب البيئة الفلسفات الوضعية الحديثة المعاصرة بما فيها فلسفة القرن 20 التحليلية التوجه التي ولدت نتيجة عملية تقطير نوعية لعقلية القرن العشرين.

ويظهر موقف بعض هذه الفلسفات من البيئة وعلاقة الإنسان بها كما يلي:

1-الفلسفة الماركسية: marxism:

تعتبر النظرة المادية على الكون والمجتمع نقطة إنطلاق الفلسفة الماركسية (إنجلز ماركس, 70, ص 76)

وقد بدأ ماركس بالمادة ،وعد الفكر وليد المادة لذلك أطلق عليها بأنها مادية جدلية فالمادة هي المعلم الأول للفلسفة الماركسية، والمادة لها وجودها المستقل عن الإنسان وعن شعوره، وشعور النفس حصيلة التطور المستمر للعالم المادي (محروس مرسي, 88, ص 65).

والتفسير المادي للتاريخ عند ماركس خلاصته أن حياة الناس منذ بداية نشأة المجتمعات الإنسانية تقوم على الإنتاج المادي الاقتصادي لإشباع الحاجات الإنسانية والمحافظة على المجتمع.

إن نظرة المادية إلى العالم تعني فهم الطبيعة كما هي بدون أي إضافة غريبة عليها (كمال حسين, 74, ص 81) يعني أننا ندرك الطبيعة إدراكا حقيقيا وأن كل معارفنا تصدر عن الحواس وليست أفكارنا وتصوراتنا، وقد تحددت عن أصولها المادية وتحررت من اشكالها الحسية .

إن الماركسية ترفض أي ثنائية تحاول أن تفصل ما بين الروح والجسم في الفكر والعمل والمادة وغير المادة فالإنسان جوهره مادة والطبيعة الإنسانية طبيعة مادية لما تخضع له المادة من تغير وتطور، الأمر الذي جعل الإنسان على صورة قوى الإنتاج عديم الإحساس محدود الآفاق (هنري سكوليموفسكي, 92, ص 174).

فالماركسية تؤمن بأن النمو العقلي البدني للإنسان يتوقف على البيئة والظروف وتقسيم العمل في المجتمع، وأن المواهب والقدرات ليست فطرية ولا تحدها العوامل الوراثية بل هي أشياء مكتسبة نتيجة لعمل الإنسان ونشاطه وتفاعله مع البيئة.

إذ حاولت الماركسية استلاب روحية الإنسان وتجريده من قيمه الروحية وتأكيد الجانب المادي، لذلك حاولت أن تستغل كل طاقات الإنسان للعمل في أقصى استخدام للبيئة دون التفكير بأن الإنسان هو مستخلف للأرض والبيئة وليس مالكا مستغلا لها (سعدون سمعان, 02, ص 84).

وعليه فالفلسفة الماركسية يمكن وصفها بانها فلسفة شديدة التشاؤم ومجردة من الأمل تسعى إلى تحقيق آمال بعيدة الأثر من أجل المستقبل تعاني من عواقب رؤية شديدة التقليص للإنسان، مفتونة بالنمو المادي وبفكر التقدم مع أقصى استخدام للبيئة لتحقيق نظرتها وما تصبوا إليه.

2- الفلسفة الوجودية existentialism:

جاءت الوجودية كرد فعل قوي ضد التيارات العقلية التي صيغت الفلسفة والتي تجعل الماهية أسبق من الوجود كما عبر عنها "**ديكارت**" فقال:" ***أنا أفكر إذا أنا موجود*** " لذلك أكدت الوجودية أن الوجود أسبق من الماهية وكما يقول أحد الفلاسفة كلما ازددت تفكيرا قل وجودي (يحي هويدي, د.ت, ص 234).

وترى الوجودية أن الإنسان موقف أو سلسلة من المواقف، وبقدر ما ينجح الإنسان في اختيار هذه المواقف بقدر ما يحقق ذاته أي بقدر ما يكون خيرا ،وبقدر عجزه عن المجازفة والمعاصرة والالتزام ومعايشة المواقف بقدر ما يكون عاجزا عن تحقيق ذاته أي بقدر ما يكون شريرا، لذلك نرى أن هذه الفلسفة لها نظرة تشاؤمية للحياة.

أما نظرة الوجودية إلى البيئة فتنطلق من كون الإنسان والبيئة في تفاعل متبادل لذلك يقول" **سارت**": *"بدون العالم (البيئة) لا وجود للشخص أو الذات البشرية وبدون الذات البشرية أو الشخص الإنساني لا وجود للعالم (البيئة) فالإنسان لا يمكن أن يكون شيئا بمعزل عن بيئته لذلك ستكون البيئة عنصرا أصليا شأنها شأن الإنسان نفسه تماما"* (جون بول سارتر, د.ت, ص 116) لكن الوجودية تنظر إلى البيئة من خلال نظرة الإنسان المتعالية عن الأشياء.

كما أشار الفلاسفة الوجوديون كذلك إلى أخطار أكثر من تلك الناجمة عن التلوث والحرب النووية وهو أن الإنسان كلما مد في عالم أدواته انجذب هو نفسه إلى البيئة وأصبح جزءا منها بل حتى عبدا لها فهناك خطر حقيقي باعتقاد هؤلاء الفلاسفة على إنسانيتنا كلما ازدادت الصناعة في العالم وازدادت الآلات الحاسبة أو الأجهزة الآلية وذلك خوفا من أن نتملك هذه الأدوات فيصبح الإنسان عبدا لها لأن الوفرة المتزايدة تؤدي إلى ظهور أخطار جديدة وتؤدي إلى ظهور المجتمع الحريص على الإقتناء والرغبة الامتناهية في الامتلاك (سعدون سمعان, 02, ص 86).

وعليه يمكن وصف الوجودية كذلك بأنها فلسفة يأس لا فلسفة أمل لأنها تقلص ظاهرة الإنسان وتسلبه أرفع صفاته، طبيعته المتعالية وكرامته كما تحرمه أسمى آماله وأفاقه. والفرق بينها وبين الماركسية هو أن الفلسفة الوجودية تؤكد فردية الإنسان بعيدا عن المجتمع في حين أن الماركسية تؤكد على الفرد ضمن المجتمع.

فالوجودية لا تنظر إلى الإنسان كونه مستخلفا بل هو مالك للبيئة عكس الماركسية وكذلك هو المسيطر والأعلى رتبة من ضمن الموجودات الأخرى في العالم فللوجودية نظرة فوقية ترى الأشياء بمنظار استبدادي.

3- الفلسفة البراجماتية pragmatisme :

شهد القرن 19 إنتشار العلم والتقانة انتشارا لم يسبق له مثيل للنظرة العلمية إلى العالم ،فالإصرار التعسفي للمذهب التجريبي ولعصر التصنيع الذي أسفر عن كونه عصر الإجتياح البيئي أشار إلى عالم أودعت فيه القيمة العرفية زوايا النسيان فالنظرة العلمية إلى العالم بأساسها العقلاني وامتدادها المتمثل في التقانة الحديثة أدت إلى تسوغ قاد إلى تحويل المعرفة إلى معلومات وتحويل القيم إلى سلع اقتصادية وتحويل الناس إلى خبراء، والمظهر الخطير في العلم الحديث يكمن في العواقب التي قاد إليها ويكمن في المستلزمات والمتطلبات التي يفرضها ضمنيا على الناس وعلى المنظومة البيئية (سكوليموفسكي, 92, ص 37)

فالبراجماتية فلسفة تعبر عن نظرة الأمريكيين في الحياة فقد ولد زعماؤها الثلاثة في الولايات المتحدة الأمريكية وهم" **شارل بيرس**" و"**وليم جيمس**"و"**جون ديوي**" وتؤمن بحقيقة التغيير على الديمومة ونسبية القيم والطبيعة الإنسانية والبيولوجية للإنسان وبأهمية الديمقراطية كطريقة في الحياة وأخيرا قيمة الإنسان الناقد في السلوك الإنساني كله.

لقد اهتم ديوي بنظرية المعرفة ويرى أن الأفكار أدوات أو آلات يستخدمها الإنسان ليكون علاقة فعالة مع بيئته حيث يعرف ديوي البيئة بأنها:{ **المواقف والأحداث والموضوعات في صلتها بالكائن كموضوع وتخضع للبحث فيزيائيا وفيسيولوجيا في معالجة إندماجية سلوكية عامة** }.

ولقد عامل الإنسان والبيئة على أنهما شيء مستمر مع بعضه وأن الفرد ومحيطه يعملان كنظام عضوي موحد شامل ويعتبر الإنسان الساكن البيولوجي للبيئة فهو ليس غريب عنها بل جزء منها (سعدون سمعان, 02, ص 88).

لقد نظرت البراجماتية النفعية إلى العالم (البيئة) بأنه قائم بحد ذاته وأنه ليس مجرد إسقاط من جانب العقل لكن الإنسان والعالم متغير دوما فالتغيير والنمو هو المحور الأساسي للفلسفة البراجماتية بل هو جوهرها فمع تطور وتقدم الفكر خاصة ما حصل في المجتمع الأمريكي اتضح أن العالم في تغير وتقدم مستمرين فهناك التغيير البيئي والعلمي (ماهر الجعفري, د.ت, ص 66) وعليه البراجماتية ترى بأن الحياة هي حركة اقتصادية عفوية حيث يقوم الاقتصاد على تحقيق الربح الأقصى بصرف النظر عن النتائج المدمرة التي تلحق جراء ذلك بالآخرين والبيئة لا بل بصاحب الربح نفسه أما بالنسبة للكائنات الأخرى فالاقتصاد هو التقشف،

لذلك كان واحدا من سلبيات الفلسفة البراجماتية هو تشجيعها على استغلال الإنسان لجميع الموارد الطبيعة والصناعية أقصى استغلال لمنفعته وهذا بالتالي سيؤدي إلى استنزاف هذه الموارد مما يؤدي إلى خلل بيئي وإضرار بمكونات البيئة.

4- الفلسفة الوضعية – المنطقية: positivism logical:

تأتي الفلسفة الوضعية بالتسويغ الفلسفي الآلي الذي أنزل كل الخراب بالعالم وبالأفراد الذين سعوا إلى قولبة حياتهم على صورة الآلة (سكوليموفسكي, 02, ص 06) .

لقد آمنت الوضعية المنطقية بأن الفلسفة الحقة هي التي تعتمد الطريقة التحليلية المنطقية في حل مشكلات الحياة والمواقف المختلفة وأن هدفها تخليص العقل البشري من الأخطاء الميتافيزيقية لذلك قامت بتحديد أهمية اللغة وتوضيح أبنيتها المنطقية فأصبحت وظيفة الفيلسوف ليس جهدا تأمليا بل عملية نقدية تحليلية لذلك رفضت الأسئلة التي لا تستطيع التحقق منها تجريبيا.

فالفلسفات المعاصرة في الغرب أكدت واستغلت العلم والتقنيات والمنطق وعلم المعاني وفلسفة اللغة لكنها لم تكن قوية ولا مجددة في استغلال البيئة وأهملت الإنسان فأصبحت بذلك بحاجة إلى معاودة التفكير في شروط العلاقة بين الإنسان والبيئة وهذا يستلزم ابتكار قيم أخلاقية جديدة لكي يستطيع الأفراد وكذا الجماعات إلى أن يصلوا إلى مستويات الوعي اللازمة لحماية البيئة وتحسينها (سعدون سمعان, 02, ص 89).

3-المدراس البيئية و تفسير علاقة الإنسان بالبيئة :

تغيرت علاقة الإنسان ببيئته مع تغير مراحل حياته و تطورها بدءا من مرحلة القنص و الصيد وصولا إلى الزرع و الرعي و نهب الطبيعة إلى الثورة الصناعية، و ما ترتب عليها من آثار سلبية على البيئة نشهدها اليوم من خلال ما يصيب البيئة من تدهور و تلوث .

ولقد استحوذت هذه العلاقة على اهتمام العديد من العلماء في جميع الميادين، هذا الإهتمام ترجم من خلال ظهور مدارس فكرية تعنى بتفسير هذه العلاقة و تطورها و أثرها .

و من أهم هذه المدارس :

1- المدرسة الحتمية :

تعود جذور الفكر الحتمي إلى أيام الحضارات اليونانية و الحضارة الإسلامية،فقد عالج الفلاسفة القدماء أمثال" **هيبوقراط**" (20/ق.م) و" **أرسطو** "(284-222 ق.م) و" **استرابول**" (64 – 29 ق.م) التباين . الواضح بين الشعوب الأسيوية و الأروبية ،و أرجعوه إلى اختلاف البيئات الطبيعية التي يعيشون فيها (زين الدين عبد المقصود، 95 ،ص 27).

و ظهر نفس الإتجاه الحتمي في مقدمة ابن خلدون في العصور الوسطى الذي ربط بين المناخ و طبائع الشعوب ، فقد وصف أهل المناطق الحارة بالغفلة و الطيش و التأخر، بينما وصف أهل حوض البحر المتوسط بالجرأة و المعرفة ، و تبلور الفكر الحتمي في فلسفة واضحة المعالم خلال القرن 19 على يد الألماني" **فريدريك راتزل**" (1844-1904)

(Ratzal) عندما أعلن مبدأ الحتمية في علاقة الإنسان مع بيئته ، و قد برزت هذه الآراء بشكل واضح في كتابه الذي صدر سنة 1882 بعنوان "**جغرافية الإنسان**". و يقوم الفكر الحتمي عند راتزل على أساس واضح هو (أن الإنسان يعيش في بيئته تؤثر فيه تأثيرا كبيرا ،و عليه أن يتكيف مع بيئته و يعيش على ما تجود عليه من موارد). فالفكر الحتمي يسلب الإنسان التفكير الإيجابي القدرة على تحدي المعوقات الطبيعية و تجعل منه إنسانا مسيرا بالدرجة الأولى .

و كان لنظرية النشء و الإرتقاء لداروين بالغ الأثر في فكر راتزل، فالإنسان في رأيه كالنبات و الحيوان من نتاج البيئة و هو في نشاطه و تطوره محكوم بها لا يستطيع منها فكاكا ،(زين الدين عبد المقصود ، 95،ص28) و عليه فالإنسان كائن سلبي أمام بيئته فهي التي توجهه.

وقد وجدت آراء و أفكار راتزل صدى و تأثيرا كبيرا من الباحثين أمثال (**ألن سمبل**). التي فاقت في حماسها للحتمية حماس أستاذها راتزل فأعادت في سنة 1911 كتابه (جغرافية الإنسان) لكي تؤكد على أن الإنسان ابن البيئة الطبيعية و أن الطبيعة هي التي تطعمه و تحسن إليه أحيانا ، وهي التي تقتر عليه و تعلن عليه التحدي أحيانا أخرى ، و هي التي تتلاعب به لحل العقدة المستعصية التي يكون بموجبها هذا التحدي (صلاح الدين الشامي ، 85 ، ص 10).

و من مؤيدي الحتمية (**فيكتور كزن**) الذي أشار إلى أثر البيئة في الدول و مستقبلها و طبيعة سكانها و مناخها و مواردها الطبيعية، و قال أنه في ضوء ذلك يمكن أن يحدد أي نوع من الإنسان يمكن أن يعيش في هذه البيئة و ما هي نشاطاته الإقتصادية ، مبينا من خلال ذلك أن هذا الحكم ليس قائما على مجرد الصدفة بل على أساس الضرورة التي تفرضها البيئة الطبيعية ، (زين الدين عبد المقصود ، 95،ص29).

ومن أبرز مؤيدي الحتمية في فرنسا (**ديمولين**) الذي ذهب في تطرفه حدا بعيدا أنكر فيه على الإنسان ما أوتي من عقل و تفكير و علم و قدرة تمكنه من الاستفادة من بيئته بطريقة معينة أو تحلل من سيطر تها (زين الدين عبد المقصود ، 95،ص29).

و تبدو الطبيعة التي لا تقهر في إعتقاد الحتميين و كأنها هي التي تبصر الإنسان و تأخد بيديه معا ، لكي يقبل و يستوعب ما تمليه عليه و يستجيب لها ، و هذا معناه تكبيل إرادة الإنسان و إسقاط حقه في الإختيار ، و أن الطبيعة هي التي تترفق بالإنسان و تحنو عليه و تحدد حد المصالحة الذي لا ينبغي أن يتجاوزه ، و هذا يعبر عن الاستسلام و الإذعان الكامل من غير أدنى تحفظ عن قوة فعل و تأثير الطبيعة (صباريني ، 94 ، ص1).

و تذهب الحتمية كما يرى (**دانيل فيدرت**)(1978) إلى أن الإنسان كائن سلبي إزاء قوى الطبيعة و أن للبيئة المادية قوة تأثير حتمي على الكائنات الحية و أن كل كائن حي يعتمد من خلال أعضائه على المناخ و الطعام و التربة و هذا الإعتماد يقتضي تدفقا ذا اتجاه واحد من البيئة إلى مكوناتها (دانيل فيدرت ، 78 ، ص75).

بمعنى أن البيئة الطبيعية هي العامل الوحيد في نشأة وتشكيل الثقافة و النظم الإج، و أن الإختلافات القائمة بين المجتمعات الإنسانية إنما مردها إلى اختلافات في الظروف البيئية و الجغرافية .

و عليه و استنتاجا لما سبق يمكن اعتبار أصحاب المدرسة الحتمية قد غالوا غلوا شديدا في فكرهم عندما أخضعوا كل شيء للبيئة الطبيعية فتجاهلوا بذلك قدرات الإنسان و ابداعاته ، و إذا كانت الحتمية يمكن النظر إليها بكونها لا تعدو محاولة لتفسير التاريخ البشري في ضوء تأثيرات البيئات المختلفة في حياة البشر فإنه يسهل نقدها بمجرد ملاحظة اختلاف البيئات البشرية في البيئات الطبيعية المشابهة و التي لم تخلق أو تفرض أنماط بشرية متشابهة في مختلف الأزمنة ، كما أن تجاهل دور الإنسان و إرادته و إرجاع كل شيء للطبيعة هو تجاهل للحقيقة إذ لا يمكن أن يكون الإنسان في علاقته بالبيئة شأنه شأن الدمى مسرح العرائس تمسك البيئة بخيوطها و تحركها كيفما تشاء .

2- *المدرسة الامكانية:*

أول من أطلق هذا المفهوم هو لوسيان فيفر(Febver)إذ تطورت الإمكانية في منتصف القرن 20 بدرجة رئيسيته في فرنسا على يد كل من (**فيدال لا بلاش**) الذي يعتبرأبو الإمكانية و لوسيان فيفر) و (إسحاق بومان) و(كارل سور) و(فلير) .

و ترى هذه الفلسفة أن الإنسان ليس مجرد مخلوق سلبي غير مفكر خاضع تماما لمؤثرات و ضوابط البيئة الطبيعية ، و إنما هو قوة إيجابية فعالة و مفكرة و ذات خاصية دينا ميكية قادرة على التغيير (زين الدين عبد المقصود ، 95 ،ص13) ،

و تركز الإمكانية على أن البيئة الطبيعية تقدم للإنسان عدد من الإختبارات و أن الإنسان بمحض إرادته يختار منها ما يتلائم مع قدراته و أهدافه و طموحاته و تقاليده (أحمد مدحجبي ،90،ص198)

كما يرى أصحابها كذلك أن ما من بيئة لم تمتد إليها يد الإنسان بالتعديل أو التغيير أو التحوير و كل بيئة تتضمن آثار و بصمات لأنشطة الإنسان ومن ثم ليست هناك حتمية مطلقة صارمة بل هناك إمكانية مرنة و بما أن الإنسان هو سيد البيئة و المسيطر عليها فهو الذي يحدد نمط استغلاله لموارد البيئة .

و يعتبر (لوسيان فيفر) أعنف من هاجم الحتميين فهو يقدم الأدلة على سذاجة و ضيق أفق الحتمية و على رأسهم **راتزل** و كان يعتقد بأنه لا توجد ضرورات و إنما توجد ممكنات في كل مكان و الإنسان سيد هذه الممكنات و هو الذي يقضي استعمالها (زين الدين عبد المقصود ، 95 ، ص 31)

و يعزز الإمكانيون وجهة نظرهم و دحض الفكر الحتمي من خلال الإنجاز البشري الذي تظهر بصماته واضحة في التفوق و الإبداع الصناعي و إقامة السدود الضخمة و الأنفاق الهائلة و التطور الذي مس استنباط السلالات النباتية و الحيوانية و غيرها من مظاهر تفوق و تعاظم القدرة البشرية، فهل مع كل هذا يمر البعض بأن الإنسان مسير لا مخير و أنه عبد خاضع لبيئته الطبيعية (صباريني ، 93 ، ص30).

و عليه فأصحاب هذه المدرسة يؤخذ عليهم هم كذلك المغالاة لكن هذه المرة في تعظيم دور الإنسان المتطور في مواجهة تحديات و معوقات البيئة و قوة تأثيرها عليه حيث يقفون بدورهم موقف المتحيز للإنسان و ينسون أن الإنسان في بعض البيئات لا يزال يقف عاجزا مستسلما لبيئته ، كما أن المشكلات البيئية القائمة تجعل من غير الممكن السير على التوجه الإمكاني الذي يعطي الإنسان حق السيطرة المطلقة على البيئة .

3- المدرسة الإحتمالية أو التوافقية :

برزت الإحتمالية بوضوح مطلع القرن 20مع تطور و ظهور المنجزات الصناعية من أبرز أعلاهما "**فيدال دي لا بلاش** و"**برين**" في فرنسا ،و يتزعمها "**جريفت تايلور**" الذي وضع مفهوم هذه الفلسفة في أن دور البيئة مثله مثل دور شرطي المرور الذي يتحكم في حركة السير فيسمح بالإسراع حينا أو التريث حينا آخر أو الإيقاف، و عليه فقد استخدم لفظ

(Stop-Godeterminism)(حتمية الخطوة خطوة) فوفق هذه الرؤية فإن استغلال البيئة من قبل الإنسان لا بد و أن يرافقه صلاحية البيئة و مساعدتها (سعدون سمعان ، 02،ص94).

كان من نتيجة الصراع بين أنصار كل من الحتمية و الإمكانية أن تظهر مدرسة جديدة تحاول أن توافق بين المدرستين المتصارعتين فهي لا تؤمن بالحتم المطلق و لا بالإمكانية المطلقة، و إنما تؤمن بأن الإحتمالات قائمة في بعض البيئات لكي يتعاظم الجانب الطبيعي في مواجهة سلبيات الإنسان و قدراته المحدودة كما في الحتمية، و في بيئات أخرى يتعاظم فيها دور الإنسان المتطور في مواجهة تحديات و معوقات البيئة كما في الإمكانية،

و تختلف الآراء في تقويم هذه المدرسة فبينما يرى البعض أنها أكثر واقعية كونها تصور العلاقة الفعلية بين الإنسان و بيئته كما هي موجودة فعلا دون تحيز أو تعصب لطرف على حساب الطرف الآخر (زين الدين عبد المقصود ، 95، ص30).

نجد أن البعض الآخر يرى أنها لا تبدو كذلك إلا من حيث الشكل فقط إذ أن هناك انحيازا متخفيا يعيد نا إلى مفهوم الحتمية من خلال إعطاء البيئة الحق في اعتراض حركة الحياة و توافقها و التشبث بهذه الفلسفة يبقى في مكان المتبوع. بينما تضع الإنسان في مكان التابع لا يعني أن الطبيعة تطوع و أن الأنسان يطاوع ، و هذا يعيد إلى الأذهان روح و منطق و فلسفة الحتم مرة أخرى (زين الدين عيد المقصود ، 95،ص25)

و استطاع المؤرخ الإنجليزي "**أرنولد توينبي**" (Arnoldtonpe)

أن يبلور العلامة بين الإنسان و بيئته في أربع استجابات مختلفة من خلال نمط الأنشطة البشرية التي يمارسها الإنسان ، حيث تتباين هذه الاستجابات بين الحتمية الواضحة و الإمكانية المبدعة و هي :

1- **استجابة سلبية :** تمثل قمم الحتم البيئي يكون الإنسان فيها متخلفا علميا و حضاريا لا يستطيع أن يطوع بيئته و يقف أمامها عاجزا لا حول له و لا قوة و يمثلها بيئة الجمع و الصيد البدائي .

2- **استجابة التأقلم البيئية :** لا تزال صاحبة التأثير الأكبر على الإنسان و بالتالي يبرز الحتم البيئي ، يحاول الإنسان فيها و قد أوتي بعض المعرفة من أن يتأقلم جزئيا مع ظروف بيئته الطبيعية و يمثلها بيئة حرفة الراعي البدائي أو المترجل .

3- **استجابة ايجابية :** تمثل أول درجات الإمكانية و يحاول الإنسان التغلب على معوقات البيئة و تحدياتها و الوفاء باحتياجاته ، و حينما تظهر قدراته في تطويع عناصر البيئة الطبيعية الصالحة و يمثلها الزراعة غير البدائية و الرعي المتطور و الصيد المتطور.

4- استجابة إبداعية : تمثل قمة الإمكانية يبدع الإنسان فيها ليتفوق على البيئة و تمثلها الصناعة بصيغة خاصة و هي أرقى حرفة و أكثرها إبرازا لشخصية الإنسان و قدراته (صلاح الدين الشامي ، 85،ص32).

و من كل هذا نرى أن العلاقة بين الإنسان و البيئة علاقة متباينة يتعاظم فيها دور البيئة الطبيعية تارة و دور الإنسان تارة أخرى، و من ثم فإن مبدأ كل من الحتمية المطلقة و الإمكانية المطلقة أمر مرفوض من خلال الواقع الفعلي الذي يعيشه ، و إذا كانت الإحتمالية حاولت التوفيق بين المدرستين السابقتين فإنها فيما يبدو لا تعدو كونها تفسيرا لتاريخ علاقة الانسان بالبيئة باختلاف البيئات، و هذا يعيد إلى الإذهان روح منطق و فلسفة الحتم مرة أخرى مثلها في ذلك مثل الحتمية أكثر من كونها منطلقا لبناء تلك العلاقة .

4- المدرسة الندية :

تنطلق الندية في تفسيرها لعلاقة الإنسان و البيئة من أن هذه العلاقة تبنى على أساس المصارعة الجادة بين البيئة و الإنسان لإقرار صيغة التعايش في الزمان و المكان ، و هما ند ان متكافئان ، و هذا يعني أن البيئة في حجمها الحقيقي تحسب حساب الانسان و لا تستخف به ، وأن الانسان في حجمه الحقيقي يحسب حساب البيئة و لا يستخف بها .و أن للإنسان القدرة على أن يتحدى البيئة و توجيهها بما يملك من وسائل حضارية ليطوعها فينتصر لحضوره و مصيره في المكان و الزمان ، و امتلاك الطرفين. لهذا الحق المتبادل يجسد التصور المشروع للرؤية المتوازنة بين فعل البيئة و قدرتها في مواجهة الإنسان من جهة و قدراته في مجابهة البيئة أو الطبيعة من جهة أخرى و كل هذا من أجل إرساء حد المصالحة لإقرار التعايش الذي يأتي عقب كل جولة من جولات المصارعة بين الطرفين (صلاح الدين الشامي ، 85 ،ص26)

و يفهم معنى الندية بأن يخوض الإنسان جولات المصارعة و هو ند مع البيئة و بنفس قوى فعلها المؤثر و لا يقبل بغير الإنتصار على ما تظهر البيئة من تحد ؟ و بانتهاء المصارعة بين البيئة و الإنسان في الزمان و المكان توضع بنود المصالحة التي يرضى عنها الطرفان التي تحدد حد المصالحة بينهما و بذلك تكفل التوازن الأمثل بين الندين ،و عندما يتجاوز أحد الطرفين حد المصالحة فهذا يعني انقضاء صلاحية سريان اتفاق المصالحة و يصبح الطرف الذي بادر في خرق الإتفاق قد تهيء إلى الحلبة لكي يتصارع الطرفين من جديد و تقضي المصارعة إلى اتفاق جديد للمصالحة و هكذا (صباريني ، 93، ص31). فالندية تجسد بشكل أو بآخر الطرح الفلسفي العام للفلسفة الغربية المعاصرة السائدة في الفلسفات الحالية علميا و اقتصاديا و بيئيا .

فالندية ترى أن علاقة الإنسان بالبيئة مبنية على أساس الصراع بين ندين متكافئين ، و هي بهذا تنظر إلى العلاقة بمنظور العداء و يظهر ذلك واضحا حينما تشير الندية إلى أن البيئة تملك أن تتحدى الإنسان و تواجهه ، و أن الإنسان يملك أن يتحدى الطبيعة و يطوعها لنمط حياته و ينتصر لحضوره ، غير أن العلاقة بين الإنسان و البيئة هي علاقة استمرار ، فانتصار الإنسان أو هزيمته هو انتصار أو هزيمة للبيئة ، لأنه جزء من الكل و ليس شيئا منفصلا و كيف يمكن أن نطلق على استثمار الإنسان لموارده البيئية بعقلانية بما يلبي حاجاته و يحافظ على توازن البيئة أنه هزيمة للبيئة ، و هكذا فإن التطور الحضاري يصبح وفق منطلق الندية نتيجة من نتائج انتصار الإنسان على البيئة و بالتالي فالتطور التكنولوجي يصبح أو يمكن فهمه على أنه هجوم منسق على البيئة مهما كان مستواه و توجهه (سعدون سمعان ، 02،ص97)

و عليه فالندية تنظر إلى علاقة الإنسان بالبيئة على أن البيئة عدو للإنسان ، و إن تمكن الإنسان من امتلاك القدرة على قهر عدوه فهذا يصبح بمثابة دعوة لتدمير البيئة و بالتالي تدمير الإنسان و حضارته بالدرجة الأولى .

* يتبين لنا من هذا الإستعراض للمدارس الفكرية التي عالجت علاقة الإنسان مع بيئته مدى التباين و التنوع في التفسيرات لهذه العلاقة بسبب اختلاف الأهداف و الحاجات و المنطلقات في تعامل الإنسان مع بيئته عبر مراحل التطور البشري .

فحينما خضع الإنسان للمؤثرات البيئية و ضوابطها أكثر مما أخضعها له ظهرت مدرسة الحتمية التي ترى أن الطبيعة محددة لحركة الإنسان و طموحاته ، لكن بعد ظهور الثورة الصناعية و انتشار المصانع برز الرأي المناقض للفكر الحتمي و تجسد في المدرسة الإمكانية التي أكدت على إمكانية الفرد على السيطرة على الطبيعة و استغلال مواردها لتحقيق أهدافه و حاجته ، و بين هاتين المدرستين حاولت مدرسة التوافقية إعطاء وجهة نظر توافقية بين كليهما و كانت أكثر واقعية حيث ترى أن علاقة الإنسان مع البيئة متباينة إذ يخضع الإنسان للبيئة أحيانا و أحيانا أخرى يسيطر عليها و يستغل مواردها لتلبية احتياجاته .

في حين أن الندية ترى أن العلاقة بين البيئة و الإنسان علاقة مصارعة يتحدى فيها كل طرف الطرف الآخر و بانتهاء هذه الإخيرة توضع بنود المصالحة برضى كلا الطرفين و هكذا دواليك عند الإخلال ببند من بنود هذه المصالحة .

4-أزمة العلاقة بين الإنسان و البيئة :

لقد تغيرت علاقة الإنسان بالبيئة مع تغير مراحل حياته المختلفة التي مر بها و ما ترتب عنها من تغيرات و تأثيرات على البيئة.

كل هذا أدى إلى ظهور أشبه ما يسمى بالأزمة التي تخللت هذه العلاقة ، و قد مرت هذه الأخيرة بمرحلتين:

1- مرحلة حماية الإنسان من البيئة :

في البداية كان الإنسان يشبع احتياجاته بمجهود أقل فقد نشأ في بيئة طبيعية تزيد مواردها عن احتياجاته ، و في هذه المرحلة لم يختل توازن البيئة ، و لم يؤثر الإنسان بوضوح في البيئة المحيطة

حيث بدأ حياته و همه الأكبر حماية نفسه من غوائل البيئة و مخاطرها ، خاصة مع ما يعايشه من حيوانات مفترسة و كائنات دقيقة تبين له أنها تسببت له الأمراض ، و فيضانات و ثلوج و صواعق و عواصف و انحباس الأمطار ، أي أن الإنسان في هذه المرحلة كان يقف أمام البيئة ضعيفا ، يبحث عن وسائل حماية نفسه منها . (راتب السعود، 04، ص 36).

2- مرحلة حماية البيئة من الإنسان :

مع اكتشاف الإنسان للنار و اعتماد الزراعة بدأ يتحكم في البيئة المحيطة به (محمد حجاب ، 99، ص79).حيث استنبط من بيئته وسائل عيشة من مأكل ، مشرب و ملبس و مسكن ووسيلة انتقال ووسيلة ترفيه لكن استغلاله للمصادر الطبيعية لم يكن أحيانا بطرق سليمة ورشيدة و إنما كان ذلك الاستغلال بطرق استنزافية و مسرفة خاصة المصادر الطبيعية غير المتجددة كالفحم البترول ، المياه الجوفية الحفرية ، أما المصادر المتجددة كالنباتات و التربة و المياه فقد أسرف الإنسان في استغلالها بمعدل يفوق معدل تجددها تحت الظروف الطبيعية (راتب السعود ،04 ، ص 36)

و مع تزايد النمو و التنمية تزايدت قدرة الإنسان على السيطرة على الطبيعية و قد أدى هذا النمو إلى تحسين هائل في المستويات المعيشية. من خلال النهضة الصناعية و الزراعية و الخدمية التي تعتمد على الاستخدام الكثيف للموارد الطبيعية و الطاقة ، و التي كانت في نفس الوقت سببا رئيسيا في حدوث التلوث و إطلاق الملوثات بأنواعها الغازية و السائلة و الكيماويات الضارة و السامة و النفايات و المخلفات التي تقذف في الهواء ، الماء ، الأرض و ما يحدث ذلك من تلويث لمأكل الإنسان و مشربه (محمد حجاب ، 99، ص 80) .

و هكذا تدرجت العلاقة بين الإنسان و البيئة إلى أن آلت إلى ضرر كبير أحدثه الإنسان في بيئته و في مكوناتها، و أصبح هم الإنسان الأكبر هو حماية البيئة من غوائل فعل الإنسان . إذ برزت هنالك قضايا بيئية عديدة فرضت على الإنسان ضرورة تنظيم العلاقة بينه و بين البيئة، تنظيم أساسه محافظة الإنسان عليها و استغلاله لمكنوزاتها بشكل صحي و إلا فإن الدمار و الزوال هما النهاية الحتمية لحياة هذا الإنسان على هذا الكوكب.

و لا يفهم من هذا أي حماية البيئة من الإنسان أن البيئة أصبحت في موقف ضعيف و أن الإنسان هو القوي بل إن هذه البيئة أصبحت خطرا على الإنسان و لكن بفعل الإنسان نفسه و تهدد سلامته و من بعده الكرة الأرضية ككل ذلك أن المشكلات البيئية الجديدة كالتلوث بأنواعه و ضعف طبقة الأوزون ، و الأمطار الحمضية و ندرة المياه و قلة الغذاء مقارنة بالانفجار السكاني الهائل باتت تشكل مخاطر بيئية ضخمة تنذر بكارثة عالمية (راتب السعود، 04 ،ص ص 36، 37).

5-البيئة و مشكلاتها في العالم :

نجم عن التطورات التي عرفتها علاقة الإنسان بالبيئة و سوء استغلال هذا الأخير لها و الضغط عليها اختلالا في التوازن البيئي و ظهور مشكلات بيئية نجمت عن التغيير في الظروف الطبيعية و كذا عن التدخل المباشر للإنسان و بالتالي ظهور مشكلات استنزاف الموارد الطبيعية وزحف الصحراء و انقراض العديد من الأنواع الحيوانية و النباتية و تلوث البيئة و تسارع التحول و التوسع الحضري و الاستخدام غير السليم لوسائل التكنولوجيا (رجاء دويدري ، 04،ص 149) .

كما أن معالجة مشكلات البيئة كنتيجة للسياسات الاقتصادية و أنماط الحياة السائدة في مختلف البلدان قد بينت وجود علاقة بين مستوى التطور الاقتصادي و طبيعة أو نوعية الانعكاسات السلبية لهذا التطور الأمر الذي أدى ببعض الباحثين إلى ضرورة إبراز الاختلافات بين سياسات و طرق ووسائل مواجهة هذه الأخطار و المشاكل ، بالإضافة إلى تفاوت الإمكانيات لدى مختلف البلدان.

و قد تم على ضوء هذا التمايز في طبيعة المشاكل البيئية تقسيم البلدان إلى 3 مجموعات رئيسية :

أ- المجموعة الأولى : و تتمثل في البلدان النامية الأكثر فقرا أو الأقل تقدما و تعود مشاكلها البيئية إلى تردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية بشكل مستمر و المتمثل في تراجع الخدمات الصحية ، انتشار الأمراض و الأوبئة ، نقص المياه و تلوثها ، تراجع خصوبة الأرض و توجيه النشاط الزراعي نحو أنشطة قصديرية تتجاوب أكثر من متطلبات السوق العالمية باللجوء إلى الأسمدة و الزراعات الكثيفة ، مما أضر بالأرض و خصوبتها على حساب الزراعات المعيشية، و ضعف القدرة على إيجاد أشكال تنظيمية و استغلالية تهدف إلى استحداث نوع من التوازن بين الحجم السكاني و الموارد الطبيعية المتاحة و تحسين درجة الوعي بالمخاطر البيئية عن طريق التربية و التعليم. (عبد الوهاب شمام ، 01 ، ص 40)

ب- المجموعة الثانية : مجموعة البلدان المتوسطة و تتمثل في تلك البلدان النامية التي حققت مجموعة من التحولات الاجتماعية و الاقتصادية لا بأس و درجة عالية من العمران منها بعض الدول العربية و بلدان أوروبا الشرقية و معظم دول أمريكا اللاتينية.

كما تتميز هذه المجموعة بتركيبة اجتماعية متباينة و أنماط حياتية لدى فئات واسعة فيها أقرب و أشبه ما تكون بأنماط الاستهلاك الغربية و المشكل البيئي في هذه البلدان يطرح من حيث طبيعة الأساليب الفنية للإنتاج المعتمدة و طبيعة التكنولوجيا المستعملة التي تعتبر متأخرة نسبيا – باستثناء قلة قليلة – عن مستويات التطور الفني في البلدان المصنعة و هو ما يفسر ارتفاع معدلات استهلاك الموارد الطبيعية خاصة الطاقوية منها في هذه البلدان عن نظيرتها في الدول المتقدمة بمقدار الضعف أي أن كمية الطاقة المستهلكة في البلدان المتوسطة لإنتاج وحدة واحدة تعادل مرتين كمية الطاقة اللازمة لإنتاج نفس الوحدة في دول متقدمة ، أي أنه توجد فجوة تكنولوجية معتبرة بين المجموعتين من الدول،

كذلك من مظاهر التدهور البيئي الحوادث و المشاكل التكنولوجية الناجمة عن عجز أو سوء استعمال بعض أنواع التكنولوجيا في هذه البلدان و قد واكب ذلك استراتيجيات الانتشار الصناعي ، على المستوى الدولي لكبريات الشركات العالمية و الذي نتج عنه إعادة توزيع الأدوار و المهام ، من بين البلدان ، و كان نصيب هذه البلدان فيها استقبال صناعات أصبحت غير مرغوب فيها في بلدانها الأصلية بسبب تقادمها و لكلفتها الاجتماعية المرتفعة و آثارها البيئية السلبية (عبد الوهاب شمام ، 01، ص ص 40 ، 41)

جـ - المجموعة الثالثة : مجموعة الدول المتطورة اقتصاديا و تطرح فيها المشاكل البيئية من منظور يختلف عن المجموعتين السابقتين لكن غير منفصل عنها و نقصد بذلك نماذج و سياسات النمو الاقتصادي و أنماط الحياة (Styles de Vie) و تأثيرها على الموارد الاقتصادية و خاصة الطبيعية منها و غير المتجددة منها بشكل أخص.

حيث تتميز هذه النماذج و الأنماط باستعمال كثيف وواسع لهذه الموارد و أنماط استهلاكية بلغت درجة التهور و ذلك بفعل التنوع الكبير و المتسارع لمختلف المنتوجات الصناعية و الاستهلاكية ــ و تطور مذهل في ميادين المعلوماتية و الاتصالات و الإلكترونات ، كما تعرف تطورا في وسائل النقل الفردية و انتشار ثقافة الاستهلاك الجماهيري و كذا تطور في التجهيزات المنزلية و انتشار ثقافة ترفيهية لدى فئات اجتماعية واسعة خاصة منها السياحة الدولية.

هذه العوامل و غيرها كان تأثيرها واضحا على الموارد الطبيعية المشتركة مثل الماء الهواء، الموارد البحرية و غيرها (عبد الوهاب شمام ، 01 ، ص41).

هذا التصنيف للبلدان من منظور بيئي الهدف منه هو تصنيف طبيعة المشاكل البيئية، مستوياتها و تحديد طرق ووسائل معالجتها و هو تصنيف لا يغفل بطبيعة الحال الطابع الجماعي، الدولي المشترك لقضايا البيئة و أن هذه الأخيرة تتطلب جهد مشترك و إعادة نظر واعية في السياسات و الوسائل و الأهداف المعتمدة حتى الآن.

و قبل الحديث عن أهم المشكلات البيئية المعاصرة التي تهدد حياة كل من البيئة و الإنسان نتعرض أولا لبدايات الاهتمام بالقضية البيئية و مشكلاتها في التراث النظري من خلال إسهامات العلماء و كتاباتهم في هذا المجال للتأكيد على أهمية البيئة و دراستها و فهم مكوناتها من جهة و أهمية الحفاظ عليها و الحد من مشكلاتها و تدهورها من جهة أخرى..

6-أسباب المشكلات البيئية و التدمير البيئي:

تتعرض البيئة اليوم إلى لأخطار بيئية حقيقة ، فمع التقدم العلمي والتكنولوجي ، ومع تقدم الصناعات والاختراعات ، ومع زيادة معدلات التحضر والتوسع النووي ومع طلب الإشارة لمزيد من الرفاهية ، وسعيه لتحقيقها أهمل البيئة المحيطة به مما أدى إلى أخطار هائلة ، وتدهور كبير في البيئة .(محمد منير حجاب ، 99 ، ص80) .

وفي معرض تفسير هذا التدمير وما لحق بالبيئة من تدهور ومشاكل ظهر اتجاهان رئيسيان في هذا الإطار : أولهما هو التفسير الايكولوجي والأخر التفسير الاقتصادي السياسي وكلاهما يرى أن هناك ارتباط متبادل بين البناء الاجتماعي والتغير الاجتماعي من جهة والبيئة البيوفيزيقية من جهة أخرى

أ – **التفسير الإيكولوجي للتدمير البيئي :**

يرجع جذور التفسير لايكولوجي للتدهور البيئي إلى ميدان الايكولوجيا البشرية ، حيث لقي اعتبار الايكولوجيا فرعا من فروع علم الاجتماع قبولا واسعا لدى عدد كبير من علماء الاجتماع ، وقد برز ذلك من خلال إنشاء قسم خاص للايكولوجيا البشرية يتبع المنظمة الأمريكية لعلم الاجتماع .(عبد الرؤوف الضبع ، 04 ، ص51) .

كما تم استخدام الايكولوجيا البشرية كمدخل أساسي من مداخل النظرية السوسيولوجية في كثير من المقالات وأوراق العمل ، ويؤكد أصحاب هذا التصور ضرورة أن يهتم السوسيوإكولوجي بدراسة العلاقات البشرية المتبادلة كمحور ارتكاز في كل الدراسات الايكولوجية وتجدر الإشارة إلى أن الاهتمام العلمي بدراسة البيئة والايكولوجيا البشرية قد بدأ في مرحلة العلم الحديث بداية من القرن 20 حيث تعددت العلوم التي اهتمت بدراسة البيئة والايكولوجيا .

حيث يقول (H.G. WELLS) أن الايكولوجيا تركيب عام من مختلف الدراسات التي تعنى بنضال الإنسان من أجل كسب العيش .

ويقول (J.W. BEWS) أن الايكولوجيا البشرية هي تركيب شامل يوحد ويجمع كل العلوم الإنسانية المعروفة (عبد الرؤوف الصبغ ، 04 ، ص09) ولقد هيمنت الايكولوجيا البشرية على علم الاجتماع الحضري منذ العشرينيات وحتى الستينيات من القرن الماضي وحتى قبلها فمونتيسكيو مثلا في كتابه "روح القوانين " أشار إلى أن أهم عوامل التنوع الثقافي يتمثل في المؤثرات الجغرافية وبخاصة ظروف المناخ ومنه ففهم مؤثرات الجغرافية يمكن من فهم السمات المختلفة المميزة لشعوب العالم .

ويمثل هربرت سبنسر (1820 – 1903) مرحلة متطورة في الايكولوجيا البشرية وذلك من خلال المماثلة بين المجتمع والكائن الحي على أساس التفاعل بين كل منهما والبيئة التي يوجد فيها .(نفس المرجع السابق ، ص10) .

ويعد روبرت بارك (1864 – 1944) من أكثر علماء الاجتماع اهتماما بالمدخل الايكولوجي لدراسة المجتمع ، ولقد تجلى ذلك في مقال له بعنوان **المدينة** حيث قدم مقترحات لدراسة السلوك في البيئة الحضرية وكذلك كتابه المشترك مع (ERNEST BARGESS) مقدمة في علم الاجتماع الذي ركز فيه على عدد من المفاهيم السوسيولوجية والايكولوجية ، فالايكولوجي في نظر بارك يعنى بدراسة المجتمع المحلي وليس بدراسة للفرد في ذاته كما انه لا يهتم بعلاقة الإنسان بالأرض بقدر اهتمامه بعلاقة الإنسان بغيرة من بني جنسه (السيد عبد العاطي ، 84 ، ص ص ، 109 ، 110) .

كما قام براك وزملاؤه في جامعة شيكاغو بدراسات حول الايكولوجيا الحضرية وكان بارك على معرفة جيدة بعمل داروين وأتباعه من أصحاب النزعة الطبيعية الأمر الذي جعله يعتمد على استبصاراتهم فيما يتعلق بالعلاقات المتبادلة بين الأنواع النباتية والحيوانية .

ولقد استعار بارك المبادئ التي طبقها على السكان والمجتمعات البشرية من الايكولوجيا البيولوجية والتي لاحظ أنها تختلف مع الايكولوجيا في جوانب عديدة ومختلفة .

ولقد نهض قدر كبير من النقد المبكر للايكولوجيا البشرية ليس على فشلها في استكشاف الاعتماد المتبادل بين البيئة البشرية والبيئة الطبيعية بل على ما اعتبر فشلها في أن تأخذ بعين الاعتبار بصورة مباشرة دور القيم الإنسانية مع اختبار مكان السكن والحراك .

ضف إلى ذلك أعمال كل من جوناسن 1949 حول تاريخ استقرار المهاجرين النرويجيين بمدينة نيويورك كذا نموذج أوتيس ددلبي المفاهيمي (السكان ، التنظيم ، البيئة ، التكنولوجيا) وفي هذا السياق يرى دانلاب 1993 أن زيادة السكان يمكن أن يؤدي إلى الضغط باتجاه التغير التكنولوجي فضلا عن الزيادة في التحضر مفضيا بذلك إلى المزيد من التلوث ، ويحدد هذا النموذج 3 وظائف تؤديها البيئة للكائنات البشرية.

فالبيئة حيز للتموين بالموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة والتي تعد ضرورية للحياة ويسفر الاستخدام المتضخم لهذه الموارد عن عجز أو ندرة فيها .

حيز معيشي: يستخدم في الإسكان و نظم المواصلات و الضروريات الأخرى و يؤدي التضخم الكبير إلى التزاحم و الاختناقات و تدمير البيئة الملائمة للأنواع الأخرى.

وكذا مستودع للنفايات حيث تعمل كبالوعة لقمامة والصرف والملوثات الصناعية والنواتج الثانوية الأخرى .

ويفضي تجاوز النظام الايكولوجي على امتصاص هذه الفضلات إلى مشكلات صحية ناتجة عن التسربات وبالتالي تقويض النظام الايكولوجي .

ب – التفسير الاقتصادي السياسي : يرى أصحاب هذا التفسير أن المسؤول عن تدمير البيئة هو الرأسمالية الصناعية المتقدمة وبحثها عن الثروة والقوة والربح ، ويستوحي هذا التفسير إلهامه من كتابات كارل ماركس و فريدريك إنجلز في رؤيتهما أن الصراع الاجتماعي بين الرأسماليين والعمال لا يغرب عامة الناس عن وظائفهم فقط بل حتى عن البيئة أو الطبيعة ذاتها .و ترجع بعض مظاهر هذا التدهور البيئي أساسا إلى :

1 – التدهور البيئي كنتيجة للوجه السلبي للثورة الصناعية والتكنولوجية :

حيث تتميز الثورة الصناعية والتكنولوجية التي اجتاحت العالم خلال القرنين السابقين بأنها ذات وجهين

وجه إيجابي : أدى في معظم حالاته إلى زيادة الإنتاجية وتطوير النظم البيئية .

الوجه السلبي : تراكم فعله متغلبا إلى حد ما على الوجه الايجابي أحيانا ، باعتبار أن البيئة بما تحوي عليه من نظم قد تدهورت من الناحية الإنتاجية حيث استنزفت حيوية الأرض وتصحرت نتيجة المغالاة بالمكتشفات العلمية والتقنية دونما أية دراسة لآثارها السلبية على النظم البيئية وبالأحرى على الإنسان ذاته كجزء من كيان تلك النظم .

2- تدهور البيئة نتيجة سوء تصميم برامج التنمية : حيث تعاني كثير من البلدان التي تتسم بتزايد سكاني كبير من مشكلات بيئية ، نتيجة سوء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك لعدم مراعاتها القضايا البيئية المتعلقة باستغلال المصادر البيئية ، مما أدى غالبا إلى خلق مشكلات بيئية فيها كان بالإمكان تلافيها مسبقا فكثيرا ما يتضح في هذا الإطار أن استراتيجيات التنمية التي تستهدف زيادة الإنتاج إلى أقصى حد ، وترتكز على تخطيط جزئي وقصير الأجل تكون محدودة القدرة على المحافظة على التوازنات النظم البيئية .

وفي هذا الإطار يؤكد التقرير الوطني المقدم في المؤتمر العالمي حول البيئة والتنمية في ريو ديجانيور على الوضعية المؤسفة تعود ي أغلبها إلى غياب الدراسات الخاصة بتقييم الآثار البيئية ، هذه الصفة التي اتسمت بها المشاريع الصناعية ولمدة الطويلة ، و إن الدراسات التي تمت قد تميزت بالعمومية وكانت تقتصر على وجهة نظر المتعامل الاقتصادي فقط حيث يكون المنطق الراجح هو وضع هذه الوحدات الصناعية بالمناطق السهلة للتهيئة والقريبة من مصادر اليد العاملة وبالقرب من خطوط الاتصال وكذلك تتوفر على الصلاحيات الخاصة بعمل المشاريع (حميمص عزوز ، 01 ، ص62).

7-أهم المشكلات البيئية المعاصرة :

إن المشكلات البيئية ليست مشكلات محلية أو وطنية بل هي ذات طابع علمي تتسم بالتعقيد ، وإفرازاتها لا تعرف الحدود وكل سكان العالم معنيون بها ، دول متقدمة أو متخلفة رغم أنها جاءت كنتيجة للتقدم الصناعي والتكنولوجي الذي يعتمد على استخدام الطاقة من الفحم ، الغاز والبترول وغيرها وكذا الاستخدام المتزايد للآلات وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية وتدهور بيئي مع الإشارة إلى أن البيئة في العالم الثالث هي الأخرى تتعرض للتدهور ليس كنتيجة للتقدم بل بسبب التخلف والفقر وزيادة عدد السكان مما يؤدي إلى الاستخدام المفرط للموارد الطبيعية والتلوث .

والمشكلة البيئية تعني حدوث خلل أو تدهور في النظام البيئي بما ينجم عنه أخطار بيئته تضر بكل مظاهر الحياة على سطح الأرض سواء كان هذا الخطر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة (زين الدين عبد المقصود ، 81 ، ص18) .

ويشير مصطلح المشكلة البيئية إلى مجموعة من الاعتبارات هي :

1. الاختلال الحادث في التوازن البيئي نتيجة تفاعل الإنسان مع البيئة و استغلالها بطريقة غير رشيدة.
2. زيادة الاختلال عن قدرة الطبيعة على استيعاب هذا الخلل وإصلاحه .

3. ضرورة التدخل البشري لإصلاح هذا الخلل من خلال الإجراءات العلاجية أو الوقائية الكافية لإصلاح الخلل العارض (محمد حجاب ، 99 ، ص79) وتتمثل أهم المشكلات البيئية المعاصرة والتي تظهر تأثيراتها السلبية على العالم ككل وبصورة جلية في :

I –مشكلة الإنفجار السكاني والفقر :

لقد ظهرت في السنوات الأخيرة مجموعة من المشكلات البيئية التي باتت تهدد الحياة برمتها على كوكب الأرض ، وأهم هذه المشكلات التزايد السكاني السريع لسكان العالم وخاصة سكان البلدان النامية و الفقيرة وأصبحت هذه المشكلة اليوم أشبه بقنبلة موقوتة تهدد العالم بأسره ، حيث يتزايد سكان العالم نحو 260 ألف نسمة يوميا ، أي نحو 95 مليون نسمة سنويا ويزيد سكان العالم نحو مليار كل 10 سنوات ، حيث أعلنت هيئة الأمم المتحدة في 1987 بأن عدد سكان العالم أصبح 5 مليارات وفي عام 2000 تجاوز ليصل 6 مليارات نسمة ليصل في السنة الأولى من بداية هذا القرن_إلى قرابة 6.2 مليار نسمة (صالح محمود وهبي ، 03 ، ص245) ولقد أكد المؤتمر الذي عقد في بون في أكتوبر 1973 أن التزايد السكاني السريع هو سبب كوارث بيئية نتيجة للزيادة في استهلاك الموارد الطبيعية والضغط عليها بشدة (عبد الله المقصود ، 81 ، ص161) وتشير الأرقام إلى أن عدد الذين يعانون من سوء التغذية في بداية هذا القرن يزيد عن 840 مليون إنسان ، وهناك نحو 1.3 مليار يعيشون بأقل من دولار في اليوم أما فيما يخص توزيع الثروة فهناك 20 % من سكان العالم فقط يحوزون على 86 % من الناتج المحلي للعالم (مجلة العربي العدد 494 ، 00 ، ص ص 106 – 107)

فالزيادة السكانية المرتفعة في الدول ذات الموارد المحدودة أو غير المستغلة استغلالا مناسبا تؤدي إلى مشكلات عديدة مثل إعاقة عملية التنمية ، تزايد البطالة ، سوء توزيع الخدمات وكذا زيادة الضغط على المؤسسات المختلفة(صالح محمود وهي ، 03 ، ص246) ، انتشار الفقر وسوء التغذية والمجاعة ، انتشار الجريمة والسرقة والنمو الحضري غير المخطط وتلوث البيئة واستنزاف الموارد الطبيعية غير المتجددة (صالح محمود وهي، 03 ، ص249). فالفقر المدقع وكل هذه المشاكل يعني معرفة علمية محدودة وكذا نقصان في الموارد المطلوبة للقيام بالاستثمارات اللازمة لحماية البيئة والحد من تدهورها (غسان قطين أبو السعود ، 94 ، ص239) .

II– مشكلة التلوث :

لقد سيطرت مشكلة التلوث POLLUTION على كل قضايا البيئة حتى غدت مشكلة البيئة الرئيسية، وارتبط في أذهان الكثيرين أن التلوث هو المشكلة الوحيدة للبيئة وأن في التصدي لها تحل مشاكل البيئة ، ذلك أن آثار هذه المشكلة ظاهر للعيان وخطورتها محسوسة ومشاكلها ملموسة ، أكثر من المشاكل الأخرى كالانفجار السكاني واستنزاف موارد البيئة الطبيعية ولا ننسى أن آثار هذه المشكلات قد شملت الإنسان نفسه وممتلكاته متلما أخلت بالكثير من الأنظمة البيئية السائدة .

أما بداية مشكلة التلوث فقد كانت مع مجيء عصر الصناعة ، فمع تشييد كل مصنع جديد ، ومع كل إنتاج ، يضاف كم جديد ونوع جديد من الملوثات إلى عناصر البيئة .

وحينما نربط بين ازدياد حجم هذه المشكلة والصناعة وذلك لأن كل مخلفات النشاطات البشرية قبل عصر الصناعة كانت مما تستطيع الدورات الطبيعية للأنظمة البيئية أن تستوعبه و تجريه في سلاسل تحولاتها أما اليوم فلم تعد هذه الدورات الطبيعية للأنظمة البيئية قادرة على استيعاب مخلفات المصانع والآليات والمحطات والمركبات والتجارب النووية وغيرها . (راتب السعود ، 04 ، ص51) .

1. **مفهوم التلوث :** عند مراجعة الدراسات العلمية ذات الصلة نجد عدة تعريفات للتلوث البيئي إذ بعرفه البعض على انه :

1. كل ما يؤثر في جميع عناصر البيئة بما فيها من نبات وحيوان وإنسان وكذلك كل ما يؤثر في تركيب العناصر الطبيعية غير الحية مثل الهواء ، الماء والتربة وغيرها (أحمد مدحت إسلام،90، ص28) .

2. هو العبارة عن القائمة في البيئة الناتجة عن التغيرات المستخدمة فيها والتي تسبب للإنسان الإزعاج أو الأضرار أو الأمراض أو الوفاة بطريقة مباشرة أو عن طريق الإخلال بالأنظمة البيئية

3. و يعرفه آخرون بأنه تغير كمي أو كيفي في مكونات البيئة الحية وغر الحية ، لا تقدر الأنظمة البيئة على استيعابه دون أن يختل اتزانها .

هذا التغيير الكمي قد يكون نتيجة زيادة نسبة بعض المكونات الطبيعية للبيئة كـ CO_2 عن نسبته المعتادة ، أو إضافة مواد سامة أو قاتلة كالزئبق مثلا .

أما التغيير الكيفي فينتج من إضافة مركبات صناعية غريبة على الأنظمة البيئية الطبيعية التي لم يسبق لها أن كانت في دوراتها و سلاسلها و تتراكم كالمبيدات (محمد صباريني ، 94 ، ص 104)

– هذا و يجدر الإشارة إلى أن التلوث لا يقتصر على ما يحدثه الإنسان في مكونات البيئة نتيجة نشاطاته المختلفة و التي تسمى بالملوثات المستحدثة بل يشمل كذلك الملوثات الطبيعية التي لا دخل للإنسان في طرحها كبعض أنواع حبوب اللقاح ، جراثيم الكائنات المريضة و الأتربة التي تقذفها البراكين و غيرها . (راتب السعود ، 04 ، ص52)

فالملوثات هي المواد أو الميكروبات أو الأمواج الصوتية أو الكهرومغناطيسية التي تلحق الضرر بالإنسان أو بمكونات بيئته أو تسبب له الأمراض أو تؤدي به إلى الهلاك.

كما يعرف الملوث كذلك بأنه مادة أو أثر يؤدي إلى تغير في معدل نمو الأنواع في البيئة يتعارض مع سلسلة الطعام بإدخال سموم فيها أو يتعارض مع الصحة أو الراحة أو مع قيم المجتمع.

(محمد محمود ذهبية ، 06 ، ص09).

فالتلوث إذن مشكلة بيئية برزت بوضوح في السنوات الأخيرة حظيت بالدراسة و الاهتمام لأن آثارها شملت الإنسان و ممتلكاته و الأنظمة البيئية السائدة.

و لقد أصبح التلوث يوصف على أنه الوريث الذي حل محل المجاعة و الأوبئة و هذا يعكس خطورته و عمق آذاه ، و طغيانه على كل قضايا البيئة المختلفة ، و في مكافحته يستقيم الحال (إبراهيم ناصر، 04 ، ص 308).

2- أنواع التلوث :

أ – تلوث الهواء :

تلوث الهواء هو وجود ملوثات في الغلاف الجوي بكميات و لفترات تضر بصحة الإنسان و البيئة (ترافيس واجنر ، 97 ، ص 113)

و لقد بدأ الإنسان بتلويث الهواء منذ أن عرف النار ، إلا أن هذا التلوث أزداد و بشكل حاد و بدرجة كبيرة بعد الثورة الصناعية (صالح محمود وهبي ، 03 ، ص259)

و مع تزايد النشاط الصناعي و ازدحام المدن بوسائل النقل الحديثة ، تعرض الهواء لأنواع مختلفة من الملوثات مثل أكاسيد النتروجين ، أكاسيد الكبيرت و أكاسيد الكربون و الهيدروكربونات و غيرها ، و قد أثبتت الدراسات أن درجة تركز الملوثات الهوائية في الغلاف الجوي آخذة في التزايد باستمرار لدرجة أنها تحد من وصول أشعة الشمس بكامل قوتها إلى سطح الأرض في بعض المناطق الصناعية (محمد منير حجاب ، 99 ، ص92)

و يحدث التلوث الهوائي من مصادر مختلفة و التي قد تكون طبيعية أو من الأنشطة المختلفة للإنسان.

و يمكن القول أن مشكلة التلوث الهوائي تعود إلى استغلال و استنزاف موارد الطاقة كالفحم و الطاقة النووية ، و زيادة التركيز الصناعي السكاني في المدن (منير حجاب ، 99 ، ص 92).

و ينتج عن تلوث الهواء أضرار عديدة منها : الأمطار الحمضية و ما تسببه من حموضة للبحيرات و الأنهار ، إتلاف المحاصيل الزراعية و الغابات ، تفتيت الصخور الغرانيتية و غيرها.

– التأثير في طبقة الأوزون و التسبب في تآكلها (منير حجاب ، 99 ، ص 92) .

– التأثير في الإنسان و الحيوان و النبات كما يؤثر في الأبنية و المعادن و المناخ من خلال مساهمة الغازات كـ Co_2 و الغبار في حدوث ظاهرة الانحباس الحراري و من ثم رفع درجة حرارة الأرض ففي دراسة قام بها (C.F.Baes) ثبت أن هناك زيادة مستمرة في نسبة غاز Co_2 في الهواء منذ الثورة الصناعية حتى الآن ، و أن المعدلات في ارتفاع مستمر فقد كانت نسبتها 260 جزء في المليون في نهاية القرن 18 ثم ارتفعت إلى 315 جزءا في المليون عام 1958 ثم ارتفعت إلى 345 جزء في المليون عام 1984 و يترتب على زيادة Co_2 في الهواء حجز جزء من الطاقة الحرارية المنعكسة من سطح الأرض و يحتفظ بها داخل الغلاف الجوي و بذلك يمنع تمدد حرارة الأرض في الفضاء (عبد الرؤوف الضبع ، 04 ، ص 81)

ب – تلوث الماء :

تلوث الماء هو كل تغيير في الصفات الطبيعية للماء ، مما يجعله غير مطابق للاستعمالات المشروعة للمياه و ذلك عن طريق إضافة مواد غريبة تسبب تعكر الماء أو تكسبه لونا أو رائحة أو طعما غريبا و قد يتلوث الماء بالميكروبات و ذلك نتيجة إلقاء فضلات آدمية أو حيوانية ، أو قد يتلوث بإضافة مواد كيميائية سامة. (عبد الرؤوف الضبع ، 04 ، ص100)

كما يعرف كذلك بـــ : " هو أي تغيير فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي خاص بجزيئات الماء ، أو أي تدفق من المصارف أو المجاري لأية وسائل أو غازات أو مواد صلبة إلى المياه سواء بطريق مباشر أو غير مباشر بحيث يحدث ضررا بالصحة العامة أو الخدمات الزراعية و الصناعية و الاقتصادية أو الاستعمالات المشروعة الأخرى أو يؤدي إلى ضرر بحياة و صحة الحيوانات أو النبات أو الأحياء المائية الأخرى. (صالح محمود و هبي ، 03 ، 263)

و هذه التغيرات تلحق بالمياه السطحية ، و توجد في البحار و المحيطات و الأنهار و البحيرات و البرك و الممرات المائية و تلحق بالمياه الجوفية التي توجد في باطن الأرض بأعماق مختلفة (منير حجاب ، 99 ، ص 91)

و مصادر تلوث المياه كثيرة و من المحتمل أن يظهر في المستقبل مصادر جديدة نتيجة للتقدم المستمر في مجال العلم و التكنولوجيا و الصناعة ، و يمكن حصر مصادر التلوث في :

البحار و المحيطات : تتمثل أهم الملوثات البحرية في : البترول ، مياه المجارير و نفايات المدن ، المبيدات التي تصل إلى الماء و أشدها D.D.T المعادن الثقيلة كالزئبق ، المواد المشعة الناتجة عن التجارب النووية و النفايات النووية التي يتم تخزينها و دفنها في البحار و المحيطات (صالح محمود وهبي ، 03 ، ص ص 264 – 265).

الأنهار : إذا كانت المواد البترولية تأتي في مقدمة الملوثات البحرية فإن التلوث بمياه المجارير و المبيدات الحشرية يأتي في مقدمة الملوثات ، زد على ذلك الأسمدة الكيميائية المستخدمة لرفع خصوبة التربة و خاصة النترات لسهولة إذابتها في الماء ، و كذا التلوث الحراري الناتج عن المياه الساخنة التي تستخدم في أغراض التبريد في المنشآت و النفايات الصناعية التي تقذف فيها دون معالجة فيختل التوازن الحيوي فيها (ص 265 – 266).

البحيرات : تعتبر البحيرات أكثر عرضة للتلوث من الأنهار نتيجة عدم تجدد مياهها إلا خلال عشرات السنين و أحيانا المئات مقارنة بالأنهار التي تتجدد وسطيا من 15 إلى 25 يوما و تتمثل أهم مصادر تلوث مياه البحيرات في الملوثات الصناعية كالمخلفات غير المعالجة مما يؤدي إلى تلوثها بالمعادن الثقيلة كالزئبق و الرصاص ، ضف إليها الملوثات الزراعية المتمثلة في المخصبات الكيميائية و العضوية و كذا الملوثات الحضرية كالنفايات غير المعالجة الناتجة عن الاستخدام المنزلي المليئة بالمواد الكيميائية و المنظفات المنزلية (ص 267) .

المياه الجوفية : تتميز المياه الجوفية بأنها خالية من الملوثات المسببة للأمراض في الحالات الطبيعية إلا أن الإنسان عرضها للتلوث ، و تتمثل أهم ملوثات المياه الجوفية في :

المياه المتسربة عن الاستخدام الزراعي خاصة تلك الملوثة بالمبيدات الحشرية و المخصبات الكيميائية.

النفايات المدفونة تحت الأرض و التي يمكن أن تصل إلى المياه الجوفية بعد تحللها ، أو يرتفع منسوب المياه ليصل إليها فتتلوث.

كما أن حفر مياه الصرف الصحي يمكن أن تتسرب مياهها إلى المياه الجوفية و كذا الأمطار الحمضية التي تؤدي إلى رفع نسبة الحموضة فيها دون نسيان ظاهرة تسرب المياه البحرية المالحة و التي حدثت في الكثير من المناطق الساحلية في مختلف الدول العربية (صالح محمود و هبي ، 03 ، ص 268).

ج- تلوث التربة :

تعد التربة من أثمن الموارد الطبيعية للبشرية إلا أنها أصبحت عرضة للتلوث و التدهور بسبب التصرفات اللامسؤولة للإنسان (صالح محمود وهبي ، 03 ، ص 269) و يمكن تحديد مفهوم تلوث التربة بأنه أي تغيير فيزيائي أو كيميائي في التربة مما يسبب في تغير استغلالها ، و جعلها غير قادرة على الاستغلال المفيد دون معالجة.

و نقصد بتلوث التربة كذلك إدخال مواد غريبة فيها ، و تسبب هذه المواد تغيرات في الخواص الفيزيائية أو الكيميائية أو الحيوية (البيولوجية) للتربة ، و ينتج ذلك باستخدام المبيدات و الأسمدة الكيماوية ، الأمطار الحمضية التي تغير من خواص التربة و تلعب دورا كبيرا في تلوثها

و يجدر الإشارة إلى أن درجة خصوبة التربة و إنتاجها يتوقف على التكوين الطبيعي و الكيماوي و البيولوجي لهذه المكونات .

و عندما تختلط الملوثات بالتربة خاصة منها النفايات الصلبة و الفضلات المنزلية و المبيدات الحشرية و الأسمدة الكيميائية و المعادن الثقيلة كالرصاص و الزئبق و الكاديوم و الألمنيوم .... تفقدها خصوبتها و تؤثر تأثيرا سيئا فيها حيث تتسبب في قتل البكتيريا المسؤولة عن تحليل المواد العضويـــة و عن تثبيت عنصر النتروجين ، كما تؤدي الملوثات إلى ارتفاع نسبة الأملاح فيها عن المعدل فتذبل النباتات و تموت كما قد تتسبب في تسمم النباتات (محمد منير حجاب ، 99 ، ص93).

كما أن استخدام الأراضي الزراعية لإقامة المنشآت الخدمية و الطرقات و الأبنية السكنية و المصانع و ما تخلفه من نفايات صلبة و سائلة و غازية يؤدي إلى تلوث التربة و خروج مساحات واسعة من الأراضي الخصبة من الاستخدام الزراعي.

و تمثل النفايات الصلبة أهم ملوث من ملوثات البيئة كونها لا تتحلل و تتراكم تدريجيا و تلوث البيئة و يمكن تصنيفها حسب مصدرها إلى :

نفايات منزلية ، صناعية ، زراعية ، نفايات ناتجة عن معالجة المياه العادمة ، نفايات التعدين ، نفايات الهدم و البناء و كذا الأسمدة و المبيدات الكيميائية (صالح محمود وهبي ، 03 ، ص 270).

د- التلوث الضوضائي

يمكن تعريف الضوضاء (أو الضجيج) بأنه أي صوت غير مرغوب فيه و يسبب إزعاجا للإنسان و يضر به ، و تعرف منظمة الصحة العالمية صحة الإنسان بأنها لا تعني خلوه من الأمراض فحسب و إنما رفاهيته الاجتماعية و النفسية ، و يمكن اعتبار الضجيج مضرا بالصحة حسب ذلك التعريف (صالح محمود وهبي ، 03، ص 276)

و يرتبط التلوث السمعي أو الضوضاء ارتباطا وثيقا بالحضر و أكثر الأماكن تقدما و خاصة الأماكن الصناعية للتوسع في استخدام الآلات ووسائل التكنولوجيا الحديثة فهي وثيقة الصلة بالتقدم و التطور الذي يسعى وراءه الإنسان يوما بعد يوم (محمد محمود ذهبية ، 06 ، ص 20).

و يتزايد الاهتمام بالضوضاء كإحدى مشكلات مجتمعنا المعاصر، حيث تعددت مصادره نتيجة للتقدم الصناعي و تعدد وسائل المواصلات و ظهور الطائرة النفاثة ووسائل الإعلام المنتجة لقدر كبير من الضوضاء . حيث تبلغ الحدود المسموح بها عالميا لشدة الضوضاء بـــ 40 ديسيبل نهارا و 35 ديسيبل ليلا.

و قد أثبت علم السمعيات الذي يبحث في دراسة تأثير الضوضاء على جسم الإنسان أن للضوضاء صفة تراكمية ، حيث أن بعض مزعجات الضوضاء تتجمع من يوم لآخر في الجسم و تؤدي في النهاية إلى الإخلال بالوظائف الفيسيولوجية ، و في بعض الأحيان إلى اختلال الصحة وسوء المقدرة على العمل.

و تشير الدراسات البيئية إلى أن الضوضاء تسبب الشعور بالإجهاد الذهني و عدم التركيز و فقدان القدرة على الاستيعاب و التعليم ، و تؤثر على درجة الأداء الذهني و الأعمال التي تتطلب اليقظة و كذلك العمليات الحسابية ، كما قد يؤدي التعرض الدائم لدرجة عالية من الضوضاء إلى انخفاض حدة السمع لدى الإنسان ، و في بعض الأحيان يؤدي إلى الإصابة بصم جزئي أو كلي كما أن المدينة التي يعمها الضوضاء يراها العلماء تؤثر على حياة الإنسان و تحول ساكنيها شيئا فشيئا إلى مرضى مصابين بضعف الأعصاب.

كما أن التأثير التراكمي للضجيج يرهق الجهاز العصبي بالدرجة الأولى و يؤثر على مقدرته على القيام بالعمليات الكبحية و الوقائية . (عبد الرؤوف الضبع ، 04 ، ص 94، 95).

و تتمثل أهم مصادر الضوضاء في وسائل النقل المختلفة ، ضوضاء العمل الناتجة عن آلات المصانع، عمليات التصنيع و الآلات المختلفة و ضوضاء المنزل الناتجة عن استخدام الأجهزة المنزلية المختلفة ، التلفزيون ، الثلاجة ، الراديو ، و غيرها . . .

هـ – التلوث بمبيدات الآفات :

منذ عام 1962 أثير التساؤل في أمريكا حول استخدام مبيدات الآفات ، و هي واحدة من الكيماويات التي تصنع كي تكون سامة ، عندما هاجمت راشيل كارسون في كتابها "الربيع الصامت اعتمادها بالرغم من تأثيراتها الخطرة على صحة الإنسان و البيئة و قد قالت في كتابها : " إن كان علينا أن نتعايش في وئام مع هذه الكيماويات نتناولها و نشربها و ندفعها في نخاع عظامنا فيجدر بنا أن نعرف شيئا عن طبيعتها و قوتها.

و قد ركز كتاب : الربيع الصامت " على مبيدات الآفات التي كان يثار حولها الجدل في ذلك الوقت مثل D.D.T و منذ ذلك الحين ، أصبح استخدام مبيدات الآفات و تأثيراتها على الصحة و البيئة يخضع لمعايير دقيقة و رقابة.

و على الرغم من أن بعض مبيدات الآفات مثل الزرنيخ قد استخدمت عبر القرون ، فلم يكتشف D.D.T و غيره من الكيماويات المختلفة التي تقضي على الآفات حتى الحرب العالمية الثانية ، و قد كان لاستخدام مبيدات الآفات في مكافحة الناموس و الملاريا أكبر الفضل في إنقاذ حياة الكثير من الناس ، و في أعقاب الحرب استخدمت مبيدات الآفات على نطاق واسع مما دفع إلى إحداث ثورة زراعية ، و قد حققت هذه المبيدات كثير من المنافع الجديدة على المجتمع منها تقليل الأمراض ووفرة الغذاء و رخص الأسعار و طول فترة صلاحية الغذاء ، في حين لم تكن تأثيراتها البيئية المحتملة معروفة آنذاك.

و سرعان ما أصبح الإنسان معتمدا على مبيدات الآفات الكيماوية لمقاومة أي نوع من المضايقات البيئية بدون فهم لتأثيراتها الممكنة على البيئة أو على الناس، و كان هناك برهان كاف على أن الاستخدام المفرط لمبيدات الآفات قد يفضي إلى نقص في عائد المحصول و تفشي الأمراض و الآفات التي يفترض أن المبيدات تعمل على مكافحتها ، و قد أثار انقراض بعض الأصناف المشهورة من الكائنات البرية مؤخرا إلى جانب الحوادث الصناعية و تلوث المياه الجوفية تساؤل الناس حول المدى الذي نستخدم و نختبر مبيدات الآفات الكيماوية. (ترافيس واجنر ، 97 ، ص ص 301 ، 302)

و– التلوث بالنفايات :

مع تطور المجتمعات و تنامي قدراتنا على استخلاص المواد الخام و إنتاج السلع ، زاد حجم المنتجات بطريقة أكثر تطورا و تعقيدا ، مثلما حدث بالنسبة لمكونات و حجم النفايات المتولدة عنا ، و تولدت إلى جانب نفايات الإنسان التقليدية نفايات من نواتج جانبية للتعدين و أحماض و معادن ثقيلة بمعدلات فائقة تلبية للمتطلبات المتزايدة ، و لم تأت الثورة الصناعية في أواخر القرن 19 بتطورات لم يسبق لها

مثيل فقط بل أتت أيضا بجيل جديد من النفايات لم تلق إدارته العناية الكافية ، حيث أفضت الطفرة غير المسبوقة في إنتاج الكيماويات العضوية المختلفة خلال هذا القرن إلى زيادة كل من حجم و سمية النفايات (ترافس واجنر ، 97 ، ص 169).

و يشمل مالتلوث بالنفايات على :

1- القمامة

2- النفايات الإشعاعية

1- **القمامة :** و يقصد بها مخلفات النشاط الإنساني في حياته اليومية و نجد أن نسبتها تتزايد في البلدان النامية خاصة في ظل التضخم السكاني أضرار بيئية و صحية جسيمة منها :

- انتشار الروائح الكريهة.
- اشتعال النيران و الحرائق
- بيئة خصبة لظهور الحشرات كالذباب ، الناموس و الفئران .
- تكاثر الميكروبات التي تسبب الإصابة بالإسهال / الكوليرا ، الالتهاب الكبدي الوبائي ، التيتانوس ، السل ، الاضطرابات البصرية و غيرها. (محمد محمود ذهبية ، 06 ، ص78).

2- النفايات الإشعاعية :

النفايات المشعة هي نفايات تحتوي إما على مادة مشعة أو تكون ملوثة بمادة مشعة و تتولد النفايات المشعة من عدة عمليات و هي نوعين (ترافس واجنر ، 97 ، ص 213).

أ – النفايات العسكرية : الناتجة أساسا عن توليد الطاقة النووية و تصنيع الأسلحة النووية و البحوث و مازال النقاش قائما هنا حول كيفية التعامل و التخلص من النفايات الإشعاعية أو استخدام الطرق الصحية في تخزينها ضف إلى تكاليف إزالة التلوث التي تحدثه هذه النفايات .

ب – النفايات المدنية : كالنفايات الإشعاعية الناتجة عن توليد الكهرباء و كذا طرق التعامل مع النفايات الإشعاعية عن طريق الدفن (محمد محمود ذهبية، 06، ص 78) .

III. التصحر:

مشكلة التصحر إحدى المشكلات التي تهدد حياة الملايين من شعوب العالم و يمكن تعريف التصحر بأنه : " تدني قدرة الأرض الإنتاجية بسبب اختلال التوازن الطبيعي بين المناخ و التربة و النبات و فقدان الأراضي لتربتها نتيجة التغير في خصائصها الطبيعية و الظروف المحيطة بها.

وقد عرفته الاتفاقية الدولية لمكافحة التصحر في عام 1994 بأنه "تدهور الأرض في المناطق الجافة و شبه الجافة و تحت الرطبة و ينتج عن عوامل عدة منها تغيرات المناخ و نشاط الإنسان "

(صالح وهبي ، قضايا عالمية معاصرة ، توزيع دار الفكر ، دمشق 2001م ، ص 124).

و تبلغ نسبة الأراضي المتصحرة نحو 70 % من جملة الأراضي في المناطق الجافة التي تعطي إنتاجا زراعيا ، و تبلغ مساحتها ما يزيد عن 3600 مليون هكتار.

كما أجمع المؤتمرون في مؤتمر الأمم المتحدة عن التصحر في كينيا على أن التصحر ظاهرة بشرية بالدرجة الأولى و الإنسان صانع التصحر و لذلك يطلق على المناطق المتصحرة عادة بصحراء الإنسان (عبد الله المقصود ، 81 ، ص 225).

و من أسباب التصحر : الظروف المناخية المتذبذبة و غير المنتظمة التعرية ، الرعي الجائر ، نزوح الرمال بسبب الرياح ضف إلى ذلك عوامل بشرية كالأساليب الخاطئة في استعمال الأراضي و سوء إدارة و استعمال الغطاء النباتي ، التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية ، ضف إلى ذلك القضاء على الأشجار و المزروعات و كذا تدهور خصائص التربة و انخفاض إنتاجيتها و تملح التربة نتيجة إتباع طرق غير سليمة.

كل هذه الاستخدامات الجائرة و الاستنزاف غير المعقول للموارد البيئية يعجل من تدهور البيئة و إشاعة التصحر. (صالح محمود وهبي ، 03 ، ص ص 291 ، 292)

IV. مشكلة استنزاف موارد البيئة :يتزايد العالم اليوم بمعدلات متسارعة لا تتناسب و معدلات تزايد الغذاء ، و كان من الطبيعي أن ترافق هذه الزيادة في التعداد السكاني زيادة في الطلب على الموارد البيئية ، و اتجه الإنسان في محاولة للمحافظة على معادلة توازن السكان و الموارد البيئية ، و اتجه الإنسان في محاولة للمحافظة على معادلة توازن السكان و الموارد إلى رفع الإنتاجية الزراعية خوفا من اضطراب ميزان الأمن الغذائي العالمي من جهة ، و كذا استنزاف موارد بيئية أخرى كمصادر الطاقة مثلا سعيا منه إلى توفير مستلزماته من جهة أخرى . و هذا دون التفكير في موارد البيئة و محدوديتها.

و تصنف هذه الموارد في :

1- الموارد الدائمة : و هي مكونات المحيط الحيوي الثابتة الكمية و تشمل الهواء و الماء و الطاقة الشمسية . و يواجه الإنسان اليوم مشكلات كثيرة و خللا واضحا في هذه الموارد خاصة مع تلوث الهواء و ارتفاع نسبة Co_2 و ما يترتب عنها من نتائج ، و كذا مع الماء حيث يعاني هو الآخر خللا واضحا في معادلة الطلب و العرض ذلك أن الطلب على الماء يتزايد يوما بعد يوم لسببين : أولها التسارع الكبير في عدد السكان أما الثاني فهو زيادة احتياجات الإنسان في الماء . و أما العرض فهو في تناقص مستمر لسببين رئيسيين : أما الأول فهو الندرة نظرا لكثرة الاستعمال خاصة و أن نسبة الماء العذب السائل الصالح للاستعمال البشري لا تتجاوز 0.08 % من مجمل الماء في الكرة الأرضية.

و أما الثاني فهو التلوث نظرا لسوء الاستخدام.

و فيما يتعلق بالطاقة الشمسية فإنها المورد البيئي الدائم الوحيد الذي نجا من استنزاف الإنسان له، و السبب في ذلك هو عجز الإنسان عن الوصول إليها لا لاعتبارات أخرى. (راتب السعود ، 04 ، ص 118).

2 – استنزاف موارد البيئة المتجددة وهي الموارد الطبيعية التي تمتلك خاصية التجدد ذاتيا و لقد سعى الإنسان جاهدا لاستنزاف ما يمكنه الحصول عليه من موارد البيئة المتجددة سواء الأحياء الحيوانية أو الأحياء النباتية أو التربة.

فبالنسبة للأحياء الحيوانية : البرية و البحرية فقد اختفى عدد لا يستهان به من الطيور و الحيوانات و الأسماك ، و تشير الدراسات إلى انقراض حوالي مليون كائن حي حيواني مع نهاية القرن 20 ، و ترجع ظاهرة الانقراض هذه إلى : الصيد ، القتل ، تغيير المواطن البيئية الطبيعية للحيوانات نتيجة : المشاريع الإسكانية و التنموية العشوائية ، الملوثات و سوء استخدام المبيدات و المخصبات الزراعية و كذا قطع الأشجار و حرائق الغابات (علياء حاتوغ بوران ، 94 ، ص 256).

أما الأحياء النباتية : فلم تسلم هي الأخرى من عملية الاستنزاف و الإبادة إلا أن الغابات كانت أكبر أهداف الإنسان في عملية الاستنزاف هذه .

إذ يقوم الإنسان بإجتثاثها للحصول على الأخشاب و الألياف و الورق أو لبناء المساكن أو المشاريع التنموية أو لشق الطرق أو غير ذلك بدلا منها و ما يترتب عن هذا الاستنزاف من آثار سلبية تؤثر على البيئة و التوازن البيئي من جهة و على الإنسان و نشاطاته من جهة أخرى.

و تعرف ظاهرة عدم المحافظة على أنواع الحيوانات و النباتات و تدميرها و تعريضها للانقراض بـــ " ظاهرة استنزاف التنوع الحيوي"

و فيما يتعلق بالتربة فإنها لم تسلم من محاولات الإنسان للإستنزافها نتيجة ما تتعرض له من سوء استغلال و تلوث يقود إلى إنهاك التربة أو جذبها.

3– استنزاف موارد البيئة غير المتجددة : و هي الموارد الطبيعية ذات المخزون المحدود و يتعرض للنفاذ و النضوب لأن معدل استهلاكها يفوق معدل تعويضها بطيئة جدا لا يدركها الإنسان في عمره القصير ، و تشمل موارد البيئة غير المتجددة كل من النفط و الغاز الطبيعي و الفحم و المعادن .

قصد بداية الستينات من القرن 20 فقد أسرف الإنسان في استخدامه لكل أنواع الموارد البيئية غير المتجددة متناسيا حق الأجيال القادمة في هذه الموارد. و يتضح مثل هذا الإسراف عند مقارنة معدلات الإنتاج بمعدلات الاستهلاك و معدلات الاحتياطي . ضف إلى ذلك التكلفة البيئية الناتجة عن استخراج هذه الموارد ، و استعمالاتها و الانبعاثات الناتجة عنها. (راتب السعود، 04 ، ص ص 121 ، 122).

فالتوجه المشترك بين الدول الصناعية اليوم هو نحو زيادة قوة الطاقة أي استعمالها بشكل أكثر فعالية في المجالات المختلفة و قد تم أيضا تحقيق مكاسب من ناحية التحكم بالانبعاثات ، أما الدول النامية فتعمل على توسيع استهلاكها لمصادر الطاقة و لكن دون الاعتماد على تقنية التحكم بالانبعاثات و دون تحقيق تقدم في مجال "بقاء الطاقة" التي حققتها الدول الصناعية ، و هناك خلاف يتعلق بما إذا كانت الدول التي تصبح صناعية بسرعة قادرة على تخطي المرحلة الانتقالية الطويلة إلى التكنولوجيا النظيفة

التي حصلت في الدول العربية ، و ما إذا كانت قادرة على تخفيف التأثيرات البيئية للتطور . (فتحية محمد الحسن ، 06 ، ص 175).

أما المعادن ، فلا يخفى على أحد تزايد استخدامات الإنسان للحديد و النحاس و الألمنيوم و القصدير و الفضة و الذهب و البلاتين و غيرها.

في إنتاج مستلزماته و احتياجاته للنمو و التطور ، و لعل الدعوة لإيجاد بدائل للمعادن أصبح لها ما يبررها ، بعد أن أكدت الدراسات أن كميات المعادن المتبقية في الأرض تتراجع بسرعة ، و قد أوشك بعضها على النضوب . (محمد صباريني ، 94 ، ص 132).

هذا و يجدر الإشارة إلى أن كل هذه المشكلات التي تعاني منها البيئة اليوم دفعت العالم إلى ضرورة العمل من أجل الحد من الآثار السلبية التي تواجه كل من الإنسان و البيئة على حد السواء و إضافة إلى كل هذا فهناك مشكلات أخرى أصبحت تتصدر القائمة العالمية للقضايا البيئية و تتمثل أساسا في :

أ – تغير المناخ و ظاهرة الإحتباس الحراري :

حيث قادت الهيئة الدولية لتغير المناخ عمل 2500 عالم و باحث من 130 بلدا و توصلت في تقريرها الرابع الذي صدر مؤخرا إلى إجماع مبني على أسس علمية من أن المناخ يتغير بسبب النشاطات البشرية و قد توصل عمل الهيئة إلى حقائق دامغة وضعت حدا للمشككين ، فمنذ الثورة الصناعية ازدادت تركيزات Co_2 بـــ 25% و تضاعف غاز الميثان ، و هما العنصران الرئيسيان وراء ظاهرة الاحتباس الحراري ، فالمصدر الرئيسي لـــ Co_2 هو احتراق الوقود الأحفوري أما الميثان فيصدر من النشاط الزراعي و تحلل مكبات النفايات و المطلوب واضح إدارة رشيدة لاستخدامات الطاقة و التحول إلى أساليب الإنتاج و النقل الأنظف ، ضبط الممارسات الزراعية ، الادراة المتكاملة للنفايات و قال تقرير الهيئة الدولية لتغير المناخ أن الفترة ما بين 1995 – 2006 شهدت السنوات الإحدى عشر الأكثر دفئا منذ عام 1850 ، الكوارث الطبيعية تضاعفت نحو 400 مرة خلال 100 عام ، الأعاصير تضاعفت في قوتها و نمط حدوثها ، و هذا يعود بنسبة 70 % إلى ارتفاع حرارة سطح المحيطات ، و يتوقع التقرير أن ترتفع الحرارة خلال القرن الحاضر بمعدل 4 درجات مئوية.

لكنها قد تتجاوز 6 درجات. و هذا بالتأكيد سيؤدي إلى ارتفاع في مستويات البحار خلال القرن تصل إلى 60 سم ، لكن هذا التقرير المحافظ الذي يستند إلى إجماع أعضاء الهيئة بناء على المعطيات العلمية الثابتة لا يأخذ في الاعتبار الآثار المحتملة لذوبان صفائح الجليد القطبية ما قد يضاعف التقديرات مرات عدة ، هذا الكلام الواضح من علماء الهيئة وضع قضية تغير المناخ بقوة على جدول الأعمال العالمي و حول النقاش من : هل يجب أن تفعل شيئا ؟ إلى : ماذا نفعل للتعامل مع الكارثة ؟ و في هذا الإطار فقد نجح " آل غور " من خلال حملة عالمية واسعة في خلق فهم أفضل لظاهرة تغير المناخ و ضرورة اعتماد تدابير سريعة لوقفها عن طريق تغيير جدري في أساليب استخدام الطاقة و تعديل في الأنماط الاستهلاكية وهو استطاع من خلال سلسة المحاضرات بعنوان :

حقيقة مزعجة " التي حولها إلى فيلم وثائقي أن يصل إلى عقول ملايين الناس و يثير مشاعرهم و اهتمامهم ، و قد تركت الحملة أثرها الأكبر في الولايات المتحدة نفسها (البيئة و التنمية ، "آل غور و الحقيقة المزعجة " نجيب صعب ، نوفمبر 2007 ، المجلد 12 ، العد 116 ، ص 4).

ب/ ثقب الأوزون : يعني انخفاض طبقة الأوزون تسرب مزيد من الأشعة الفوق البنفسجية المدمرة للخلايا الحية بالإضافة إلى تسخين سطح الأرض و هو أمر مرتبط بالظاهرة الجديدة المسماة بالصوبة الأرضية و التي تعني ارتفاع درجة حرارة الأرض مما ينتج عنه مستقبلا غمر المناطق الساحلية بمياه البحار نتيجة انصهار الجليد الموجود في المنطقة القطبية ، بالإضافة إلى زيادة معدل تدمير الخلايا الحية و زيادة معدلات الإصابة بسرطان الجلد بين الناس ، و تدهور الإنتاج النباتي و الحيواني.

و لقد دفعت هذه الأسباب كثيرا من دول العالم إلى الدخول في اتفاقية دولية لحماية طبقة الأوزون مع متابعة هيئات الأرصاد للبروتوكولات المنفذة لها سواء بقياس و متابعة الكمية الكلية للأوزون أو بالتوزيع الرأسي للطبقة في الغلاف الجوي ، بالإضافة إلى إجراء البحوث المساعدة في التعرف على أبعاد الطبقة و التغيرات المختلفة التي تطرأ عليها. (عصام توفيق قمر ، 04 ، ص107).

هذا و تجدر الإشارة حسب حصيلة بحث العلماء كـ "روتزن" ، "مولينا" و "رولان" الحاصلين على جائزة نوبل في الكيمياء سنة 1995 ، ينتج نقصان الأوزون في الستراتوسفير عن تفاعلات كيميائية لبعض المكونات المنبعثة نحو الغلاف الجوي كالكلوروفلور و كاربونات المعروفة بـ CFC المستعملة خاصة في صناعة أجهزة التبريد و المبيدات ، و يعتبر الهواء الشديد البرودة الناتج عن الدوامة القطبية عاملا فيزيائيا أساسيا وراء تهيئ ظروف هاته التفاعلات الكيميائية التي تتم معاينتها بشكل واضح في القطب الجنوبي (فتحية محمد الحسن ،06 ، ص 158).

ج- الضبخنة : أو ما يطلق عليه الضباب الدخاني « Smog » وهو مزيج من الدخان و الضباب و هذه الكلمة مشتقة من كلمتي Smoke الدخان و « Fog » الضباب.

و يتكون هذا الضباب الذي يظهر في جو المدن نتيجة احتراق وقود محركات السيارات ووسائل النقل العام الذي تجوب طرقات هذه المدن ، و التي تقدر أعدادها بعشرات الآلاف و لا ينقطع سيلها ليلا أو نهارا.

و تسبب هذه الظاهرة أمراضا كثيرة للإنسان كالتهابات العين ، و تأثيرات سلبية على الرئة و القلب فما بالك بما قد تسببه للبيئة ، و التوازن البيئي (عصام توفيق قمر ، 04 ، ص 110).

ج- الأمطار الحامضية : حيث تنتج عن ذوبان الغازات الحمضية المتصاعدة من الأرض سواء نتيجة عوامل طبيعية مثل حرائق الغابات أو نتيجة عوامل صناعية مثل الناتجة عن المصانع في بخار الماء الموجود في الجو ، ثم تسقط مع المطر.

حيث تقضي الأمطار الحمضية على الكثير من الكائنات الحية التي تعيش في المياه لأنها تلوث المياه و تؤدي للقضاء على هذه الكائنات أو مرضها كما تلوث التربة و المحاصيل الزراعية ، و تساعد على

تفتيت الصخور ، كما ترفع من حموضة البحيرات ، ففي ألمانيا الغربية مثلا تخسر سنويا عن تلف المحاصيل الزراعية بسبب الأمطار الحمضية نحو 600 مليون دولار في العام ، بالإضافة إلى خسارة تقدر بـــ 800 مليون دولار نتيجة لأثر هذه الأمطار الحمضية على الغابات و الأشجار.

و هذا و يمتد تأثير الأمطار الحامضية على المباني و المنشآت فمثلا في لندن يلاحظ تفتت بعض أحجار "برج لندن" و كنيسة "سانت بول" نتيجة للأمطار الحمضية التي تعمل على تآكل المباني . (أحمد مدحت إسلام ، 90 ، ص 8).

و لا يفوتنا القول هنا أن مختلف هذه الظواهر بمختلف آثارها و نتائجها السلبية لم يعد خافيا ارتباطها الوثيق و المباشر بتلوث الهواء . الذي تجاوز أثره الإنسان ليفتك بالحيوانات و النباتات و يصيب بالضرر المباني و الأجهزة و الأدوات.

تمهيد:

مما لاشك فيه أن مشكلة الحفاظ على البيئة تعتبر من القضايا الشائكة التي باتت تؤرق شعوب دول العالم مع إطلالة القرن الواحد والعشرين.

وقد ترجمت هذه الشعوب ذلك من خلال العمل على نشر الوعي البيئي اللازم للحد من مشاكلها واتخاذ الاجراءات الكفيلة لحمايتها ، وبالتالي حماية الإنسان وضمان استمرار يته وسلامته. خاصة وأن الوعي البيئي أصبح في عصرنا الحاضر يشكل محور اهتمام كثير من العلماء و الباحثين من مختلف التخصصات و كذا السياسيين و الحكومات و الجمعيات باعتباره الخطوة الأساسية لحماية البيئة و صيانتها خاصة مع ما تواجهه من تحديات.

وقبل التعرض لمفهوم الوعي البيئي وكل ما يرتبط به ،أنواعه، الاتجاهات المفسرة له نتعرض أولا لمفهوم حماية البيئة و جهود العالم للنهوض بها و ما يتطلبه العمل لتحقيق ذلك خاصة مع التباين الواضح الذي يعرفه العمل من أجل البيئة و الوعي البيئي في مجتمعاتنا المختلفة،حيث لايزال في بداياته المتعثرة بدول الجنوب–دول العالم الثالث– التي من ضمنها الجزائر وهي وضعية ترتبط بأوضاع هذه البلدان ومشاكلها السياسية، الاقتصادية، والثقافية.

1– اجراءات حماية البيئة:

أدت أنشطة الإنسان الصناعية و طموحاته الإقتصادية إلى إحداث اختلال في التوازن البيئي و انقراض كثير من الكائنات الحية و ظهور مشكلات كثيرة و التي تسبب في النهاية ضررا للإنسان نفسه .و لقد فرضت الأزمات البيئية نفسها على العالم و أصبحت قضايا البيئة شغله الشاغل لإتصالها الوثيق بحياة الإنسان و مجتمعه ، وقد أدركت الدول أن حماية البيئة تتحقق في و جود الإدارة السليمة لعناصر البيئة لذلك عقدت الإتفاقيات و المؤتمرات ، و حددت المسؤولية الدولية لمنع الأضرار البيئة و حماية البيئة و الحفاظ عليها بل تطويرها نحو الأفضل . و تعرف حماية البيئة بأنها:" *حماية الأحياء البرية و المائية و حماية النظم الطبيعة و استغلالها بشكل يضمن استمرارها في العمل وفق نظام طبيعي متزن* .
(L10 :13 , 2008/02/22 ? www.Geocities.com)

و من أجل تحقيق ذلك يستدعي الأخذ **بسلسلة من الإجراءات** التي من شأنها حماية البيئة و صيانتها و المحافظة على مواردها من أجل مصلحة الإنسان أولا و أخيرا ، و يمكن تقسيم هذه الإجراءات إلى نوعين : **وقائية و علاجية.**

فالوقاية التي نقصدها هي الحيلولة دون وقوع المشكلة من خلال القيام بسلسلة من **الإجراءات الوقائية** التي تهدف في مجال البيئة إلى اتخاذ كل السبل و الإجراءات التي تؤدي إلى تنمية البيئة و تطويرها و مراعاة قوانينها الإيكولوجية ، و منع وقوع أي أخطار تهددها ، أو التقليل من حدوثها و انذار من تسول له نفسه الاعتداء عليها.

أما **الإجراءات العلاجية** فتهدف إلى اتخاذ سلسلة سريعة من الإجراءات و التدابير التي توقف حالا المصادر الرئيسية لهذه المشكلات البيئية و التي يشكل تدفقها موتا محققا للإنسان و البيئة معا .

و تستلزم حماية البيئة القيام بثلاث مهام أساسية لتحقيق الهدف المنشود و يتمثل ذلك في :

1) إعداد العلماء و إنشاء و تطوير مراكز البحث العلمي و توفير كل الظروف اللازمة ، ليتسنى لهؤلاء العلماء اختراع الأجهزة و الأدوات و تزويدنا بالتكنولوجيا التي من شأنها عدم إيذاء البيئة من جهة و مقاومة أية أضرار تنتج عن آلات و أجهزة علمية أخرى ليكون الضرر في حدوده الدنيا من جهة أخرى (راتب السعود ، 04 ، ص 135) و كذا توفير مصدر رجعي للحصول على المعلومات البيئية و بالتالي اتخاذ القرارات السليمة في هذا المجال و الذي يدل على نجاح سياسة حماية البيئة على المستويين المحلي و العالمي .

(L10 :13 , 2008/02/22 ? www.Geocities.com)

و هذا هو دور العلم في حماية البيئة ، و ما يقدمه من تكنولوجيا متطورة تراعي متطلبات البيئة يساعد في الوقوف في وجه المشكلات التي تواجه البيئة و نظمها ، وما تحتاجه إلى جانب هذا هو الزامية تطبيق هذه التكنولوجيا و الأخذ بهذه المخترعات لما فيه خير البيئة و من ثم البشرية بأكملها . (راتب السعود ، 04، ص166).

2) سن القوانين اللازمة لحماية البيئة من الإعتداءات التي تواجهها فالنظم البيئية تحمي نفسها في الظروف الطبيعية لكنها غير قادرة على التحكم بسلوك الإنسان اتجاهها لذلك يتطلب العمل في مجال حماية البيئة وجود قوانين و تشريعات لتنظيم الأنشطة التي يقوم بها الإنسان على المستوى الإجتماعي و الإقتصادي و الزراعي ، فسن القوانين الملائمة له تأثير مباشر في وقف التدهور البيئي كما قد يشكل الحل الأمثل لبعض المشكلات كسوء استغلال البيئة محليا و عالميا

(14 :30h.28/02/2008 .www.Geocities.com)

فالقوانين الأكثر فعالية هي تلك التي تقي من المشكلات البيئية و تحول دون و قوعها ، وعلى وجه الخصوص مشكلة التلوث ، غير مقللين من أهمية قوانين العقوبات الرادعة و الحازمة على كل من يتعدى على البيئة ، و ذلك ليس بقصد معاقبة المعتدين بقدرما هويهدف منع الناس من الإعتداء على البيئة خشية العقاب ، مع الإهتمام بالقانون العالمي و ايجاد صيغة لإلزام الدول باحترام الإتفاقيات و المواثيق المتعلقة بالبيئة و هنا يكمن دور القانون و أهميته في حماية البيئة .(راتب السعود ، 04 ، ص 135).

3) تكمن مشكلة القوانين المتعلقة بالبيئة في أنها إما لا تطبق و إما أن عقوباتها حقيقة لا تتناسب و فداحة جرائم البيئة لذلك وجب بناء الإحساس الذاتي بالبيئة لكل مواطن و تنمية الرقابة الداخلية لديه ليتسنى للجميع المحافظة على البيئة و حمايتها دون رقيب خارجي أو حسيب قانوني (راتب السعود ، 04 ، ص 211).

و يتحقق هذا برفع مستوى الوعي البيئي لدى الناس ، لتفادي مخاطر الجهل بأهمية الحفاظ على البيئة و مواجهة مشاكلها و هذا بإدخال البعد البيئي و ضرورة حماية البيئة في توعية النشء من مخاطر . مشكلاتها و سبل الحفاظ عليها ، و هنا يبرز دور التربية و ما تلعبه لحماية البيئة .

– هذا و لا يمكننا المرور هنا دون الإشارة أو الوقوف أمام ما يقدمه الإسلام في مجال حماية البيئة . فالإسلام يحرص و يحث على حماية البيئة فحمايتها تعد السبيل الأقوم للحفاظ على الإنسان ، و الخطوة الأولى في هذا السياق تمثلت في دعوة الإسلام غلى عدم الإسراف و من ثم استنزاف الموارد الطبيعية و تبديدها : "**كلوا و اشربوا من رزق الله و لا تعثوا في الأرض مفسدين**" (البقرة 60) ، "**و لا تطيعوا أمر المسرفين ، الذين يفسدون في الأرض و لا يصلحون** " (الشعراء : 151– 152) ،

و كذلك بقية العناصر الطبيعية من ماء و هواء اللذين أولاهما الإسلام عناية كبرى ، و سر ذلك كونهما عنصرين أساسيين يتوقف عليهما وجود الإنسان و النبات و الحيوان و استمرار حياتهم "**و جعلنا من الماء كل شيء حي**" (الأنبياء:30) و قوله تعالى : "**و الله أنزل من السماء ماء فأحيا به الأرض بعد موتها**" (النحل:65).

و إلى جانب القرآن الكريم فإن الرسول صلى الله عليه و سلم حث بدوره على حماية البيئة و مكوناتها ، و ليس أدل على ذلك من وصاياه التي أوصى بها جيشه في غزوة "مؤته" و هو يتأهب للرحيل : "**لا تقتلن امرأة ، و لا صغيرا رضيعا ، و لا كبيرا فانيا ، و لا تحرقن نخلا ، ولا تقلعن شجرا ، لا تهدموا بيوتا**" (صحيح المسلم) هذا في الحرب فكيف في السلم ، حيث تزخر السنة النبوية بالدعوات المتكررة للحفاظ على البيئة ، ومن ثم الحد من أثر الظواهر الطبيعية مثل الإنجراف و التصحر و الجفاف ،

و في هذا يقول الرسول الكريم "**ما من مسلم يغرس غرسا إلا كان له صدقة**" (صحيح المسلم) و هنا لا يملك المسلم إلا أن ينخرط بصفة كلية و نشيطة في عملية الغراسة و التشجير ، حيث ينبغي أن يكون ذلك منه بصفة متواصلة إلى آخر رمق في حياته ، يعمل دائما بالحكمة القائلة : "**غرسوا فأكلنا و نغرس فيأكلون**"

و لا يغيب عن دهن المسلم ذلك الحديث الشريف الذي دعا إلى الغراسة دائما حتى و لو كانت الساعة تقوم ، فعن هشام بن زيد عن أنس بن مالك قال:

قال رسول الله هلى الله عليه وسلم : **"إن قامت على أحدكم القيامة و في يده فسيلة فليغرسها"** .
و ورد أيضا حديث رسول الله (ص) عن عبد الله بن عمر أن رسول الله مر بسعد و هو يتوضأ فقال : **"ماهذا السرف ؟"** فقال : **"أفي الوضوء إسراف؟"** قال : **"نعم و إن كنت على نهر جار"** (سنن ابن ماجة)

و انسجاما مع هذا التوجه فقد سار أصحابه صلى الله عليه و سلم و على رأسهم أبو بكر الصديق رضي الله عنه على نفس الدرب حيث قال في هذا السياق : **" لا تعقروا نخلا و لا تحرقوه و لا تقطعوا شجرة مثمرة ، و لا تذبحوا شاة و لا بعيرا إلا لمأكلة".**

(L17 :08,2008/02/02, www.islamonline.net)

فحماية البيئة حماية لحياتنا ، حاضرنا و مستقبلنا ، و مستقبل الأجيال القادمة التي لها الحق في العيش في بيئة مناسبة و تنعم بموارد متوفرة و مختلفة .

2-جهود العالم في مواجهة مشكلات البيئة :

تلقى المشكلات المرتبطة بالبيئة اهتماما يتزايد يوما وراء يوم على المستوى العالمي بتزايد مخاطر التلوث البيئي و اتساع مفهوم البيئة كذلك.

فنتيجة لما أصبحت البيئة تتعرض له اليوم من أخطار حقيقية و كوارث بيئية بسبب التلوث و ازدياد تسرب المواد السامة ، و انحسار الرقعة الزراعية و تآكل الشواطئ و التصحر و غيرها من الاختلالات التي تمس التوازن الطبيعي أصبحت المشكلة تحتاج إلى تضافر الجهود العالمية و جهود جميع فئات المجتمع على المستوى المحلي.

حيث لم تعد المشاكل البيئية تحتاج إلى التدليل على أهميتها و خطورتها سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو المحلي (طاشور عبد الحفيظ ، 01 ، ص78).

فالمجهودات الرامية إلى معرفة هذه المشاكل البيئية و تحسين و حماية البيئة تزداد يوما بعد يوم و ذلك على جميع المستويات و باللجوء إلى جميع الوسائل و الطرق التي من أهمها التعاون الدولي من المجالين التقني و القانوني لإيجاد الحلول و الميكانيزمات التي من شأنها إما إصلاح الأضرار المختلفة التي تمس بالبيئة أو منع تكرارها و تجنب الأشكال الجديدة للأضرار التي من المحتمل أو من المؤكد إنها تلحق هي الأخرى أضرارا أكيدة تضعف المكونات البيئية مستقبلا (CHIKHAWI .93. P313)

فعلى مستوى الدول أنشئت وزارات و مجالس عليا و أجهزة متخصصة أوكل إليها أمر البيئة و صدر فيها العديد من التشريعات ذات الطابع الإلزامي.

و على المستوى الدولي صيغت العديد من الاتفاقيات و المعاهدات و البروتوكولات لحماية البيئة و أصبح التعاون الدولي في موضوع البيئة أمرا حتميا خاصة في المناطق المشتركة كالبحار و المحيطات و الفضاء (شبايكي سعدان ، 01 ، ص 53).

إن هذا الاهتمام بموضوع البيئة أدى إلى تفاعل المجتمع الدولي مع المشكلات البيئية الجديدة ، فكثير من القوانين الدولية ليست بمنأى عن الاهتمام بالبيئة و الأخطار التي تهددها ، و من ذلك القانون الدولي الاقتصادي أو القانون الدولي للتنمية ، و القانون الدولي الإنساني و القانون الدولي الاجتماعي ، و لقد كان للقانون الأخير السبق في التنبيه إلى المشكلات البيئية ، و تمثل ذلك عندما دعت الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى عقد مؤتمر دولي حول البيئة الإنسانية من أجل إيقاف هبوط مستوى تلك البيئة ووضع القواعد القانونية للحفاظ عليها و مكافحة تلوثها و التعدي على مكوناتها و مواردها الطبيعية و قد انعقد بالفعل المؤتمر في الفترة من 5 – 16 يونيو 1972 بمدينة ستوكهولم بالسويد و انتهى إلى تبني مجموعة من المبادئ و التصريحات على جانب كبير من الأهمية ، و لا تزال حتى الآن المرجع الأساسي للمهتمين كافة بشؤون حماية البيئة ، و كذلك المؤتمر الثاني في البرازيل عام 1992 "مؤتمر ريو" (منير حجاب ، 99 ، ص 117).

كما انعقدت عدة مؤتمرات و ندوات دولية منها و محلية ، تهدف إلى طرح مشكلات البيئة و التنبيه إلى إفرازاتها السلبية على الإنسان و النظام البيئي منها : ندوة بلغراد العالمية للتربية البيئية (1975) ، مؤتمر تبيلسي (1977) بالاتحاد السوفياتي و غيرها (ماجد راغب الحلو ، 99 ، ص 24).

1- مؤتمر ستوكهولم :

في عام 1972 انعقد بمدينة ستوكهولم عاصمة السويد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية تنفيذا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي اتخذته عام 1968 في ضوء الدراسة التي أعدها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة ، حيث عقد المؤتمر في الفترة الواقعة بين 5-6 يونيو 1972 تحت شعار عالم واحد فقط.

اشترك فيه 114 دولة إضافة إلى ممثلي عدد كبير من المنظمات الدولية الحكومية و غير الحكومية.

و تميز هذا المؤتمر بالإعلان العالمي للبيئة ووضع توصيات تمثل منطلقات أساسية لفهم البيئة و موجة المشكلات التي أوجدتها مطالبة الإنسان المتزايدة و المترفة في الكثير من الأحيان".

و كان لإعلان ستوكهولم و ما اتخذ على أساسه من مبادرات دولية و إقليمية ووطنية الفضل في تنمية وعي أفضل لطبيعة المشكلات و أساسها ، مما حدا بالمتابعين للبيئة و قضاياها اعتبار مؤتمر ستوكهولم منعطفا تاريخيا أرسى دعائم فكر بيئي جديد يدعو إلى التعايش مع البيئة و التوقف عن استغلالها بنهم و شراهة.(إبراهيم ناصر ، 04 ، ص 303).

فأهم ما جاء في المؤتمر من توصيات مايلي :

- دعوة الحكومات إلى بذل الجهود لحماية البيئة من التلوث
- رصد التلوث من خلال إنشاء شبكة عالمية من محطات الرصد

- حماية البيئة من الاستغلال غير الرشيد للمحافظة على الثروات الطبيعية و اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان تحقيق ذلك مع تحميل الدول المتقدمة مسؤولية ما أصاب البيئة في الدول النامية من تدهور.
- المعارضة الشديدة لإجراء التجارب على الأسلحة النووية
- التوعية بمشكلات البيئة لجميع أفراد شعوب العالم بمختلف المستويات فيما يتعلق بالعمر و الثقافة.
- دعم مراكز البحوث المختلفة على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي في مختلف مجالات البيئة الإنسانية و التمويل الدولي للبحوث البيئية ذات الصفة الدولية و الإقليمية.
- دعوة الدول إلى توقيع اتفاقية للمحافظة على التراث الطبيعي و القومي
- الاهتمام بالدراسات الخاصة بالكوارث الطبيعية و محاولة التنبؤ بها قبل وقوعها ، و إزالة آثارها بعد حدوثها.
- إنشاء صندوق خاص لتمويل مشروعات البيئة
- تحديد أهم المشكلات التي يلزم التعرض لها بالدراسة و البحوث العلمية
- ومن الأمور البارزة الصادرة عن المؤتمر أن البحوث البيئية و التشريعات لا تكفي وحدها لحماية البيئة من التلوث و التدهور ، إذ يجب إيجاد وعي بيئي لدى سكان العالم جميعهم بغض النظر عن أعمارهم و أجناسهم (صالح محمود وهبي ، 03 ، ص ص 140 ، 141).
- **و من النقاط البارزة في المؤتمر :**
- الحاجة الماسة لحل المشكلات المتعلقة بالفقر و سوء التغذية و التفاوت الطبقي بين الأغنياء و الفقراء.
- وضع إستراتيجية خاصة بالتنمية و تحسين البيئة و تخفيض معدل التزايد السكاني.
- إجراء البحوث الدولية في مجال البيئة و القضاء على الأمية و الجهل و نشر التعليم.
- الحد من مشكلات التلوث البحري الناتجة عن المنتجات البترولية و المبيدات و الأسمدة الكيميائية و الفضلات الصناعية ، و عدم التخلص من المواد الملوثة عن طريق إلقائها في البحار و المحيطات.
- و أكد مؤتمر ستوكهولم على دور الإنسان في البيئة سلبا و إيجابا ، و أن الإنسان صنيع بيئته و صانعها في آن واحد ، لذلك على الإنسان أن يصوغ أنشطته بعناية و حرص شديدين لتجنب العواقب البيئية.
- و اصدر مؤتمر ستوكهولم الإعلان العالمي عن البيئة الإنسانية "و يتكون من 26 مبدءا أساسي، و ظهرت اختلافات في وجهات النظر بين الدول النامية و المتقدمة حول مجموعة من المسائل كالتجارب النووية و السيطرة الأجنبية و غيرها و كادت أن تفشل المؤتمر.
- و مع الاختلاف في بعض الآراء كان ثمة جوانب ايجابية عديدة منها :
- التأكيد على التعاون الدولي لحماية البيئة من المخاطر المحدقة بها.

- التأكيد على دور الإنسان في تدمير البيئة أو تحسينها .
- إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة لتنسيق الجهود الدولية و الإقليمية في المجال البيئي ، و العمل على عقد الندوات باستمرار للنظر في مشكلات البيئة و تحسينها (يعقوب الشراح،86،ص ص88، 89).
- و تجدر الإشارة إلى أن :
- هذا التقرير كان سببا في انطلاقة جديدة و مزيد من الاهتمام في مجال البيئة تجسد في مؤتمر "لاهاي" في مارس 1989 الذي حرص على حضوره أكثر من 23 رئيس دولة ، و تم التأكيد فيه على مطالبة الدول المتقدمة بالحد من الصناعات التي تضر بالغلاف الجوي (شبايكي سعدان،01، ص53).

2- مؤتمر ريو :

التحدي البيئي الجديد :

يعتبر مؤتمر ريو من أنجح المؤتمرات التي قامت بها الأمم المتحدة ، حيث أشاد الجميع به بمجرد انعقاده و ذلك استنادا إلى عدد زعماء العالم الذين حضروه من جهة و كذا استنادا إلى تلك الوثائق و القرارات الصادرة عنه من جهة أخرى تاهيك على أن الجميع أجمعوا على ضرورة التنمية المستدامة . و قد انتشر الإستخدام السياسي لتعبير التنمية المستدامة بسبب تطبيقاته العريضة و الغموض الذي يكتنفه ، و يعني هذا المصطلح في دوائر كثيرة التنمية المتوافقة بيئيا ، و كان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية الذي انعقد في يونيو 1992 في ريوديجانيرو بالبرازيل أول من اعترف علنا وعلى نطاق واسع بأن جودة البيئة و سلامة الاقتصاد يرتبطان ببعضهما البعض على نحو لا ينفصم ، و قد خرج السياسيون و المسؤولون الحكوميون من المؤتمر بإجماع عام على ضرورة التنمية المستدامة و قد فعلوا ذلك دون أن يتفقوا على معناها .

في عام 1987 قدمت اللجنة العالمية للبيئة و التنمية تقريرها النهائي الذي يحمل عنوان "**مستقبلنا المشترك** " إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة تضمن تعريفا للتنمية المستدامة و الذي أصبح بعد ذلك بمثابة نقطة البداية العامة لإتفاق العالم أجمع على مفهوم هذا المصطلح، و الذي عرف بأنه "*مزج المخاوف البيئية و الإقتصادية معا*" ، إذ أنه لا يمكن حماية البيئة حماية فعالة بدون التنمية الإقتصادية و لا يمكن استمرار الإخيرة بدون حماية البيئة و كان هذا التعريف جزءا من الرحلة الطويلة المضنية التي أفضت إلى وضع تعريف دقيق للحفاظ على البيئة و صيانتها .و رغم كل هذا فمازال هناك عمل كبير و طويل حتى يتفهم المجتمع العالمي ضرورة الصيانة الفعالة للبيئة و فهمها فهما كاملا .

لقد كان مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية نموذجا حيا للمواقف الفعالة بدون أية أفعال حاسمة ، فقد صدر عن المؤتمر 3 وثائق اعتبرت آنذاك كما لو كانت انجازا عظيما نحو تحقيق التعاون الدولي في مجال التنمية المستدامة .

و تمثلت هذه الوثائق في إعلان ريو الخاص بالبيئة و التنمية و هو عبارة عن "خطة عمل" يطلق عليها : جدول الأعمال 21 و بيان مبادئ الإدارة المستدامة الخاص بغابات العالم .

و كانت التنمية المستدامة هي الموضوع الأساس في ما جاء في الوثائق الثلاث إذ أن 12 مبدأ من المبادئ 27 الأولى الواردة في إعلان ريو كانت تركز على التنمية المستدامة باعتبارها محور الإهتمام الإساسي غير أن الوثائق كلها لم تكن ملزمة ، و قد هيأ ذلك للكثير من الدول الفرصة لكي تظهر للعالم أنها تتخذ موقفا إيجابيا إزاء المخاوف البيئية و لكنها لم تلزم نفسها بأي إجراء معين .

و رغم الإهتمام الإعلامي الكبير الذي غطى الحدث فلقد شهد المؤتمر نقصا كبيرا للدعاية فيما يخص النفايات و كيفية التخلص منها و كذا بضعف النقل السياسي للمشاركين في عملية اتخاذ القرارات أو تطبيقها .

و من نتائج المؤتمر :

- زيادة حدة التوترات و تعارض المصالح بين الدول النامية المتقدمة خاصة فيما يخص الموارد المالية و نقل التكنولوجيا .
- اصرار مجموعة 77(الدول النامية) على ضرورة إلتزام دول الشامل بتقديم المزيد من الموارد المالية لكي تنفذ جدول الأعمال 21 للمؤتمر ، و كذا الحصول على التكنولوجيا اللازمة للتنمية مع الحرية في استخدامها .
- اعتراض مجموعة 77 على الزام دول الشمال لها بإنفاق الأموال التي تتلقاها في كل ما يتعلق بتحسين البيئة ، و بالطبع كان من السخف أن تقبل دول الشمال ذلك خاصة و أن الكثير من هذه الدول 77 لها تاريخ حافل في إساءة إستخدام المساعدات المالية .

و لقد أعربت مجموعة 77 عن عدم رضاها عن جدول المؤتمر و الممول من طرف دول الشمال خاصة مع انشغال هذه الأخيرة بقضايا عالمية لا تهم سواها في حين أن الأخرى أهم اهتماماتها تتمحور و تتركز حول الفقر و حاجتها للنمو الإقتصادي .

و ما يجدر الإشارة إليه أن مؤتمر "ريو" كان الخطوة الأولى على طريق التعاون البيئي رغم التوصيات غير الملزمة التي تضمنتها و ثائق المؤتمر .

كما نتج عن المؤتمر كذلك تكوين لجان ووظائف رسمية تتعلق بالبيئة حيث أنشئت لجنةالتنمية المستدامة من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة إبان دورة انعقادها في خريف 1892 و هذا نتيجة للتوصيات الواردة في الفصل الذي يحمل عنوان "**الترتيبات المؤسساتية**" الواردة في جدول الأعمال 21 تلتها لجان أخرى لكن دون اتخاد اجراء بيئي هام من قبل هذه الهيئات .

وثائق قمة ريو : و تتمثل وثائق قمة ريو في التالي :

1) و ثيقة الأرض.

2) أجندة 21

3) معاهدة تغير المناخ.

4) معاهدة الغابات .

5) إتفاقية الحفاظ على الأحياء . (عصام توفيق ، 04 ، ص 329)

هذا و تتمثل أهم القضايا البيئية التي تناولها المؤتمر في :

1- إرتفاع درجة حرارة الأرض

2- نقل التكنولوجا المتقدمة من الدول الصناعية المتقدمة إلى الدول الفقيرة .

3- تلوث المحيطات

4 – حماية الغابات .

5- الحفاظ على الحيوانات النادرة من الإنقراض .

6- التنمية البيئية الصحية السليبة .

7- مشكلة التصحر .

8- مشكلة الإنفجار السكاني و قد تم تأجيل مناقشة تلك المشكلة إلى المؤتمر الذي عقد في القاهرة سنة 1994.

9- إرتباط البيئة بالأمن و السلام حيث أصبحت المخاطر التي يواجهها السلام تأتي من أسباب متعلقة بالبيئة أكثر منها بسبب التهديدات العسكرية (عصام توفيق ، 04 ،ص ص 328-329)

و قد صدرت توصيات عديدة من المؤتمر نذكر منها :

- ضرورة سن تشريعات فعالة بشأن البيئة و أن تضع الدول قانونا بشأن المسئولية و التعويض لضحايا التلوث .

- ضرورة التعاون الدولي في كل شؤون البيئة .

- الإتفاق على حماية الكائنات الحية .

- تخفيض غاز CO_2 الذي ساهم في ارتفاع درجة حرارة الأرض . (شبايكي سعدان ، 01، ص 54)

و ما يتبين من مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة و التنمية و غيره من المؤتمرات أن ثمة نوع من عدم التعاون و عدم توافر الروح و المناخ اللازمين لتحقيق الأشياء المطلوب تنفيذها ، و الواقع أن جميع المشاركين فيه إنما يسعون وراء مصالحهم ، و ما يتحقق من حفاظ على البيئة يكون كنتيجة ثانوية لأهداف أخرى ، و هذا و تجدر الإشارة على أنه من الضروري إجبار الدول على الإلتزام بحماية البيئة و التوقف عن السعي وراء مكاسب مالية أو سياسية مع ضرورة اشراك المجتمع العلمي و نشطاء البيئة الحقيقيين المتخصصين من أجل حماية البيئة في وضع العالم على الطريق الصحيح مع اتباع منهاج متعدد الأوجه يشتمل على مشاركة الجميع ، و عدم وضع العبء على كاهل جماعة أو دولة دون أخرى .

و رغم كل هذا يعتبر مؤتمر ريو 1992 بمثابة بداية هامة لعملية الإعداد لجدول أعمال بيئي جديد استنادا إلى مفهوم التنمية المستدامة و القيام بوضع استراتيجيات و سياسات تواكب هذا الجدول من أجل التنمية المستدامة و حماية البيئة من سياسة رد الفعل اتجاه الأضرار البيئية و ابتكار وسائل تكنولوجية جديدة دائمة تتوافق و البيئة .

حيث تركز هذه التكنولوجيا على منع التلوث و استخدام أنواع التكنولوجيا النظيفة التي تعمل على تقليل الإنبعاثات و النفايات غير المرغوبة باستخدام طاقة أقل و أنواع بديلة من الوقود لإنتاج الطاقة و لإقلال الخطر المحدق بالبيئة و صحة الإنسان و رفاهيته .

و الجدير بالذكر أنه في أواخر جوان 1997 انتهى مؤتمر قمة الأرض الثاني الذي عقد في نيويورك بالفشل في إقرار بيان ختامي بشأن حماية البيئة يتضمن اتخاذ اجراءات جديدة لمقاومة ارتفاع درجة حرارة الأرض. و يعود هذا الفشل أساسا إلى الخلافات المستعصية بين الدول الصناعية التي تطالب بمبادرات بيئية و الدول النامية التي تطالب بمساعدات مالية . (ماجد راغب الحلو، 99، ص 24).

و تعود محدودية تأثير هذه المؤتمرات أساسا إلى غياب صرامة دولية قادرة على فرض توصياتها حيث أن هذه التوصيات غير ملزمة للدول التي تفرض تنفيذها في غياب قوة ملزمة حقيقية لهذه التوصيات ضف إلى ذلك أن قواعد القانون الدولي لا تزال تفتقد إلى القانون الرادع و على السلطة الدولية المهيمنة (ماجد راغب الحلو ، 99 ، ص 26).

ومما سبق فلا غنى عن الوعي البيئي الى جانب ماذكرللنهوض ببيئتنا و حمايتها و الحد من مشاكلها فما الوعي و ما هو الوعي البيئي ؟

3-تطور مفهوم الوعي:

استخدم لفظ الوعي بطريقة فضفاضة ليعني أية حالة عقلية، فلفظ وعي conciousness يعتبر مرادفا للفظ (الإدراك) وهو هكذا يشير إلى إدراكنا لـــ:

- الحالة العقلية .
- الحالة النفسية.
- وكذا الحياة الفيزيقية.

فالوعي كمفهوم يعتبر بالغ القدم إذ أنه قد بدأ مع وجود اللغة ونشأ مثلها من حاجتنا للتعامل مع الآخرين والاتصال بهم.

وهكذا يمكن النظر إلى الوعي باعتباره مفهوما اجتماعيا وجد ويوجد وسيظل مع وجود التجمعات البشرية.

والوعي في صورته الأولية هو وعي بالآتي:

1. وعي بالبيئة الحسية.

2. وعي بما هو خارج عن الفرد من أشياء.
3. وعي بالعلاقات المحددة مع الأشخاص.
4. وعي بالطبيعة.

وهناك علاقة دائما بين **الوعي** من جهة **والمجتمع المتطور القائم على تقسيم العمل** من جهة أخرى (طارق السيد, 07, ص 207) .كما أن تطوره كمظهر أساسي لحياة المجتمع جعله انعكاس للواقع في العقل الإنساني مصحوبا بفهم لما يرى في العالم الخارجي.

وفي أوائل القرن 19 ومع ظهور علم النفس كعلم مستقل بذاته كان غالبا ما يعرف بأنه "**علم الوعي**" يغطي كل من الإحساسات والصور الذهنية والأفكار والرغبات وكذا العواطف والإرادة .كما استخدم لفظ الوعي كذلك باعتباره أفكارا في العقل.

أما ظهور المصطلح في الدراسات السوسيولوجية فقد تضاربت حوله الاتجاهات والآراء فقد استخدم لفظ الوعي بكثرة وبمعاني مختلفة، حيث أن المصطلح مازال يشكل مفهوما يكتنفه قدر من الغموض خاصة مع تأثر معظم ما قيل حوله بتوجهات ومصالح إيديولوجية ،وعلى هذا النحو ظهرت وجهات نظر متباينة تدور حول الوعي ويمكن تلخيصها في الآتي:

1. أن البناء الاجتماعي يحدد الوعي الاجتماعي.
2. أن الوعي الاجتماعي ليس هو الذي يحدد البناء الاجتماعي
3. أن الوعي الاجتماعي والبناء الاجتماعي منفصلان.

4-الاتجاهات النظرية الكبرى وتفسيرها للوعي:

احتلت قضية الوعي مكانة هامة حيث استحوذت على حيز كبير من اهتمامات المفكرين منذ زمن، من تخصصات متعددة واهتمامات متباينة وتوجهات مختلفة.

وهو مصطلح من أصل لاتيني، ويعتبر **فرنسيس بيكون** أول من استخدم هذه الكلمة في 1600 ميلادية تلاه علماء آخرون أمثال **جون لوك وماركس** وغيرهم.. مستخدمين إياه كل حسب تفسيراته ورؤيته لهذا المصطلح وكذا أبعاده ودلالاته.

ويمكن تلخيص أهم الاتجاهات النظرية والرؤى المفسرة للوعي في الآتي:

1. الاتجاه البنائي الوظيفي:

تجاهلت هذه النظرية عن عمد موضوع الوعي الاجتماعي لأسباب كثيرة أهمها أن الوعي الاجتماعي مقولة ماركسية (إحسان الحفظي,03،ص 358) حيث استخدم أصحابها مقولات الرأي العام أو الروح القومية أو الروح الشعبية للتعبير عن مقولة الوعي الاجتماعي .

وما يؤخذ على هذه النظرية أنها لم تستطع أن تقيم حلا صحيحا للعلاقة بين الوعي الاجتماعي والوجود الاجتماعي نظرا لإنطلاقها من افتراض أن العلاقة بين البشر ليست سوى ظواهر طبيعية فكرية وبالتالي فإن الوعي الاجتماعي ينشأ فقط على مثل هذه الروابط والعلاقات بين أعضاء المجتمع (إحسان الحفظي, 03،ص 360) .

ففيما يتعلق بفكرة كونت عن الوعي فيتضح من أفكاره حول علم الاجتماع الذي عرفه في مؤلفه **الفلسفة الوضعية** بأنه:" دراسة ظواهر العقل الإنساني والأفعال الإنسانية الناتجة عنه".

والأفكار بالنسبة لكونت هي التي تحكم العالم وتجعله منظما أو هي التي تحيله إلى حالة من الفوضى، والحالة الفكرية هي التي توجه وتحدد كل ما عداها من صور الحياة الاجتماعية كما ذهب إلى أن جوهر العملية التاريخية هو تطور الفكر (صابر عبد ربه, 03, ص 53)

أما عن اهتمام **دوركايم** بقضية الوعي فتتضح من خلال مناقشته لمفهوم **الضمير الجمعي** الذي يصوغ الأشكال والقوالب التي يفكر من خلالها الأفراد، فهو يمثل الشكل الأعلى للحياة العقلية حيث هو وعي مجموعات الوعي وهو الذي يبلور الأشياء في شكل أفكار تكون موضع اتصال وتواصل ،وهو الذي يجهز العقل الفردي بالقوالب الملائمة لكل الأشياء والتي تجعل من الممكن له أن يفكر من خلالها (طه نجم, ،ص116).

فالمجتمع عند دوركايم مصدر العقلانية والوعي، كما أن عقلانية السلوك ومصدره تأتيه من الخارج أساسا ،فالضمير الجمعي يتكون أساسا من مجموعة المثل والأفكار المشتركة التي لم تكن انعكاسا للحاضر فقط ولكنها ذات بعد زماني وتاريخي يجعلها أكبر مما هي عليه في الحاضر ويعطيها القدرة على تشكيل هذا الحاضر وفقا لقوالب معينة (طارق السيد, 07, ص 212).

ويمكن القول في شأن مساهمة دوركايم في مسألة الوعي أنه يرى أن الوعي الجمعي سابق للوعي الفردي ،لأن وجود المجتمع سابق على وجود الفرد وبالتالي فهو يؤكد على ضرورة انصياع الإنسان لما هو قائم في المجتمع (صابر عبد ربه, 03, ص 56).

في حين أولى كل من **تالكوت بارسونز وروبرت ميرتون** أهمية كبيرة في أعمالهم للأبنية الفكرية في المجتمع إذ يدعون أن المنظومات الفكرية مرتبطة وظيفيا بالأبنية الاقتصادية والسياسية للمجتمع.

فرؤية بارسونز لقضية الوعي تكمن من خلال نظريته في الفعل الاجتماعي والتوجه القيمي ودور الأفكار والمعتقدات في الحياة الاجتماعية .

أما ميرتون فاهتمامه بالوعي ظهر أساسا من خلال مناقشته للعلاقة بين الفرد والمجتمع وتناوله لمفاهيم الامتثال والانحراف (المرجع السابق, ص ص 60/59).

وقد تعرض بارسونز وأتباعه إلى انتقادات عديدة حيث حول المجتمع بأسره إلى مجرد بعض القيم والمعايير، وأهمل الجانب الاقتصادي ويقول **بوفوف povove** في هذا إن الوظيفية تدور في حلقة مفرغة لا تستطيع الخروج منها وهي أن وعي الإنسان يحدد وجوده (طارق السيد, 07, ص 213).

ونتيجة هذه الانتقادات ظهرت اتجاهات بديلة للوظيفية تناولت قضية الوعي و هي كالآتي:

أ- التفاعلية الرمزية:

من ابرز ممثلي هذا المنظور **جورج هربرت ميد وتشارلز كولي** حيث يقول أن الإنسان يتميز بأن له ذاتا، وهو المخلوق القادر على أن يكون ذاتا وموضوعا في آن واحد بمعنى أنه من الممكن للإنسان أن يكتسب الخبرة وأن يعي هذه الخبرة، كما أن القدرة على الوعي الذاتي تعتبر سمة مميزة للبشر.

أما بالنسبة لكولي فقد ركز على موضوع الذات كثيرا، كما أنه ميز ثلاثة أنواع أو أنماط للوعي،هي كالتالي:

الوعي الذاتي: self consciousness ويشتمل على فكرتي عن ذاتي.

الوعي الاجتماعي social consciousness : ويشتمل على فكرتي عن الآخرين.

الوعي العام public consciousness ويتضمن الشعور الاجتماعي الذي يلف كل أعضاء الجماعة (طارق السيد, 07, ص 215).

فمنظور التفاعلية الرمزية ينظر إلى الوعي على أنه يتميز بسمة أساسية تتمثل في قدرته على تشكيل الواقع ،ويشتمل على موضوعات وأحداث لها أشكال محددة، كما أن الكيفية التي ندرك بها هذا الواقع هي نتاج للوعي حيث يتشكل طبقا لافتراضات الشخص واستعداداته وخبراته (إحسان الحفظي, 03, ص 366).

ب- الاتجاه الفينومينولوجي:

لقد ابتدع أصحاب هذا الاتجاه منهج لدراسة العالم الاجتماعي يتمثل في الوعي القصدي لدى الأفراد وما يتضمنه ذلك الوعي من معان، ويعني هذا أن المعنى الذي يضفيه الأفراد على العالم الاجتماعي ووعيهم بذلك العالم يجب أن يكون المادة الأساسية التي يهتم علماء الاجتماع بدراستها .(إحسان الحفظي, 03, ص 366).

كما يرى هذا الاتجاه أن الوعي أو الشعور هما وسيلتان لفهم العالم فأي فهم لشيء موضوعي لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال وعينا بذلك الشيء ،ولا وجود للواقع مستقلا عن وعينا أو شعورنا، وجوهر الأشياء هو ما يفهمه العقل الإنساني من خلال الوعي عن طريق خبرته بالعالم، والموضوعية تتحقق عن طريق الذاتية أو عن طريق وعينا (صابر عبد ربه, 03, ص 93).

كما أن هناك علماء أخرون اهتموا بقضية الوعي و فسروه بطريقة أخرى أمثال: **باريتو،موسكا،ميلز** الذين يصنفون تحت اتجاه يعرف باتجاه الصفوة و الذي يعرف باسم نظرية الصفوةفي علم الاجتماع السياسي.

فباريتو في اطار رؤيته السيكولوجية للبشر فانه يربط بين الوعي و الرواسب،فهو يقسم المجتمع الى الصفوة و اللاصفوة.

فالأولى تمثل أبناء الطبقات العليا في المجتمع و الذين يتميزون بالوعي و الادراك العقلاني لطبيعة المواقف.أما الثانية فهم أبناء الطبقات الدنيا الذين لا يتميزون بالوعي أو الادراك العقلاني لظروف حياتهم أو وجودهم نتيجة للعواطف غير المنطقية التي تدفعهم للفعل و تأثيرهم السياسي في المجتمع يكون ضعيفا، وهم محكومون و خاضعون للصفوة ووعيها و ادراكها.

أما **موسكا** فلقد منح دورا مهما للنظم الاجتماعية ،حيث ربط بين القدرة التنظيمية و الوعي، فالطبيعة التنظيمية التي تتصف بها الطبقة الحاكمة انما تعني امتلاكها للوعي ،فلا تنظيم عنده دون وعي.

في حين أن **ميلز** قد دعا الى ضرورة الأخد بالنظرة الشاملة في الدراسة السوسيولوجية بحيث يكون تركيز الباحث على مستويات ثلاث هي :الانسان و المجتمع و التاريخ،فالمشكلات التي يعاني منها الناس هي نتاج لمشكلات البناء الاجتماعي العام و هما معا يرتبطان بمشكلات التاريخ.

فاهتمام **ميلز**بالوعي يبدو من خلال لربطه بين نقد المجتمع الأمريكي و نقد علم الاجتماع فيه و اهتمامه بقضية اغتراب الانسان الأمريكي و تزييف وعيه،فعلم الاجتماع عنده يتمثل دوره في مساندة الفرد على تجاوز المشكلات و تبني تصور يساعد على ادراك القضايا الكبرى ، و هو اذا ما تمكن من ذلك في رأيه يكون قد ولج مرحلة تحويل الوعي الانساني.(صابر عبد ربه، 03 ، ص ص79، 80).

ومما سبق قوله يمكن الخلاصة الى مايلي:

- ان الوظيفية تقوم على تكامل الأجزاء و تعطي الأهمية الكبرى الى الوعي البشري الذي أساسه العقل و ما ينتج عنه من أفعال، دون اهمال المعايير الاجتماعية المساندة التي تتدخل في هذا الوعي.
- أما الماركسية فتربط الوعي بالوجود و يكتسبه البشر مع الوقت.حيث وجهت اهتمامها نحو الطبقات الاجتماعية باعتبارها العمل الأساسي في تشكيل الوعي و كذا الايديولوجيا أوما سمته بالوعي الزائف.
- أما اتجاه الصفوة فتقسيماته أعطت الحق لأبناء الطبقات العليا بما تتميز به من وعي و تأثير في المجتمع على حساب الطبقات الدنيا ذات الوعي المنعدم.
- و عليه تعتبر البنائية الوظيفية الأقرب لنا باعتمادها الأفكار و العقل كأساس للوعي الانساني.

2- الاتجاه الماركسي:

أ- الماركسية التقليدية:

إن التعرف على موقف الفكر الماركسي من قضية الوعي يتطلب التعرف على بعض المقولات التي شكلت البناء المنهجي للنظرية الماركسية وتتكون الماركسية من شقين متكاملين : المادية الجدلية والمادية التاريخية.

فالموضوع الأساسي للمادية الجدلية هو القضية الفلسفية التي تدور حول علاقة الوعي بالوجود، وتسلم الفلسفة الماركسية بأن المادة والوجود أساس الوعي أو الفكر فالوجود هو الأولي والوعي هو الثانوي.
فالوعي أو العقل وفقا للتصور الماركسي ما هو إلا ظاهرة تابعة للمادة فالوعي لا قائمة له بدون الجسم وما هو إلا نتاج الدماغ، وبالتالي فإن المادة هي المعطى الأول أما الوعي أو العقل فإنه المعطى الثاني أو التالي دائما، وينتج عن ذلك أن الوعي ليس هو الذي يحكم المادة ويقودها وإنما المادة هي التي تحكم الوعي وتوجهه، وترى المادية الجدلية أن المادة لا تحدد الوعي وتوجهه بشكل مباشر أو أوتوماتيكي إنما هي تفعل ذلك من خلال توسط المجتمع بينها وبين الإنسان (صابر عبد ربه, 03, ص 69).
وتظهر العلاقة بين الوجود والوعي عند ماركس من خلال قوله المشهور:" **ليس وعي البشر هو الذي يحدد وجودهم بل على العكس يتحدد وعيهم بوجودهم الاجتماعي** " فالوعي معرفة تراكمت عبر التاريخ، كما أن الأفكار السياسية والقانونية والإنجازات في الفن والأخلاق والعقيدة والسيكولوجيا الاجتماعية تشكل الوعي في المجتمع، ومن هنا حاول **لينين** إثبات أن وعي الإنسان ليس فقط انعكاسا للعالم الموضوعي ولكن هو الذي يخلقه (إحسان الحفظي, 03, ص 369).
كما يربط ماركس وعي الأفكار وإنتاجها بموازاة السياق الاقتصادي، ففي البداية يحدث وعي بالبيئة الأكثر قربا للطبيعة التي تقف كقوة غريبة على الإنسان، ثم يتطور هذا الوعي ويتبلور بسبب نمو الإنتاجية وزيادة الحاجات وتكاثر السكان، وعندما يصبح تقسيم العمل شاملا يتحرر الوعي من القيود وينتقل إلى إطار النظرية البحتة (طه نجم, ، ص94)
كما أوضح الفكر الماركسي كذلك أن سيطرة الأفكار السياسية مرتبطة بالأوضاع الاقتصادية التي يشغلها أصحاب هذه الأفكار، فالأفكار المسيطرة خلال كل عصر من العصور هي دائما أفكار الطبقة الحاكمة، فالأفكار والقيم الأخلاقية والدينية والقانونية التي تروج لها المؤسسات التعليمية وغيرها في المجتمع الرأسمالي هي أفكار البرجوازية التي تخدم مصالحها الاقتصادية وتقلل من الوعي الطبقي للبروليتاريا من خلال خلق الوعي الزائف (صابر عبد ربه, 03, ص 73) الذي ما هو إلا تحريف للواقع الاجتماعي فرض بواسطة الطبقة الحاكمة .(الوعي الطبقي نعني به الشعور المتزايد الذي ينتاب أعضاء الطبقة البروليتارية ويجعلها تحس بمركزها الاجتماعي لمناقض للمركز الاجتماعي الذي تحتله الطبقة البرجوازية (عبد الله بوجلال, ع4, 90, ص 43)).
ويمكن القول بأن الوعي الاجتماعي في الفلسفة الماركسية هو وعي كل الناس والطبقات ويعبر عن الوجود الاجتماعي لهم وتعتبر النظم السياسية والقانونية والأخلاقية الموجودة بالمجتمع بمثاب انعكاس لهذا الوعي ومعبرة عنه.

ب- <u>الماركسية المحدثة:</u>

من الماركسيين الجدد نجد: **جورج لوكاش** حيث اهتم بقضية الوعي من خلال مناقشته للطبقات الاجتماعية والتي اعتبرها العامل الأساسي في تشكل الوعي، فالوعي الطبقي عنده ليس مجموع أو

متوسط ما يفكر به الأفراد فهذا هو الوعي الإمبريقي الآني السيكولوجي بل هو رد الفعل العقلاني المناسب- فكرا وموقفا وسلوكا- لوضع خاص في عملية الإنتاج.

أما **جولدمان** فيذهب إلى أن الوعي عملية ديناميكية ومحافظة في الوقت نفسه فهي ديناميكية عندما يحاول الفرد مد نشاطاته إلى العالم من حوله. ومحافظة عندما يحاول الفرد الحفاظ على أبنيته الفكرية الداخلية (طارق السيد, 07, ص 220).

أما بالنسبة لجرامشي فقد كانت له وجهة نظر جديرة بالاهتمام يمكن تسميتها "**إيديولوجيا الاجتماع الشعبي**". وقد قام بالتفرقة بين الأيديولوجيا العضوية التي تجعل المواطنين أكثر تنظيما وبين الأيديولوجيات غير العضوية التي تنتشر بين سائر أفراد المجتمع العاديين .

ويذهب جرامشي إلى أن للطبقات الخاضعة وعي ثنائي:

الأول: يتضمن عناصر مفروضة عليها من إيديولوجيات الطبقة المهيمنة غالبا ما يتم التعبير عنها بصورة لفظية.

الثاني: يرتبط بالنشاطات اليومية والوضع الاقتصادي الذي يعيشه أعضاء هذه الطبقات .

ومن أراء جرامشي الأخرى أن الأيديولوجيا ليست وعيا زائفا وإنما ممارسة فكرية ترتبط بنشاطات الحياة اليومية، كما أنها لا تقوم دائما بوظيفة الإخفاء والتشويه وإنما يمكنها أن تحقق التماسك والترابط بين أعضاء الطبقة الواحدة أو بين أفراد المجتمع (إحسان الحفظي, 03, ص 277)

5-أنواع الوعي:

إن الوعي الاجتماعي ليس نتاجا لنشاط تعليمي أو تطوعي فحسب وإنما هو مرتبط ارتباطا ديناميا وثيقا بالحياة وبكل جوانب التاريخ الاجتماعي، ويعبر عن محاولة منظمة ومخططة لإعادة تشكيل الوعي الاجتماعي والسياسي والثقافي والأخلاقي للمواطن وسلوكه بشكل أساسي، وعلى نحو يخلق أناس ذوي مستويات معنوية عالية واحتياجات فكرية يتفاعلون بقوة ويقيمون الظواهر الاجتماعية والثقافية المختلفة.

ويمكن القول بأن الوعي الاجتماعي لدى الأفراد يتكون انعكاسا للعلاقات الاجتماعية التي تكون فيها من خلال تفاعله مع الثقافات والسياسات التي تحصل في المجتمع،

فيصبح الوعي الاجتماعي بالتالي إدارك ومعرفة وفهم الفرد لنفسه كعضو في جماعة وما يحدث في المجتمع من تفاعلات، وتوظيفها من قبل الأفراد ليصبحوا كائنات اجتماعية يتشكل وعيها من خلال التعرف والفهم والإدراك لثقافة مجتمعهم.

كما وتظهر مكونات الوعي الاجتماعي من العناصر التالية:

1. **النفسية الاجتماعية:**

وهي التي تختص بسلوك الفرد في نطاق الجماعة التي ينتمي إليها سواء كان ذلك بالرفض أو الرضا بالتعاطف أو المعارضة.

2. **الإيديولوجيا الجماعية:**

وهي جملة الأفكار والرؤى والنظريات والمفاهيم والمعتقدات التي تمد الجماعة بالنشاط الفكري المعين (إبراهيم ناصر, 04, ص ص 154/153).

وتختلف أنواع الوعي الاجتماعي تبعا للمحكات التي يختارها من يعالجون هذه الفكرة حيث تتعدد أنواع الوعي لتشمل الوعي الأخلاقي والوعي السياسي والديني والجماعي والصحي وكذا **الوعي البيئي** وهو الذي يهمنا في هذه الدراسة.

فما هو الوعي البيئي ؟ وما هي مكوناته ؟ وما هي أسباب نشوءه ؟

6-الوعي البيئي:

في عام 1972 انعقد بستوكهولم عاصمة السويد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، وتميز هذا المؤتمر بالإعلان العالمي للبيئة ووضع توصيات تمثل منطلقات أساسية لفهم البيئة وموجة المشكلات التي أوجدتها مطالب الإنسان المتزايدة والمترفة في الكثير من الأحيان ،حيث كان له الفضل في تنمية وعي أفضل لطبيعة المشكلات وأساسها مما حدا بالمتابعين للبيئة وقضاياها اعتبار المؤتمر منعطفا تاريخيا أرسى دعائم فكر بيئي جديد يدعو إلى التعايش مع البيئة والتوقف عن استغلالها بنهم وشراهة خاصة بعد أزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة وما عرفته هذه الأخيرة من تدهور وتخريب.

ومن هنا برزت ضرورة الاهتمام بحماية البيئة والذي اقترن في البداية بسن العديد من التشريعات والقوانين خاصة من أجل:

أ- مقاومة التصحر

ب- عدم إزالة الغابات

ت- الحد من مخاطر تلوث البيئة

ومع ذلك فقد استمرت حالة البيئة في التلوث والتدهور ويقول **جولدمان** في هذا الصدد:{ **إن سن القوانين لا يعني تطبيقها وخاصة عندما تتعارض اهتمامات الأفراد مع أهداف القانون من هنا كان لغياب دور القانون أثر في تفاقم المشكلات البيئية** }

ومن هنا كان لا بد من البحث عن سلاح أقوى وأكثر فاعلية واستمرار من القوانين والتشريعات وينجح في تنظيم استغلال الإنسان للموارد وصيانة البيئة وهذا السلاح هو **الوعي البيئي** ويقصد به الوصول بالإنسان إلى درجة من الإدراك الواعي بكيفية التعامل مع البيئة بما يصونها ويحافظ على صحة الأفراد وسلامتهم .

معنى هذا أن الوعي البيئي هو الإحساس بروح المسؤولية الخاصة والعامة نحو البيئة وتظهر أهمية الوعي خاصة في دول العالم الثالث الذي تعاني من ثقافة الفقر وارتفاع مستوى الأمية وتدني الخدمات الاجتماعية حيث تهيئ هذه الظروف المناخ لظهور المشاكل البيئية.

أ- عوامل نشأة الوعي البيئي (الاتجاهات التفسيرية)

إن من المشاكل الأساسية التي تحتل مكانة مركزية في علم الاجتماع البيئي هي تلك المتعلقة بأسباب نشأة ونمو الوعي بهذه الصورة الدرامية منذ بداية السبعينات في القرن الماضي وما تلاها من سنوات في أوروبا وأمريكا.

وثمة أربعة اتجاهات تفسيرية في هذا الصدد:

1. فرضية الانعكاس:

تنطلق فرضية الانعكاس من المقولة القائلة بأن التدهور البيئي في الدول الصناعية الكبرى قد بدأ في التصاعد في الحرب العالمية الأولى وأنه قد بلغ القمة عند نهاية الستينات ويفسر التحول الدرامي في الوعي والقلق بشأن البيئة بعد عام 1970 باعتباره رد فعل مباشر للأوضاع المتدهورة.

ويسوق **dunlap** و **scarce** 1990 قرائن تفصيلية عن هذا الموقف، حيث يشير تحديدهما ببيانات استطلاعات الرأي على مدار 20 سنة إلى أن أغلبية المواطنين الأمريكيين أصبحوا يعتبرون بصورة متزايدة عددا كبيرا من المشكلات البيئية بمثابة تهديد لكل من صحتهم الشخصية ونوعية البيئة بصفة عامة، وأن هذا التهديد قد تعاظم بصورة ملحوظة خلال هذه الفترة.

فضلا عن ذلك فإن هذه الأغلبية تدرك أن نوعية البيئة تتدهور وأنها سوف تستمر في التدهور، ويذهب **jehlika** 1992 بصورة أكثر صراحة إلى القول أن حركة الحضر في أوروبا تتباين إيجابيا بصورة مباشرة مع مدى خطورة الأوضاع الإيكولوجية وهكذا ففي جنوب ألمانيا وبلجيكا ولوكسمبورغ وهولندا وشمال فرنسا وسويسرا حيث يبلغ تلوث الأنهار والغابات والتربة أشده يتسم الوعي البيئي بدرجة عالية من التطور وعلى العكس من ذلك ففي إنجلترا والدول الإسكندنافية التي تتسم أن التدهور البيئي أقل وضوحا يتسم وعيها بالاعتدال وحركاتها البيئية مستوعبة في الإطار السياسي العام.

2. أطروحة ما بعد المادية:

ثمة تفسير ثاني ينظر إلى الاهتمامات البيئية باعتبارها جزء من التحول أكثر شمولا في القيم بين قطاعات بعينها في المجتمع الغربي ويتخذ هذا الاتجاه من أعمال **engelhart** 1990 وأطروحته حول ما بعد المادية منطلقا له .

حيث يرى أن التوترات الاقتصادية التي خبرها الجيل السابق خلال فترة الكساد العظيم والحربين العالميتين ليس لهما سوى معنى محدود بالنسبة لجيل انفجار المواليد بعد الحرب العالمية الثانية والذي تمتع بالأمان المالي الذي سمح لأعضائه أن يهتموا بحاجاتهم اللامادية، فقد كان هذا الفوج من المواليد

أقل اهتماما بتشجيع النمو الاقتصادي والتقدم من اهتمامه بتدعيم قيم ما بعد الحداثة مثل الاهتمام بالأفكار والسعي لتنمية القدرات الشخصية والاستقلالية في اتخاذ القرارات وتحسين في نوعية البيئة الفيزيقية.

3.أطروحة الطبقة الوسطى الجديدة:

تتوافق هذه الأطروحة مع أطروحة ما بعد المادية إلا أنها تضع قدرا أكبر من التأكيد على الوضع الاجتماعي لأولئك الذين يتبنون أخلاق النزعة البيئية ،وطبقا لهذه الرؤيا فإن أصحاب النزعة البيئية ينتمون بصورة غير متكافئة لذلك القطاع من المجتمع الذي يطلق عليه (المتخصصون الاجتماعيون والثقافيين) المدرسون الأخصائيون الاجتماعيون , الصحافيون , الفنانون وأساتذة الجامعات الذين يعملون في وظائف خلاقة، أو الذين يعمون في وظائف الخدمة العامة.

وليس من الواضح تماما ما الذي جعل هذا القطاع من المهن أكثر ميلا لأن يقرر نزعة بيئية في مواجهة القطاعات الأخرى من القطاعات الوسطى.

ويكمن أحد التفسيرات في طبيعة انخراطهم وتفاعلهم مع عملائهم فبحكم مواقعهم الوظيفية فإنهم مؤهلون لأن يلاحظوا بشكل مباشر عمليات الاحتيال على الضعفاء من قبل أنصار التقدم الصناعي فعلى سبيل المثال يشغل الأطباء الذين يعملون في عيادات صحة المجتمع موقعا استراتيجيا يمكنهم من مراقبة العواقب الوخيمة لمستويات الرصاص المرتفعة مثلا في المناطق السكنية المحيطة بالصناعات الملوثة في قلب المدينة فلذلك فإنهم يميلون للانخراط بصفة شخصية في المشكلات البيئية إلى الحد الذي يصبحون فيه أنصارا لمصالح مرضاهم.

4.اتجاه النزعة التنظيمية والانغلاق السياسي:

وأخيرا كانت هناك محاولات لتفسير نشوء الوعي بالبيئة من خلال تحديد التوترات في النظم السياسية لبعض الدول الغربية ومن هذا المنظور تعتبر الحركات الاجتماعية الجديدة بمثابة رد فعل دفاعي ضد اقتحام الدولة للحياة العادية اليومية للأفراد العاديين.

كما أن نمو التكنولوجيات الكيميائية والنووية قد دفع بعدد من المخاطر الجديدة إلى الظهور، وقد كانت الحكومات أحيانا هي مهندس هذه المخاطر وفي أحيان أخرى التابع الأمين لصانعي هذه المخاطر ،ولذلك تختار هذه الحركات البيئية المخاطر التي تهدد بيئتنا وحياتنا، وتعمل على محاربتها ونشر الوعي البيئي للتصدي لها (صالح فيلالي , 07)

ومما سبق يمكن القول أن اهتمام الأفراد بالمشكلات البيئية قد يختلف من بلد إلى آخر بل وفي نفس البلد وذلك في ضوء مستوى الوعي البيئي.

و يدفعنا هذا إلى ضرورة العمل على تنمية هذا الوعي وتحريكه باعتباره استراتيجية للحفاظ على البيئة وكحافز لتغيير الأنماط السلوكية للأفراد والتي قد تدفعهم إلى الإتيان بأفعال ضارة بالبيئة والتأثير سلبا عليها.

ب- تطور الوعي البيئي في المجتمعات الحديثة:

إن نشر الوعي البيئي يعتبر من أهم العناصر الفعالة في التعامل مع القضايا البيئية التي تواجه أي مجتمع من المجتمعات فتوعية فئات المجتمع بقضايا البيئة تعتبر حافزا هاما لمشاركتهم بطريق مباشر أو غير مباشر في حل هذه القضايا.

وتتسم الدول المتقدمة بتقدم الوعي البيئي مما يجعل للرأي العام في هذه الدول تأثيرا فاعلا يمارس الرقابة الواعية ولديه القدرة على إلزام أية قوة بما فيها السلطات الحكومية على وقف أي تصرف يضر بالبيئة والحفاظ على الموارد.

وهذا الوعي في الدول المتقدمة تصب فيه روافد كثيرة تبدأ من سلوك الأسرة مرورا بأساليب التعليم وما تتضمنه المناهج من تربية بيئية وإلى أجهزة إعلام ذات تأثير قوي تتبنى قضايا البيئة وتمثل قوة ردع لكل من يسيء إلى البيئة.

كما أن الجمعيات البيئية وما اكتسبته من خبرة في مجال حماية البيئة أعطاها الحق للعمل على تعديل السياسات الحكومية حتى تتماشى ووضعية البيئة الحالية للعمل على الحد من تدهورها.

أما في الدول العربية (والجزائر واحدة منها) وإن كان قد حدث تقدم ملموس في الوعي الجماهيري بقضايا البيئة المحلية والدولية وكذا زيادة في التنظيمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة وقضاياها، فإن الموضوعية تقتضي أن نقر بأن هذه الدول مازالت في حاجة إلى المزيد من الجهد الواعي والعمل الجاد لنشر الوعي البيئي بين مختلف فئات المجتمع وتدعيمه بحيث يتحول إلى جزء من كيان الفرد وسلوكياته في ضوء حقيقة أن الحفاظ على البيئة وحمايتها واجب وطني لا بد وأن تشارك فيه كل فئات المجتمع.

ذلك أن إدراك المجتمع للقضايا البيئية بأبعادها المختلفة وواجباتها نحوها يعتبر عنصرا أساسيا لنجاح أية استراتيجية تستهدف تحقيق التنمية المستدامة فإذا لم تقدر فئات المجتمع قيمة الموارد الطبيعية وتستخدمها بكفاءة أكثر سيبقى تدهور البيئة مستمرا، ومما لا شك أن هذا سوف يحد من استمرارية التنمية ويعقدها وهذا ما أكد عليه كل من إعلان ريو حول البيئة والتنمية وجدول أعمال القرن 21 وأيضا ما أكد عليه الإعلان العربي حول البيئة والتنمية والبيان العربي حول البيئة وآفاق المستقبل ومحاور وبرامج العمل العربي للتنمية المستدامة (فاطمة الملاح، 05،ص ص 25/24).

ج- مكونات الوعي البيئي:

إن الوصول إلى برامج فاعلة للوعي البيئي تمس فئات المجتمع كلها بدءا من الطفل إلى القيادة يستلزم تكامل ثلاثة مكونات أساسية تتمثل في الآتي: **التربية البيئية , الثقافة البيئية والإعلام البيئي** .

1. التربية البيئية:

بدأ الاهتمام بالتربية البيئية منذ أوائل السبعينات من القرن الماضي بانعقاد مؤتمر ستوكهولم عام 1972 والذي أكد على أن التربية البيئية تهدف إلى معايشة البشر للمشكلات البيئية والتدريب على المشاركة وتنمية الوعي البيئي بهدف إعداد أجيال واعية ببيئتهم الطبيعية والاجتماعية والنفسية، وباعتراف المؤتمر بدور التربية البيئية وباعتبارها ركنا من أركان المحافظة على البيئة برز مفهوم الوعي البيئي الذي يعنى بزيادة فهم الإنسان لمحيطه الدقيق ولعناصر البيئة المختلفة .

ولكي تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية سليمة بيئيا يجب على الإنسان أن يدير شؤون البيئة كما يدير شؤون أسرته ومن هنا يتعين عليه أن يتعرف على النظم البيئية ويدرك علاقتها وقدراتها واستجابتها ،ومن هنا تبرز أهمية التعليم والتثقيف والتنوير بقضايا علاقة الإنسان بأحوال بيئته وهذا هو دور التربية البيئية

وهناك نمطين من التربية البيئية فقد تكون:

أ- نظامية:

وهي مسؤولية مؤسسات ونظم التعليم على اختلاف مستوياتها.

ب- غير نظامية:

بمعنى خارج المدرسة والتي تساهم فيها مجموعة من المؤسسات التربوية وغير التربوية الموازية للمدرسة، وتعتبر وسائل الإعلام من أهمها وأكثرها فعالية في تحقيق أهداف التربية البيئية ونشر الوعي بين المواطنين على اختلاف أعمارهم ودرجات ثقافتهم وأماكن تواجدهم (علي عجوة, 04, ص 125).

فالوصول إلى تربية بيئية حقيقية يقتضي عدم الفصل بين النمطين والتنسيق على مستوى الأهداف والمضامين والمناهج فيما بينها.

فالتربية البيئية عبارة عن برنامج تعليمي يهدف إلى توضيح علاقة الإنسان وتفاعله مع بيئته الطبيعية وما بها من موارد لتحقيق اكتساب التلاميذ لخبرات تعليمية تتضمن الحقائق والمفاهيم والاتجاهات و المسارات والمدركات للأزمة ،لفهم وتقدير العلاقات المعقدة التي تربط الإنسان وحضارته بمحيطه الحيوي وتوضيح حتمية المحافظة على مصادر البيئة و ضرورة استغلالها لصالح الإنسان حفاظا على حياته و رفع مستوى معيشته.

كما عرفت حسب مؤتمر هيئة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بباريس 1978 بأنها :*"تهدف إلى تنمية وعي المواطنين بالبيئة و المشكلات المتعلقة بها و تزويدهم بالمعارف و المهارات و الاتجاهات و تحمل المسؤولية الفردية و الجماعية اتجاه حل المشكلات المعاصرة والعمل على منع ظهور مشكلات بيئية جديدة.*

فهي عملية إعادة وتوجيه وربط لمختلف فروع المعرفة والخبرات التربوية، بما ييسر الإدراك المتكامل و يتيح القيام بأعمال عقلانية للمشاركة في مسؤولية تجنب المشكلات البيئية والارتقاء بنوعية البيئة..

أما المبادئ الأساسية للتربية البيئية فتتمثل في:

1. لكل فرد الحق في التمتع في الحياة و الحرية الشخصية والتمتع بالأمن وحرية الفكر والدين و التقصي و التعبير و المشاركة في الحكم و حرية التعلم، وأن يتمتع بالموارد البيئية التي يحتاجها للعيش بحياة كريمة ، ولا يجب أن تهدد التنمية البشرية الطبيعية أو مصير الأحياء الأخرى.
2. على كل فرد أن يتحمل المسؤولية في تسببه لإحداث أضرار للطبيعة،فعلى الأفراد المحافظة على البيئة وحمايتها وضمان استدامتها.
3. على كل فرد أن يهدف إلى المساهمة العادلة في اكتساب منافع استخدام الموارد ودفع كلفة استخدامه.

وقد حدد وليم ب ستاب أهداف التربية البيئية في ثلاثة أبعاد:

البعد الإدراكي:

ويضم المعلومات والمفاهيم التي ينبغي أن يعرفها الأفراد والجماعات نحو بيئتهم البيوفيزيقية وكل ما تحتويه من موارد طبيعية وما تتعرض له من مشكلات.

البعد المهاري:

ويشمل المهارات التي ينبغي أن يكتسبها الأفراد والجماعات ليتمكنوا من التعامل مع بيئتهم.

البعد الانفعالي:

ويختص بالاتجاهات والاهتمامات وأوجه التقدير التي ينبغي أن يكتسبها الأفراد والجماعات لترشيد سلوكهم إزاء بيئتهم (وليم ب ستاب, 78, ص 103).

وعليه فالتربية البيئية تهدف إلى خلق الكوادر السياسية و الإقتصادية و الفنية و العلمية القادرة على التعامل مع المشكلات البيئية المختلفة، و يتم ذلك ليس فقط من خلال تطوير المناهج و البرامج للمستويات الطلابية المختلفة على النحو الذي يجعل التربية والتعليم مسارا متواصل الحلقات يبدأ من مرحلة الروضة وحتى المراحل النهائية، ويتطلب تبني مناهج التعليم ذات التخصصات المتداخلة لتشمل جميع الأبعاد البيئية ، ولكنه مرتبط أيضا بضرورة العمل على تشكيل الوعي النقدي لدى

الأجيال الجديدة إزاء قضايا البيئة بأبعادها المختلفة ومساعدتها على تبني الممارسات المسؤولة إزاء بيئتها و مجتمعها ،ويتطلب ذلك الإهتمام بالأنشطة المختلفة التي تحث الطلاب على رعاية البيئة وتطوير المعارف وتحسين الكفاءات في حل المشاكل البيئة المحلية و الإقليمية و إشراكهم في تنفيذ بعض الخطط البيئية و إعطاءهم الفرصة للمشاركة في اتخاذ القرار. (فاطمة الملاح ،05، ص 25) .

ومن كل ما سبق يتضح أن التربية البيئية هي اتجاه و فكر و فلسفة في آن واحد، تهدف إلى تنمية الوعي البيئي لدى الإنسان بتوجيه سلوكه في تعامله مع البيئة بمؤثراتها البشرية ،و إعداد الإنسان للتفاعل مع عناصر البيئة المختلفة مما ينمي معنى التكيف من اجل البيئة و استمرار تكييف البيئة من أجله و حماية النظام البيئي بمفهومه الشامل.

ويتطلب هدا إكساب الإنسان المعارف البيئية التي تساعده على فهم العلاقات المتبادلة بينه وبين عناصر البيئة . ويتطلب كذلك تنمية مهارات الإنسان التي تمكنه من المساهمة في تطوير هده البيئة على نحو أفضل،

وتستلزم التربية البيئية أيضا تنمية الاتجاهات والقيم التي تحكم سلوك الإنسان إزاء بيئته وإثارة اهتمامه نحو هذه البيئة وإكسابه أوجه التقدير لأهمية العمل على صيانتها و المحافظة عليها وتنمية مواردها، هذا كله يمكن تحقيقه بفعالية إذا استطاعت الأسرة أن تعمل على تنشئة الأفراد تنشئة سليمة ،و إذا تمكنت المدارس والكليات والجامعات من غرس هذه القيم للأجيال الناشئة وإدخال ذلك في مناهجها والعمل على تطبيقها ، و إذا ما حافظ المجتمع على هذه المكتسبات وعمل على توعية الأفراد وتنمية مداركهم نحو القضايا البيئية مما يساهم في خدمة البيئة وسلامتهم والمحافظة على صحتهم ومواجهة التحديات البيئية بكل أشكالها و ألوانها من أجل مستقبل أكثر إشراقا وكوكبا خاليا من التلوث.

2. الثقافة البيئية:

يعتبر مصطلح الثقافة البيئية من المصطلحات الحديثة التي برزت من خلال الإهتمام بقضايا البيئة والتربية و الثقافة، والتي تعمل على نشر الوعي البيئي أو التحسيس بقضايا البيئة كمدخل أساسي لإدراك مخاطر التلوث، وكذا لتغيير السلوكيات والذهنيات للإهتمام أكثر بهده القضية .

فقضية الوعي البيئي ترتبط أشد الإرتباط بالثقافة بمفهومها الواسع عند علماء الأنثروبولوجيا بوصف هذا الوعي جزء من الثقافة السائدة التي تعمل كموجه عام لسلوك الإنسان .

وتهدف الثقافة البيئية إلى خلق وعي عام على مستوى الدول والتي غالبا ما يكون موجها للطبقة المثقفة والعاملة من خلال الكتب والنشرات والندوات وكذا المقالات العلمية المبسطة (جمال الدين السيد, 03, ص 93).

والثقافة البيئية هي نوع من التعليم غير النظامي (غير المدرسي) تستهدف خلق الوعي البيئي وخلق رأي عام واع بقضايا البيئة وذلك من خلال الدعوة إلى إقامة الندوات والمعارض البيئية وتكوين الأحزاب السياسية لأنصار حماية البيئة وإصدار النشرات وإعداد البرامج الإعلامية في الإذاعة والتلفزيون لنشر الوعي البيئي وإنشاء الجمعيات العلمية لحماية البيئة وصون الطبيعة.
فالثقافة البيئية تتطلب من الإنسان التفاعل إيجابيا مع البيئة الطبيعية من خلال امتلاك الحس والمسؤولية اتجاه حل المشكلات البيئية والوعي بأهمية المحافظة على البيئة وصيانتها .

وتختلف الثقافة البيئية عن التربية البيئية في التالي:

- الثقافة البيئية تركز على جوانب التعليم غير الرسمي بينما تركز التربية البيئية على التعليم النظامي أو الرسمي لهذا فإن الثقافة البيئية تمتد عبر مراحل العمر المختلفة بينما تقتصر التربية البيئية على مراحل الإعداد العلمي في سنوات الدراسة الرسمية بمعنى آخر: إن الثقافة البيئية تختلف عن التربية البيئية في كونها عملية تربوية مستمرة أي تجعل من قضية الحفاظ على البيئة مسألة مهمة لا ترتبط بيوم أو سنة بل ترتبط بكل مراحل العمر من خلال التعليم غير الرسمي الذي يهدف إلى التحسيس والتوعية والتثقيف البيئي وكذا نشر الأخلاق البيئية في المجتمع

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه ليس هناك جهة واحدة مسؤولة عن نشر الثقافة البيئية بل تتعدد الجهات من حكومية وغير حكومية وجامعية وبحثية وتنظيمات مهنية إلى أخرى،والكل يمكن أن يكون له دور قوي وبارز في تطوير وتفعيل الوعي البيئي لدى الفئة المثقفة ،كل في مجال تخصصه (فاطمة الملاح, 05، ص 26.)

3. الإعلام البيئي:

أصبحت وسائل الإعلام جزءا لا يتجزأ من عمليتي التربية والتثقيف، كما أنها تمثل حجر الزاوية في التعليم غير النظامي، ويتضح ذلك من العلاقة بين الإعلام والتربية البيئية.
فعلى الرغم من اختلاف الوسائل والظروف المحيطة بكل من العمليتين إلا أن الهدف واحد وهو خلق وتدعيم الوعي البيئي.
وأوضح التقرير النهائي لمؤتمر تبليسي 1977 أن الحاجة ماسة لبرامج في التربية البيئية لتوعية الجمهور العام وتعريفه ببيئته ولضمان المشاركة النشطة من الجمهور في حل المشاكل البيئية المعاصرة ،وتلعب وسائل الاتصال الجماهيري دورا هاما في نشر وتدعيم التربية البيئية إذ أنها تمثل الوسائط المثالية للوصول إلى أوسع قاعدة جماهيرية ممكنة كل هذا بهدف تشكيل الوعي البيئي بصورة

إيجابية مما يؤدي إلى دفع المواطنين إلى تغيير سلوكياتهم الضارة بالبيئة والمشاركة بفعالية في حل المشكلات البيئية وهذا من خلال:

1. تعزيز الوعي والاهتمام بترابط الجوانب الاقتصادية, السياسية, الإيكولوجية في المناطق الحضرية والريفية.
2. إتاحة الفرص لكل فرد لاكتساب المعرفة والقيم وروح الالتزام والمهارات الفردية لحماية البيئة وتحسينها.
3. خلق أنماط جديدة من السلوك اتجاه البيئة لدى الأفراد والجماعات والمجتمع ككل (جمال الدين السيد, 03, ص 94).

والإعلام عن قضايا البيئة ليس جديدا تماما، وقد كان لتآلف الحركة البيئية مع وسائل الإعلام في أواخر الستينات أثره الكبير في إرغام الحكومة الأمريكية على إصدار أول قانون لحماية البيئة وإنشاء وكالة حماية البيئة في أواخر الستينات أي قبل انعقاد مؤتمر ستوكهولم 1972 والذي جاء كنتيجة لضغط الحركة البيئية والإعلامية (علي عجوة, 04, ص 128).

ونتيجة إثبات وسائل الإعلام قدرتها على تشكيل رأي وأحاسيس الفرد قام برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإعداد برنامج لزيادة الوعي البيئي بالأحداث البيئية وذلك في يوليو 1986 بهدف تزويد وسائل الإعلام بتعليقات على الأحداث البيئية وتقييم الاتجاهات عند تغطية القضايا البيئية،

كما أعد برنامجين للإلحاق الصحفي ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة في نيروبي 1986 الأول حضره 14 صحفيا قاموا بزيارة ميدانية لمشاريع مكافحة التصحر في إثيوبيا تولد عنه تقريبا 30 مقالة للصحف والمجلات والثاني بالتعاون مع اتحاد الفارقة ونتج عنه زيارة كبار الصحفيين إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وتهدف هذه البرامج إلى غرس التفهم لأهمية الإدارة البيئية السليمة ومن أجل التنمية المستدامة والتأكيد على أهمية وسائل الاتصال في تحقيق التنمية البيئية (جمال الدين السيد, 03, ص 96).

ويندرج دور الإعلام البيئي فيما يعرف بالإعلام المساند للتنمية في نقاط ثلاثة رئيسية:

1. التنوير
2. الحفز على التغيير الأفضل
3. الدعوة للمشاركة (محمد صفي الدين, 91, ص 23)

فدور الإعلام البيئي هام وخطير لأنه يمكن أن يصل ويمس كافة طبقات المجتمع، وأدواته متعددة ومتطورة ويمكن أن يكون لها تأثير سريع وفعال مع إمكانية تغيير أسلوب طرح القضايا البيئية ليتناسب والشريحة المستهدفة.

ففي الدول المتقدمة تحتل الصحف اليومية والمجلات مركز الصدارة ويليها التلفزيون والكتب أما في الدول العربية حيث ترتفع معدلات الأمية فإن للراديو والتلفزيون الصدارة مع وجود اختلافات بين الحضر والريف ،

ففي الحضر يعتبر التلفزيون ومن ثم الصحف اليومية المصدرين الرئيسيين للمعلومات البيئية بينما يعتبر الراديو المصدر الرئيسي في الريف وخاصة في المناطق النائية وقد لجأت بعض جماعات حماية البيئة في بعض الدول النامية إلى استخدام وسائل إعلام غير تقليدية لزيادة الوعي البيئي خاصة في القرى والمناطق العشوائية حول المدن نذكر منها ما وجد في سيريلانكا من أن البائعين المتجولين الذين يبيعون الأعشاب الطبية لهم تأثير قوي في توصيل رسالة حماية البيئة ،يليهم مغنوا القصائد ومن يقدمون استعراضات وألعاب بهلوانية وقارعوا الطبول.

وثبت أيضا أن المسرحيات والأغاني والرقص الشعبي أكثر تأثيرا في نيبال وبعض مناطق الهند وكذلك في تايلاند والفلبين واندونيسيا، أيضا مسرح العرائس المتجول les marionnettes له تأثير كبير في زيادة وعي الأطفال بالنظافة العامة وحماية البيئة في المناطق العشوائية.

كل هذه الوسائل والأدوات لنقل الرسائل الإعلامية من أجل إثارة الوعي الجماهيري بقضايا البيئة، على أمل أن يثمر هذا في إقناع الجماهير بالتخلص من كثير من العادات والسلوكيات التي تؤدي إلى عدم حماية البيئة والحفاظ عليها على أمل أن يقوي هذا الوعي إلى الحد الذي يشكل تيارا له تأثيره ويثمر في تشكيل تنظيمات شعبية تهتم بقضايا البيئة (فاطمة الملاح, 05،ص 26).

والرسالة الإعلامية البيئية يمكن أن تأخذ شكلين: مباشر وغير مباشر:

الشكل المباشر ما يمكن طرحه في الصحف اليومية والمجلات والبرامج الحوارية وغيرها.

أما الشكل غير المباشر فيلعب دورا أساسيا ومحوريا في نشر الوعي البيئي وخاصة في مجتمع تتعدد فيه مستوى الثقافات،

ويمكن للدراما التلفزيونية أن تلعب دورا كبيرا على وجه الخصوص في توصيل الرسالة وخلق وعي بيئي، كما يمكن الاستفادة كذلك من برامج الأطفال والشباب والمرأة من خلال حوارات غير مباشرة في توصيل الرسالة الإعلامية البيئية كل هذا من أجل تغيير السلوكات السلبية نحو البيئة.

فالخصائص السابقة تجعل الإعلام البيئي وسيلة جد فعالة لنشر الوعي البيئي ومكونا أساسيا له يهدف إلى توعية الأفراد بضرورة الحفاظ على البيئة ،كما أنها وسيلة مهمة لتزويد السلطات الرسمية وكذا المؤسسات غير الرسمية بمختلف المعلومات والحقائق المتعلقة بالبيئة للتصدي لمشكلاتها والحد من تدهورها.

7- الوعي البيئي وكيفية تنميته:

تواجه المجتمعات حاليا المتقدمة منها والمتخلفة عددا من المشكلات البيئية بحيث أصبحت حماية البيئة والدفاع عنها قضية ملحة تشغل ليس فقط علماء البيئة وخبراءها بل المؤسسات والهيئات والمنظمات الحكومية وكذا الجماعات والأفراد ،وهذا من خلال بذل كل الجهود والتدابير الممكنة كل حسب إمكانياته للحد من التدهور البيئي والعمل على استثمار التقدم العلمي والتكنولوجي في سبيل حماية البيئة وكل مكوناتها من قبضة التلوث البيئي والعمل على إعادة التوازن الحيوي فيها وهذا يقتضي ترسيخ بذور وجذور الوعي البيئي

فعملية نشر الوعي البيئي تتضمن:

1. **إدراك وجود مشكلة بيئية وتجنب آثارها الضارة.**
2. **إدراك سكان المجتمع بأهمية الحفاظ على البيئة.**
3. **إدراك الواقع المجتمعي.**
4. **ترجمة هذا الإدراك إلى واقع من السلوك الفعلي يدفع إلى التعاون مع الغير والمشاركة في تحمل المسؤولية لتحقيق تنمية بيئية متواصلة والمساهمة في علاج المشاكل البيئية.** (جمال الدين السيد, 03, ص 24)

فنشر الوعي البيئي لا يهدف من خلاله إلى تلقين المعلومات بقدر ما يهدف إلى تغيير السلوك خاصة سلوك الجماعات المؤثرة وذوي النفوذ في المجتمع.

وتتمثل الأضلاع الثلاثة التي ينبغي العمل على تزويدها بالوعي البيئي الكامل في :

1. **الحكومة بكافة أجهزتها.**
2. **المجتمع بكل هيئاته ومؤسساته.**
3. **الأفراد الذين يشكلون حماة البيئة الفعليين إذا ما توفرت لهم المعرفة والإدراك والفهم الصحيح لدورهم اتجاه البيئة.**

والمقصود **بالوعي البيئي الكامل** هو **الوعي الوقائي** الذي يمنع حدوث الخلل أو المشكلة أما **الوعي العلاجي** فهو الذي يواجه الفرد به المشكلات الفعلية الناجمة عن سوء الاستخدام لعناصر البيئة.

- ويؤكد المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة على أنه إذا لم تكن هناك مواجهة لمشاكل البيئة ومشاركة من جانب الشعب بكل أفراده وفئاته فيها ،وإذا لم تكن هذه المشاركة جادة وإيجابية فلن تفلح أي جهود لمواجهة مشاكل البيئة سواء كان هذا في الولايات المتحدة الأمريكية بكل إمكانياتها

وتكنولوجياتها وإعلامها أو في أي دولة إفريقية نامية لا تملك هذه الإمكانيات (علي عجوة, 04, ص ص 128/127).

❖ وعليه فنجاح عملية نشر الوعي البيئي وتنميته يقتضي:

- ***توفير المعلومات البيئية :***فنقص المعرفة عن البيئة لدى الأفراد هو الأمر الذي يترتب عليه عدم فهم مشكلاتها التي تزداد يوما بعد آخر، ويصبح من الصعب إيجاد حلول لهذه المشكلات لعدم وضوح وفهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان وبيئته.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى ما يمكن لوسائل الإعلام المختلفة أن تحدثه لمعالجة هذه المشكلة من خلال الاتصال بالرأي العام وتزويده بالمعلومات في هذا المجال وكذا التأثير فيه.

- ***العمل على تغيير السلوكات وتكوين اتجاهات إيجابية نحو البيئة*** على مستوى العاطفة والفكر والسلوك في كل ما يتعلق بالبيئة من أجل حل أزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة والعمل على خلق علاقة تعايش بينهما للسير قدما في حماية حياتنا ومستقبلنا. وتتم هذه العملية باستخدام مصادر متنوعة ومختلفة يكون عمل كل واحد فيها مكمل لعمل الثاني

وتكمن أهم مصادر تنمية الوعي البيئي بمكوناته المختلفة في:

- ✓ الأسرة
- ✓ المسجد
- ✓ المدارس
- ✓ الجامعات
- ✓ المعاهد
- ✓ المحاضرات
- ✓ دور النشر
- ✓ الإذاعة
- ✓ التلفزيون
- ✓ الصحف
- ✓ المجلات
- ✓ النشرات والكتيبات
- ✓ الملصقات واللوحات والمعارض
- ✓ المراكز الصحية
- ✓ النوادي بمختلف أنواعها الرياضية الثقافية والبيئية

✓ الجمعيات البيئية

ضف إلى ذلك ما يمكن للمؤسسات الحكومية المتخصصة بحماية البيئة كوزارة البيئة وجميع التنظيمات الحكومية الموجودة القيام به من خلال فتح أبوابها للأفراد من خلال مبدأ الجوارية وما يمكن تحقيقه من أجل تنمية الوعي البيئي وحل المشاكل الموجودة.

وكما قلنا سابقا يبقى التكامل والتعاون والتنسيق بين هذه المصادر جميعا في تناولها للقضايا البيئية ومشكلاتها هي الطريقة الأفضل والأكثر فعالية في تنمية الوعي البيئي لجميع أفراد المجتمع ومؤسساته.

وفي دراستنا كانت الجمعيات البيئة هي موضوع الدراسة لمعرفة مدى مساهمتها في نشر الوعي البيئي وتنميته للنهوض بالبيئة في بلادنا.

تمهيد:

لقد ترجمت الشعوب وعيها بالبيئة إلى ممارسة فعلية نتج عنها ظهور منظمات وأحزاب باتت تمارس على حكومات دولها ضغوطا كبيرة قصد اتخاذ الاجراءات الكفيلة لحماية البيئة و النهوض بها.خاصة مع تطور المجتمع المدني و مؤسساته

فماهي هذه الجمعيات و ماهي أسباب ظهورها و ماالذي حققته في مجال البيئة؟ هذا ما سنحاول تسليط الضوء عليه فيما يأتي :

1-الجماعات:

1- مفهوم الجماعات:

موضوع الجماعات من المواضيع المعقدة في علم الاجتماع، ومن أسباب التعقيد صعوبة وضع تعريف محدد لاصطلاح الجماعة فهو كما يطلق على اجتماع شخصين في لقاء عابر يطلق على قرية أو مدينة بل حتى على أعداد كبيرة من السكان تعيش في أماكن متفرقة(R .BOUDON, 69, P3)

وفي التجمعات البدائية كانت الجماعة تؤدي معنى المجتمع أما في المجتمعات الحديثة فإن المجتمع يشتمل على جماعات منفصلة وإن كانت تتشابه من حيث نواحي الحياة العامة (ماكفير, 68,ص2)

ويمكن تصور ثلاث مستويات للمجتمع:

- **المجتمع الكبير:** وهو المسؤول عن حياة الجماعة واستمرارها وهو الدولة بتنظيماتها وقوانينها.
- **المجتمع المحلي:** وهو المحيط الذي ينشا فيه الفرد ويكون فيه علاقاته الأولية وتنشأ بين سكانه أنواع من العلاقات والارتباطات مثل القرية /المدينة /الحي.
- **الجماعة:** وهي أصغر هذه الوحدات وأكثرها أهمية وتأثيرا على سلوك الفرد فالحياة هي عبارة عن بناء اجتماعي متكامل يتكون من أجزاء سواء أشخاص أو جماعات تتكون بدورها من أشخاص يحتل كل منهم مركزا محددا ويلعب دورا معينا في الحياة الاجتماعية (عدلي سليمان, 73, ص 43)

ويمكن تحديد مفهوم الجماعة الاجتماعية بأنه:" تجمع أفراد يكونون على اتصال فيما بينهم وتنشأ بينهم علاقات وشعور متبادل "

فالجماعة الاجتماعية هي:" تجمع عدد كبير أو صغير من الأشخاص خلال فترة زمنية محددة قد تطول أو تقصر بحيث يكون ثمة اتصال بينهم أي تربطهم علاقات اجتماعية من نوع معين متسمين بالتفاعل واضعين كل منهم الآخر في حسبانه وتقديره" (غربي محمد, 73, ص 10)

وهكذا يرى مينو اشتراط ثلاثة عناصر لتكون الجماعة:

1. وجود علاقات ثابتة بين أفراد الجماعة.
2. وجود شعور مشترك بينهم يوحدهم داخل الجماعة أمام الجماعات الأخرى .

3. وجود مصالح مشتركة تربط أفراد الجماعة وتضمن استمرارها واستقرارها بحيث يجعلهم يحسون بانتمائهم لتلك الجماعة ويدافعون عنها ضد جماعات أخرى (J.Meymaud, 62,p34)

بخلال التجمع الذي هو مجرد تجمع مكاني بين أفراد دون أن يحدث بينهم تفاعل.

ونتيجة للمحاولات الكثيرة لتحديد مفهوم الجماعة نتجت الكثير من التعاريف ولكل منها تأكيد على جانب معين من جوانب الجماعة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات:

❖ المجموعة الأولى:

وتركز على **التفاعل** وتعتبر أن التفاعل هو أساس العلاقات داخل الجماعة ومثال ذلك تعريف"**كارت ليفين**" الذي يتخذ **التفاعل** بين الأفراد أساسا للجماعة، وهو يرى أن التشابه بين الأعضاء قد يكون أساسا صالحا إذا كان المقصود هو تشابه الاتجاهات والأهداف وبالطبع قد يوجد هذا التشابه مرتبطا أساسا بالتفاعل المتبادل بين الأشخاص المشتركين..

❖ المجموعة الثانية:

و تركز على **الهدف** و تعتبر ان الهدف المشترك بين الافراد هو اساس الجماعة و مثال ذلك تعريف "**كاتل**" الذي يهتم باهداف الجماعة اكثر من التفاعل الداخل بين الافراد" و هو يعرف الجماعة بانها "مجموعة من الكائنات يستخدم تواجد الكل فيها في اشباع حاجات كل منهم" .

❖ المجموعة الثالثة:

وهي تهتم بكل من **التفاعل والهدف** معا في تحديد مفهوم الجماعة ومثال ذلك تعريف" **جيب**" والذي يحدد الجماعة تحديدا دقيقا شاملا ويعرف الجماعة الوظيفية بأنها" تشير إلى كائنين أو أكثر في تفاعل لتحقيق هدف مشترك وبصورة يكون فيها وجود الأفراد مشبعا لبعض حاجات كل منهم "(عبد الحليم عباس,81،ص10)

ويمكن تقديم تعريف أكثر شمولا للجماعة يمكن تبنيه كتعريف إجرائي لموضوع البحث مضمونه كالتالي:

"الجماعة هي وحدة اجتماعية تتكون من مجموعة من الأفراد بينهم تفاعل اجتماعي متبادل وعلاقة صريحة يتحدد فيها للأفراد أدوارهم الاجتماعية ومكانتهم الاجتماعية ولهذه الوحدة الاجتماعية مجموعة من المعايير والقيم الخاصة بها والتي تحدد سلوك أفرادها على الأقل في الأمور التي تخص الجماعة سعيا لتحقيق هدف مشترك وبصورة يكون فيها وجود الأفراد مشبعا لبعض حاجات كل منهم" .

2- الجماعات من الناحية التاريخية:

إذا ألقينا نظرة على الجماعات من الناحية التاريخية نجدها قد مرت بمراحل مختلفة أكسبتها مفاهيم متغيرة بحسب كل مرحلة.

ففي اليونان القديمة:

كان الفلاسفة اليونانيون لا يعطون أهمية إلا لنوع واحد من التجمعات البشرية وهو مجتمع المدينة وكانوا يرون في المدينة والدولة والمجتمع شيئا واحدا (محمد الأنقر,71،ص 21) وكانوا يشبهونه بالكائن العضوي الذي تتعاون أعضاؤه وأن الجماعات التي بداخله كالأسرة والقبيلة تكون أجزاء هذا الكائن العام وكان الفيلسوف أرسطو يرى في الأسرة الوحدة الاجتماعية الأولى في هذه المدينة أو هـــــذا الكائـــــن العـــــام (فاروق حمديشي,98،ص 35).

وفي العهد الروماني:

كان التفكير الروماني متأثرا باليوناني إلى حد كبير إلا أنه يرى أن الإنسانية بكاملها ينبغي أن تكون مجتمعا واحدا ونادى بإلغاء الحدود السياسية التي قسمت الإنسانيـــــة إلـــــى جماعـــــات إنسانيـــــة متنافـــــرة (محمد الأنقر,71،ص 21)

أما في العهد الإسلامي:

فقد جاء الإسلام ليجمع شمل العرب ويوحدهم تحت لواء العقيدة ويقضي على التعصب القبلي إلا أنه بوفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ثارت مشكلة الخلافة وكانت بداية لنشوء الجماعات السياسية بعد ذلك فكانت : جماعات المهاجرين وجماعات الأنصار والبيت الهاشمي والأموي (فاروق حمديشي,98،ص 36).

وقد تميز عصر النهضة في أوروبا:بظهور الجماعات المهنية والدينية والأديرة وحاول بعض المفكرين مثل "**فوريي**" أن يعمل على إصلاح المجتمع من خلال تقسيمه إلى تجمعات صغيرة،

أما الفوضويون وعلى رأسهم" **برودون**" فقد ذهب إلى حد الرغبة في إلغاء الدولة كلية وتعويضها بجمعيات للعمال للقيام بعملية التبادل وتطويره فيما بينها .

أما **ماركس** فقد قسم المجتمع إلى طبقات حسب نظريته في الصراع الطبقي وقد جاء بعده مفكرون حاولوا التركيز على النشاطات النقابية واهتموا بوصف الجماعات المهنية والمصانع والمشاريع واعتبروها جماعات اجتماعية (نفس المرجع السابق ص 36)

وتجدر الإشارة إلى أن علماء السياسة في القرنين 18 وأوائل القرن 19 اعتبروا أن الجماعات تمثل العصر شبه الإقطاعي وتحول دون التعبير عن إرادة الشعب بوضوح ولهذا فقد نادوا بأنه ينبغي على الحكومات الدستورية أن تقلل من نفوذ الجماعات أو تستبعده تماما ،وقد أثرت هذه الآراء في سلوك

صانعي الدساتير، وقد امتدت معارضة وجود الجماعات إلى معارضة وجود الأحزاب التي لم يكن معترفا بها أو كان يتم حجب دورها .

ولكن هذه الحال تغيرت بعد ذلك حيث لفت بعض العلماء النظر إلى أهمية الجماعات خاصة في النظام السياسي البرجوازي الحديث وبخاصة الجماعات الاقتصادية ولهذا فقد ظهرت نظرية الجماعة لا لتشير إلى أن الجماعات ضرورية وهامة بل لتؤكد أن الجماعات هي محور النشاط الاجتماعي حيث قبلت النظرية الجديدة الجماعات واعتبرت أنه من الأفضل ألا تتدخل في سلوك الجماعات لأن في المجتمع ميكانيزمات كامنة للتوازن يمكن بواسطتها التعامل مع أخطاء النسق بشكل أوتوماتكي (BLondel.J,95,p96/97) .

كما ظهرت فكرة مذهب المشاركة الجمعية حيث تتضمن هذه الأخيرة وجود تفاعل قوي بين الجماعات والحكومة ويعني ذلك لدى البعض موقفا تكون فيه تنظيمات المصلحة متكاملة في عملية اتخاذ القرار في المجتمع. أما مذهب المشاركة الجمعية الحديث فيهتم بخصائص روابط المصلحة التي تدخل في علاقة مع جهاز الحكومة وطبيعة العلاقة أو الكيفية التي يتم الاعتراف بهذه الجماعات وتمنح لها الدولة احتكارا لعملية التمثيل النيابي (Mahler.G.S, 95,p.p134/135).

وهكذا تطورت دراسة الجماعات خلال القرن 19 والقرن 20 حيث أصبحت تحتل مكانة هامة وتحظى باهتمام وعناية خاصة وأصبحت الدول تعمل على تطوير المجتمع وتقدمه من خلال الاهتمام بالجماعات وتنظيماتها ومحاولة التعاون معها والاستجابة لمطالبها.

ولقد شكلت الظروف الحالية للمجتمعات الإنسانية بؤرة توتر وعدم استقرار في الحياة العامة للمجتمع ككل وأدى تأزم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية إلى بروز مفاهيم جديدة **كمفهوم المجتمع المدني** الذي شكل اللبنة الأساسية لبروز قيم التكافل والتضامن الإنساني، حيث تمثلت سياسته العامة في تفعيل المؤسسات الرامية إلى رفع المستوى الاجتماعي والاقتصادي للمواطنين ومحاولة رفع الغبن عن أفراد المجتمع خاصة الفقيرة منه.

فمفهوم المجتمع المدني يرتبط ارتباطا وثيقا بمفهوم الجمعيات والحركة الجمعوية وفهم هذا الارتباط يستدعي ضبط مفهوم المجتمع المدني ومعرفة كيفية تبلوره لفهم دور الجمعيات وكيفية ظهورها.

2-المجتمع المدني وظهور الجمعيات

أ/تبلور مفهوم المجتمع المدني:

يرتبط ظهور مصطلح المجتمع المدني بظهور نظريات العقد الاجتماعي خلال القرنين 17 و 18 الميلاديين في المجتمعات الغربية للدلالة على مجتمع المواطنين الأحرار الذين اختاروا بإرادتهم الطوعية حكوماتهم، وظل هذا المصطلح متداولا في أوساط المفكرين الاجتماعيين وبخاصة هيجل وماركس إلى أواخر القرن 19 ثم انحسر عن الحياة الفكرية والسياسية وانزوى في زوايا النسيان طوال القرن 20 وعاد إلى اللمعان والظهور وبقوة في العقد الأخير من القرن 20، حيث شاع استعماله في أدبيات العلوم الاجتماعية وراج في الأوساط الأكاديمية والعلمية على المستويين العالمي والعربي (عبد الحميد الأنصاري , 02, ص 05)

فمفهوم المجتمع المدني ظهر مع نشوء الدولة القومية ونمو الرأسمالية الحديثة، وتمحور آنذاك حول مفهوم المجتمع البرجوازي لكنه اكتسب مدلولات جديدة مع تطور الدولة الحديثة والتحولات في النظام الدولي وتأثيرات العولمة الاقتصادية الرأسمالية والثورة في الاتصالات ونظم المعلومات.

واكتسب المفهوم بعدا إيديولوجيا لربطه بالحركات التي شهدتها بلدان أوروبا الشرقية في عقد الثمانيات والتي توجهت نحو تقليص سيطرة الدولة على الاقتصاد والتشكيلات السياسية والحركات الاجتماعية والنقابات والاتحادات النقابية والمهنية.

وبعد انهيار المعسكر الاشتراكي والاتحاد السوفياتي منح المفهوم بعدا تنمويا من خلال منظمات الأمم المتحدة والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فقد باتت تنظر إلى المجتمع المدني باعتباره المجال لذي يتيح إشراك المواطنين في التنمية البشرية المستدامة بعد أن فشلت التنمية في التحقق في معظم دول العالم الثالث.

وكان الدافع وراء إعطاء موقع خاص للمجتمع المدني في عملية التنمية البشرية تبني سياسة الخصخصة والتكييف الهيكلي في إطار سيادة اقتصاد السوق باعتبارها الأنجع للتنمية الاقتصادية، ومنح هذا بعدا جديدا لمفهوم المجتمع المدني فهذه السياسة ركزت على حصر دور الدولة في تهيئة بيئة قانونية وبنية تحتية ملائمة لنمو القطاع الخاص باعتباره أداة التنمية الأساسية مع توفير حد أدنى بالمشاركة والتنسيق مع منظمات المجتمع المدني.

كما منح المجتمع المدني كذلك وظيفة حماية الفرد من تعسف الدولة وسطوتها أي منح بعدا واقيا وحاميا للفرد من تدخلات الدولة وتجاوزاتها (Boell-Meo.Org , 02/09/2007 , 11 :32) .

وهكذا ومنذ منتصف التسعينات أصبح مفهوم المجتمع المدني هدفا تدور حوله المؤتمرات والندوات ومصطلحا يتردد كثيرا في خطب الزعماء وكتابات المفكرين على اختلاف توجهاتهم،

إلا أنه أصبح مصطلحا فضفاضا مثل الديمقراطية يفسره كل حسب حاجته وأغراضه (سعد الدين إبراهيم, المثقفون العرب والتخريب الحالي لمصطلح المجتمع المدني, مقال بصحيفة الحياة 2001/12/31) حيث كان المصطلح محملا بشحنة دنيوية أرضية ضد فكرة الحق الإلهي التي كانت تحكم المجتمع الأوروبي، ثم استخدم فيما يقابل المجتمع السياسي أو الدولة إلى درجة المواجهة والتناقض التناحري (أحمد الصبيحي,00, ص30).

ثم اتجه إلى مفهوم معتدل يجعل للمجتمع دورا موازنا لسلطة الدولة يمنع الدولة من الجور والطغيان عن طريق مؤسساتها ويقيد سلطاتها ويراقب تجاوزاتها (دوجيه كوثراني,92, ص 149)
بحيث يكون التوازن فيه لمصلحة المجتمع مع الحرص على استقلالية منظماته عن الدولة وعن القطاع الخاص باعتبارها تشكيلات لا تقوم على مبدأ الربح وهذا هو أساس التعاطي معها كآليات لتوزيع وتخصيص موارد في المجتمع مختلفة ومستقلة عن كل من الدولة ومؤسسات اقتصاد السوق (راشد الغنوشي, 90, ص 82).

ومن هنا فالمجتمع المدني هو "**ذلك المجتمع الذي تتعدد فيه التنظيمات التطوعية التي تشمل الأحزاب والنقابات والاتحادات والروابط والأندية وجماعات المصالح وجماعات الضغط وغير ذلك من الكيانات غير الحكومية التي تمثل حضور الجماهير وتعكس حيوية خلايا المجتمع الأمر الذي يؤدي إلى خلق مؤسسات أهلية في المجتمع موازية لمؤسسات السلطة تحول دون تفردها باحتكار مختلف ساحات العمل العام**" (فهمي هويدي, 93, ص 193)

كما تجدر الإشارة إلى أن مصطلح المجتمع المدني استخدم كذلك في مقابل المجتمع البدوي أو العشائري أو القبلي عند بعض الباحثين

ب/ المداخل النظرية الكبرى لدراسة المجتمع المدني:

يعتبر مصطلح المجتمع المدني من أحد أعقد المصطلحات المثيرة للجدل، تطور من مصطلح شديد الارتباط بمصطلح الدولة إلى آخر انفصل كثيرا عنه ومعاديا له ،فكل ما لا يدخل في الدولة هو ما يشار إليه على أنه المجتمع المدني.

ولقد برزت في هذا الإطار عدة رؤى نظرية تناولت موضوع المجتمع المدني بالتحليل والتفسير والنقاش من قبل أبرز المفكرين الغربيين أمثال هوبز ولوك وهيجل وماركس وغيرهم...

ومن أهم هذه النظريات:

1- نظرية العقد الاجتماعي:

لقد تبلور مفهوم المجتمع المدني لأول مرة في سياق نظرية العقد الاجتماعي في القرن 17 وبداية القرن 18 التي جاءت كرد فعل للنظام القائم الذي يعتمد على سلطة الكنيسة والدعوة إلى إقامة نظام جديد يعتمد على أساس التعاقد بين الأفراد ويقصد بالتعاقد الاجتماعي الاتفاق المبرم بين أفراد المجتمع الذي يسمح بالاجتماع البشري وتحقيق مصالح الجميع (سعيد علوي, 92, ص.ص 44/43)

ومن مزايا نظرية العقد أنها جعلت الفرد سيد مصيره حيث يصنع هو بنفسه طاعته للدولة حيث لا تتحدد طاعة الحاكم على أساس إلهي أو أساس الطبيعة ولكن طبيعة الصفقة أو العقد القائم بين الحاكم والمحكوم هي التي تحدد الالتزامات المتبادلة بينهما

*** هوبز والمجتمع المدني:**

حيث يرى هوبز أن العقل هو الذي يستطيع أن يوظف قوانين الطبيعة لصالح بني البشر جميعا بحيث يكون حصول الفرد على حقوقه مشروطا بحصول الآخرين عليها، ولهذا فمن الضروري ان توجد قوة قادرة على صياغة قواعد محددة بشكل كاف، وتعززها جزاءات لا تجعل الناس يرغبون في تحقيقها فحسب بل وتلزمهم بالتصرف وفقا لها ،ومن ثم فالتخلي المتبادل بين الناس عن حقوقهم رغم أنه يبدو سلوكا طوعيا لصالح كل المشاركين إلا أنه يحتاج إلى وجود قوة عامة فوق الجميع لها الحق ولها القدرة على فرض السلوك إن أردنا أن نسمي ما بينهم اتفاقا.

وهكذا فتأسيس مجتمع مدني هو شرط قانون آخر من قوانين حالة الطبيعة يجعل من الممكن أن يكون الاتفاق ملزما، فالعقل يشير إلى أن بؤس الإنسان ينتج من حياته وفقا لرغباته وعواطفه.

ولهذا يلزم للناس أن يعيشوا في مجتمع مدني منظم له قوة تساند القوانين بالقسر (أحمد ابوزيد,04,ص.ص 37،38).

***لوك والمجتمع المدني:**

تبرز نظرة لوك للمجتمع المدني من خلال قوله: (**وهكذا فحيث يؤلف عدد من الناس جماعة واحدة ويتخلى كل واحد منهم عن سلطة تنفيذ السنة الطبيعية التي تخصه ويتنازل عنها للجميع ينشأ حينذاك مجتمع سياسي أو مدني**) .

فالغاية من المجتمع المدني عنده تتمثل في الحفاظ على أملاك الفرد ومن هنا فالتخلص من طغيان الكنيسة يفسح المجال لميلاد ونمو مجتمع مدني سياسي يقوم على أساس التعاقد الاجتماعي بين أفراده.

ومن هنا وحسب هذا الأساس فالجمعيات تقوم على أساس التعاقد الاجتماعي باعتبارها اتفاقية يتنازل بمقتضاها الأفراد عن بعض حريتهم لصالح الكل. (كمال عبد اللطيف,92,ص 74).

2- المجتمع المدني عند هيغل:

مفهوم المجتمع المدني عند هيغل يتضمن بالضرورة فكرة الدولة ذاتها ويؤدي إليها متلما تتضمن فكرته عن الأسرة كلا من المجتمع المدني والدولة.

فمفهوم الدولة عند هيغل أعمق كثيرا من مفهوم المجتمع المدني ولا يجب خلطه بالدور المحدد للسلطة العامة في أية دولة وفي أي وقت كان (أحمد بوزيد,04,ص 48)

حيث ينتقد هيجل نظرية العقد الاجتماعي ويعتبر المجتمع المدني في صيغته التعاقدية مجتمعا **قاصرا عاجزا** عن تحقيق الأمن وبالتالي لا يمكنه الاستغناء عن رقابة الدولة،

فالمجتمع المدني يتمتع حسبه **بالاستقلالية** عن الدولة وفي نفس الوقت لا يتحقق إلا من خلالها (هربرت ماركيوز, 79, ص 193) .

فالمجتمع المدني يعتمد على الدولة خاصة من حيث القيام بوظائفه فهو **مجال تنافس المصالح الخاصة والمتعارضة** ذلك أنه لا يحمي الحق المطلق للفرد ويزيد من حاجات الناس ووسائل إشباعها. أما الدولة فهو النظام السياسي القادر على صياغة مصالح المجتمع المدني.

ومن هنا يعتبر مفهوم المجتمع المدني عند هيغل مفهوما واسعا لا يتضمن ميدان العلاقات الاقتصادية والبنية الطبقية بل يتعداه إلى الإدارة القانونية والثقافية فهو فضاء للمؤسسات الحرة وللجماعات الحرفية والجمعيات وميدان للعلاقات بمختلف أشكالها خاصة الاقتصادية وهذا في خضم الدولة البرجوازية (جيملي, 00, ص 41)

وتجدر الإشارة إلى أنه رغم عدم إبداء هيجل إعجابا كبيرا بالمجتمع المدني في كتابه "**نقد فلسفة الحق** 1821" إلا أن فلسفته كانت لها تأثيرات واضحة على طبيعة الدولة والمجتمع المدني وانعكس ذلك جليا في نوعية الجمعيات في بلده.

3- المجتمع المدني عند ماركس:

اعتبر الماركسيون المجتمع المدني مؤامرة من جانب الأقوياء ضد الكثيرين المستغلين وهو طغيان أسسه القهر ويحافظ عليه المكر، ولقد أطاعت الطبقة المقهورة الدولة طالما اعتقدت أن لا قوة لديها للمقاومة أو لأنها خدعت بالدعاية القائلة بأنها لا تقاوم، وحينما ترى الحقائق الصحيحة للموقف تتحد وتصبح بذلك قوة إلى حد أن تتخلص من قيودها (أبو زيد, 04 ،ص 49)

فماركس يعتبر الدولة شكلا جديدا للاغتراب خاصة عندما ينفصل المجتمع المدني عن الدولة ويتحرر من سيطرتها هذا الأمر يحدث انشطارا داخل الفرد بين ثنائية تتوزع على إنسانيته ومواطنته.

فماركس يقوم بقراءة مزدوجة للمجتمع المدني فهو من جهة يعتبره القاعدة الواقعية والمادية للدولة ومن جهة أخرى يعتبره نقيضا للدولة، أي أنه كيان مزدوج مجتمع مدني اجتماعي وآخر اقتصادي (نصيب ليندة, 02, ص 37) ولقد أبدى ماركس رفضه للجماعات الطوعية التي تتوسط بين الفرد والدولة لأنها تقود إلى تنليل الأفراد وبالتالي فهي تشكل شكلا من أشكال اغترابهم عن بني جنسهم باعتبار أن الدولة تهدف إلى استبدال نفسها بمؤسسة طوعية بين الأفراد وعند ذلك يزول الفرق بين الفردي والاجتماعي والسياسي ,والذي يزول لا لأن الدولة تسيطر على الفرد والمجتمع بل لأنها تتحل في المجتمع وتذوب فيه وبزوالها تزول الحاجة إلى المجتمع المدني (أبو بكر جيمي, ص43/42)

فالنظرية الاجتماعية عند ماركس تقوم على نفي النظام القائم فهي تهدف إلى إقامة شكل جديد للمجتمع حينما تصف شكله الراهن فهي تستهدف حقيقة لا يتم الوصول إليها إلا عن طريق إلغاء المجتمع المدني فرؤية ماركس للمجتمع المدني تنطلق من خلال بعدين أساسيين:

أولهما: يتمثل في كون مؤسسات المجتمع المدني تنشئها الطبقات المستغلة لإشباع حاجاتها الأساسية والدفاع عن مصالحها في مواجهة الطبقة المستغلة لها .

ثانيهما: تشمل مؤسسات المجتمع المدني التي ترتبط أساسا بالدولة وتلعب دورا مهما في تدعيم سيطرة الطبقة البرجوازية على مختلف الطبقات الأخرى.

4- المجتمع المدني عند غرامشي:

غاب مفهوم المجتمع المدني عن الساحة الدولية خلال الربع الأخير من القرن 19 من الفترة الممتدة بين عامي 1850 و 1920 ثم عاد مرة أخرى مع نهاية الحرب العالمية الأولى مع بروز كتابات المفكر الإيطالي" **أنطونيو غرامشي**" تزامنا مع تحقيق الدولة الاشتراكية في إيطاليا دون أن تشكل وحدة ثقافية متجانسة.

فالفكرة المركزية لغرامشي تدور حول أن المجتمع المدني ليس فضاء للتنافس الاقتصادي كما هو الحال عند ماركس وهيجل ولكنه فضاء للتنافس الإيديولوجي، ويشير بصفة عامة إلى مجموع التنظيمات الخاصة التي ترتبط بوظيفة الهيمنة، حيث ينظر إليه باعتباره جزءا من البنية الفوقية هذه البنية يميز فيها بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي فوظيفة الأول الهيمنة عن طريق الثقافة والإيديولوجيا ووظيفة الثاني السيطرة والإكراه (كمال عبد اللطيف,92,ص 78).

5- نظرية توكفيل و تكوين الجمعيات:

استطاع توكفيل أن ينفرد بمساهمة متميزة داخل المجتمع المدني في دراسة امتزج فيها الإمبريقي بالنظري وأخرجها في كتابه المشهور سنة 1840 بعنوان "**الديمقراطية في أمريكا**" ،حيث يعد من الرواد الأوائل الذين اهتموا بالديمقراطية كنسق اجتماعي يحمل في طياته توازنا لقوى الصراع والاتفاق، هذه الدراسة أسست لمقولة المجتمع المدني ركز من خلالها على الدور الكبير الذي تلعبه الجمعيات داخل المجتمع الديمقراطي المتحضر يبحث عن تجسيد معاني العدل والحرية والمساواة.

تبدو نظرية توكفيل للوهلة الأولى مماثلة لنظرية ماركس حيث أن كليهما قد أكد على تضامن الوحدات الاجتماعية وضرورة الصراع بين هذه الوحدات، وهي الطبقات عند ماركس والمجتمعات المحلية والتنظيمات الطوعية عند توكفيل.

ولكن توكفيل خلافا لماركس اختار عمدا أن يؤكد تلك الجوانب من الوحدات الاجتماعية التي يمكن أن تحافظ على الانقسام السياسي والاتفاق السياسي في ذات الوقت ،ولم يصف مجتمع الانسجام في المستقبل، ولم يفصل في الزمن بين مصادر التكامل الاجتماعي ومصادر الانقسام، فنفس الوحدات السياسية كالحكومات و الكونغرس مثلا التي تعمل مستقلة عن بعضها البعض وتكون بالضرورة في حالة من الصراع معا تكون معتمدة على بعضها البعض وترتبط من خلال الأحزاب .

كما أن الروابط الخاصة التي تكون مصدرا للقيود على الحكومة تعمل أيضا كقنوات رئيسية لدمج الناس في السياسة فهي باختصار ميكانيزمات لإيجاد التوازن الضروري للمجتمع الديمقراطي والحفاظ عليه.

لقد نشأ انشغال توكفيل بالنسق السياسي التعددي من تفسيره لاتجاهات المجتمع الحديث فالتصنيع والتحول إلى البيروقراطية والقومية التي دمجت الطبقات الأدنى في السياسة قوضت أيضا المراكز المحلية الأصغر للسلطة وركزت القوة في جهاز الدولة، وخشي توكفيل من اختفاء الصراع الاجتماعي لأنه سيكون هناك مركز واحد للقوة فقط وهو الدولة حيث لن تكون أية جماعة اجتماعية أخرى قوية بدرجة تكفي لمعارضتها وأنه لن يكون هناك منافسة سياسية لعدم وجود أسس اجتماعية لدعمها، كما خشي أن ينتهي الاتفاق أيضا في المجتمع الجماهيري لأن ترك الفرد كذرة دون عضوية في وحدة اجتماعية هامة يفقده الاهتمام بالمشاركة أو حتى قبول النظام فاللامبالاة تقوض الاتفاق ، و كانت اللامبالاة هي اتجاه الجماهيرنحو الدولة التي اعتبرها توكفيل محصلة للمجتمع الصناعي البيروقراطي.

وقد أوحت دراسة توكفيل لأمريكا بتنظيمين قد يقاومان الحاكم الجديد ،هذه التنظيمات عنده كانت شرطا لاستقرار النسق الديمقراطي لأن هذا يؤدي إلى تقييد القوة المركزية ويخلق مراكز جديدة مستقلة للقوة تنافس الدولة و تدرب قادة المعارضة على المهارات اللازمة. (أحمد بوزيد,03،ص.ص 84/83).

إن الملاحظ لفكر توكفيل حول المجتمع المدني يدرك أنه لا يبدي اهتماما صريحا بمثل هذا الموضوع، لكن مع الفحص الدقيق لإسهاماته خاصة الديمقراطية في أمريكا ندرك أن اهتماماته انصبت حول الجمعيات كمؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني، ويعد هذا الإسهام تجربة رائدة في مجال تكوين الجمعيات وما يتعلق بها من تقنيات تخطيطية وإنسانية تحضرية، كما تبرز أهميته من خلال تحليلاته المعمقة وطروحاته الواقعية حول الموضوع فبفضله أصبحت للجمعيات الدور الكبير في إحياء قيم العدل والمساواة والحرية.

إن اهتمام توكفيل بالجمعيات وكيفية إنشاءها خاصة في أمريكا دفعه إلى اعتبارها "فن" لما تضمنته من عقلانية في الممارسة ولما تتميز به كذوق اجتماعي راقي لا يقوم به إلا مجتمع مميز ومتحضر كالولايات المتحدة الأمريكية ،حيث أبدى توكفيل إعجابا لا نظير له، فالجمعيات الامريكية مميزة خاصة من حيث مبادرة الأمريكيين على اختلاف مستوياتهم إلى إنشاء الجمعيات فلا يوجد لديهم شركات تجارية أو صناعية بقدر ما لديهم من جمعيات في شتى المجالات (دي توكفيل, 91, ص 480).

كما حاول توكفيل كذلك لفت انتباهنا إلى الدور الكبير الذي يمكن أن يلعبه المجتمع المدني ممثلا في الجمعيات للحد من الاستبداد فيقوم بتنظيم نفسه في جمعيات طوعية تكون لها القدرة على التحرك الذاتي بصفة منفلتة عن رقابة الدولة، فوجود هذه الجمعيات داخل المجتمع هو في حد ذاته تمرد على هذا الاستبداد وخروج عن هيمنته، وكلما اتسعت رقعة نشاطات الجمعيات كلما انكمشت ساحات السيطرة والاستبداد وبذلك تنمو داخل المجتمع ديناميكية اجتماعية تتزايد أهميتها بزيادة درجة المشاركة والتعاون والتضامن (دي توكفيل, 91, ص 482)

كما ميز توكفيل كذلك بين الجمعيات المدنية والجمعيات السياسية (الأحزاب) في المساعي، إلا أنه وافقهما في كونهما" فن الاجتماع" الذي يتوج فكرة التساند والتكامل من أجل تحقيق ديناميكية اجتماعية فعالة. فمن جهة تسهل الجمعيات المدنية قيام الجمعيات السياسية ومن جهة أخرى تقوي السياسية المدنية، كما أن القضاء على الجمعيات السياسية يقضي على الجمعيات المدنية على الرغم من أن الدعم لا يكون من طرف الجمعيات ذات الطابع السياسي.

فالحياة السياسية تعمل على استمالة الناس إلى تكوين الجمعيات وترغبهم في الاتحاد وتعلمهم طرق الاجتماع ولولا ذلك لظلوا منعزلين عن بعضهم (نفس المرجع, ص 488).

لا يمكن التحدث عن حرية تأسيس الجمعيات في الأنظمة الشمولية التي ظلت تشكل إلى زمن ليس ببعيد المعسكر الشرقي أو الدول التي تدور في فلكها، فإلى جانب غياب التعددية السياسية بها غابت أيضا حرية المواطنين للمبادرة في تأسيس جمعيات او غيبت بفعل العراقيل والقيود المضروبة

عليها، ففي أغلب هذه الدول يسيطر الحزب الواحد على الساحة السياسية ويتم في العادة تشجيع تأسيس اتحادات مهنية أو فئوية تخضع لمراقبته الشديدة كمنظمات الشباب والعمال والنساء...

وتكون هذه التنظيمات بمثابة قناة تبث من خلالها إيديولوجية الحزب –الدولة– وتضمن في نفس الوقت جانب الحزب من أية محاولة للتمرد وتشتيت الصفوف وتأسيس جمعيات تعمل باستقلالية وتعارض إيديولوجية الحزب الواحد.

إن حرية الاجتماع وتأسيس الجمعيات قد تمت في ظل النظام الليبيرالي ففي فرنسا مثلا تذكر **المادة الأولى من القانون الصادر بتاريخ 30 جوان 1881** ما يلي: ***(الاجتماعات العامة تتمتع بالحرية ،وباستطاعتها الحصول على مكان دون ترخيص مسبق، مع احترام الشروط المنصوص عليهـــا فـــــي المواد اللاحقة)*** (med rechid khehmi, 64, p146) .

كما أن الحق قد أخذ بعده العالمي بعد أن صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على **الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بتاريخ 10 ديسمبر 1948** حيث نصت **المادة العشرون** منه على ما يلي:***(لكل شخص الحق في حرية الاجتماع والاشتراك في الجمعيات والجماعات السلمية)*** (أبو بكر جيملي, 00, ص 41).

وفي هذا الصدد تحدث توكفيل عن الجمعيات في أمريكا حيث قال: (*صادفت في أمريكا أنواعا كثيرة من الجمعيات التي قامت لمختلف الشؤون والأغراض، ولا أخفي أنه لم تكن لدي فكرة عنها من قبل وكثيرا ما أعجبت بتلك المهارة العجيبة التي نجح بها أهالي الولايات المتحدة في اقتراح غرض مشترك عام تتوجه إليه جهود عدد كبير من المواطنين وفي إقناعهم بأن يتطوعوا مختارين لمناصرته والعمل على إنجازه وإنجاحه*)(توكفيل, 91, ص 480)

وخلاصة القول

فتوكفيل يعتبر من أكبر المعجبين والمهتمين بظاهرة الجمعيات حيث كانت دراساته بمثابة بذور استشرافية تتعلق بالأدوار الوظيفية التي يمكن أن تؤديها الجمعيات في المجتمعات الديمقراطية .

كما ساهم في إحياء التراث السوسيولوجي حول موضوع المجتمع المدني بشكل عام ومفهوم لجمعيات بشكل خاص رغم النقائص التي تخللت بحثه والانتقادات التي تعرض لها في إهماله لبعض الجوانب خاصة السلبية منها في ظاهرة الجمعيات.

3-نشأة وتطور الجمعيات في العالم:

أمام سعي الحكومات الحالية إلى الربح، وتوجه معظم الدول إلى اقتصاد السوق، أصبحت لا الحكومة ولا السوق قادرتان على مواجهة التحديات الحالية ولا على تحقيق التنمية الشاملة، إلا بمساعدة مؤسسات تتوسط هذا المجال خاصة بعد الأزمات التي لحقت العالم بداية من انهيار الشيوعية وصولا إلى أزمة التنمية التي أدت إلى تفتح الحكومات على تقبل هذه المؤسسات التي تمثل المجتمع المدني خاصة الجمعيات والتي تعد اللبنة الأساسية في إشراك المواطن لتحقيق مساعيه المختلفة.

إن مقياس ووزن كثافة المشاركة الجمعوية مرتبطة بمستوى تطور وتحضر المجتمع المدني ومدى حضوره ونفوذه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ،ويمكن ملاحظة ذلك جليا عندما نقارن هذا الموضوع بين الدول المتطورة والدول المتخلفة.

فعلى سبيل المثال بلغ عدد الجمعيات في فرنسا سنة 2001 :880.000 جمعية و 735.000 منها تعتمد في نشاطاتها على العمل التطوعي بمعنى (11 مليون شخص متطوع) وتسجل سنويا 70.000 جمعية جديدة ويساهم هذا القطاع في خلق 907.000 منصب شغل دائم بمعنى آخر 04 فرنسيون من 10 ينشطون داخل الفضاء الجمعوي.

بينما نجد أن نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر ضعيفة جدا إذ لا تتعدى 05 % وتتضاعف هذه النسبة في المغرب لتصل إلى 11 %. وعلى سبيل المقارنة تتراوح نسبة المشاركة في فرنسا ما بين 39 و 43 % هذا مع العلم أن هذا البلد يعد من بين البلدان الأقل تطورا في هذا المجال مقارنة بالولايات المتحدة وإنجلترا والبلدان الإسكندنافية

ويعود سبب هذا التباين في الالتزام والمشاركة الجمعوية بين الشمال والجنوب إلى:

أ – في البلدان المتطورة:

إذا استطاعت الدول المتطورة أن تؤسس مجتمعا مدنيا كطرف له مكانة ونفوذ باعتباره المتعامل المميز للسلطات المركزية والعمومية، فإن ذلك لم يتحقق إلا من خلال سلسلة من النضالات والصراعات والحركات الاجتماعية كثيرا ما كانت عنيفة عانت منها مختلف المجموعات والطبقات الاجتماعية خاصة الشعبية منها خلال قرنين من الزمن، لتتوصل الدولة في آخر المطاف وتقتنع بضرورة وإلزامية وجود المجتمع المدني كطرف ضابط لميزان القوى بين السلطة ومختلف الفئات الاجتماعية وكطرف كذلك أدرى بمشاكلها واحتياجاتها المختلفة والمتنوعة.

كما أن التحضر العمراني الهائل وما أنجر عنه من حراك جغرافي مهني واجتماعي وكذا تفكك الروابط الاجتماعية وبروز النزعة الفردية كانا سببا كذلك للجوء الناس إلى الفضاء الجمعوي لتعويض هذا التفكك وإعادة هيكلته بطرق وصيغ أخرى.

ومن أمثلة ذلك ما حدث في فرنسا وما عرفته الجمعيات هناك ويتجلى ذلك مليا فيما يلي:

❖ **نشأة الجمعيات في فرنسا:**

إن الديمقراطية التقليدية لم تكن تعترف بهيئات وسيطة بين الفرد والسلطة، وإنما كان هناك طرفان: السلطة من جهة والشعب بممثليه في البرلمان من جهة أخرى. وكانت الثورة الفرنسية التي حملت مبادئ الحرية والعدالة والمساواة وأقرت للفرد الحقوق السياسية والفردية المختلفة لم تعترف في البداية بحرية الاجتماعات وتكوين الجمعيات لأن تكوين الجمعيات يتضمن أعمالا منظمة مستمرة الوجود وهي بذلك لا تمثل حقوقا فردية.

وكان صدور قانون" **شابيلي**" بمنع تكوين الجمعيات الدائمة وتحريم كل اتفاق بين المنتجين ولو كان بقصد تحسين شروط الإنتاج محاولة للقضاء على الهيئات الوسيطة بين الأفراد والسلطة.

إلا أن الوضع السياسي الذي كان يعيشه العمال وأمام تعنت أصحاب المعامل والصناعة، بدأ العمال ينادون بتحسين أوضاعهم.

وكان موقف العمال في البداية عبرة عن رد فعل دفاعي ضد القهر الرأسمالي للمطالبة برفع الأجور وتقليل ساعات العمل وتحسين ظروف العمل، وكانت تجمعاتهم في البداية لا تريد الاصطدام بالنظام الاجتماعي بل كانت تكتفي بإقامة علاقات سرية بين الأعضاء الذين ينتمون لمهنة واحدة لتحسين أوضاعهم، ولكن مع التوسع الصناعي وزيادة عدد العمل وموقف أصحاب العمل فإن المعارضة والاحتجاج أصبحت توجه إلى السلطة نفسها ،واضطرت السلطة إلى الاعتراف بهذه الهيئات الوسيطة والسماح بتكوين الجمعيات التي تعبر عن هذه الطبقات الجديدة التي تزداد أعدادها .وهكذا سمح في فرنسا عام 1869 بعقد أول اتفاق مؤقت لرفع الأجور وفي عام 1867 سمح بتكوين الشركات المساهمة وأخيرا اعترف بحق تكوين النقابات المهنية عام 1884.

وكانت هذه الظاهرة قد انتشرت في البلاد الأخرى كبريطانيا وألمانيا فكان ميلاد النقابات عام 1830 .

وقد لعبت النقابات دورا كبيرا في الثورة الروسية ذلك أن النقابات في روسيا قد توجهت إلى العمل السياسي فور ميلادها في نهاية القرن 19.

وقد حاولت الحكومات مقاومة هذه الحركات النقابية حتى أن الحكومة الفرنسية التجأت عام 1920 إلى القضاء لطلب حل المؤتمر العام للعمال بدعوى أنه يسعى لتحقيق أغراض خارجة عن مجرد الدفاع عن مصالح العمال الاقتصادية وقد حكمت محكمة جنح السين بحل المؤتمر المذكور لأنه يحاول إيجاد دولة داخل الدولة ولأنه يملي بطرق الإكراه إرادته على الدولة.

وهكذا بدأت تزداد أعداد هذه الجماعات وتظهر جماعات جديدة مختلفة كوسيلة للتعبير عن مختلف المطالب والاتجاهات خاصة وأن الديمقراطية التقليدية التي تقوم على فكرة التمثيل النيابي أصيبت بأزمة غيرت من بعض المبادئ والأسس التي قامت عليها.

وكان للحربين العالميتين والأزمات الاقتصادية دور بارز في إبراز دور هذه الجماعات حيث خلقت أوضاعا جديدة ومشاكل كثيرة جعلت من هذه الجماعات عنصرا فعالا للدفاع عن مصالح مختلف الفئات المتضررة والمنكوبة والمستفيدة في نفس الوقت، كما لعبت دورا في مساعدة الحكومات في شكل جماعات تطوعية تعمل إلى جانب المؤسسات الرسمية للدولة، حيث وجدت السلطات في وجودها عاملا مساعدا في سبيل مواجهة المشاكل الاجتماعية المختلفة التي تولدت عن الحرب من جهة ولاتساع دور الدولة في مجال الخدمات الاجتماعية من جهة أخرى (فاروق حمديشي,98,ص **26**)

ب – في البلدان المتخلفة:

إن الظاهرة الجمعوية حديثة العهد في هذه البلدان مقارنة بدول أخرى حيث اقتصرت في المجالات التقليدية كالمجال الاجتماعي والديني والخيري في أغلبها، ويرجع هذا بالدرجة الأولى إلى:

- عدم استعداد السلطة على تطوير مجتمع مدني مستقل، حيث كان لا ينظر إلى الفضاء الجمعوي إلا كامتداد للسلطة ودرعها الخارجي والواقي فقط لتلعب بذلك الدور المكمل والمدعم للسلطة لا غير.
- ضعف تقاليد وثقافة الجمعيات كشرط لتطوير قيم اجتماعية جديدة مثل التطوع والعمل الجماعي والتنظيم والتسيير المحكم للجمعيات والتغلب على الانغلاق الفردي.
- وكذا عدم قدرة الجمعيات على إيجاد إستراتيجية جديدة في التعامل مع السلطات العمومية وتقليص نزعة الاتكال دوما على مساعداتها حتى تضمن الجمعيات نوعا من الاستقلالية في نشاطها كي تضمن استقرارها وتوسعها وتطورها وترقى إلى المهنية.

ومن أمثلة ذلك:

- ما عرفته الجزائر في مجال الجمعيات حيث عرفت ثلاثة مراحل وأنواع من التشريعات بالجمعيات ففي بداية الستينات واصلت شكليا في الحفاظ على القانون الفرنسي 1901؟، ليلغي ويعوض بقانون فبراير 1971 الذي قام بتصفية كل الجمعيات المستقلة عن طريق فـــــــرض الاعتمـــــــــاد المـــــزدوج (رخصة من الوالي وأخرى من وزير الخارجية (مما أجبر الجمعيات إما أن تنظم في المنظمات والاتحاديات المهنية الرسمية تحت رعاية الحزب الواحد آنذاك أو الموت).

ثم جاء قانون 1990/12/04 والذي ألغى أغلبية القيود الهامة وعلى رأسها الاعتماد المزدوج ونظرا للتسهيلات التي جاب بها هذا القانون الأخير فقد أدى ذلك إلى بروز عدد هائل من الجمعيات في بداية 1987 وخاصة بعد 1990.

وتجدر الإشارة إلى أن نشأة وتطور الجمعيات في الجزائر سنتعرض إليه بنوع من التفصيل في العناصر المقبلة.

4-أنواع الجمعيات:

إن تزايد الجانب الكمي للجمعيات سار معه كذلك تنامي في الجانب النوعي حيث تم اكتساح مجالات عديدة فقانون الجمعيات لا يحدد مجالات بعينها للجمعيات وأنواع على حساب أخرى، فالمهم هو عدم مخالفة أهدافها للنظام التأسيسي أو الآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها فهناك جمعيات: رياضية ودينية وثقافية ومهنية وصحية وجمعيات للدفاع عن حقوق الإنسان وجمعيات نسوية وللمعوقين ولحماية الطفولة... وكذا الجمعيات البيئية التي تعني بمشاكل البيئة وضرورة حمايتها والتي تعتبر موضوع الدراسة في هذا البحث.

فما هي هذه الجمعيات ؟ وما هي ظروف نشأتها في العالم ؟ وكذا في الجزائر ؟

5-ظهور الجمعيات البيئية في العالم:

أصبح موضوع البيئة في الربع قرن الأخير ليس شغل واهتمام المؤسسات الرسمية في الداخل والخارج وحسب إنما أصبح كذلك مركز اهتمام للمجتمع المدني داخليا وخارجيا بشهادة الكثيرين، فتطوير المجتمعات لا يتم عن طريق السياسات الحكومية فقط وإنما عن طريق تناسق الجهود بين الأجهزة الحكومية والتنظيمات غير الحكومية التي تستطيع بفضل قدرتها التعبوية والتطوعية على استقطاب الأفراد وإشراكهم في حل مشكلاتهم المختلفة خاصة البيئية منها التي تهدد ليس فقط الحاضر بل المستقبل كذلك، فبفعل تنامي الوعي العام لدى هؤلاء جميعا بوجوب المحافظة على التوازن بين الإنسان وبيئته وضرورة حمايتها جعل الحركة الجمعوية البيئية تزدهر وتظهر في كل قارات العالم فما الذي أدى إلى نشأتها ؟

1- الحركات البيئية في الشمال مقاربة نظرية :

توجد أدبيات عديدة حول ظهور الحركات البيئية في الشمال ، و تسهب الدراسات خاصة في أوروبا حول الظروف البنيوية التي شهدتها أعوام السبعينات و أدت إلى توليد التعبئة البيئية .

إن الوفرة الإقتصادية في الشمال ، في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية قد حلت بدرجة كبيرة الجوانب

الكميةquantitive من التوزيع ، وكانت الجوانب الكيفية qualitative المتمثلة في الظروف البيئية و نوعية الحياة هي التي سببت القلق بشأن التلوث و النفايات الصناعية ، و اضمحلال الحضر و تدفق الوفرة ، و لقد أصبحت هذه الجوانب الكيفية فضاءات جديدة للسياسية ، بينما أصبحت المناطق البرية البكر التي لم تتعرض لعمليات العمران المدني و الهواء النقي رموزا جديدة للمجتمع و الحياة الصحيين ومن هنا ظهر مفهوم التعبئة البيئية .

Environnemental Mobilization، و تصورها كشكل من أشكال السياسة "ما بعد

المادية" يتميز عن السياسة المادية لمنابر العمال و النقابات العمالية ، و قد أوضحت الدراسات في أوروبا و غيرها من الأماكن إنتماء القائمين الأساسيين على عملية التعبئة إلى الطبقة الوسطى في الأغلب ، فضلا عن كونهم يعيشون في ظروف مادية تيسر تجاهلهم النسبي للمطالب المادية و الإقتصادية و متطلبات التوزيع خاصة و هناك قضايا خطيرة تتجاور الطبقة ، و هياكل التميز ، و القيم الثقافية و غيرها من الجوانب الرمزية .

إن ظهور هذه السياسات ما بعد المادية قد قاد بعض الباحثين إلى اعتبار النزعة البيئوية ظاهرة كاملة و اعتبار السياسات الخضراء

Green politics المتعلقة بحماية البيئة دليل على رفاهية قصوى للمجتمع الإستهلاكي ،

(رانجيت دويفيدي ، 02 ، ص 94) لقد أصبحت الحركة البيئية في أروبا مثالا على تحليل الحركة الإجتماعية الجديدة ، و كانت تلك الجدة تتعارض بشكل مباشر مع السياسة القديمة للحركة العمالية و التي كانت ترتكز على الوضع الطبقي ، و قد ظهرت تلك الحركات الإج الجديدة كاستجابة جديدة للتظلمات الجديدة، و عند تحليل هذه الحركات نجد أن الحركات البيئية انبثقت من الفوضى الشديدة بالمجتمع الصناعي ، حيث تجتاز الطبيعة و البيئة تحولات راديكالية و عادة غير مقصودة و إن كانت دائمة و ذات تبعات سوسيولوجية بعيدة المدى ، و كقوى سياسية جديدة فإنها تعبر عن رغبة عامة لصالح المجتمع المحلي ، و التحقق الذاتي و الرضا الشخصي و نشر الأنماط الثقافية البديلة و أنماط الحياة بوجه خاص ، قد تؤدي إلى تغيير تمثيل الطبيعة كموارد للإستغلال الإقتصادي و التقدم. و على الجانب الآخر من الأطلسي كانت الأبعاد التنظيمية لحركة ما و ليس امكاناتها في التغيير تعتبر الأساس الذي يقوم عليها تحليلها المهيمن ، وقد تحولت بؤرة التركيز من الشروط البنيوية المسبقة التي تعززإنشاء حركات جديدة إلى مشكلات التعبئة و التنظيم وصنع القرار الإستراتيجي ،

و كان تحليل الحركة حافلا بمصطلحات مثل تنظيم الحركة الإج و صناعية الحركة الإج و هي مؤشرات تدل على الإهتمام بالجوانب المتعلقة بتعبئة الموارد في الحركات الإج ، و هو ما كانت بؤرة تركيزه تجد أفضل تعبير عنها في سياسات الحركة التي ترتكز على الأطروحة القائلة أن الإستياء الإج قد يكون عاما في حين أن العمل الجماعي ليس كذلك و هكذا في حين يؤكد تحليل الحركة الإج الجديدة على أسباب ظهور فاعلين إج جدد.

و تركز نظرية تعبئة الموارد على كيفية تحقيق هذه التعبئة و بتطبيق ذلك على ميدان التعبئة البيئية تحدد مقاربة تعبئة الموارد تصورا للمسألة باعتبارها تجمعا يضم مجموعات من الممارسات منظومة على نحو عقلاني ، و يفيد هذا التحليل عند تحليل عمليات المنظمات البيئية و الشبكات البيروقراطية البيئية على المستوى الجزئي مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة و منظمة السلام الأخضر و غيرها و تعبئة الموارد على مختلف المستويات و قضايا القيادة و صنع القرار و المصالح الإستراتيجية و

فعاليات الإحتجاج و المنافسة بينهم على الموارد ، و تصبح الحركة البيئية في هذا المنظور هي كيفية قيام المنظمات و الشبكات بعملها .

لقد ألقت الدراسات المعاصرة حول الحركات البيئية الضوء على العديد من جوانب المحدودية في تلك التحليلات ، كما طرحت كيفية بناء النظريات من اتجاهات شتى و مثيرة للإهتمام و على سبيل المثال تعرض توجه النظرية الكبرى لمقارنة الحركة الإج الجديدة للإنتقاد لإفتراضه أن الأعمال الجماعية تتبع من الأشكال الجديدة للهيمنة البنيوية كما أنها تميل أيضا إلى تثبيت إمكاناتهم في التغيير . و بالمثل تقلص و تختزل مقارنة تعبئة الموارد التعبئة البيئية إلى مجموع من الناس ينظمون الموارد للنضال من أجل مصالحهم ، وقد يكون أكثر أهمية أن الدراسات المعاصرة قد لفتت الإنتباه إلى نوع من العمل الجماعي البيئي الذي يبرز في العالم الثالث و يختلف كيفيا عن الأسباب و الإهتمامات التي عبرت عنه الحركات العالمية الأولى . (رانجيت دويفيدي ، 02 ص96).

2- الحركات البيئية في الجنوب :

كانت الدراسات المتعلقة بالحركات البيئية في العالم الثالث تعتبر تلك الحركات من حيث الجوهر أفعالا يتخذها الفقراء المهمشون من أجل حماية وسائلهم البيئية لكسب الرزق و الإعاشة ، و تشكل الموارد البيئية مثل الأرض ، المياه و الغابات القاعدة المادية لإنتاج و إعادة إنتاج الفقراء إقتصاديا ، و نجد أن ممارسات و أنشطة الدفاع عن هذة الموارد وسط تجاوزات و فساد الشرائح الأغنى من المجتمع هي ما يميز النزعة البيئية في العالم الثالث عن نظيرتها في العالم المتقدم .

وفي الجنوب تتقاسم مقاربات الحركات البيئية مع الحركات الأوروبية النظيرة التخلص من الأوهام المتعلقة بصحة الصراع بين اليسار و اليمين باعتباره يمثل التحليل المركزي و السياسات الطبقية باعتبارها تمثل العمل العام المناسب و الأساسي ، و على الزعم من النظر إلى الحركات البيئية كحركات تتبع من خارج نطاق السياسات الطبقية يجري تنظير النزاع البيئي من زاوية طبقة بين الأغنياء و الفقراء.

و لقد ألقى عدد من الباحثين الضوء على الإختلافات القائمة بين مختلف الحركات في الشمال و الجنوب و فقا لما يقوله رادكليفت :

فإن المكونين الرئيسيين للحركات البيئية في الجنوب ليس لهما سوى أهمية هامشية بالنسبة لأغلب الحركات في البلدان المتقدمة ، و يتمثل هذان المكونان في أن الذين تتكون منهم الحركة هم الذين يخوضون النضال من أجل كسب الرزق و ثانيا أنهم يدركون أن نضالهم من أجل الرزق لن يحقق نجاحا إلا إذا تم التعامل مع البيئة و إدارتها بأسلوب مستدام.

و انطلاقا من سيادة مقاربة الإقتصادالسياسي بشأن النضال من أجل الموارد يعزو الباحثون نهوض الحركات البيئية ونموها في الجنوب إلى الإستغلال الصارم للموارد الطبيعية التي تغذي عملية التنمية

في المجتمعات مابعد الكولونيالية علاقات الانتاج غير المحلية التي تحكم استخدام الموارد الطبيعية وتحويلها فضلا عن التفاوت في توزيع الموارد و يعتبرون أن النضالات البيئية تقوم في جزئها الأكبر بين الذين استفادوا من التنمية الإق و بين الذين يتحملون تكلفتها. و يذهب شيفا إلى أن الحركة البيئية الهندية تعد بمثابة رد الفعل إزاء "مشروع تنمية الموارد و الطاقة لدى النخبة الاقتصادية في البلد.

لقد أدى الطلب على موارد التنمية إلى تضييق قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لحياة الفقراء والعاجزين إقتصادياء إما عن طريق نقل الموارد مباشرة بعيدا عن الإحتياجات الاساسية أو عن طريق تدعيم العملية الايكولوجية الجوهرية التي تكفل تجدد الموارد الطبيعية الدائمة للحياة، وفي ضوء هذه الخلفية انبثقت الحركات الايكولوجية كرد فعل من جانب الناس إزاء هذا التهديد الجديد لمعيشتهم وكمطالبة بالحفاظ الإيكولوجي على النظم الأساسية الداعمة للحياة.

وتتمثل الفضاءات أو الموانع الرئيسية للنزاعات والحركات البيئية بالجنوب في الأنشطة والمشروعات المتعلقة بالطاقة والموارد الكثيفة مثل السدود الكبرى وتجارة الغابات والتعدين والزراعة ذات الطاقة الكثيفة وصيد الأسماك الآلي وهي المشروعات والأنشطة التي تهدد قاعدة موارد الفلاحين وغيرهم من الجماعات وتؤدي إلى نضوبها.

إن الشكل العادي للتعبير عن الحركات في الجنوب يضرب بجذوره في الاقتصاد السياسي للجنوب، ويختلف على نحو متمايز عما يوجد في الشمال ما بعد الصناعي، ونجد هنا أن التغييرات السياسية عن مختلف التوجهات بما في ذلك التوجهات البيئية لا تزال مشروطة بالنزاعات القائمة بين الصناعة والفلاحين.

وفي العالم النامي كما أشار Gadgil و Guha أن التوجه البيئي يجد أصوله في النزاعات القائمة بين الجماعات المتنافسة على الموارد الإنتاجية كما يؤدي تكثيف استخدام الموارد إلى إضعاف الأنشطة الإقتصادية القائمة والمتعلقة بموارد الرزق والإعاشة، وهنا يعد النزاع البيئي في جانبه الأكبر مجرد شكل أخر من أشكال الصراع العرق (رانجيت دويفدي ،02، ص 97)

وعلى خلاف ما يحدث في الشمال لا تدور النزاعات بدرجة كبيرة حول كيفية إستخدام البيئة وإنما حول من الذي يجب أن يستخدمها ويستفيد منها، وكما لاحظ Matinez – Alier "نجد في الحركات البيئية في الجنوب أن وصف الحركات بأنها بيئة يعد وثيق الصلة بقدر ما يتعلق الأمر بتعبير تلك الحركات على الأهداف من زاوية المتطلبات الإيكولوجية للحياة، وهكذا فالأمر لا يتعلق بأنماط الحياة بقدر ما يرتبط بفرص الحياة التي تشكل ميدان المعركة بالنسبة للسياسات البيئة في الجنوب.

يميل تمايز المقارنة بين الجنوب والشمال في اتجاه تفضيل مقاربة الاقتصاد السياسي ، بشأن توزيع واستخدام الموارد في الجنوب في مقابل المقاربة التنظيمية أو مقاربة الحركة الإجتماعية الجديدة

في الشمال، فالحركات البيئية في الجنوب مثلها مثل الحركات البيئية الأوروبية تخضع دوما لتحليل منتظم ، حيث تعبر كرة فعل إزاء التناقضات الدائمة المتعلقة بالنظام، وسواء كانت تلك الحركات تسعى إلى قيم ما بعد مادية أو إلى متطلبات ماديا للحياة فقد كانت تتسم براديكالية تعميمية موجهة نحو النظام ككل (رانجيت دويفيدي ،02 ، ص 98).

3- عوامل نشأة الجمعيات البيئية الدولية:

لقد برزت هذه الجمعيات البيئية في الدول المتقدمة ابتداء ثم انتشرت حمى الاهتمام بها إلى مختلف دول العالم بحيث لم يعد توجد دولة إلا وفيها عدد من هذه الجمعيات.

لقد تنادى أبناء الدول المتقدمة لتنظيم الجهود من أجل الحد من التصنيع وترشيده لما فيه من أضرار بالبيئة، وطالبوا بوقف التدهور البيئي والتلوث الناجم عن الصناعات، وشكلوا جمعيات وهيئات ومنظمات بيئية أو أحزاب للخضر مما اضطر كثير من زعماء العالم أن يضمنوا خطبهم في الاحتفالات والمناسبات بعض الكلمات الداعية للحفاظ على البيئة.

وبعد ذلك أصبحت قضية البيئة هي الشغل الشاغل للرأي العام العالمي جنبا على جنب مع موجة الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، وباتت المنظمات الدولية غير الحكومية (الجمعيات) ذات حضور قوي في الشؤون الدولية في كل ما يتعلق بالبيئة وقد وقعت الاتفاقيات الدولية لتسهيل عمل هذه المنظمات وتصميم أنشطتها التي تتضافر مع الجهود الحكومية في مجالات البيئة مما أعطاها الصفة الشرعية والقبول من جانب الحكومات، سيما أن الحكومات لا تلتزم اتجاهها بأي التزامات مالية من الناحية الرسمية وهذا ما أعطاها أيضا قسطا من الحرية والتصرف في شؤونها أكثر من المؤسسات الحكومية (راتب السعود, 04, ص 259).

وترجع أهم العوامل التي أدت إلى نشوء الجمعيات الناشئة في مجال البيئة على المستوى الدولي إلى:

- وقوع الكوارث الإيكولوجية والأزمات البيئية في العالم المعاصر خاصة منذ منتصف القرن الحالي مما أدى ذلك إلى يقظة حقيقية للضمير العالمي وإلى وعي عام دولي بضرورة وحتمية التعاون الجماعي من أجل وضع حد للتدهور البيئي للأرض أو على الأقل التخفيف منه وذلك لا يتحقق إلا من خلال المشاركة الفعلية للجماهير من خلال تكتلهم في شكل جمعيات بيئية .

ومن أهم هذه الكوارث الإيكولوجية تلوث الهواء في لندن 1952 وكذا 1962 وحادثة ثوري كانيون النفطية 1967 وما سببته من تلوث في المياه البريطانية، وانفجار حقل سنتا بربرا النفطي في كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1969 وما سببه من تلوث مائي وهوائي ضف إلى ذلك حوادث نفطية أخرى كالتي وقعت في سواحل جنوب إفريقيا وقبلها سنة 1971 سفينة أوتلو

وسفينة يويومارو اليابانية سنة 1975 ،كارثة المفاعل النووي الروسي تشرنوبيل عام 1986 وحادثة الكويت بانفجار 730 بئر بترولي عام 1990

وقد ساهمت هذه الكوارث في ظهور أكثر من 900 جمعية بيئية ما بين 1988 و 1989 .

- اقتناع المؤسسات المالية الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي بأن التقدم والنمو لا يمكن تحقيقهما بفعالية دون مبدأ المشاركة الفاعلة للسكان والمنظمات غير الحكومية والذي بات شرطا أساسيا لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار في إطار بيئي سليم، ولقد أدى هذا إلى ظهور عدد كبير من الجمعيات الناشطة خاصة في مجال البيئة حيث استفادت من تخصيصات مالية منحها إياها كل من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وصندوق الاتحاد الأوروبي والصندوق الدولي للبيئة.
- تطور وسائل الإعلام والدعاية حيث أدى ذلك إلى انتشار الوعي بضرورة المحافظة على البيئة من خلال تكاثف الجهود بين كل من السياسيين والمواطنين والجمعيات البيئية ولقد حولت هذه الوسائل الجمعيات البيئية إلى قوة تغيير وضغط من أجل تجسيد التزامات الدول المتعلقة بالتقليل من التلوث وحمايـــــــــة البيئـــــة (سقاس, 00, ص **49**).

ويمكن تفسير تنامي عدد الجمعيات البيئية في العالم بشكل عام على أساس عاملين:

العامل الأول:

عدم تكافؤ القوى بين دول العالم الرأسمالي ودول العالم الثالث مما نتج عنه شمال يتمتع بالوفرات الاقتصادية وبوتيرة إنتاج سريعة تركت آثارا سلبية على الإنسان والموارد الطبيعية والبيئية وكذا جنوب يعاني من مشكلات قصوى أبرزها الفقر وتدهور البيئة الطبيعية، ومن هنا أصبحت المنظمات البيئية الغربية تنادي بضرورة بناء مجتمع مدني عالمي خارج الإطار الخاص للدولة القومية يقوم على أساس شبكة للعلاقات الاجتماعية والثقافية وخاصة البيئية للحد من هذه المشكلات (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا,98, ص 09) .

العامل الثاني:

ويتمثل في تفاقم ظاهرة التمدن وما خلفته من أنماط حضرية سريعة وغير مخططة ساهم التصنيع الكثيف في تبلورها مما نتج عنه تلويث المدن وظهور ظواهر حضرية سلبية كالفقر والبطالة وتدني الوعي البيئي والإحساس بالمشكلات البيئية من قبل الأفراد (مصطفى كمال,93, ص 257).

كل هذا أدى إلى ضرورة بروز الجمعيات البيئية وكذا ضرورة تنامي عددها للتحسيس بخطورة هذه الظواهر على البيئة والعمل من أجل إيجاد الحلول الممكنة للتصدي لها والتقليل من التلوث الذي مس كل مكوناتها. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الجمعيات قد تحولت من مرحلة إثبات الوجود من 1971

إلى 1990 وفرض النفس إلى مرحلة المشاركة والتأثير في السياسات البيئية الدولية منها والوطنية من 1990 إلى يومنا هذا.

كما أن مواقف هذه الجمعيات انتقل من الطابع الاحتجاجي إلى طابع تقديم بدائل وحلول ممكنة خصوصا بعد التوقيع على اتفاقية ستوكهولم سنة 1972.

6- جهود بعض الجمعيات البيئية في حماية البيئة:

إن ما وصلت إليه البيئة اليوم دفع بالحركات الجمعوية البيئية وكذا السياسيين والعلماء إلى المطالبة بوضع حد لتخريب الإنسان للبيئة في كل مكان خاصة مع الطبيعة الديناميكية أو المتحركة للتلوث الذي لا يحتاج إلى تأشيرة مرور أو جوازسفر لعبور حدود الدول وكذا عالمية بعض المشاكل، فالكرة الأرضية برمتها تعتبر بيت الإنسانية المشترك ما يلحق بشمالها من تدمير يؤثر حتما في جنوبها لذلك لا بد من تحقيق مبدأ المشاركة في حماية بيئتنا من التدهور والتخريب ففي تحقيقه تتحقق مصلحة الجميع ليس في الحاضر فقط لكن مصلحة الأجيال المستقبلية أيضا.

ويظهر هذا العمل من أجل حماية البيئة جليا في جهود الجمعيات البيئية وما تقوم به، وفيما يلي جهود بعض الجمعيات البيئية الناشطة :

1- حركة السلام الأخضر GREEN PEACE :

وهي منظمة بيئية دولية غير حكومية ،حققت نجاحا باهرا في المحافظة على البيئة ودعم قضياها منذ ظهورها سنة 1971 بمدينة VAN COVER الكندية. حيث كان عدد أعضائها المؤسسين لا يتعدى 20 عضوا ليصل سنة 1989 إلى أربعة ملايين منخرط ولها أكثر من 33 مكتب في أكثر من 23 دولة .

ومن أهدافها:

-معارضة صيد الفقمة المهددة بالانقراض خاصة بكندا .

- سد كل الروافد التي تصب فيها النفايات السامة في الموانئ والأنهار ومنع رمي براميل النفايات والمخلفات النووية السامة في البحر.

- وكذا منع التجارب النووية التي تجري في البحار والمحيطات .

- معارضة كل ما يؤدي إلى تزايد تآكل طبقة الأزون .

حيث جعلت كل ما يؤثر في البيئة سلبا في الحاضر أو المستقبل هدفا لها معتمدة في ذلك على العمل الميداني لأعضائها وعلى نقل الحقائق عبر مختلف وسائل الإعلام المتطورة إلى جماهير الناس، ضف إلى استقلالياها التامة في اتخاذ قراراتها واعتماد ميزانيتها إلا على اشتراكات أعضائها بالدرجة الأولى (WIKIPEDIA,02/11/2008,10 :53h)

2- الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة والموارد البيئية IUCN:

ترتبط في هذا الاتحاد الذي يتخذ من سويسرا مقرا له حكومات ومنظمات غير حكومية وعلماء وخبراء في حماية البيئة بهدف تنمية موارد البيئة الحية واستخدامها المعزز، حيث أنشأ عام 1998 يضم أكثر من 450 عضو من الحكومات والمنظمات غير الحكومية في أكثر من 100 بلد تعمل على:

- رصد واقع الأنظمة البيئية في المناطق المختلفة في العالم.
- تخطيط الأنشطة الخاصة بالمحافظة على البيئة.
- توفير المساعدة والخبرة اللازمتين في مجالات الأنواع المهددة بالانقراض والمناطق المحمية والإيكولوجيا والتخطيط البيئي والتربية البيئية (راتب السعود, 04, ص 260)

3- شبكة الجمعيات الإفريقية للبيئة ANUN:

وهي جمعية بيئية غير حكومية ظهرت في الذكرى العاشرة لمؤتمر ستوكهولم بنيروبي عام 1982 تأسست من 21 عضو من مختلف الجمعيات الوطنية في إفريقيا لسد الفراغ التنموي البيئي فيها خاصة وأن المنطقة بكينيا والدول المجاورة تعرف تدهورا مستمرا في مواردها البيئية ،ومن نشاطاتها:

- تنظيم ورشات تكوين حول الاستعمال الحسن للمواد الكيماوية
- مكافحة التصحر.
- العمل على إنشاء شبكة من الصحفيين الأفارقة المختصين في شؤون البيئة من أجل التوعية بمشاكلها حيث أصدرت مجلة ECOAFRICA التي تعالج فيها مسائل بيئية مختلفة، كل هذا من أجل الوقوف بالبيئة والعمل على خلق تعاون وتضامن بين الجمعيات الإفريقية التي تعاني من نقص في التجربـــــــة والوسائـــــــل.

ضف إلى ذلك جمعيات بيئية أخرى كانت ومازالت تعمل من أجل البيئة، وتجدر الإشارة إلى أن بعض هذه الجمعيات عمدت إلى إنشاء أحزاب سياسية شعارها حماية البيئة والتوعية بأهميتها ومن أمثلة ذلك **الحزب الأخضر في ألمانيا** الذي **تأسس عام 1980** وحصل على نسبة 1,5% من مجموع أصوات الناخبين وحصل سنة 1983 على 5,6 % من مجموع الأصوات وأصبح لهم وقتها 27 مقعدا في البرلمان كما ظهر **حزب سياسي في اليابان 1983** ينادي بحماية البيئة بطرق سليمة بعيدة عن العنف. والحكومة الائتلافية في فرنسا إحدى تشكيلاتها هي **حركة الإيكولوجيين** والتي تمكنت من الفوز بعدة حقائب وزارية في الانتخابات منها وزرة البيئة كما أن إحدى نشيطاتها حصلت على مقعد في البرلمان الأوروبي أهلها إلى نقل انشغال الدفاع عن البيئة من فرنسا إلى سائر الدول الأوروبية. وليس ظهور مثل هذه الحركات الخضراء قصر على الدول المتقدمة فقط وإنما ظهرت في دول العالم الثالث ومنها الجزائر (حزب الطبيعة والنمو) وفي مصر (حزب الخضر) وإن كانت مثل هذه الأحزاب ما زالت

الناخبين وحصل سنة 1983 على 5,6 % من مجموع الأصوات وأصبح لهم وقتها 27 مقعدا في البرلمان كما ظهر **حزب سياسي في اليابان 1983** ينادي بحماية البيئة بطرق سليمة بعيدة عن العنف. والحكومة الائتلافية في فرنسا إحدى تشكيلاتها هي **حركة الإيكولوجيين** والتي تمكنت من الفوز بعدة حقائب وزارية في الانتخابات منها وزرة البيئة كما أن إحدى نشيطاتها حصلت على مقعد في البرلمان الأوروبي أهلها إلى نقل انشغال الدفاع عن البيئة من فرنسا إلى سائر الدول الأوروبية. وليس ظهور مثل هذه الحركات الخضراء قصر على الدول المتقدمة فقط وإنما ظهرت في دول العالم الثالث ومُنها الجزائر (حزب الطبيعة والنمو) وفي مصر (حزب الخضر) وإن كانت مثل هذه الأحزاب ما زالت بعيدة عن تحقيق أهدافها بسبب نقص الإمكانيات المادية والبشرية من جهة والعراقيل السياسية والبيروقراطية من جهة أخرى (ماجد راغب الحلو, 95, ص.ص 15,16).

تـمهيد:

زاد الاهتمام بموضوع البيئة مع دخول العالم الألفية الثالثة، حيث جرى التأكيد على أبعاد الأزمة البيئية العالمية وتداعياتها المختلفة والتي يتفق الكل على خطورتها بالنسبة لمستقبل الإنسانية واستمرارية الجنس البشري والتي لا يكفي تبريرها بمتطلبات تحقيق النمو والازدهار للإنسان بل البحث عن نموذج تنمية يوظف البعد البيئي لتحقيق رفاه الإنسان.

ويتفق المختصون على تعدد مناهجهم في تقييمهم لحالة البيئة في الجزائر على أن التدهور وصل إلى الخط الأحمر وأنه طال كل مناحي الحياة من هواء وتربة وغابات ومياه جوفية أو سطحية معلنا دق ناقوس الخطر لوضع البيئة في الجزائر بشهادة وزير تهيئة الإقليم والبيئة شريف رحماني بقوله:

(..... فإن بلادنا تعيش أزمة حادة في بيئتها.....كلنا يعرف أن البيئة سائرة في طريق محفوفة بتهديدات حقيقية)

I. البيئة و مشكلاتها في الجزائر:

1-واقع البيئة أثناء الاستعمار:

نتج عن التغيرات والتطورات السريعة التي عرفها المجتمع الجزائري مشكلات بيئية متنوعة ليست بحديثة العهد وإنما تضرب بجذورها إلى عهد الاستعمار، فقد عرفت الجزائر عدة كوارث طبيعية في عهد الاستعمار الفرنسي حيث تعرضت إلى:

- **سنة 1938:** مجاعة نتيجة للأمراض التي أصابت الزرع وكذا تساقط الثلوج لمدة شهر.
- **سنة 1847:** زحف الجراد وما سببه من كارثة بيئية كبيرة حيث بقي لمدة ثلاثة سنوات متتالية في الجزائر.
- **سنة 1867:** حيث وقع مرض في الزرع وانتشرت الرمة وأهلكت معظم المواشي، كما انتشر كذلك وباء الكوليرا.
- **سنة 1868:** زحف الجراد مرة أخرى.
- وما زاد الأوضاع سوءا سلسلة المواسم السيئة التي تعرضت إليها البلاد منذ 1920، حيث تسببت الكوارث الطبيعية التي عرفتها الجزائر في هذه الفترة إلى تردي الأوضاع الاجتماعية وكذا الاقتصادية، وما ترتب عنهما من ارتفاع في سعر المنتجات الزراعية وركود لعرض الحاجات الأساسية الخاصة بالمواطن الجزائري (دليمي, د.ت, ص 95).

وجدير بالذكر أن سياسة فرنسا المتبعة من استنزاف مفرط لمواردنا الطبيعية وتحويلها إلى فرنسا وسياسة الأرض المحروقة وقطع الأشجار وحرق الغابات وغيرها أدى إلى سوء الأوضاع البيئية أكثر،كما تعرضت الأراضي الجزائرية كذلك إلى تجارب نووية (منطقة رقان) أحدثت خرابا بيئيا كبيرا وملموسا إلى حد الآن. وما زاد المشكلة حدة هو غياب خرائط دقيقة لموقع التفجيرات النووية الأربعة في منطقة رقان ضف إلى ذلك المعدات والنفايات المشعة الملوثة التي دفنت في الصحراء الجزائرية .وما يترتب عنها من تدمير للبيئة وكل ما يرتبط بها .

2- في فترة الاستقلال:

ورثت الجزائر عن الاستعمار قاعدة اقتصادية واجتماعية وثقافية مزرية كل ذلك جعلها تختار أسلوب التنمية القصيرة الأجل تقوم على فلسفة احتكار الدولة لكل شيء، وإنتاج الثروة من خلال نمط تنموي سريع ومكثف، ومن ثم إعادة توزيعه في إطار اجتماعي وهذا لتحقيق احتياجاتها الأساسية وتوفير أكبر عدد ممكن من مناصب الشغل لليد العاملة ولو على حساب البيئة .

فرغبة منها للحاق بمصاف الدول المصنعة، جعلها تنظر إلى الصناعة لا على أنها أداة أساسية لتحقيق التنمية الإقتصادية والتقدم المطلوب، ولكن على أنها أداة لتعمق الإستقلال السياسي والخروج من التبعية الإقتصادية ،وبذلك إرساء صناعة قوية.

فإيمانها بذلك أدى إلى استثمار جزء هام من العائدات النفطية في القطاع الصناعي في مرحلة أولى والى الاستدانة من المؤسسات المالية الدولية في مراحل أخرى من أجل تحقيق النمو السريع والمستمر وتوفير مستويات معيشية أفضل للسكان المتزايدين.

ولكن النتيجة كانت عكس ما كان يتوقع بحيث كانت كما لخصها "**جون .د. شيلينيغ**"في تحليله لوضع البلدان النامية والجزائر واحدة منها في اندفاعها للنمو حيث قال :

"دخلت البلدان النامية السبعينات وهي تتوقع أن يغل عقد التنمية مكاسب إنمائية هائلة، وكان الكثير منها قد شرع في برامج إنمائية وطنية طموحة تقوم على أساس التخطيط الحكومي واستخدام الكيانات الوطنية كمحركات للنمو، إذ أخذت ترفض الهيمنة الإقتصادية والسياسية الخارجية، واتبعت سياسات تعتمد على الدولة والمشروعات المملوكة للدولة، واشتملت الضغوط الرامية إلى الإستقلال الإقتصادي على تولي السيطرة على الموارد الطبيعية ولكن بدلا من المحافظة على الثروات الوطنية ، فكثيرا ما كان يجري استغلال هذه الموارد بواسطة المصالح الوطنية لزيادة التحول بسرعة بمثل ما كان يفعل الملاك الأجانب، وأدت التشوهات السياسية والإقتصادية المترتبة على ذلك إلى تراكم ديون كبيرة واستنفاد للموارد الوطنية دون أن تنجح إلا فيما نذر في تحقيق وعدها بمستويات أفضل لمعظم السكان". (سقاس 00 .ص29 ، 30).

يستخلص من سياسة الجزائر- في العقدين الأولين من استقلالها- القائمة على التصنيع الشامل والمكثف أنها سياسة فاشلة بالرغم من تحقيقها بعض المكاسب، كانجازها لبعض المنشآت الصناعية الضخمة التي استطاعت أن تلبي بعض حاجيات الطلب الداخلي، وسبب فشلها يكمن في أنها لم تدمج في سياستها الإقتصادية التنمية على المدى الطويل، الشيء الذي تولد عنه تبذير وإسراف في استغلال ثروات البلاد الطاقوية منها خاصة والتي للأجيال المستقبلية حق فيها ،والأكثر من ذلك إلحاق الضرر الشديد بالتوازن البيئي في الجزائر.

3-نتائج السياسة المتبعة على البيئة :

إن السياسة المتبعة في الجزائر منذ الإستقلال قد ترتب عنها بالغ الأثر على النظام الإيكولوجي وذلك بشهادة كاتب الدولة السابق " AHMED NOUI " حيث صرح قائلا:

"انه حان دق ناقوس الخطر نتيجة السياسة الصناعية المنتهجة منذ بداية السبعينات على حساب الجانب البيئي الذي عرف مشاكل منها على وجه الخصوص التلوث الصناعي الذي أفرزته المركبات الصناعية المتمركزة خاصة عبر الشريط الساحلي الآهل بالسكان (عنابة، مستغانم، الجزائر، وهران، سكيكدة) فضلا على بقية كبريات المدن الداخلية (قسنطينة، سطيف ...)" (سقاس، 00، ص 51)

كما أن انعدام التخطيط أو سوء اختيار موقع إنجاز بعض المعامل والمصانع التي لم تأخذ الجانب البيئي بعين الاعتبار زاد من الوضع سوءا ومن أمثلة ذلك:

إنجاز مصنع بمدينة مستغانم لإنتاج الورق في حين المادة الأولية المتمثلة في الحلفة يزود بها مصنع من مدينة سعيدة، كما أنجز في التاريخ نفسه مصنع بمدينة سعيدة لتحويل الورق القديم المستورد من الخارج عن طريق ميناء مستغانم. وأيضا أقيم مصنع لمعالجة وصناعة الجلود بمدينة الرويبة بينما يزود بالمادة الأولية من ولاية الجلفة المشهور بتربية المواشي.

فضلا عن ذلك فإن مثل هذه السياسة شجعت الخواص على إقامة مصانعهم فوق الأراضي الفلاحية وبالقرب من المدن لسهولة التهيئة والقرب من وسائل الطاقة كالكهرباء والغاز وكان ذلك على حساب الجانب البيئي،وكذا تواجد معظم المصانع الملوثة بالقرب من تمركز الكثافة السكانية في الداخل أو الساحل وما تطرحه من سموم في الماء أو الهواء من شأنه أن يعرض الصحة العامة للمواطنين إلى أخطار حقيقية ماهوالا دليل على ذلك.

كذلك سياسة تأميم الأراضي الفلاحية التي قامت بها الحكومة في إطار الثورة الزراعية عام 1971 التي أدت إلى الإضرار بالتوازن الإيكولوجي والتنوع البيولوجي، حيث أن نزع ملكية الأراضي من ملاكها الأصليين أدى بهم إلى هجر حرفة الزراعة وبالتالي التوجه إلى البحث عن وظيفة في الإدارات

العمومية أو المركبات المتواجدة في المدن، فأدى ذلك إلى هجرة داخلية تسببت في خلل كبير في توزيع السكان بنسب غير متساوية بين أنحاء القطر الوطني وهذا بدوره تسبب في زيادة انتشار البناءات الفوضوية على حساب الأراضي الزراعية وجمال المحيط العمراني بما مسه من جراء المخلفات والنفايات المنزلية الصلبة والتي تركت مهملة من طرف هؤلاء، خاصة ثروة أشجار النخيل التي تقلصت منذ تبني سياسة التأميم إلى أقل من الثلث مما كانت عليه غداة الاستقلال، فكل ذلك ساعد على توسيع انتشار ظاهرة التصحر بشكل مخيف وأدى إلى تدهور الأراضي بفعل الانجراف وإلى تلاشي الغطاء النباتي بسبب الرعي المكثف من جهة وتخلي الدولة عن مشروع السد الأخضر من جهة أخرى.

فمثل هذا التعامل مع العقار كانت له آثار وخيمة على البيئة والإنسان وهو عكس ما تنصح به الدراسات الحديثة المهتمة بتسيير العقار البيئي تسييرا فعالا إذ تؤكد على ضرورة تحميل مسؤولية الحفاظ على البيئة والثروات الطبيعية المجتمع الريفي المحلي إلى جانب السلطة العامة وذلك بمحاولة تمليكه لبعض المساحات العقارية ذات الأهمية البيئية بغرض ضمان الاستمرارية في الاهتمام بها وبالتالي حمايتها من التعرض للتدهور.

4-أهم المشاكل البيئية:

إن عوامل تدهور البيئة الطبيعية في الجزائر عديدة ومتنوعة، فالغياب الكامل لإستراتيجية تنمية راشدة تدرج في اهتماماتها الابعاد البيئية هو ما أدى إلى الحالة المزرية للبيئة في بلادنا حيث يؤكد تشخيص وضع البيئة الجزائرية درجة التدهور المتقدم ويؤشر على المخاطر المتزايدة والمتعددة التي تتربص ببيئتنا وبنوعية حياة السكان والتي لازالت تنتظر الحلول الملائمة.

فبالإضافة إلى معاناتها كغيرها من دول العالم المتطورة منه والمتخلفة من جراء الإفرازات السلبية لثقب الأوزون والاحتباس الحراري وغيرها من المشاكل البيئية التي أصبحت عالمية بفعل تأثيراتها. فالجزائر تعاني هي الأخرى من مشاكل بيئية تتمثل أهمها في:

1-الاكتظاظ السكاني ومشاكل التسيير الحضري:

حيث وصل عدد سكان الجزائر عام 2000 إلى حوالي 33 مليون نسمة ،وما يترتب عن هذا الانفجار السكاني المطرد من الصعوبات والضغوطات على الموارد الطبيعية للجزائر لا سيما منها المياه والتربة الصالحة للزراعة التي يتوقف عليهما النمو الاقتصادي للبلاد.

فالتوزيع غير المتوازن للسكان عبر التراب الوطني يشكل عاملا خطيرا على البيئة ذلك أن ثلثي السكان يتمركزون في شمال البلاد التي لا يمثل من مجموع المساحة الكلية للجزائر سوى 4 %، بينما يتوزع حوالي 8% من مجموع السكان في الصحراء التي تمثل 87% من المساحة الكلية للوطن.

فحوالي 09 ملايين من السكان يقطنون في المدن الساحلية ما يعادل 30% من مجموع السكان مما يهدد الوسط البحري تهديدا حقيقيا.

كما نتج عن الارتفاع المذهل للسكان تطور في البناء والتعمير حيث تجاوزت نسبة التعمير من 40% في عام 1977 إلى 50% عام 1987 و 60% سنة 2000 وهو الأمر الذي أدى بمدننا إلى التشبع وعدم قدرتها على مسايرة مشاكل تسيير تلك الأعداد الهائلة من السكان والبناءات الأمر الذي أدى إلى عدم احترام القوانين والقواعد المتعلقة بالعمران، والتعدي على العقار الفلاحي فضلا على تدهور الآثار التاريخية والثقافية للأمة.

2- تدهور التربة:

تعد هذه المشكلة تحديا بيئيا آخر لا سيما في غياب سياسة واضحة تعمل على حماية التربة من الإنجراف والاستغلال العقلاني للأراضي في التنمية الزراعية والصناعية ،حيث تفقد الجزائر سنويا حوالي 40 ألف هكتار من الأراضي الزراعية إلى جانب تآكل التربة وانجرافها نتيجة :

- **الانجراف المائي:**في المرتفعات الجبلية حيث نجد أن المنطقة الغربية من البلاد هي الأكثر تضررا بنسبة 47 % من مجموع الأراضي المنجرفة تليها مناطق الوسط بنسبة 27% ثم الشرق بنسبة 26% وهذا نتيجة إتلاف الغطاء الغابي والأدغال التي تحمي الأراضي الحساسة.
- **الانجراف الهوائي:**في المناطق الجافة ونصف الجافة حيث يحتمل أن 500.000 هكتار من الأراضي السهبية ستتصحر وأكثر من 7 ملايين هكتار مهددة.
- ضف على ذلك ظاهرة التملح التي تعاني منها السهول الزراعية في الغرب الجزائري دون إهمال تأثيرات الأنشطة البشرية غير الملائمة المطبقة على الراضي الهشة وانعكاساتها على الجانب البيئي.

3- ندرة المياه:

تشكل ندرة الموارد المائية مشكلا كبيرا في الجزائر حيث أن 95% من الإقليم خاضعة لمناخ جاف، كما أن الموارد الكامنة المتولدة عن الحجم السنوي لمياه الأمطار التي تستقبلها الأحواض المنحدرة لا تعبأ إلا جزئيا وبصعوبة كبيرة، حيث يقدر الحجم المتوسط السنوي لمياه الأمطار بـــ: 12.4 مليار متر مكعب وتعني أساسا شمال الجزائر بمقدر 90% في المنطقة التلية وحدها, الهضاب العليا حوالي 10 % في حين تعود إلى المناطق الصحراوية سوى كميات ضئيلة.

كما أن احتياطات المياه الجوفية في الجنوب تسمح باستغلال حجم سنوي يقدر بحوالي 5 ملايير متر مكعب في حين لا يمكن استغلال سوى 1,8 مليار متر مكعب من الحقول الباطنية الشمالية الموجودة تقريبا كلها في المناطق التلية.

وحسب هذه الوضعية فالجزائر تقع تحت حد الندرة في وفرة الماء المحددة دوليا بـــ: 1000 متر مكعب لكل ساكن حيث تقدر حاليا بـــ: 383 متر مكعب وستنخفض في أفق 2020 إلى حوالي 261 متر مكعب لكل ساكن (44 مليون نسمة).

4- تقهقر في التنوع البيولوجي:

حيث فقدت الغابات الجزائرية منذ 1955 إلى 1997 حوالي 1.215.000 هكتار تعود هذه الخسارة جزئيا إلى هشاشة وعطوبية الغابة الخاضعة لكل أشكال التدهور نتيجة استصلاح الأراضي على حساب المجال الغابي والإفراط في الإرعاء والحرائق والأمراض، ضف إلى ذلك انقراض أنواع نباتية وحيوانية كثيرة نتيجة توسع التنمية الاجتماعية والاقتصادية حيث أنه حوالي نصف الثدييات في البلاد مهددة بالانقراض كالإبل البربري والفنك وغزلان الأطلس وبعض الطيور المستوطنة وبعض الأنواع النباتية المحلية كالعرعر المتملق والصنوبر الأسود وغيرها.....

5- تلوث الهواء:

عرفت الجزائر خلال السنوات الماضية تطورا هاما على الصعيد الحضري والصناعي من وجهة نظر البيئة، هذا التطور ولد تلوثا هوائيا يمكن ملاحظته أحيانا بالعين المجردة في بعض المناطق وهذا نتيجة عدد كبير من الأنشطة منها:

حركة مرور السيارات فاحتراق البنزين مسؤول عن إنتاج غاز مضر مثل le plombe/ les oxydes d'azote/ le monoxyde de carbone

فبالجزائر العاصمة توجد 03 سيارات من أربعة تجاوز عمرها 10 سنوات و 40% من السيارات أكثر من 20 سنة ونفس الشيء يمكن قوله حول البنزين الذي تستخدمه (cnes,199, P10)

6- التلوث الناجم عن النفايات المنزلية:

حيث تشكل النفايات الصلبة لا سيما المنزلية مصدرا هاما لتلوث البيئة وإصابتها بأضرار معتبرة، نتيجة طبيعتها السمية والمزحمة والمشوهة لجمال المناظر حيث تقدر كمية النفايات المتولدة سنويا بحوالي 5,2 مليون طن أي 10,5 مليون متر مكعب يتسبب تسييرها الناقص والسيئ إلى:

- إفساد نوعية الهواء ← تنامي الأمراض التنفسي.
- تشويه المناظر وتدميرها.
- تدهور النظافة.

7- ظاهرة التصحر:

تزداد هذه المشكلة عاما بعد عام حيث صارت تهدد حوالي 60%من الأراضي الصالحة للزراعة في البلاد خاصة منذ توقف مشروع السد الأخضر العملاق الذي كان يهدف إلى الحد من التعرية والمحافظة على الغطاء النباتي، الذي كان يغطي قبل قرن ونصف حوالي 7ملايين هكتار من الغابات

لتنخفض هذه السنة إلى حوالي 6.3 ملايين هكتار،فالحرائق وحدها تقضي على ما يزيد عن 20 ألف هكتار من الغابات، في حين أن نسبة التشجير لا تتعدى 11% وفي الجنوب لا تزيد عن 1% .

8- تلوث البيئة البحرية:

ما لحق البيئة البحرية الحية أو الجمالية لا يقل خطرا عما سبق ذكره، فالدراسات العلمية تقر أن مياهنا الإقليمية تستقبل أزيد من1200 طن من البترول في السنة و 100.000 طن أيضا من المحروقات التي هي عبارة عن تسربات أثناء الشحن الأمر الذي أدى بمياهنا إلى التدهور، و شواطئنا إلى التلوث، وبالتالي تأثر قطاع السياحة والصيد نتيجة ذلك، بحيث من مجموع 360 شاطئ جميل صالح للسباحة و الإستجمام عبر شريطنا الساحلي أصبح ثلث هذا العدد ممنوعة السباحة به لحالة التلوث التي فاقت المعايير الدولية المعمول بها في هذا الشأن، وذلك دائما بسبب المياه البحرية الملوثة المستقبلة للنفايات السائلة والصلبة الواردة إليها من المخلفات الصناعية و المنزلية .

9- التلوث الصناعي:

إن التنمية الصناعية ساهمت بدورها في التدهور البيئي بسبب تواجد المؤسسات الصناعية في المناطق الساحلية، حيث تسببت في استهلاك كمية كبيرة من المياه، إضافة إلى قضائها على الأراضي الزراعية، كما تسببت النفايات الصناعية في تلويث البيئة نتيجة عدم تواجد مصانع لمعالجة هذه النفايات كما تسببت في ظهور أمراض كثيرة (CNES ،99، ص 15)

ففي مدينة عنابة مثلا وجراء ما يستقبله وادي سيبوس و وادي مبوجة و وادي بوجمعة من نسب عالية من الملوثات متمثلة في الزيوت المعدنية والمعادن الثقيلة والأوحال والبقايا الكبريتية و الآزوتية والفسفورية بالإضافة إلى الخمائر والملوثات البيولوجية الأخرى التي مصدرها المؤسستان الوطنيتان لصناعة الحديد والصلب (E.N.SIDER) و(ASMIDAL) التي تصب هذه الأدوية في البحر ملوثة بذلك خليج عنابة الذي يستقبل يوميا 2000طن من الفسفوجين، فضلا على أن أغلب المزارعين في سهل عنابة يستعملون مياه الأودية المذكورة و الملوثة في سقي مزروعاتهم ،

ونتيجة لهذا فتضرر مواطني عنابة من آثار تلوث المصنعين المحيطين بها قد أدى سنة 1998 إلى أكثر من 264 حالة وفاة،وتم تسجيل أكثر من 27300 نوبة ربو، إضافة إلى 2.9 مليون يوم مقلص (الخبر، 1998/06/25، ص 24) ، وهي الأخطار التي نبه إليها البنك الدولي منذ سنوات في دراساته عن وضع البيئة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ليس في مدينة عنابة وحدها لكن في كل المدن ذات الكثافة السكانية خاصة الساحلية منها.

كل هذه المشكلات التي عرفتها الجزائر في السنوات الأخيرة نتج عنه خسائر جسيمة كلف ميزانية ضخمة لمعالجة الإختلالات التي مست النسق البيئي، حيث قدرت الخسائر الناجمة عن التلوث البيئي

ب7% من المنتوج الداخلي الخام مما يشير إلى ضرورة دق ناقوس الخطر و العمل على معالجة هذه المشاكل للسير قدما نحو حماية بيئتنا وحياتنا ،حاضرنا ومستقبلنا.

5-الجزائر و حماية البيئة:

طيلة ما يقارب الثلاث عقود التي تلت ندوة استكهولم عرفت الجزائر غياب إدارة مركزية ومحلية بيئية حقيقية أثرت على دورها الوقائي والتدخلي بسبب التناوب المستمر لمختلف الوزارات على مهمة حمٰاية البيئة وعدم استقرارها، والطابع القطاعي لمختلف العناصر البيئية والتي ظلت
تحتفظ به وزارات قطاعية خاصة مع نقص أو غياب التنسيق نتيجة لعدم وجود وزارة قوية، وبعد استحداث وزارة خاصة بالبيئة كرست النصوص المنظمة لها تصورات خاصة بطريقة تسيير الطابع القطاعي لحماية البيئة من خلال التنسيق بين مختلف الوزارات والوزارة المكلفة بالبيئة ،وكنتيجة منطقية لغياب وعدم فعالية الإدارة المركزية للبيئة تأثر التدخل المحلي لحماية البيئة بسبب عدم ملاءمة التنظيم القانوني والإداري المحلي لوظيفة حماية البيئة، والذي يقوم على أساس التقطيع الإداري للأوساط الطبيعية المتجانسة .

ويؤخذ على الجزائر بأنها عرفت تأخرا كبيرا في اعتماد مخططات حماية البيئة، إذ لم يعتمد التخطيط الاقتصادي الذي يأخذ بالاعتبار الموازنة بين التنمية وحماية البيئة إلا من خلال مخطط سنة 1993 لأول مرة في الجزائر مما يعكس عدم وجود سياسات وقائية تقوم على مبدأ الاحتياط في توزيع النشاطات الملوثة ،مما أدى الى انتشارها بصورة فوضوية.

وعرفت المخططات القطاعية مثل مخططات التهيئة والتعمير بطأ شديدا في إدراج اعتبارات البيئية ضمن توجيهاتها بسبب غياب البيئة ضمن التخطيط المركزي .

أما التخطيط المحلي فيعرف هو الآخر تأخرا كبير في مجال البيئة ، ولم يبرز إلا من خلال المخطط المحلي أجندا 21 لسنة 2001 إلا انه ما زال يثير الكثير من الغموض سواء حول طريقة اعتماده الغير الواضحة المنهجية في بلورة كل الانشغالات المحلية بصورة موضوعية على المستوى المحلي، أو في ما يتعلق بالقيمة القانونية لمجموع التوجيهات التي تضمنتها هذه الوثائق المحلية للبيئة إلى جانب مخططات التهيئة والتعمير ...

فاختصاصات السلطة العامة المحلية لا زال يوزع على أساس التقطيع الإداري التقليدي الذي يتنافى مع خصوصيات المشاكل البيئية والعناصر المكونة للبيئة التي لا تتلاءم مع أنماط التسيير التقليدي للمجال.

ومن هنا كان من المفروض أن التخطيط الجهوي هو القادر على تخطي كل هذه المشاكل والصعوبات سواء تلك المتعلقة بتجاوز طريقة توزيع الاختصاص المحلي التقليدي في حماية البيئة لصالح الاختصاص الطبيعي الذي يوحد تدخل سلطات والهيئات المحلية على أساس امتداد المشاكل البيئية أو

باعتماد مخططات جهوية تأخذ في الحسبان الخصوصيات الطبيعية والمشاكل البيئة الخاصة بكل جهة ،غير أن هذا التخطيط لا زال في بداية الطريق حيث لم يكتمل الإطار المؤسسي و التشريعي والتنظيمي بعد الخاص بهذا الأسلوب الواعد .

وتجدر الإشارة هنا إضافة إلى ما سبق أن نظام التحفيز المالي في مجال حماية البيئة عرف هو الآخر تأخرا كبيرا في وضع أسسه وتنظيميه،و الذي وان شرع فيه من خلال قانون المالية لسنة 1999 إلا أنه لم يكتمل بعد في الكثير من جوانبه.

كما أن تطبيق مبدأ الملوث الدافع يثير نوعا من الغموض فيما يتعلق بتحقيق هدفه التحفيزي لتشجيع الملوثين على تخفيض أو إزالة التلوث ،كما أن نظام الحسابات الخاصة المرصودة لحماية البيئة الذي اعتمد حديثا من أجل إيجاد وسائل مالية ثابتة لتمويل عمليات حماية البيئة لا يزال في بداية الطريق بفعل كثير من النقائص التي تعتري هذا النظام والتي من بينها عدم اكتمال تأسيس الصندوق الوطني للبيئة الذي بقي مجمدا منذ أن نص عليه في قانون المالية لسنة 1992 إلى غاية 1998 ثم أعيد تنظيميه وتسميته الصندوق الوطني لإزالة التلوث، إلى جانب إنشاء مجموعة من الحسابات الخاصة التي تهتم بالبيئة ورغم تنوع المواضيع تدخلها فإنها مازالت تثير مجموعة من الصعوبات كعدم ثبات تأمين مصادر تمويلها نتيجة عدم اكتمال الإطار القانوني للجباية البيئية وغيرها.

6-الجهود المبذولة في مجال حماية البيئة في الجزائر:

لم تعد المشاكل البيئية تحتاج إلى التدليل على أهميتها وخطورتها سواء كان ذلك على المستوى الدولي أو على المستوى الداخلي، وقد ظهر الإهتمام بقضايا البيئة الطبيعية في الجزائر بشكل محتشم في الثمانينات وبصورة شبه رسمية مع صدور القانون الإطار حول حماية البيئة في **1983**. فالمجهودات الرامية إلى تحسين وتطوير حماية البيئة تزداد يوم بعد يوم وذلك على جميع المستويات وباللجوء إلى جميع الوسائل والطرق في المجالين التقني والقانوني على المستوى الدولي وكذا الوطني الرامي هو الآخر لإيجاد الحلول و الميكانيزمات التي من شأنها إصلاح الأضرار المختلفة التي تمس بالبيئة أو منع تكرارها وتجنب الأشكال الجديدة للأضرار التي من المحتمل أو من المؤكد أنها تلحق هي الأخرى أضرار أكيدة تضعف مكونات البيئة مستقبلا (طاشور عبد الحفيظ ،01،ص78) .

وبذلك كان لابد من برنامج يدعم ذلك، و لقد صودق عليه في جلسة حكومية في أفريل 1985 ويتمحور حول محاور هي:

إجراءات ذات صبغة عامة :

- وضع شبكة وطنية لمراقبة مصادر التلوث وللحراسة المستمرة لحالة البيئة.

إنشاء سلك للمفتشين والمراقبين للبيئة.

- تنفيذ القانون المتعلق بحماية البيئة.

- انجاز 3مخابر جهوية لتحليل البيئة.

إجراءات لتخفيض التلوث الصناعي :

- تعيين الوحدات الصناعية التي يجب أن تجهز بالوسائل المضادة للتلوث.
- وضع جهاز وطني لإزالة النفايات والمواد السامة والوحل المكون للرواسب.
- وضع أجهزة تسيير للمناطق الصناعية.

إجراءات تخفيض التلوث البحري:

- استخدام وانجاز محطات تطهير مياه المراكز الحضرية والسياحية والساحلية.
- وضع جهاز لمراقبة مياه الاستحمام.
- تقوية القدرات الوطنية للتدخل ضد التلوث البحري الطارئ.

إجراءات لتقليص التلوث الضار في الوسط الحضري:

- استعمال غاز البترول المميع كوقود.
- تحويل الأنشطة الملوثة إلى المناطق الصناعية.

لقد أنجز من هذا البرنامج القليل كما لم يكن الإهتمام بالبيئة في الثمانينات قويا نتيجة:

- مواصلة الإعتداء على الأراضي الزراعية والغابات.
- استمرار المصانع الكيماوية في التخلص من نفاياتها بكيفيات مضرة بالبيئة.
- تدهور في حالة الكثير من المحميات الطبيعية.(طاشور عبد الحفيظ،01،ص79)

غير أن الإهتمام بالبيئة قد حقق قفزة نوعية في التسعينات حيث خلقت التعددية السياسية مجالا وفضاءات لتمكين المجتمع من التعبير والإشارة إلى أشكال ومخاطر التلوث البيئي وظهور جمعيات حماية البيئة والدفاع عن الفضاء الأخضر في كثير من جهات الوطن.

وكذا ظهور متاعب بيئوية حقيقية أصبحت تشكل خطرا على حياة الإنسان: مصانع الإسمنت، المصانع الكيماوية.... التي تصب نفاياتها في الجو والبحر والأنهار. والجدول الموالي يوضح بعض أهم الجهود المبذولة في مجال البيئة في الجزائر:

السنة	أهم الجهود المبذولة	الهدف
1996	إنشاء مديرية عامة للبيئة في الوزارة الداخلية	الإهتمام بقضايا البيئة
1996	إنشاء مفتشيات على مستوى الولايات	
1997	تخصيص كتابة دولة للبيئة	
1997	مجلس أعلى البيئة	وضع استراتيجيات لحماية البيئة

1997	المصادقة على بروتوكول كيوتو	تخفيض انبعاث CO2
1998	إنشاء صندوق وطني لحماية البيئة	تمويل نشاطات تعنى بالبيئة وحمايتها
2002	المصادقة على مشروع تمهيدي للقانون المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.	معالجة مواقع الضعف في القانون 83ـــ03المؤرخ في 1983/02/05 المتعلق بحماية البيئة .
2002-2003	فرض ضرائب جزائية على كل شخص أو عنصر وفقا لنص قانون المالية.	الحد من التلوث البيئي.
2002	• إنشاء مجلس علمي للبيئة. • إعلان مشروع المدن النظيف. • تنظيم قطار البيئة • إنشاء شبكة مراقبة الهواء SAMA SAFIA. • إنشاء مشروع تهيئة الساحل . • إنشاء مؤسسة صحاري العالم.	• تمويل مشاريع بيئية كتسيير النفايات وحماية الموارد المائية. • لتحسين تسيير و معالج النفايات الصناعية. • نشر الوعي البيئي . • الحد من التلوث البيئي.
2003	وضع قانون رقم 03ـــ10 المؤرخ في 2003/07/19 يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (ملحق2) .	حماية البيئة.

جدول رقم2: يوضح بعض أهم الجهود المبدولة في مجال البيئة في الجزائر:

وتجدر الإشارة إلى أن هناك نشاطات أخرى عرفتها الجزائر في مجال حماية البيئة وما ذكر هنا تعتبر من أهمها وكل هذا من أجل العمل على تحدي الصعاب ومواجهة المشاكل البيئية.

كما أن المشرع الجزائري كان واعيا منذ وقت مبكر بالمشكلات البيئية وما انضمام الجزائر إلى اتفاقية لندن المتعلقة بالتلوث البحري بالمحروقات في عام 1963 إلا محاولة منه للتوفيق بين معادلة التنمية والبيئة.

حيث تم سن أكثر من 300 نص قانوني يتعلق بحماية البيئة موزعة على مختلف القطاعات وفي شتى المجالات كما انضمت وصادقت الجزائر منذ الاستقلال على أكثر من 20 اتفاقية وبروتوكولا دوليا تم إبرامها بشأن حماية البيئة منها 10 اتفاقيات تتناول حماية البحار و 09 اتفاقيات تتناول حماية المواد

البيولوجية و 05 منها متعلقة بحماية المحيط الجوي واتفاقيتان متعلقتان بالتصحر وواحدة حول مراقبة النفايات الخطرة (الجزائر البيئة, ع 1, 99, ص 13)

ومما سبق يمكن القول أن الجزائر عملت على تبني إستراتيجيتها التنموية على أساس التنمية المستدامة وكثفت بذلك من جهودها وأنشطتها في مجال حماية البيئة ومعالجة مشكلاتها .

حيث أنها في السنوات الأخيرة عملت على إنشاء مديريات ومفتشيات وكذا وزارة مستقلة للبيئة لتحقيق الشكل الإداري للجهة المعنية بالبيئة يمكن من خلالها مواكبة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ,كما أصدرت تشريعات قانونية وبرامج بيئية تعمل من خلالها على وضع حد للتهديدات البيئية التي تواجهنا .

ومن نتائج ذلك أيضا ظهور جمعيات حماية البيئة التي تنادي بضرورة الوقوف والنظر مليا في أين نحن وأين وصلنا في تدميرنا للبيئة ؟

II. نشأة وتطور الجمعيات في الجزائر:

أكدت الدعوة في الآونة الأخيرة على ضرورة انتظام الأفراد والجماعات من جميع الشرائح والمستويات في مؤسسات من شأنها العمل على دعم المحتاجين وتحسين مستواهم وتنمية قدراتهم لتحقيق التنمية الشاملة، وتعتبر الحركة الجمعوية سبيلا لذلك حيث تعتبر سمة بارزة من سمات المجتمعات الحديثة لأنها تعبر عن وعي المجتمع وتفتحه على قضاياه.

والمجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات عرف مفهوم الحركة الجمعوية حيث برز في الآونة الأخيرة خاصة بعد التحولات التي عرفتها الجزائر نحو التعددية التي أعطت مجالا أكبر لبروز هذه الجمعيات وتبلورها في الفكر والممارسة الجزائرية بدءا بفترة الاستعمار ووصولا إلى مرحلة التسعينات التي شهدت ميلاد الحركة الجمعوية الجزائرية بشكلها الآني:

وفيما يلي رصد لنشأة وتطور الجمعيات في الجزائر وما حصدته من نتائج في هذا المجال

1- المسار التاريخي لنشأة الجمعيات في الجزائر:

تؤكد الشواهد التاريخية بأنه عند تتبع نشأة الجمعيات في الجزائر نجد أنها نشأت في الحيز الموجود بين الدولة والمجتمع ضمن تغيرات سياسية واجتماعية واقتصادية أدت إلى تبلورها في الفكر والممارسة.

وقد مرت الجمعيات في الجزائر بعدة مراحل تتمحور في التالي:

أ- مرحلة ما قبل الاستقلال:

عرفت الجزائر تنظيمات مهنية وجمعيات أثناء فترة الاستعمار حيث ظهرت في الميدان الفلاحي وسط المعمرين سنة 1840، وبعد ستون سنة من هذا التاريخ ظهر القانون المعروف بقانون أول جويلية 1901 بفرنسا وطبق نص هذا القانون في الجزائر المستعمرة إلى جانب مجموعة من النصوص التي

تتداول مختلف جوانب النشاطات المهنية والنقابية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والرياضية وغيرها كالقانون **المؤرخ في 04 ديسمبر 1902** والقانون **المؤرخ في 17 جويلية** 1903 والقانون **المؤرخ في 07 جويلية 1904.**

وإلى جانب هذه القوانين هناك مجموعة من المراسيم التنفيذية الصادرة في نفس الفترة من أجل التخصيص والتعميم (داخل فرنسا, المحميات والمستعمرات).

وعلى ضوء ذلك يمكن تصنيف الجمعيات التي أنشئت على مستوى عمالة الجزائر من سنة 1900 إلى 1962 حسب الجدول الآتي:

جدول"A": نوعية وطبيعة التنظيمات من 1900 إلى 1962

نوعية النشاط	العدد	النسبة %
تنظيم له طابع إداري – سياسي	268	% 6,82
تنظيمات اقتصادية	167	% 4,26
تنظيمات اجتماعية	1572	% 40,06
تنظيمات ثقافية	778	% 19,83
تنظيمات رياضية	999	% 25,46
تنظيمات دينية وفلسفية	140	% 3,57
المجموع	3924	% 100

(omar hachi,00,p 61)

فمن خلال الجدول نلاحظ أن هناك تنظيمات تحمل طابع إداري تخص المجتمعات الأوروبية التي تعمل على تنظيم نفسها على شاكلة المجتمع الأوروبي فيما يخص الطوائف والمذاهب الدينية ومجمل السلوكات الاحتفالية المرتبطة بها ،ويمكن أن ندرج تحتها المؤسسات التبشيرية التي كانت تمارس نشاطها بموافقة الإدارة وتوجيهها، أما بقية التنظيمات الأخرى فكانت أنشطتها موجهة كلية إلى الجاليات الوافدة من أجل توفير شروط العمل والسكن والصحة والدراسة والترفيه وربط العلاقات بينها وإظهار الهدف الذي جاءت من أجله وتوحيد جهودها للمحافظة على الامتيازات التي وفرتها لها القوانين التمييزية بين الأهالي والأوروبيين (الزوبيرعروس,05, ص 70).

والجدول الموالي رقم-**"B"**- يبين كيفية انتشار هذه التنظيمات في المجتمع:

جدول رقم-B- كيفية انتشار هذه التنظيمات في المجتمع:

نوعية النشاط	العدد	النسبة %
تنظيمات خاصة بالفرنسيين	3481	% 88,39
تنظيمات خاصة بالأهالي	336	% 8.53
تنظيمات خاصة باليهود	40	% 1,02
تنظيمات خاصة بالمعمرين غير الفرنسيين	81	% 2,06
المجموع	**3938**	% 100

(omar hachi,00,p 61)

والملاحظ هنا أن أغلب التنظيمات مقامة بين الفرنسيين ولصالحهم، وإذا أضفنا إليهم التنظيمات المرتبطة بالمعمرين الأوروبيين من غير الفرنسيين واليهود باعتبارهم فرنسيين بالتجنس فإن النسبة تصل إلى 91,97 % ، أما النسبة المتبقية للأهالي والتي تمثل 8,53 % فأغلب هذه التنظيمات مقامة في المجال الرياضي والفني، كما أن هذه التنظيمات لم تؤسس لرد الفقر والجهل وترقية المستوى الاقتصادي والاجتماعي والفكري للفئات المحرومة بل كانت موجهة إلى شرائح اجتماعية خاصة عمل المستعمر على استعمالها لخدمة مصالحه .

وهناك تنظيمات غير مصنفة وغير منسوبة رغم أنها معتمدة لدى المصالح المختصة في عمالة الجزائر ويبلغ عددها 1062 جمعية ولكن يمكن القول أن هذه التنظيمات التي لم تصنفها السلطات الاستعمارية ما هي إلا تنظيمات متطرفة أو تنظيمات المبشرين، وما سكوت السلطات عنها إلا لكونها من صميم العمل الاستيطاني الذي كان يجري في الخفاء (ليون فيكس،دت،ص 19).

أما وسط الأهالي فكان لليقظة الوطنية دور في ازدياد عددها، حيث كان لها دور في بث الوعي الوطني والنضالي تحت غطاء النشاطات الخيرية والفنية والرياضية التي كانت مجالا للمقاومة الوطنية.

فعلى سبيل المثال كان فريق مولودية الجزائر لكرة القدم رمزا لاعتزاز ولإثبات روح التحدي ضد الاستعمار، كما كانت الجمعيات الثقافية والفنية وخاصة الكشافة الإسلامية وسيلة من وسائل الكفاح ضد محاولة المستعمر مسح الشخصية الوطنية، هذا الأخير الذي عمل على تهميشها ومحاصرتها .

ولذلك فإن نموذج الدولة الاستعمارية بمختلف ممارساتها القمعية أوجد العداء بين المواطن الجزائري والدولة الفرنسية مما نتج عنه شرخ في علاقة المجتمع المدني بالدولة فبرزت بذلك الحركة التحررية المتمثلة في حزب الشعب الجزائري (حركة انتصار الحريات الديمقراطية) وكذا بعض الجمعيات الوطنية الإسلامية كجمعية العلماء المسلمين التي انصب اهتمامها على قضايا التعليم وتكريس الهوية الثقافية الإسلامية المخالفة للمجتمع الفرنسي (فاروق حمديشي,98،ص 29)

ب- مرحلة ما بعد الاستقلال:

يمكن تقسيمها إلى قسمين أساسيين يتمحوران في الآتي:

1-من ما بعد الاستقلال إلى نهاية الثمانينات:

تميزت هذه الفترة بسيطرة الدولة وتأطير ومراقبة عن قرب جميع فضاءات التنشئة الاجتماعية والجمعوية ودولنة المجتمع(ETALISATION) وتأميمه بشكل عام.

فبعد الاستقلال وانتهاج الجزائر للنظام الاشتراكي في ظل الحزب الواحد ودوره القيادي أصبحت هذه الجمعيات والمنظمات من القوى الاجتماعية للثورة التي تعمل تحت توجيه الحزب وتعتبر الامتداد الطبيعي له لتحقيق الهدف المرسوم وهو تحقيق التحول الاجتماعي وبناء الاشتراكية والدفاع عنها، حيث لم يكن هناك مجال لمحاولة الخروج عن الخط الذي رسمه الحزب وإلا اعتبرت تلك المحاولات عمل ضد الثورة وضد نظام الدولة الرسمي مهما كان نوع النشاط ومبرراته.

وهذا لا يعني انعدام وجود جمعيات فقد صدر قانون للجمعيات سنة 1971 تم في ظله إنشاء جمعيات عديدة خاصة الرياضية وجمعيات أولياء التلاميذ أما الجمعيات الخيرية والدينية ورابطات الشباب فكان عددها قليلا، كما أن دستور 1976 نص على حرية إنشاء الجمعيات مع الالتزام والتقيد بتوجيهات الحزب ومبادئه.

ومع تغير الأوضاع الداخلية والدولية أصبح الميثاق الوطني لا يتماشى مع هذه التغيرات مما دعى إلى ضرورة إثراء الميثاق ليتناسب ورياح التغيير وكان ذلك سنة 1986، ثم صدر **قانون رقم 15/87** بتاريخ **1987/07/21** المتعلق بالجمعيات ليجسد هذا التحول .

إلا أن **أحداث أكتوبر 1988** مثلت منعرجا حاسما في التحول عن النهج الاشتراكي ودخول الجزائر التعددية الحزبية وذلك بصدور **دستور 1989/02/23** ،وفتح المجال أمام حرية التعبير وإنشاء الجمعيات والأحزاب السياسية، وبذلك فإن هذه الانتفاضة أدت إلى بروز مجتمع مدني كانت أهم تطلعاته المشاركة الحرة للعمل الجمعوي في الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن أن هذه الأحداث دفعت بالعديد من الجمعيات (حقوق الإنسان وحركة الصحفيين والجمعيات النسائية) للضغط على السلطة السياسية حتى تقوم بإصلاحات شاملة تماشيا مع أهداف التنمية الوطنية

2- من بداية التسعينات إلى يومنا هذا:

حاولت الدولة في هذه الفترة تشجيع تكوين وتأسيس الجمعيات حتى تعمل على تقليص حدة التوتر بعد أحداث أكتوبر 1988، وحتى تسهم في خلق مجتمع مدني قوي وفعال مؤسساتيا في جميع الميادين ويعمل على تحقيق التنمية المحلية والوطنية وهو ما نصت عليه **المادة 43** من الدستور التي جاء فيها:

(تشجيع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية)

فقد انفردت هذه المرحلة بمحاولات التحرر للمجموعات المختلفة من هيمنة الدولة من خلال ظهور عدد هائل من الجمعيات العصرية التي توجهت مجالات تدخلها واهتماماتها نحو قطاعات جديدة مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة والدفاع عن المحيط والبيئة والجمعيات المهنية.....

ويمكن تفسير هذا التوجه الجمعوي الكبير إلى:

السبب الاقتصادي:الذي تزامن مع أزمة الدولة السخية(état providence) والتي ترجمت بتراجع وتخلي الدولة عن بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية.

السبب السياسي:الذي يعبر عن الطلب الهائل والقوي للتحرر الاجتماعي الذي أجهض من طرف أجهزة الدولة مما أنتج ردود أفعال من طرف المجموعات الاجتماعية خاصة الفئات الوسطى التي عانت من الأزمة الاقتصادية، وكذا من العجز الكبير للفضاءات الديمقراطية هذا من جهة والتغيرات التي طرأت على المستوى العالمي (انهيار المعسكر الاشتراكي) والضغوطات الدولية اتجاه الدول المختلفة كي تعيد النظر في نمط تسيير المجتمع والتخفيف من حدة هيمنتها من جهة أخرى (عمر دارس, 02, ص 06).

ضف إلى ذلك أن:

- المجتمع المدني أصبح يمثل في هذا الوقت شريكا اجتماعيا لا غنى عنه في تنفيذ برامج وخطط التنمية الشاملة بجوانبها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية .
- الحركة الجمعوية أصبحت تمثل أرقى صور التفاعل الاجتماعي بينها وبين الإدارة المحلية من خلال التعاون على تحقيق التنمية المستدامة.
- وباعتبار أن الحركة الجمعوية تمثل رأس مال اجتماعي وشريكا اجتماعيا وأساسيا وجب أن تتلقى المساعدة والمساندة من الدولة لتنتشر أكثر وتقوم بدورها في مختلف مجالات الحياة الثقافية والصحية والبيئية.-

2- القوانين المنظمة للتنظيمات الجمعوية في الجزائر:

مرت القوانين المنظمة للقطاع الجمعوي بعدة مراحل وكل مرحلة لها خاصيتها إذا صدرت في هذا الشأن جملة من القوانين والمراسيم التي تحكمت في سير القطاع الجمعوي بعد الاستقلال، لكن يعتبر قانون الجمعيات الفرنسي الصادر بتاريخ 05 جويلية 1901 المصدر الأساس لمجمل هذه القوانين المنظمة لكل أشكال التنظيم الجمعوي وفئاته بعد أن كان المرجع المعتمد في تأسيس الجمعيات بعد الاستقلال وللفترة الممتدة ما بين سنة 1962 إلى غاية سنة 1971 أي الفترة التي تعرف في تاريخ القانون الجزائري بفترة الشغور القانوني.

ونتيجة لهذا القانون وما جاء به سمح بإنشاء جملة من الجمعيات المستقلة والبعيدة عن مجال هيمنة السلطة الناشئة حالة التأسيس المستقل وفق قواعد القانون الفرنسي،ولقد شملت الأصناف الجمعوية الثلاث المحددة والمصنفة نصا وهي:

أ – التنظيمات الغير المعلنة والتي لا تتمتع بالشخصية المعنوية.

ب – التنظيمات المعلن عنها والتي لا يمكن لها استقبال الهبات والإعانات.

ج – التنظيمات ذات النفع العام والتي تتمتع بالشخصية المعنوية كاملة وذات أفضلية وأسبقية من حيث الدعم العمومي واستثماراته.

لكن ورغم اعتماد هذا القانون إلا أن السلطة السياسية الحاكمة مع بدايات الاستقلال كانت ترى في كل تعدد تنظيمي تهديدا لمبدأ الوحدة الوطنية المقدس والاختيارات السياسية الأساسية للوطن لذا أوجبت مراقبته، فكانت **تعليمة 02 مارس** 1964 الصادرة عن وزارة الداخلية والتي تجيز لأعوان الإدارة العمومية الذين لهم علاقة مباشرة مع الجمعيات إلى إجراء تحقيق مدقق عن أهداف الجمعيات المصرح بها ونشاطاتها.

ومن هنا ألغيت إجراءات التأسيس المبسطة التي ينص عليها **قانون 1901** وأدخلت إلزامية الحصول على الاعتماد المسبق كإجراء احتياطي للتحقق من النوايا الحقيقية لطلبات التأسيس، ولاحقا من هذا تم إلغاء العمل كلية بهذا القانون وكل القوانين الفرنسية التي كان ينظر إليها على أنها تتعارض مع السيادة الوطنية.

ظهر في هذا السياق أول تشريع جزائري ذو مسحة اشتراكية منظم للقطاع الجمعوي والمتمثل في الأمر الصادر عام **1971** رقم **79/71** والذي أفرز بدوره حالة قانونية جديدة ثبتت أكثر بعد صدور الأمر المعدل رقم **21/72** المؤرخ في **07 جوان 1972**، حيث عبر فيه عن ذهنية تعامل السلطات العمومية مع مكونات الحركة الجمعوية من حيث الشكل التنظيمي وواجبات التسيير وفق ما تمليه الإرادة السياسية.

وبالرغم من محافظتها على المستويات الثلاث المذكورة في التشريع الفرنسي إلا أنهما غذيا بجملة من الشروط والتوجيهات التي تعطي الهيمنة للعقلية الأحادية وسائل المراقبة المركزية للمحافظة على التوجه السياسي والإيديولوجي المختار مركزيا والذي يقوم بدوره على مستويات ثلاث وهي:

1- التشديد على الوحدة الإيديولوجية.

2- تأطير الصراعات والنزاعات الاجتماعية من خلال أشكال تنظم المراقبة مركزيا.

3- تجزئة المطالب الإجتماعية بواسطة أشكال التنظيم هذه لاجتناب أي شكل من أشكال التنظيم الاجتماعي المستقل للجماعات الاجتماعية والسياسية والثقافية.

هذه المستويات الثلاث كانت بمثابة آليات للتحكم اعتمدها التشريع الخاص بالتنظيمات الجمعوية ابتداء من سنة 1971 بحيث يجعل أي تنظيم جمعوي جديد يخدم التوجه الإيديولوجي للسلطة وسياستها القائمة

على تسيير نظام الحزب الواحد، ومن أجل ذلك تم إدراج مبدأ الاعتماد المزدوج الذي لا يكتفي بترخيص السلطة العمومية المشرفة على المحيط الجغرافي المحدد إداريا لنشاط هذه الجمعية – وهي الولاية بالنسبة للجمعيات المحلية ووزارة الداخلية بالنسبة للتنظيمات الوطني– بل أوجبت الموافقة على طلبات التأسيس التصديق المسبق من طرف الهيئات أو الوزارات الوصية .

ضف إلى ذلك فإن **الأمر 79/71** يعطي الإدارة صلاحيات عديدة في مراقبة سير عمل الجمعيات وسن العقوبات الردعية والتي تصل إلى حد حل الجمعية إداريا وخارج الإطار القضائي المخول قانونا لذلك، فهذا الأمر يشترط كذلك في المؤسس للجمعيات وكذا المنخرط عدة شروط منها: الصفاء من حيث الفكر والسلوك اتجاه الثورتين التحريرية والاشتراكية بنص **المادة 03** منه والذي يقول:

أ- أن لا تكون للمؤسس سلوكيات معادية لحرب وثورة التحرير الوطني.

ب- أن لا تكون له نشاطات مضادة ومعادية لمصالح الثورة الاشتراكية .

* كما تعتبر كل جمعية باطلة وملغاة إذا ألحقت الضرر بالاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد أو إلحاق الضرر بحرمة التراب الوطني (المادة 07).

ومع بداية الثمانينات ظهرت مؤشرات تغيير العلاقة بين السلطة والمجتمع وذلك من خلال المحاولات الأولى لتغيير العلاقات الاقتصادية، وفرض أسلوب وفلسفة جديدة للعيش تجسدت لاحقا في شعار: " ***من أجل حياة أفضل***" حيث دخلت مفاهيم ومصطلحات كانت مستبعدة من التداول في الخطاب السياسي لسلطة الحزب الواحد ومن أهمها ***مفهوم المجتمع المدني*** الذي أصبح ينظر له سياسيا ،وجعل من مكوناته أساس الحلول المفترضة وذلك بمعزل عن محيطه الاجتماعي والثقافي والتاريخي المختلف مع واقع المجتمع الجزائري.

هذا التحول في الموقف تجسد **نظريا** باعتماد جملة من المفاهيم المتعارضة مع التوجه الاشتراكي و**عمليا** بالمصادقة على **القانون رقم 15/85 سنة 1987** المتعلق بالتنظيمات غير ا لسياسية كما تم إلغاء الاعتماد المسبق والرجوع إلى التصريح الإداري الذي كان معمولا به من قبل.

ولكن بالرغم من العودة إلى الروح الليبرالية في مسألة تأسيس وتسيير الجمعيات التي جاء بها **قانون سنة 1987** فإن المرسوم التطبيقي **الصادر في 02 فيفري 1988** سحب هذه الروح بإبقائه على صلاحيات الإدارة في عملية مراقبة تأسيس الجمعيات ،لذا فإن الانفتاح القانوني على مستوى الحركة الجمعوية في هذه الفترة بقي ناقصا ولا يتماشي مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية الحاصلة، واستمرت هذه الوضعية إلى غاية صدور **القانون 31/90** المؤرخ في **ديسمبر 1990** كتتويج للانفتاح السياسي المفروض من أعلى والقائم على التعددية التي تجسدت تشريعيا في **دستور 1989** وقانون التنظيمات ذات الطابع السياسي لذات السنة.

قانون الجمعيات لسنة 1990 إذن هو القانون المنظم لهذا القطاع حاليا ومن مميزاته :

- اعتبار تجمع خمسة عشر عضوا بصفة إرادية سببا قانونيا كافيا لتأسيس جمعية حسب ما أقرته المادة 02 على أن لا تهدف إلى تحقيق ربح.
- التخفيض من الإجراءات الاحتياطية المانعة، والتقليل من تدخل الإدارة في صيرورة النشأة وتأسيس الجمعيات بجعل التصريح المسبق كافي لاكتساب الجمعية لوجودها القانوني وشخصيتها المعنوية وذلك بمجرد نشر ذلك في جريدتين وطنيتين.
- وتعتبر كل جمعية ملغاة إذا كانت أهدافها تخالف النظام التأسيس أو الآداب العامة والقوانين والتنظيمات المعمول بها (المادة 05).

والشكل الموالي يوضح كيفيات إنشاء وتأسيس الجمعيات (جيملي, 01, ص 120)

الجمعية العامة التأسيسية
- المصادقة على القانون الأساسي
- انتخاب الهيئات القيادية

↓

التصريح لدى السلطة المختصة
- وزارة الداخلية في حالة جمعية وطنية أو جهوية
- الولاية في حالة جمعية محلية

↓

دراسة ملف التصريح من طرف الإدارة المختصة
تتوفر الإدارة على آجل مدته شهرين لدراسة ملف التصريح

↓

شكليات الإشهار
- تنشر الجمعية على نفقتها بلاغا صحفيا يشير إلى تأسيسها في يوميتين إعلاميتين ذات توزيع وطني

↓

الآثار القانونية للتصريح
تكتسب الجمعية الشخصية المعنوية والأهلية المدنية

ويجب أن يشتمل الملف الذي يرفق بتصريح التأسيس على ما يلي:

- ❖ محضر الجمعية العامة التأسيسية.
- ❖ نسختين مطابقتين لأصل القانون التأسيسي.
- ❖ قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين وأعضاء الهيئات القيادية وتوقيعاتهم وحالتهم المدنية ومهنتهم وعنوان مساكنهم.

ويشترط في هؤلاء الأفراد الذين يرغبون في تأسيس الجمعية حسب قانون 31/90 لسنة 1990 المتعلق بالجمعيات ما يلي:

- ❖ أن يكونوا راشدين.
- ❖ أن يتمتعوا بالجنسية الجزائرية.
- ❖ أن يكونوا متمتعين بالحقوق المدنية والسياسية.
- ❖ أن لا يكونوا قد سبق لهم القيام بسلوك مخالف لمصالح كفاح التحرير الوطني.

أما فيما يخص الشكل التنظيمي للجمعية فإنه يأخذ الشكل التنظيمي الآتي والذي يعتبر الهيكل الشائع للجمعيات

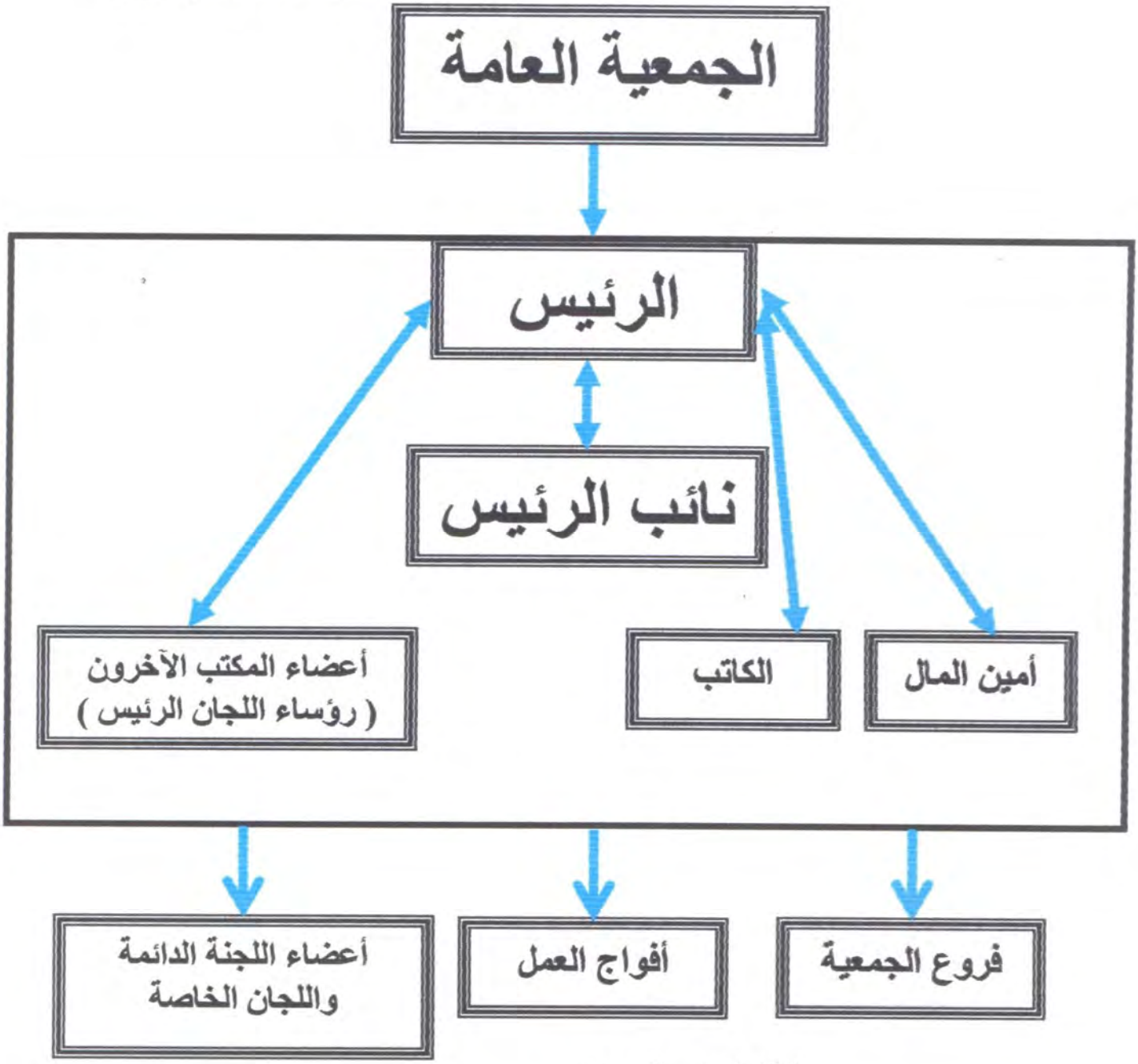

- الشكل التنظيمي للجمعيات-

III. الجمعيات البيئية في الجزائر:

كان من نتائج مبادرات الدول الحديثة وانفتاحها على الفكر المشاركاتي وإنشاءها للجمعيات في شتى مجالات الحياة ظهور أزيد من 650.000 جمعية خاصة في فرنسا ما بين 1975 و 1990.

وفي الجزائر تأسست منذ ظهور القانون رقم 31/90 المتعلق بالجمعيات إلى تاريخ تصريح وزير الخارجية في إحدى ندواته الصحفية حوالي 54.000 جمعية غير حكومية (liberté quotidien,04/07,1998, p01).

أما فيما يتعلق بالبيئة ومكافحة التلوث ونتيجة تزايد الوعي الفردي والجماعي لما آلت اليه بيئتنا من جراء أزمة العلاقة بين الإنسان والبيئة وما تعرضت له هذه الأخيرة من تخريب وتدهور أصبحت الجمعيات البيئية ظاهرة الوقت الحاضر سواء في الدول المتقدمة أو تلك السائرة في طريق النمو والجزائر واحدة منهم،

فالجزائر على غرار باقي دول العالم أيقنت أن لحماية البيئة لا بد من تضافر الجهود من قبل المؤسسات الحكومية من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى وهذ بتسخير كل طاقاتهم العلمية والتكنولوجية وكذا التشريعية لمكافحة التلوث والتقليل على الأقل من تخريب البيئة خاصة مع ما شهده العالم من ثورة بيئية كبيرة شنتها كبريات الجمعيات الدولية المعروفة في هذا المجال وما كان لها من دور كبير وفعال في مشاركة إعلام وتنظيم وكذا توعية الجماهير والرأي العام وتجنيده بغرض مكافحة التلوث والمحافظة على الوسط الطبيعي وتحسين محيط الإنسان.

وفي الجزائر وحسب إحصائيات كتابة الدولة المكلفة بالبيئة بتاريخ 1997/06/10 بلغ عدد الجمعيات البيئية 115 جمعية محلية ووطنية .ولقد عرف هذا العدد تزايدا في الآونة الأخيرة مع تشجيع الحكومة ووزارة البيئة على مثل هذه المبادرات.

1- النظام القانوني للجمعيات البيئية:

إن العمل الجمعوي عامة حديث العهد في الجزائر مقارنة مع بعض دول العالم وكذا القوانين التي تحكمه، والجمعيات البيئية أحدث، حيث أن هناك نصا قانوني واحدا في التشريع الجزائري تخضع لأحكامه كل الجمعيات مهما كان نوع نشاطها سواء كان رياضيا أو علميا أو تربويا أو...

ومهمها كان إقليم نشاطها وطنيا أو جهويا أو محليا فكل هذه الجمعيات تجد أساسها القانوني في **القانون رقم 31/90 الصادر بتاريخ 04 ديسمبر 1990 المتعلق بالجمعيات** (عزوز كردون, 01،ص 28) باستثناء النقابية منها والسياسية التي تنظمها قوانين خاصة.

وهو ما يعني أن الجمعيات البيئية في الجزائر تخضع مثل غيرها من الجمعيات لأحكام القانون السالف الذكر فهو بمثابة الميثاق الذي ينظم ويضبط قواعد سائر الجمعيات على اختلاف نشاطاتها

ومع ذلك يعد هذا القانون الإطار ناقصا أو غير كاف مع هذا النوع من الجمعيات (البيئية) فبالرغم من أن القانون الإطار قد نص في **المادة 16** منه على أنه" ***يجوز إنشاء جمعيات للمساهمة في حماية البيئة تحدد كيفيات إنشاء هذه الجمعيات وسيرها وتنظيمها بموجب مرسوم***" .إلا أنه لم يصدر إلى غاية اليوم مرسوم يحدد ذلك فضلا على أن نص المادة يبدو واسعا مما يفتح المجال للتأويل إلى أن أمر إنشاء الجمعيات البيئية ترك لمبادرة السلطات العمومية التي تعنى بتكوينها ومن ثم تكون تابعة لإدارتها وتسييرها وهو المبدأ المتناقض مع مبدأ المشاركة في القانون الدولي الذي يعترف بحق المنظمات غير الحكومية في أي حركة تنموية أو ذات منفعة عامة. خاصة وان حماية البيئة يقتضي تعاون جميع الأطراف داخليا وخارجيا (سقاس, 00, ص 76)

2- كيفية تأسيس الجمعيات البيئية في الجزائر:

تأخذ الجمعيات البيئية في الجزائر نفس كيفية تأسيس الجمعيات التي تنشط في مجالات أخرى حيث تأخذ نفس شكل كيفيات إنشاء وتأسيس الجمعيات عامة وتطبق عليها نفس الشروط وتحوي على نفس الملفات كما تأخذ نفس الهيكل التنظيمي.

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يحق للسلطات المختصة (الوزارة, الولاية) أن ترفض طلب ملف التصريح إذا قدرت بأن تأسيس الجمعية جاء مخالف لأحكام قانون الجمعيات من خلال طرحها لقضية الطعن أمام القضاء الإداري في مدة لا تتجاوز 08 أيام على الأكثر قبل انقضاء أجل 60 يوما من تاريخ إيداع الملف حتى تفصل الغرفة الإدارية المختصة في الطعن الذي تقدمت به الوزارة أو الولاية خلال 30 يوما من تاريخ إبلاغها (الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالتضامن الوطني والعائلـــة,97, ص.ص 6/5).

3- أنواع الجمعيات البيئية:

قبل ذلك تجدر الإشارة إلى انه رغم اهتمام الجزائر بالمشاركة إلى جانب المجتمع الدولي من أجل العمل على حماية البيئة والمحافظة على سلامة عناصرها والحد من تدهورها إلا أنها لم تعمل كغيرها من دول العالم على ملائمة دستورها بنص فيه صراحة على حق الإنسان في بيئة سليمة رغم أنه أتيح لها ذلك في كل من 1989 و 1996.

أما من ناحية التصنيف فليس هناك معيار تصنيفي محدد تصنف على إثره الجمعية البيئية عن غيرها من الجمعيات التي تتداخل معها كالعلمية منها أو الثقافية أو حتى فيما بينها

وفيما يلي تقسيم لنوعها حسب مجال اهتمامها فهناك:

❖ ***الجمعية البيئية ذات التوجه العام:***

ويدرج تحتها كل الجمعيات التي تنص في قانونها الأساسي على اهتمامها بأكثر من مجال بيئي كمكافحة التلوث البحري والمحافظة على التنوع البيولوجي مثلا في الوقت نفسه.

❖ ***الجمعية ذات التوجه الخاص أو المتخصص أو المحدود:***

حيث يكون مجالها هنا متخصص ومحدود بمجال واحد من مجالات حماية البيئة كاختصاصها مثلا في مكافحة التصحر فقط أو المساحات الخضراء فقط أو حماية نوع من الطيور..

4- مجالات تدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة:

حددت مجالات تدخل الأشخاص والجمعيات في مجال حماية البيئة وفقا **للقانون رقم 10/03** المؤرخ في **19 جمادى الأولى عام 1424 هجرية الموافق لـ 19 يوليو سنة 2003** المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في **الباب الثاني الفصل السادس** منه وفقا **للمواد 38/37/36/35** وهي كالتالي:

المادة 35: تساهم الجمعيات المعتمدة قانونيا والتي تمارس أنشطتها في مجال حماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي في عمل الهيئات العمومية بخصوص البيئة وذلك بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول به.

المادة 36: دون الإخلال بالأحكام القانونية السارية المفعول يمكن للجمعيات المنصوص عليها أعلاه في المادة 35 رفع دعوى أمام الجهات القضائية المختصة عن كل مساس بالبيئة حتى في الحالات التي لا تعني الأشخاص المنتسبين لها بانتظام.

المادة 37: يمكن للجمعيات المعتمدة قانونا ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق ضررا مباشرا أو غير مباشر بالمصالح الجماعية التي تهدف إلى الدفاع عنها، وتشكل هذه الوقائع مخالفة للأحكام التشريعية المتعلقة بحماية البيئة وتحسين الإطار المعيشي وحماية الماء والهواء والجو والأرض وباطن الأرض والفضاءات الطبيعية والعمران ومكافحة التلوث.

المادة 38: عندما يتعرض أشخاص طبيعيون لأضرار فردية تسبب فيها فعل الشخص نفسه وتعود إلى مصدر مشترك في الميادين المذكورة في المادة 37 فإنه يمكن لكل جمعية معتمدة بمقتضى المادة 35 وإذا ما فوضها على الأقل شخصان (02) طبيعيان معنيان أن ترفع باسمهما دعوى التعويض أمام أية جهة قضائية

يجب أن يكون التفويض الذي يمنحه كل شخص معني كتابيا كما يمكن للجمعية أن ترفع دعوى قضائية عملا بالفقرتين السابقتين ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني أمام أية جهة قضائية جزائية (عبد القادر المخادمي, 06,ص.ص 189/188)

5- دور الجمعيات البيئية من خلال النصوص البيئية :

تتمتع الجمعيات بحرية اختيار النشاطات الملائمة والمتاحة لها ليلوغ هدفها ، فلها أن تختار العمل التوعوي التحسيسي والتطوع الميداني ، أو أن تركز على اتصالها بالمنتخبين المحليين بلعبها دور المراقب للكشف عن الانتهاكات الممارسة في البيئة ، أو أن تلجأ إلى القضاء أو لها أن تستعمل كل هذه الآليات وكل ما تراه مناسبا ومسموحا به من أجل بلوغ أهدافها وتحقيق حماية البيئة والحد من مشاكلها .

ونتيجة لهذا وما يتسم به عمل الجمعيات حماية البيئة فقد عدد المجلس الوطني الفرنسي للحياة الجمعوية ثمانية أصناف من النشاطات الرئيسة التي يقوم بها هذا النوع من الجمعيات هي :

- إعلام وتربية الجمهور من أجل نشر الوعي به .
- تكوين أشخاص مختصين مثل المنشطين والإداريين.
- المشاركة والمشاورة مع المنتخبين وأصحاب القرار.
- نشر المعلومات لوسائل الإعلام .
- اللجوء إلى القضاء في حالة التلوث ومخالفة قوانين حماية البيئة .
- إصدار نشرات أو مجلات.
- حيازة أوتسيير الأوساط الطبيعية (jerome formago 83 PP124, 125) .

ونتيجة قبول الجمعيات كشريك للإدارة تحقيق أهداف الإستراتجية الوطنية لحماية البيئة ، خص قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة الجمعيات بفصل خاص خاصة مع أصبحت تحتله هذه الجمعيات اليوم على مستوى العالم مما جعل منها ثقلا مضادا للإدارة contre poids أي ضد استعمال تعسفي للبيئة تندد بالانتهاكات الممارسة ضدها و بالمشاريع الضارة لها.

ونظرا للدور المتعاظم المنتظر من التدخل الجمعوي فقد خولت القوانين البيئية لجمعيات حماية البيئة عدة مهام منها:

- تقديم طلبات فتح دعوى لتصنيف حظيرة وطنية أو محمية طبيعية ،إنشاء مساحات خضراء وغيرها ...
- حفظ الصحة الحيوانية والمساهمة استئصال الأمراض الحيوانية .
- تنظيم الصيد وحماية الثروة القنصية وكل ما يتعلق بها .
- حماية المياه من التلوث أو التدخل في حالات تلوث المياه خاصة الصالحة للشرب.

كما خول قانون حماية التراث الثقافي الجمعيات إمكانية اقتراح القطاعات المحفوظة والمشاركة بصفة استشارية في أعمال اللجنة الوطنية والولائية والتأسيس كطرف مدني فيما يخص مخالفات أحكام قانون التراث الثقافي .

- هذه الأمثلة لا تغطي كل المجالات التي يمكن أن تتدخل فيها الجمعيات البيئية لأن المعيار الأساسي الذي يتحدد على أساسه اختصاص هذه الجمعيات هو الهدف المحدد في قانونها الأساسي كأن يتضمن مثلا ترقية البيئة أو الإعلام البيئي أو...

6- موقع الجمعيات البيئة في السياسة الحكومية الوطنية:

إن معرفتنا بالمشاكل البيئية وما آلت إليه بيئتنا اليوم وما تعرفه من تدهور وتخريب كان نتيجة للدور الذي قامت به جمعيات حماية البيئة وما حققته من نتائج وما حصدته من تجارب في هذا الميدان في البلدان التي تواجد فيها العمل الجمعوي منذ سنوات عديدة.

إن جمعيات حماية البيئة تعمل على تحسيس الجماهير وأصحاب القرار بهذه المشاكل حيث تعمل على إيصال المعلومات المتعلقة بالبيئة وحقيقة مشاكلها للجمهور كما هي دون تحريف أو تشويه كما تعمل على تحذير الرأي العام وقوى الشعب بكل ما قد يتسبب في تدمير البيئة.

كما ان لها الحق في رفع دعاوى قضائية بالمحكمة لكل من قد يتسبب في تدهور البيئة وعناصرها الطبيعية كما أنها قد تجاوزت المناصب الاستشارية في الدول المتقدمة إلى المساهمة في تغيير وتطوير السياسات البيئية على كل المستويات وهذا لا يتأتى إلا بتطبيق مبدأ الحوار الفعال بين مؤسسات الدولة من جهة والجمعيات غير الحكومية من جهة أخرى وهذا الأخير بدأ العمل على الأخذ به بعين الاعتبار في الجزائر لكنه ما زال بعيدا ليؤخذ به على أنه قاعدة عامة في هذا المجال (azzouz kerdoun, 01, p 28)

فالجزائر على الرغم من مصادقتها على معظم الاتفاقيات والمعاهدات وعلى الرغم من اعتراف المشرع الجزائري في قانون البيئة وفي أكثر من مادة بأن حماية الطبيعة بشكل عام من التدهور الذي يهددها بأنها أعمال ذات مصلحة وطنية ويتعين على كل فرد السهر على صيانتها (المادة 08) وأن حماية الأراضي من التصحر والانجراف وتصاعد الأملاح في الأراضي الزراعية يعد أيضا من الأعمال ذات المنفعة العامة (المادة 09) وبالرغم من دعوته لمشاركة 07 جمعيات ذات طابع بيئي ضمن اللجنتين المشكلتين للمجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة تبقى الجمعيات البيئية في بلادنا هي الغائب الأكبر في القانون الإطار، كما يبقى مبدأ مشاركة المنظمات غير الحكومية والأفراد كما عرفه القانون الدولي بعيدا عن المنال في القانون الوطني لا سيما في غياب تنظيم خاص يحدد بدقة معايير مشاركة الجمعيات لا بصفة استشارية أو بالمساعدة وإبداء الرأي والمشاركة وفق التشريع المعمول فقط (عبد القادر المخادمي، 06،ص. 188) ولكن بصفتها طرف فاعل يشارك في رسم السياسة البيئية في

البلاد والمشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بها على المستوى الوطني أو المحلي والذي مازال بعيد المنال في الجزائر.

ولذلك لا بد للدولة أن تثمن المبادرات الجماعية والفردية الرامية إلى المشاركة في حماية الطبيعة ومكافحة التلوث وذلك بتنظيم هذه الجهود دون أن تتدخل فيها فتمنعها أو تخضعها لنفوذها وإنما لتضاف إلى جهودها، خاصة وأن موضوع البيئة واسع ومعقد يحتاج إلى تضافر كل الجهود فتنتقل بذلك من محل تحقيق الذات إلى المشاركة الفعالة والمساهمة في اتخاذ القرارات كما وصلت إليه الجمعيات البيئية الدولية وتحتل بذلك موقع فعال في السياسة الحكومية الوطنية

تمهيد:

إن الجمعيات البيئية تعد مصدرا دقيقا ومعول عليه في توفير البيانات والإحصائيات أو في تحليل السياسات أو حتى في إصدار النشرات التي تعنى بالبيئة ومشاكلها وكيفية المحافظة عليها، كما تعتبر أيضا قناة هامة لإيصال مختلف المعلومات للجماهير العريضة ولأصحاب القرار لأنها تتجاوب بسرعة وبمرونة لتثقيف المجتمع وتحفيزه للمحافظة على البيئة.

حيث يعتبرها البعض الآلية الأكثر فعالية في التعريف بقضايا البيئة وتحفيز الرأي العام والتأثير على السياسات ونلمس هذا جليا من خلال كبريات الجمعيات العالمية في هذا المجال كمنظمة السلام الأخضر وغيرها.

فهل الجمعيات البيئية الجزائرية وبالأخص في ولاية قسنطينة ينطبق عليها ما جيء به سابقا هذا ما سنعرفه من خلال عرض وتحليل بيانات الاستمارات التي وجهت إلى رؤساء هذه الجمعيات.

وكذا تلك الموجهة للجمهور الموجهة اليه رسائل هذه الجمعيات لمعرفة مدى تجاوبهم معها.

ج/بعض مظاهر التدهور البيئي في ولاية قسنطينة:

تعاني ولاية قسنطينة على غرار ولايات الوطن تدهورا بيئيا مس تقريبا معظم مكونات البيئة فيها و من أبرز مواضيع الساعة التي تشغل الساحة اليوم مايلي:

1- أطنان من الزيوت المستعملة تصب في الوديان دون رقابة

فتحت مديرية البيئة تحقيقات واسعة في نشاط 86 محطة غسل وتشحيم بالمدينةحيث عيّنت لهذا الغرض لجانا مختصة باشرت حملات تحرٍ حول طبيعة عمل هذه الأخيرة، التي تسببت في أضرار بيئية بليغة.

وينتظر أن تكشف لجان التفتيش عن خروق جمة ووضعا بيئيا مترديا لمخلّفات العديد من المحطات بقسنطينة، حيث أوضح رئيس جمعية حماية البيئة في هذا الإطار، بأن المحطات التي لا تحترم المقاييس المعمول بها وترمي أطنانا من الزيوت إلى الشارع وفي الوديان، وتؤثر سلبا على قنوات المياه والمياه الجوفية وتقتل النبات. كما أن هناك محطات توجد على حافة أودية ترمي فضلاتها في المياه الجارية وتؤثر على الكائنات الحية، علاوة على محطات توجد في مناطق حضرية وأخرى قريبة من المدارس تشكل خطرا على التلاميذ.

كما تحدثت جمعيات حماية البيئة عن الخسائر الاقتصادية بفعل عدم قدرة المحطات على استرجاع الزيوت المستعملة، بعدما كانت توجّه سابقا إلى تونس من أجل إعادة رسكلتها.

ويبقى المشكل الكبير الذي تعاني منه قسنطينة هو تواجد معظم المحطات في أحياء شعبية وفي مساحات ضيّقة، أين تتم عمليات الغسل على قارعة الطريق .

وأوضح مدير البيئة لقسنطينة بأنه ينتظر تقرير لجان التفتيش المختصة لاتخاذ الإجراءات اللازمة. علما وأن هذه المحطات خاضعة للتنظيم المعمول به في إطار المؤسسات المصنفة لحماية البيئة. وقد تم إحصاء أزيد من 56 محطة من بين الـ86 المذكورة، تعمل بطريقة غير شرعية، حيث وجهت لهم في الآونة الأخيرة إعذارات من أجل تسوية وضعيتهم، قبل اتخاذ قرارات الغلق. فيما شدد مدير البيئة بأن كثرة المحطات غير الشرعية، يعني أن الإجراءات الإدارية غير مكتملة على مستوى البلدية المخوّلة حسبه بمنح التراخيص. (جريدة الخبر2009/01/22،العدد5532)

2- النفايات الاستشفائية:

كشفت الأرقام المقدمة من طرف مديرية البيئة لولاية قسنطينة في تقريرها حول النفايات الإستشفائية، خلال دورة المجلس الشعبي الولائي الأولى لسنة 2007 و التي دارت فعالياتها على مدار يومين لمناقشة جل المشاكل التي تعيشها الولاية أن الكميات المخزنة من النفايات الإستشفائية قدرت بما يفوق 180 طن ، و قد كشفت لجنة الصحة و البيئة أن معظم العيادات لا تتوفر على "مرامد" أي أماكن لردم

النفايات الإستشفائية مما يستوجب عليها اللجوء إلى الحرق دون الردم، و هذا يؤدي إلى نتائج وخيمة و هي انتشار الأمراض كون النفايات التي تتعرض للحرق قد تعرضها الرياح إلى الإنتشار.

و أوضح تقرير لجنة الصحة و البيئة أن مرادم بعض المؤسسات الإستشفائية عاطلة و لا تعمل ، مثل مؤسسة بن باديس، التي تنتج في اليوم ما يقارب 80 كلغ من النفايات و بعض العيادات مثل عيادة الأنوار بسطح المنصورة ، لا تتوفر على مردم .

وبالنسبة لبعض المخابر التي لا تتوفر على مرادم ،فهذه الأخيرة حسب ما ورد في التقرير تلجأ إلى العمل بطريقة خاصة في المواد المشعة حيث يوجد تراكمات للنفايات تدوم أشهر عديدة، وبعض المخابر ليست مطلعة على كيفية التخلص من نفاياتها، و هي عادة ترمي ببقايا التحاليل في قنوات صرف المياه، و هذا يشكل خطرا كبيرا في حالة الإختلاط، زيادة على النقص في النظافة.

و من خلال زيارة ميدانية قامت بها اللجنة كشف التقرير الوضع الكارثي الذي يعيشه المخبر الولائي بحي منتوري ، نظرا لتراكم قمامة من النفايات بالساحة الخلفية، و قد دام هذا التراكم لمدة شهرين تقريبا ، ذلك بحجة عدم وجود وسيلة نقل ، و امتناع عيادة أمراض الكلى عن نقلها، كما تعد هذه القمامة المتراكمة بمثابة بركان من المواد المعدية و الخطيرة على صحة و سلامة سكان حي منتوري فيما يبقى السؤال المطروح حول من هو المسؤول على هذه الظاهرة..؟ و نفس الشيئ على مستوى المخبر الوطني لمراقبة المواد الصيدلانية بنفس الحي (منتوري) ، و قد لوحظ على هذا الأخير أنه يرمي عينات الأدوية التي تمت مراقبة نوعيتها بطريقة عادية جدا ، و في نفس قمامات النفايات الإستشفائية للمخبر الولائي، وهو حسبها سلوك غير مقبول ، بحيث يعمل على تخريب الوسط البيئي و المساس بصحة المواطن ..

4-انتشار القمامة و المزابل:

إن روح التّنظيم في الحفاظ على البيئة والتحكـــم في تسيير النفايات المنزلية ورميها هي إحدى المقومَات الأساسيّة لتطوّر الحضارة وتكاثف الحياة الاجتماعية، فإذا فقد المجتمع هذا العنصر الهام وعاش الفوضى نجمت عنه أخطار شديدة على صحة المجتمع وسلامته.

فالحفاظ على المحيط البيئي وتجميل المدينة ليس فقط بغرس الأشجار أو تجديد أرضية الأرصفة وخلق مساحات خضراء إذا لم يقابلها تنظيم محكم في رفع القمامات التي تنتشر في الشوارع هنا وهناك وتعرقل السير وتكون مصدرا لتلوث الجو بالغبار والأوساخ والجراثيم ومرتعًا للحشرات والبعوض التي تنقل الأمراض العديدة..؟

فمن المؤسف حقا أن تعطي المصالح العامة المثال السيّء على ذلك بسبب عدم التنسيق فيما بين أعمالها والبطء الشديد في التنفيذ وفي إزالة الفضلات.

وما أكثر المناطق والمواقع الجميلة التي بقيت مهملة فملأتها القذارة وتحولت إلى مفارغ عمومية وهي صور يتمزق العقل والضمير عند رؤيتها وكانت مثل "الوجه الجميل المشوه"، إن هذه المواقع بإمكانها أن تخلق ثروة حقيقية في قلب المدينة وهو ما يجعلنا نتساءل: لماذا كل هذا الإهمال والاستهتار بالذوق والصحة العامة؟ وهذا حتى يكون كل منا أمام مسؤولياته الاجتماعية والوطنية وتدفعه لخوض المعركة ضد الفوضى والفساد.

الحفاظ على البيئة مسؤولية الجميع فوضعية المفارغ العمومية وطرق تسيير النفايات المنزلية في ولاية قسنطينة ترسم صورة حقيقية لظاهرة تعانيها شوارع قسنطينة وطرقاتها وحتى بعض مواقعها التي تصلح أن تكون فضاءً للراحة والاستجمام، تحولت إلى مفارغ عمومية ويا ليت هذه الأخيرة كانت محمية ومنظمة بل هي فوضوية وتفتقر إلى المعايير التي أقر بها القانون الخاص بإنشاء المنشآت المصنفة، كما أن العديد من المفارغ العمومية تفتقر إلى "سياج" يقي الفضلات من الرياح حتى لا تنتشر هنا وهناك وتلوث الهواء الذي نستنشقه، وقد سهل غياب "السياج" دخول الحيوانات وما تخلفه هذه الأخيرة من أمراض وأوبئة، فضلا عن ذلك فالرقابة منعدمة تماما وكذا نقص اليد العاملة ووسائل العمل في فرز النفايات..

فإذا أخذنا كل بلدية على حدة، نجد أنه من المشاكل التي تعيشها بلدية مسعود بوجريو بعد المفرغة عن وسط المدينة بحوالي 07 كيلومتر ومن الصعب جدا أن يتكفل عونان بجمع قمامات 5000 ساكن يوميا أمام النقص الكبير لوسائل العمل.

ما لوحظ على هذه المفارغ أنها تتوسط المحاصيل الزراعية ولكونها غير مسيّجة وغير محمية فهذه المحاصيل أصبحت عرضة للتلوث بتنقل الفضلات إليها عن طريق الرياح وتواجد الحيوانات خاصة "الكلاب" مثلما هو الشأن بالنسبة لمفرغة ابن زياد وحامة بوزيان.

ونشير هنا أن مفرغة حامة بوزيان وفي ظل غياب الرقابة المستمرة تحولت إلى قبلة لأصحاب المذابح

القادمين من الخروب وعين عبيد لإلقاء فضلات الدجاج في أوقات الليل بعيد عن أعين البلدية، وقد أغلقت هذه الفضلات الطريق ومن الصعب على عون واحد فرز الطريق أو تطهير المكان.

أما بلدية ابن زياد فالمفرغة قريبة جدا من السكان وهي بالتالي مزعجة لهم وتشكل خطرا على الأطفال الذين اعتادوا على اللعب فيها وهي مظاهر لا تخفى على أحدنا خاصة أبناء الطبقات الفقيرة والأمراض التي تنجم عنها، وما يحدث في بلدية ابن زياد يجعلنا ندق ناقوس الخطر لأن الأمر كذلك إلى جانب الصحة يتعلق بالذوق العام لأن المفرغة جاءت في موقع استراتيجي يصلح أن يكون فضاءً للراحة والاستجمام، فالمفرغة تقع أسفل مغارات بها نقوش حجرية وكتابات رومانية وهي (غار الضبع وغار المنقار)، ومنابع مائية صافية (عين سَـــنَّدْ وعين الشبُورْ)، ناهيك عن وجود وديان (شعبة الوَاعْرَة) كما أن المفرغة تتوسط الطريق البلدي المؤدي باتجاه وادي العثمانية، وقد كان للرياح والكلاب المشردة دور في نقل الفضلات إلى الطريق وغلقه، وليتصور كل منّا لو استغلت هذه المواقع والفضاءات في خلق نشاطات والأرباح التي ستعود على خزينة الولاية ورفع المستوى العام الاجتماعي الثقافي والاقتصادي، فإن كان القانون البلدي والقانون رقم 19/01 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن تسيير النفايات ومراقبتها ينصّان على مسؤولية البلدية في مهامها الأساسية في مجال المحافظة على الصحة والسلامة العمومية المتعلقة أساسا بإشكالية تسيير النفايات باعتبارها المسؤول الأول والمباشر إلا أن غياب مخطط توجيهي أو سياسة خاصة لجمع ونقل وإزالة هذه النفايات أمام عدم توفر الإمكانات تجعلها عاجزة عن تحقيق الهدف، ولو قلنا أن البلدية مسؤولة على إنجاز أماكن لرمي النفايات فهذا يتعلق بالتوفر على مساحات خاصة بعيدة عن السكان لا تؤثر على جمال الطبيعة.

من جهة أخرى، نجد القانون رقم 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة يحدد القواعد العامة التي يجب احترامها لحماية البيئة عند الإقدام على إنجاز أي مشروع، كما ينص على ضرورة إعلام المواطن وإشراكه في القرار..الخ (نعطي هنا مثالا عن المحجرة الموجودة بابن زياد والتي تهدد جمال الطبيعة وتقتل الحضارة كما تؤثر على المحاصيل الزراعية الموجودة).

القانون يؤكد على إشراك المواطن في القرار فيما يتعلق بالمنشآت المصنفة ومنها "المحاجر" التي تشكل خطرا على الصحة والنظافة والفلاحة أو الأنظمة الإيكولوجية أو الموارد الطبيعية أو المعالم والآثار والمناطق السياحية أو يخلق إزعاجا للجوار، وذلك وفقا للمادة 19، 23، 24 من المرسوم التنفيذي رقم 198/06 المؤرخ في 31 ماي 2006.

وإذا عدنا إلى بلدية قسنطينة نجد أن ما وفرته السلطات المحلية يعد غير كاف لجمع 400 طن في اليوم من النفايات في مدينة يسكنها ما يزيد عن 500 ألف ساكن موزعين على 52 قطاعا، 34 قطاع تسيره البلدية والباقي مؤسسة خاصة، رغم الجهود التي تبذلها السلطات المحلية ببلدية قسنطينة وحظيرة التطهير التي تتشكل من طاقم تقني مؤهل إلا أن البلدية في حاجة إلى المزيد من الإمكانات المادية

والبشرية لتنظيف المدينة خاصة بوسط المدينة التي تعتبر القلب النابض لها.
تبقى هذه المشاكل والظواهر منتشرة وتشوّه المواقع الجميلة التي تزخر بها ولاية قسنطينة أمام التأخر الكبير في فتح مركز الدفن التقني وتوسيع هذا المشروع في المناطق ذات الكثافة السكانية، وإلى حين فتح هذا المركز وإنجاز المشروع الثاني ببلدية زيغود يوسف، لأن الحفاظ على البيئة ليست مسؤولية مؤسسة أو فرد أو مجموعة معينة بل هي مسؤولية مشتركة يعمل الجميع على إتمامها والاهتمام بها كونها ترتبط بحياة الجميع وتهيئة جميع المستلزمات في إنجاحها لما لها من أبعاد اقتصادية واجتماعية وصحية، فهل نقول أن المواطن هو الذي يتحمل المسؤولية لأنه يحب الفوضى ويرفض التنظيم الصحيح؟ والسؤال يطرح نفسه من وراء هذه الأفكار الانهزامية ومن هم "أعداء" الطبيعة الذين تجري الفوضى في دمهم وكتب عليهم التخلف كقدر محتوم(جريدة الأمة،2009/04/20)

وفي هذا الصدد ألح شريف رحماني وزير تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة أمس السبت ، بقسنطينة على.

وفي هذا السياق ووفقا لما ورد بجريدة "أخبار اليوم" الجزائرية شدد رحماني خلال زيارة عمل قام بها إلى ولاية قسنطينة على ضرورة الحفاظ على النظافة في الوسط وتحسين إطار الحياة للمواطنين وحماية البيئة التي يعيشون فيها ،وكذا ضرورة احترام الالتزامات المتخَذة بشأن آجال تسليم مركز الردم التقني للنفايات ببلدية ابن باديس "قسنطينة "، والالتزام بمعايير النوعية، وذلك أثناء وقوفه على موقع المشروع .

وسيدخل مركز الردم التقني الجاري إنجازه على بعد 5 كلم جنوب بلدية ابن باديس مرحلته العملية في الأول من يونيو القادم ، حسبما أكده قبل ذلك المسئولون القائمون على هذا المشروع البيئي المتربع على مساحة إجمالية تقدر بـــ 78 هكتارا ، والمصمم لردم ومعالجة 215 ألف طن من النفايات المنزلية وما شابهها سنويا، التي تُجمع انطلاقا من بلديات مجاورة على غرار قسنطينة والخروب وعين عبيد وأولاد رحمون وعين سمارة وبن باديس .

حيث أكد أن إنجاز هذا المشروع يتطلب تكنولوجية وعتاد متطور و أموال كثيرة لكن هذه ألأخيرة ليست في متناول البلديات العادية، سيما و المشروع كلف ما يزيد عن الـــ 51 مليار سنتيم أشرفت عليه شركة الدراسات الكبرى (جيس) بقسنطينة وهو من شأنه أن يخلص المدينة من مشكل التلوث والمفرغات الفوضوية ومكافحة التلوث وتسيير فضلات المؤسسات الصناعية الكبرى والصغرى بإعادة استغلالها، ويمتد مركز الدفن التقني للنفايات المنزلية " بوغرب" ببلدية ابن باديس ليغطي احتياجات 06 بلديات هي (قسنطينة، الخروب، عين اسمارة، عين عبيد، ابن باديس وأولاد رحمون) وهو يسع لأكثر من 251 ألف طن في السنة حسب الشروحات المقدمة من طرف مدير البيئة لولاية قسنطينة الذي كشف على مشروع إنجاز مركز لفرز و تحويل النفايات الواقع بالكلم الثالث عشر طريق عين اسمارة وتجهيزه بعتاد حديث حيث رصد له غلافا ماليا تزيد قيمته عن الـــ 10 مليار سنتيم، كما وضعت الوزارة برنامجا خاصا لنقل ومعالجة النفايات من مفارغ ومصبات المراقبة و الجهود التي تبذلها الدولة

في تكوين إطارات مختصة في تسيير النفايات ومعالجتها وعددهم 2500 إطار بالمدرسة العليا . (جريدة الوطن،2008/03/28).

دور الجمعيات البيئية لولاية قسنطينة:

1 – عرض وتحليل النتائج للاستمارة الموجهة لرؤساء الجمعيات:

بيانات خاصة بالجمعيات :

جدول 01 :يوضح سنة التأسيس:

الفئات	التكرارات	النسب المئوية
1998	02	%13.33
2002	02	%13.33
2004	04	%26.66
2005	04	%26.66
2006	01	%6.66
2007	02	%13.33
المجموع	15	%100

أشارت دراسة أجريت حول الحركة الجمعوية في الجزائر أن توزيع الجمعيات الوطنية لسنة 1996 حسب طبيعتها يبرز قلة عدد الجمعيات التي تنشط في مجال حماية البيئة إذ أن عددها انحصر في 15 جمعية وطنية مقابل 199 جمعية مهنية و 76 جمعية تعنى بالثقافة والفن وغيرها.

كما أشار الباحث من خلال دراسته **للجمعيات المحلية** المعتمدة في ولاية الجزائر العاصمة سنة 1996 إلى النقص الملحوظ للجمعيات البيئية المحلية إذ أنه لا توجد إلا 23 جمعية بيئية في مقابل 720 جمعية خاصة بأولياء التلاميذ و 599 جمعية للجان الأحياء وغيرها .

ويقول الباحث أن الجمعيات البيئية ظلت منحصرة على المستوى العددي وعلى مستوى التنسيق فيما بينها حتى سنة 1998 مع إنشاء الفيدرالية الوطنية لجمعيات حماية البيئة.(محمود بوسنة، 02، ص ص 142، 143)

وقسنطينة ورغم احتلالها المرتبة 31 ب623 جمعية سنة 1996 في عدد الجمعيات المحلية المختلفة النشاط بين ولايات الوطن إلا أنها شهدت حركية في تكوين الجمعيات البيئية المحلية والدليل على ذلك أن لديها جمعيات بيئية ناشطة حتى الآن وتأسست سنة 1998.

ورغم عدم تجديد كثير من الاعتمادات لبعض الجمعيات البيئية التي نشأت كما وضحنا سابقا وعدم نشاط بعض منها رغم الاعتمادات المقدمة إليها إلا أنها تحوي على 15 جمعية بيئية معتمدة وموجودة حسب ما قدم لنا من مكتب الجمعيات بالولاية وما أكدته مديرية البيئة بغض النظر عن فعاليتها الملموسة أو لا دليل على الاهتمام بإنشاء هذا النوع من الجمعيات مقارنة مع الأنواع الأخرى .

والجدول السابق يبين أن سنتي 2004 – 2005 من السنوات التي شهدت حركية في تكوين جمعيات بيئية محلية مازالت معتمدة وموجودة حتى الآن بنسبة 26,66 % لكلتا السنتين تليها سنوات 2007/2002/1998 بنسبة 13,33 % لكل منهم ثم سنة 2006 بنسبة 6,66 % .

ويعود هذا إلى تشجيع السلطات بتكوين جمعيات في مجال البيئة خاصة مع المجهودات المبذولة للمحافظة على البيئة مع الصيت العالمي الذي أصبح ينادي بالعمل في هذا المجال للحد من مشاكل البيئة وقضاياها المختلفة التي أصبحت تهدد الإنسان بغض النظر عن مكان تواجده خاصة مع عالمية المشاكل البيئية فلا مهرب للإنسان منها إذا لم يعالجها.وكذا وعي المجتمع المدني بضرورة تضافر الجهود والمشاركة في حمايتها .

أما فيما يخص **سبب التأسيس** فكل الجمعيات المدروسة أجمعت بنسبة 100 % على أن حماية البيئة والمحافظة عليها والحد من تفاقم مشاكلها هو السبب الأول والأخير لتأسيس هذه الجمعيات رغم اختلاف الرؤى والأهداف المسطرة.

يتبين لنا من خلال الاجابة على هذا السؤال أن 100%من أجوبة المستجوبين ترى أن أهداف هذه الجمعيات يتمحور حول حماية البيئة و الحد من مشاكلها خاصة مع ما تعانيه بيئتنا اليوم.فرغم اختلاف التعابير فكلها تصب في حماية البيئة.

و يؤخذ عليها في هذا عمومية أهدافها و عدم تحديدها بدقة ضف اليها غياب تخطيط أولي لكيفية تحقيق هذه الأهداف مما قد يعيق دورها ويهدد فعاليتها .مما يستجوب النظر مليا في نشاطاتها في ما بعد،فتحديد الهدف بدقة يوفر صورة شاملة لكيفية العمل و كل ما يصاحبه .

و تجدر الاشارة هنا الى أن كثير من الجمعيات تستعمل مصطلحات كثيرة تعنى بالعمل البيئي لكن مفهومها عنها خطأ أو لا يعبر عنه بدقة كمفهوم التربية البيئية،الوعي البيئي،الثقافة البيئية.

جدول 03 :يوضح *توجه الجمعية* :

الفئات	التكرارات	النسب
توجه عام	13	% 86.66
توجه خاص	02	% 13.33
المجموع	15	% 100

من خلال نتائج الجدول يتبين لنا أن توجه هذه الجمعيات البيئية المحلية محل الدراسة هو توجه عام ،بمعنى تهتم بكل القضايا التي تهم البيئة ومشاكلها بنسبة 86.66 % وهي نسبة كبيرة مقارنة بنسبة 13.33 % للجمعيات ذات التوجه الخاص.

فالملاحظ من هذا أن جمعياتنا البيئية قد أقحمت نفسها في كل المواضيع والإشكالات البيئية الأمر الذي لا يتوافق والمعالجة المدروسة والمتخصصة للأشياء وبالتالي قد تتبدد جهودها دونما تحقيق للأهداف المسطرة مع العلم أنه كلما كانت الجمعية أكثر تخصصا كلما كانت أكثر فعالية.

فلو أن كل جمعية تهتم بجزء معين وتتخصص بمجال واحد فقط قد يساعدها هذا على أداء عملها بصورة أحسن من تشتيت انتباهها لأكثر من مجال وبالتالي تكون جهودها منقسمة بين مجال وآخر مما يؤدي إلى نقص في فعاليتها .

و هذا ما أثبتته إجابات المبحوثين حول القضايا التي تعالجها و التي أثبتت تقسيمات الجهود حول مواضيع و قضايا عديدة خاصة مع تنامي المشكلات البيئية و تنوعها.

بيانات خاصة بالدور الفعلي للجمعيات:

من خلال النتائج نرى بان كل الجمعيات البيئية محل الدراسة تتفق بنسبة 100 % على استهدافها لكل فئات وشرائح المجتمع دون تخصيص فئة معينة على حساب أخرى، وترد هذا حسب رأيها الى حاجة كل أفراد المجتمع القسنطيني لذلك، خاصة وأن الجمعيات غالبا ما تنشأ من حاجة أفراد المجتمع إليها وحسب تلك الحاجات توجه أنشطتها لخدمة فئات المجتمع كله أو فئة دون أخرى.

كما أن مرد ذلك أيضا يعود إلى إيمانها الراسخ بأن حماية البيئة يقتضي تضافر جهود كل فئات المجتمع أطفالا , شبابا وشيوخا ،نساءا ورجالا، كما أن ترابط هذه الفئات فيما بينها وتأثير كل منها في الآخر يحتم التعامل مع كل منهم لفهم رسائلها بصورة أفضل، فكل طرف حسبها يكمل الآخر.

حيث تركز على الأطفال باعتبارهم النشء الصاعد وجيل المستقبل وما قد يستطيع تحقيقه في مجال حماية البيئة مع إكسابه تربية بيئية ووعي بيئي يمكنه من النهوض بالبيئة.

والحال كذلك بالنسبة للنساء وما قد تستطيع إيصاله المرأة من رسائل إيجابية لأولادها وعائلتها وكذا الشباب باعتبارهم شعلة المجتمع وهكذا...

جدول 05: يوضح مدى صعوبة الوصول إلى هذه الفئات:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	06	% 40
لا	09	% 60
المجموع	15	% 100

من خلال الجدول نرى بأن 60 % من أجوبة المستجوبين ترى أن الجمعيات البيئية لا تجد صعوبة في الوصول إلى الفئات التي تستهدفها في حين أن 40 % من هذه الجمعيات تجد صعوبة في ذلك.

ترد المجموعة الأولى ذلك كونها على علاقة قريبة من فئاتها المستهدفة خاصة تلك الموجودة في البلديات الصغيرة لولاية قسنطينة فابن زياد مثلا أو أولاد رحمون لا يجد أصحابها مشكلة مع فئات الجمهور المستهدفة بحكم العلاقات البسيطة التي تحكم مجتمعهم المحلي الصغير مقارنة ببلدية قسنطينة التي يصعب فيها الوصول نوعا ما إلى الفئات المستهدفة والتي تستلزم وجود علاقات قوية لأفرادها للوصول إلى ما تصبوا إليه .فالجمعيات التي لديها علاقة قوية مع الإدارة والسلطات المحلية تكون تسهيلات وصولها إلى فئاتها المستهدفة خاصة في المدارس والمعاهد أسهل من الأخرى.

وترجع المجموعة الثانية صعوبة الوصول إلى فئاتها المستهدفة كذلك لوجود أولويات عند كثير من الأفراد قبل البيئة كما أن انشغال الفرد بظروف معيشته يسبب في كثير من الأحيان عدم اكتراثه بأهمية البيئة فمشكل سوء الظروف المعيشية يحتم بالضرورة انشغاله عن البيئة ومشاكلها في كثير من الأحيان وكذا انشغاله عن عمل هذا النوع من الجمعيات مما يصعب عمل هذه الأخير.

جدول 06 : يوضح مدى *مساهمة هذه الفئات في توجيه أنشطة الجمعية:*

مدى مساهمة الفئات			كيفية المساهمة		
الفئات	التكرارات	النسب	الفئات	التكرارات	النسب
نعم	05	%33.33	إعلامنا بوجود مشكل بيئي كقطع الأشجار	01	% 20
			تقديم اقتراحات وإبداء آراءها	02	% 40
			الاستعلام وطلب التوجيه	02	% 40
			المجموع	05	%100
لا	10	%66.66	**سبب عدم المساهمة**		
			عدم الاهتمام بهذا الجانب	02	% 20
			انعدام الوعي بالبيئة وعمل الجمعيات	05	% 50
			قلة المعلومات	01	% 10
			أخرى	02	% 20
المجموع	15	% 100	المجموع	10	%100

تشير نتائج الجدول إلى أن ما نسبته 66.66 % من فئات المجتمع لا تساهم في توجيه أنشطة الجمعية و 33.33 % فقط تقوم بذلك.

حيث أن توجيه أنشطة الجمعية يساعد على تحديد أفضل لاحتياجات أفراد المجتمع وبالتالي العمل على إيصال الرسائل بصورة أسهل وأنجع حتى يمكن لها تحقيق أهدافها بطريقة فعالة تسهم في حماية البيئة وفي عملية تغيير السلوكات السلبية نحوها وتكوين أخرى إيجابية.

فنسبة 40 % من المساهمين في توجيه أنشطة الجمعية يكون في شكل تقديم اقتراحات وإبداء آراء حول سير نشاطات الجمعية حول ما إذا كان ما تقوم به فعال أو لا أو في عملية سير حملة معينة أو الوسيلة،**المعتمدة** يقابلها في ذلك 40 % كذلك من هذه الفئات تساهم في التوجيه من خلال الاستعلام وطلب

التوجيه في أمور معينة ككيفية الاعتناء بالنباتات أو بحيوانات معينة واستعمال مواد معينة أو الاستعلام عن مدى تأثير مشكل بيئي معين على صحة الإنسان وعلى البيئة في حين أن هناك 20 % من هذه الفئات تعلم هذه الجمعيات عن وجود مشكل بيئي معين بإمكان الجمعية الحد منه أو تسليط الضوء عليه لتوعية الأفراد كقطع الأشجار أو حرق الغابات والسقي بمياه الصرف (مياه ملوثة) ببعض المناطق وغيرها.

وفي مقابل كل هذا وحسب الجدول فنسبة كبيرة من هذه الفئات و المقدرة ب 66.66% لا تساهم في توجيه أنشطة الجمعية وترجع الجمعية ذلك إلى انعدام الوعي بالبيئة وبعمل الجمعية بنسبة 50 % .

ويعد معالجة هذا السبب من الأهداف المسطرة لكل جمعية حيث تعمل على الوصول إلى كل فرد وكل فئة ممكنة وتعريفها بالبيئة وبالجمعية وبعملها.

و يرجع مانسبته 20 % من أفراد العينة الأمر إلى أسباب أخرى أهمها أن فئات المجتمع الجزائري تتفاعل بالعائد المادي فما لا عائد مالي فيه لا فائدة ترجي منه وهكذا ..

كما أن بعض الجمعيات هي التي تحدد أنشطتها وترى أنها أعلم بما يناسب الفئة المستهدفة اعتمادا على عامل معايشتها واقع مجتمعها المحلي من جهة ودرايتها بالمشاكل البيئية وتأثيراتها بصورة أعمق من غيرها من جهة أخرى.

في حين يرجع البعض الآخر و بنسبة 20 % كذلك أن عدم الاهتمام بهذا الجانب من العمل وبالبيئة يعتبر عاملا أساسيا لقصور هذه الفئات في التوجيه وانشغالها بأمور أخرى تعتبر أهم بالنسبة إليها.

وهذا ما يفسره البعض الآخر بقلة المعلومات لديهم عن البيئة ومشكلاتها وتأثير هذه الأخيرة عليهم وعلى مستقبلهم بنسبة 10 %.

جدول 07 :يوضح مدى الوعي بمشاكل البيئة:

مدى الوعي بمشاكل البيئة			كيفية لمس ذلك		
الفئات	التكرارات	النسب	الفئات	التكرارات	النسب
نعم	07	%46.66	من خلال انشغالات المواطنين	03	%42.85
			من خلال الاهتمام بأنشطة الجمعية	02	%28.57
			من خلال سلوكياتهم	02	%28.57
			المجموع	07	%100
لا	08	%53.33	**سبب غيابه**		
			مشكل البيئة مشكل ثانوي	03	%37.5
			سلوكاتهم سلبية اتجاهها	03	%37.5
			لا يوجد عمل للحد من مشاكلها	02	%25
			المجموع	08	%100
المجموع	15	% 100			

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول المتحصل عليها أن هناك تقارب بين إجابات المستجوبين حول مدى الوعي بمشاكل البيئة حيث أن ما نسبته 53.33 % من المستجوبين صرحوا بعدم وجود وعي بمشاكل البيئة في حين أن 46.66 % منهم يؤكدون على وجود وعي بهذه المشاكل.

حيث يرجع غياب الوعي حسب إجابات المستجوبين بالدرجة الأولى(حسب الجدول) إلى أن،مشكل البيئة ثانوي مقارنة باهتمامات الفرد الاجتماعية الأخرى وكذا من حيث سلوكياتهم السلبية اتجاه البيئة التي تعكس بصورة مباشرة عدم وعيهم بمشاكل البيئة وما هم قادرون على فعله لها بهذه السلوكات السلبية كرمي القمامة وقلع الأشجار ورمي مواد البناء في المساحات الخضراء والأماكن غير المخصصة لها ومدى تأثيرها على البيئة من

جهة وصحة الإنسان كأبسط الأضرار من جهة أخرى وهذا بنسبة 37.5 % لكل منهما على التوالي.

في حين أن ما نسبته 25 % يرجع سبب عدم وعيهم بهذه المشاكل إلى عدم وجود عمل جدي للحد من مشاكلها ومن أمثلة ما يمكنه إعطاءه في هذا الصدد ما تسببه les antennes de réseau de portable من تأثيرات سلبية على البيئة وكل مكوناتها وعلى الإنسان بالدرجة الأولى. لكن لا يوجد حد من استعمالها في المناطق الحضرية الآهلة بالسكان بل على العكس توضع فوق أسطح المنازل نظرا لغياب وعي الفرد بتأثيراته .

و في مقابل ما سبق يرى 46.66 % وجود وعي بهذه المشاكل ويلمس ذلك(حسب الجدول) من خلال انشغالات المواطنين بنسبة 42.85% منها حول بعض المسائل التي تشغل بالهم كقلة المساحات الخضراء في المدينة مثلا وانتشار القمامة وما تسببه من روائح وحشرات وحب استعلامهم عن بعض النباتات وكيفية زرعها والمحافظة عليها وغيرها كما يظهر وعيهم كذلك من خلال سلوكيات بعض الأفراد وكذا الاهتمام بأنشطة الجمعيات كحضور المعارض التي تقام في هذا الصدد ،المشاركة في عمليات التنظيف والتشجير وهذا بنسبة 28.57 % لكل منها.

جدول 08 :أ/ يوضح عدد المنخرطين:

الفئات	التكرارات	النسب
أعضاء المكتب	06	%40
من 30 إلى 50 منخرط	05	%33.33
70 إلى 100 منخرط	02	%13.33
فوق 100 منخرط	02	%13.33
المجموع	15	% 100

نلاحظ من خلال الجدول أن 40 % من إجابات المستجوبين تقر بأنه ليس هناك منخرطين في صفوف جمعياتها سوى أعضاء المكتب المؤسسين وترجع ذلك إلى عدم فتح أبوابها لذلك،و هذا لبحثها عن منخرطين فعالين يفيدون الجمعية لا من أجل الانخراط فحسب أو من أجل رسوم الاشتراك، والتي تقدر حسب كل جمعية من 100 دينار إلى 200دج .

في حين أن ما نسبته 33.33 % تقدر عدد منخرطيها من 30 إلى 50 منخرط. في حين أن الجمعيات التي يقدر عدد منخرطيها من 70 الى 100منخرط فتقدر بنسبة13.33 % يقابلها في ذلك جمعيات تجاوز عدد منخرطيها 100 منخرط تعمل من أجل القيام بالبيئة بنفس النسبة أي 13.33 % ..

ب/ إمكانية الانخراط:

الفئات	التكرارات	النسب
كل فرد يمكنه الانخراط	14	% 93.33
ليس كل فرد يمكنه ذلك	01	% 06.66
المجموع	15	% 100

حسب الاجابات المقدمة فكل فرد يمكنه الانخراط في هذه الجمعيات بنسبة 93.33 % يقابلها في ذلك نسبة 6.66 % ترفض إمكانية الانخراط لأي شخص وتعطي الفرصة إلا للمختصين في النباتات والذين لهم دراية كافية بها تمكنه من مواكبة سير العمل ضمنهم.

وليس هناك شروط تمنعه من الالتحاق بالجمعية والانخراط بها بالنسبة للفئة الأولى.

الا أنه هنالك 05 مستلزمات رئيسية يجب توفرها في شخصية الفرد المنخرط تتفق كل الجمعيات عليها

وهي كالتوالي:

- أن يكون واعيا بأهمية البيئة والمحيط.
- أن يلتزم بمبادئ الجمعية وقوانينها.
- لديه حس المسؤولية اتجاه الجمعية.
- أن يكون مستعدا للمساهمة في النشاطات التي تقوم بها الجمعية.
- أن يتمتع بحسن السيرة والسلوك

جدول09: يوضح تقدير حجم المنخرطين:

الفئات	التكرارات	النسب
كبير	00	% 0
متوسط	01	% 06.66
صغير	14	% 93.33
المجموع	15	% 100

جدول9أ: يوضح سبب صغر حجم المنخرطين

الفئات	التكرارات	النسب
قلة الوعي بالبيئة وعمل الجمعية	04	%26.66
نقص الإمكانيات	08	%53.33
الموقف السلبي اتجاه الجمعيات	03	% 20
المجموع	15	% 100

حسب أجوبة المستجوبين وحسب الجدول تقدر الجمعيات عدد منخرطيها بالعدد الصغير بنسبة 93.33 % مقارنة بعدد سكان الولاية. ونسبة 6.66 % فقط ترى أن هذا العدد متوسط وهذا تماشيا حسب طموحات وأهداف الجمعية التي تريد الوصول إليها وتحقيقها.

وترجع هذه الجمعيات سبب صغر حجم منخرطيها حسب الجدول إلى:

*نقص الإمكانيات المادية بالدرجة الأولى والوسائل المعتمدة لإيصال رسالتها و هذا بنسبة53.33 %حيث أن هذه الأخيرة تحد من نشاطات الجمعية وبالتالي عدم وصول رسائلها إلى فئات المجتمع المختلفة، كما أن انعدام المقر يشل من حركة الجمعية ويصعب الاتصال بها عند الحاجة إليها.

كما أن قلة الوعي بالبيئة وعمل هذه الجمعيات في مجال البيئة يحد من عدد منخرطيها والذين تتوفر فيهم المستلزمات السابقة الواجب توفرها في شخصية الشخص المنخرط وتقدر نسبة هذه الأخيرة بنسبة 26.66 % .

ضف إلى ذلك فالموقف السلبي المكون اتجاه الجمعيات عامة والبيئية خاصة بنسبة 20 % يعتبر عائقا أمام عدد المنخرطين فكثير منهم من يرى أن هدف إنشاء الجمعيات البيئية ليس حماية البيئة وإنما محاولة الوصول لتحقيق أغراض شخصية يوفرها هيكل الجمعية والعلاقات التي قد تكون من خلالها وبالتالي رفض الكثيرين الانضمام لذلك.

جدول10 : يوضح مدى مساعدة الإطار القانوني لعمل هذه الجمعيات:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم يساعدها	11	%73.33
لا يساعدها	04	% 26.66
المجموع	15	% 100

يبين الجدول أن نسبة 73.33 % من أجوبة المستجوبين حول الإطار القانوني الذي تسير في فلكه الجمعية يساعدها على أداء عملها، في حين أن 26.66 % ترى بأنه لا يساعدها على أداء عملها لأن به بعض البنود القانونية التي تحد من نشاطها خاصة وأنها تخضع للقانون العام للجمعيات وليس هناك قانون خاص تخضع تحت طائلته الجمعيات البيئية.

كما أن بعض الجمعيات تجد صعوبة في التوافق مع تبعيتها لوزارة البيئة ومديرية البيئة حيث أنشأت ه في ظل تبعية هذه الجمعيات لوزارة الداخلية ثم تم إلحاقهم بوزارة البيئة وهذا ما رفضه البعض منهم

وتم بسببه تجميد أنشطة الجمعية لأنها ترى بأن الوزارة ومديريتها تحد من نشاطاتهم وتلزمها بالتبعية لها وفي حالة الرفض تهمش.

كما أنها ترى أن نشاطاتها ترجع في كثير من الأحيان إلى نشاطات الوزارة وبالتالي هذا يحد من قيمة ما قامت به و الجهود التي قدمتها .

جدول11 : يوضح الرأى حول القوانين البيئية و عمل الهيئات الرسمية :

الفئات	التكرارات	النسب
جيدة	12	%80
غير مطلع عليها	03	% 20
المجموع	15	% 100

من خلال أجوبة المستجوبين هناك ما نسبته 80 % يرى أن القوانين الجزائرية في مجال البيئة جيدة لكن المشكل الذي يكتنفها هو غياب التطبيق حيث يرى الكل أن القوانين البيئية لو طبقت لحدت من الكثير من المشاكل التي تعاني منها بيئتنا اليوم خاصة مع الاهتمام الكبير الذي تعنيه الدولة في هذا المجال.

في حين أن 20 % من هذه الجمعيات المدروسة ليست على علم بهذه القوانين رغم أهميتها لها وبموضوع عملها ويرجع الكثيرون أنهم لم يروا حاجة إلى ذلك، وانشغالاتهم بالمشاكل التي تواجههم حد من اطلاعهم عليها خاصة وأن الشائع أنها غير مطبقة وبالتالي مازال لديهم الوقت والإمكانية للإطلاع عليها إلى غاية تطبيقها وفي هذا ضعف في أداء الجمعيات البيئية لأن من مهامها العمل على الحد من مشاكل البيئة وهذا لا يتأتى إلا عن طريق الردع الكلي الذي يتحقق عن طريق القانون.

أما فيما يخص عمل الهيئات الرسمية فتجمع أجوبة المستجوبين بما نسبته 100 % بان هناك جهد مبذول من قبل الهيئات الرسمية المختصة بالبيئة لكنه غير كاف مقارنة مع ما تتطلبه بيئتنا اليوم خاصة مع تعدد مهام هذه الهيئات مما يتطلب عملا أكثر لتحقيق نتائج أفضل.

أهم الصعوبات :

جدول أ/12: يوضح عدم وجود مقرات:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	14	% 93.33
لا	01	% 6.66
المجموع	15	% 100

إن أي دور فعال لأي جمعية في مجال حماية البيئة وتحقيق أهدافها وبرامجها يقتضي أن تتوفر على حد أدنى من وسائل العمل من مقر يسهل عليها الاجتماع بأعضائها بصفة دورية سواء لمناقشة برامجها أو أثناء تنفيذها ،وهو ما تفتقر إليه أغلب جمعياتنا البيئية بحيث أنها ظلت تلح وتطالب السلطات العمومية بمقرات تزاول فيها نشاطاتها غير أن هذا الطلب يكاد تحقيقه يكون شبه مستحيل مما اضطر الكثير من هذه الجمعيات إلى الانسحاب كلية أو التقوقع والانغلاق وهذا ما يبينه الجدول حيث من أهم الصعوبات التي تواجهها غياب المقرات بنسبة 93.33 % في حين أن نسبة 6.66 % فقط من تملك مقر في دور الشباب لم تعطها إياه السلطات المعنية وإنما مديرو دور الشباب فقط حاولوا مساعدة هذه الجمعيات للمساعدة في تحقيق أهدافها للنهوض بالبيئة وحمايتها.

جدول12ب/: يوضح نقص الإمكانيات المادية وقلة الوسائل:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	12	%80
لا	03	% 20
المجموع	15	% 100

إن عمل الجمعيات البيئية مرتبط أساسا بالتحقيقات الميدانية والحملات التطوعية والإعلامية من أجل الوصول إلى نتائج ملموسة في مجال البيئة للحد من مشاكلها وهذا يتطلب إمكانيات مادية كبيرة لتغطية أعمالها ومتابعة تنفيذ برامجها وتحقيق أهدافها حيث أن 80 % من الجمعيات البيئية تعاني من نقص الإمكانيات المادية وقلة الوسائل التي تحتاجها مما يحد من نشاطاتها خاصة مع متطلبات العمل والتي تحتاجها للتدخل بشكل فعال وسريع كآلات تصوير رقمية ووسائل طباعة لتجهيز المطويات التي تحتاجها ،جهاز الإعلام الآلي مربوط بشبكة إنترنيت لتسهيل الاتصال فيما بينها ووسائل أخرى تحتاجها .في حين أن 20 % فقط لا تعتبر هذا العامل صعوبة كبيرة للحد من نشاطها وهذا لاعتمادها على وسائل أعضاءها الشخصية حتى لا يتأثر نشاطها.

و فيما يلي طلب لأحد الجمعيات الاعانة بالوسائل للقيام بتأهيل مساحات خضراء يحتوي على قائمة بالوسائل التي تحتاجها. قوبل بالرفض و بالتالي عدم تطبيقه لنقص الامكانيات التي تعاني منه الجمعية. **(أنظر الملحق: الموضوع: القيام بمساحات خضراء)**

جدول 12ج/: يوضح نقص المعلومات والحصول عليها:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	05	%33.33
لا	10	% 66.66
المجموع	15	% 100

من،خلال هذا الجدول لا يعتبر نقص المعلومات وصعوبة الحصول عليها من أهم الصعوبات التي تواجهها الجمعيات البيئية وهذا ما تبينه النتائج بنسبة 66.66 % في حين أن 33.33 % من أجوبة المستجوبين فقط تقر بأن نقص المعلومات يمثل عائقا يواجهها ويحد من نشاطاتها خاصة ونحن في عصر المعلومات، فامتلاك هذه الأخيرة يسهل من عملها ويساعدها على الاستمرار خاصة وأن وضع برامجها وتنفيذها يحتاج إلى المعلومات لتوصيل رسائلها بصورة أحسن.

جدول12د/: يوضح ضعف أداء أعضائها:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	09	% 60
لا	06	% 40
المجموع	15	% 100

يتبين لنا من خلال نتائج الجدول أن ما نسبته 60 % من أجوبة المستجوبين تقر بضعف أداء أعضائها في حين أن 40 % تنفي ذلك ولا تعتبره جزءا من الصعوبات التي تواجهها.

حيث يعتبر ضعف أداء أعضاءها من المعوقات الداخلية للجمعية الذي تحد من نشاطاتها خاصة مع غياب الدورات التدريبية والتكوينية .

كما أن العمل في الجمعيات يتطلب أشكالا جديدة للعمل أكثر حركية وتعبيرا عن ثقافة المجتمع واحتياجاته وأكثر قدرة على التفاعل بين فئاته الاجتماعية فنقص الخبرات في هذا المجال يحد من تحسين أدائها وتحقيق أهدافها ويسجل عجزها على أداء النشاطات البيئية النوعية ذات التخصصات المتعددة والدقيقة.

جدول12ه/: يوضح البيروقراطية :

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	08	% 53.33
لا	07	% 46.66
المجموع	15	% 100

إن نسبة 53.33 % من الجمعيات البيئية تقر بأن عامل البيروقراطية الذي تقوم به الإدارة ومؤسسات الدولة من أهم الصعوبات التي تواجهها وتحد من نشاطها ويقابلها في هذا وبنسبة قريبة من الأولى

وتقدر بنسبة 46.66% تقر أنها لم تواجه البيروقراطية أثناء سير عملها والقيام بنشاطاتها ويرجع هذا إلى مدى قوة العلاقات التي تملكها الجمعية وأعضائها والتي تساعدها في سير عملها.

و تجدر الإشارة هنا أن كثيرا من الجمعيات لم تجدد اعتماداتها للعمل في هذا المجال لما صادفته من البيروقراطية مما سبب عجزها على أداء مهامها و توقفها.

جدول 13: يوضح مصادر التمويل:

الفئات	التكرارات	النسب
ذاتية	07	% 36.84
حكومية	08	% 42.66
جمع التبرعات	03	%15.78
الهبات والوصايا	01	% 5.26
المجموع	19	% 100

قام المشرع الجزائري بتخصيص الفصل الرابع من الباب الثاني للأحكام المتعلقة بالموارد والأملاك وتمت تغطيته بستة مواد قانونية وقد نصت المادة 26 على أن موارد الجمعية تتكون مما يأتي:

1- التمويل الذاتي: ويضم اشتراكات الأعضاء والمنخرطين ويتم تحديده في الجمعية العامة وهو يتراوح ما بين 100 دج إلى 200 دج ،وكذا العائدات المرتبطة بنشاط الجمعية التي يمنع على أعضاءها اقتسامها بينهم. هذا التمويل الذاتي متى تمت تنميته فهو ينتج للجمعية مزيدا من الاستقلالية والفعالية.

2- التمويل الحكومي: لقد عرف التمويل العمومي للجمعيات في فتراته الأولى مع ظهور قانون الجمعيات انحرافات عديدة تمثلت على وجه الخصوص في نقص كبير لمراقبة المساعدات المالية وهو ما أدى إلى تبذير الأموال العمومية واستعمالها في أغراض شخصية، ولقد تم تعزيز أحكام القانون 90-31 بإجراءات تشريعية وعملية منها صيغة "عقد برنامج" contrat – programme وهي عبارة عن وثيقة نموذجية تتضمن تعهدات تلتزم من خلالها الجمعية الممنوحة باحترام الشروط التي قررتها الإدارة المانحة أثناء صرف المساعدة .و يشكل استخدام الجمعية للإعانات في أغراض أخرى غير الأغراض التي حددتها الإدارة مخالفة يتحملها أعضاؤها ما لم ترخص السلطة المختصة.

3- التبرعات : حيث تنص المادة 29 على أنه يمكن أن تكون للجمعية عائدات أخرى زيادة على الموارد المنصوص عليها في المادة 25 من هذا القانون تأتي من جمع تبرعات علنية مرخصة بحسب الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول ، ويتعين عليها أن تصرح بحصيلة العملية للسلطة العمومية المختصة.

4-الهبات والوصايا :ويشترط فيها ألا تكون مثقلة بأعباء وشروط تتعارض مع أهدافها، وألا يكون مصدرها حزب سياسي ويشترط الحصول على موافقة السلطات العمومية المختصة فيما يخص الهبات الآتية من جمعيات وهيئات أجنبية بعد التحقق من مصدرها وقيمتها وعدم معارضتها للتشريع المعمول به.(جيملي،01،ص ص 131،132).

ومما سبق وحسب نتائج الجدول يحتل التمويل الحكومي المرتبة الأولى بنسبة 42.10 % يليه التمويل الذاتي بنسبة 36.84 % ثم جمع التبرعات بنسبة 15.78% وفي الأخير الهبات والوصايا بنسبة 5.26%

ورغم نسبة 42.10 % للتمويل الحكومي إلا أن اغلب الجمعيات البيئية تشتكي من انعدام تمويل السلطات الحكومية لها أو ضعفه أو عدم انتظامه ،وفيما يخص التمويل الذاتي فيشكل هو الآخر مصدرا أساسيا لتمويل نشاطاتها خاصة لما يوفره من استقلالية في العمل وعدم وجود رقابة في التسيير المالي حيث يعتمد على الأموال الخاصة لأعضائها إلى جانب اشتراكات منخرطيها ومع ضعف هذا الأخير وعدم تجاوز قيمة الاشتراك 100 دج إلى 200 دج كحد أقصى سنويا فهو لا يفي بالغرض المطلوب كما هو الحال في الجمعيات البيئية العالمية كالسلام الأخضر الذي يعتبر اشتراكات منخرطيها مصدر التمويل الرئيسي والأول.

أما التبرعات 15.78 % فهي ضعيفة في مجملها بسبب ضعف الوعي بالقضايا البيئية من الأفراد من جهة ومؤسسات المجتمع المدني من جهة أخرى.

وفيما يخص الهبات والتي قدرت نسبتها بـــ5.26 % فهي قليلة للإجراءات القانونية التي تخضع لها وضرورة موافقة السلطات المختصة عليها في حالة الهبات الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أنه للحصول على تمويل حكومي يجب تقديم ملف للسلطات المسؤولة يتم الموافقة عليه للحصول على التمويل أو لا.

جدول 14:يوضح مدى كفاية التمويل:

من خلال النتائج تجمع الجمعيات البيئية بنسبة 100 % على أن التمويل غير كاف لتحقيق أهدافها والقيام بنشاطاتها على أكمل وجه وضعف أداءها مرتبط بنقص التمويل الذي تتلقاه.

فالعمل في مجال البيئة من أجل حمايتها و نشر الوعي البيئي اللازم لذلك في الوسط الاجتماعي الناشطة ضمنه يستدعي توفر مجموعة من الامكانيات و الوسائل التي تستوجب توفر الامكانيات المادية.

فنقص التمويل يحد هذه الجمعيات من القيام بعملها على أكمل وجه مما يؤثر سلبا على نوعية نشاطاتها و حملاتها و نوعية الرسائل التي توجهها من جهة وعلى مدى تحقيق وجودها من جهة أخرى.

جدول15: يوضح ممارسة الجهة الممولة ضغوطات:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	05	% 33.33
لا	10	% 66.66
المجموع	15	% 100

يبين هذا الجدول أن أجوبة المستجوبين تنفي وجود أية ضغوطات أو شروط من قبل الجهة الممولة وهذا بنسبة 66.66 % .

في حين تؤكد نسبة 33.33 % تعرضها لضغوط من قبل هذه الجهات خاصة فيما يخص كيفية صرف التمويل المقدم وأين صرف .

كما تفرض عليها وجود مشروع لكي تستفيد من التمويل ضمن صيغة عقد برنامج كما أنها تمنعها من شراء معدات ووسائل تحتاجها في أداء مهامها وتسيير حملاتها مما يحد من أداء وظائفها المختلفة التي سطرت أهدافها لتحقيقها خاصة مع ما تعانيه من نقص في التمويل المقدم.

جدول16: يوضح التعاون بين الجهات الرسمية المعنية و الجمعيات البيئية الأخرى:

الجهات الرسمية المعنية			الجمعيات البيئية		
الفئات	التكرارات	النسب	الفئات	التكرارات	النسب
نعم	08	% 53.33	نعم	04	% 26.66
لا	07	% 46.66	لا	11	% 73.33
المجموع	15	% 100	المجموع	15	% 100

فيما يخص التعاون بين الجهات الرسمية المعنية وخاصة منها مديرية البيئة فكانت النسب متقاربة نوعا ما حول وجود هذا التعاون حيث أقرت نسبة 53.33 % من المستجوبين على وجود تعاون بينهم وبين هذه الجهات في حين نفى الجزء الآخر ونسبته 46.66 % بأنه لا يوجد تعاون بينهم وأن نشاطها فردي بعيد عن الجهات الرسمية خاصة مديرية البيئة.

وفي هذا الإطار فعلاقة هذه الجمعيات البيئية المتعاونة منها وغير المتعاونة بالسلطة كغيرها من فئات المجتمع الأخرى قائمة على الحذر والشك وضعف المصداقية اتجاهها خاصة مع إيديولوجية الدولة التي تحرص على تطبيقها وهذا ما أدى بنسبة 46.66 % من هذه الجمعيات البيئية المحلية تتفادى التعامل معها خاصة مع اعتماد سياسة توجيه الجمعيات والتحكم فيها الذي يعتبره الكثيرون منها إنقاصا من قيمتها ومجهودها وحريتها في حين أن نسبة 53.33 % ترى أنه لا بد من تنسيق الجهود والتعاون للوصول إلى نتائج ولو بسيطة في مجال حماية البيئة خاصة وأن كثير من المؤسسات والجمعيات غير المتلائمة مع الإيديولوجية السائدة يتم إقصاءها وبطريقة غير مباشرة عن التظاهرات البيئية الحاصلة .وتجدر الإشارة إلى أن ما نسبته 28.75 % من نسبة غير المتعاونين مع الجهات الرسمية أكدت أنها حاولت الاتصال بهذه الجهات من أجل التعاون معها في بعض التظاهرات البيئية بإرسالها لبرقيات

تعبر فيها عن استعدادها لتقديمها لبرامج تخدم التظاهرة لكن لم يرد عليها ,في حين أن الأخرى أكدت أن دعوات المشاركة وصلت متأخرة جدا للقيام بتنفيذ برامجها مما قلص حظوظ التعاون معها.

أما فيما يخص تعاونها مع الجمعيات البيئية الأخرى فنقول في هذا الصدد أن تعدد مجالات نشاط الجمعيات واسع ومتشعب خاصة مع تنوع موضوعات البيئة وتعدد مشاكلها لكن عمل الكل يسعى لتحقيق هدف واحد مشترك ألا وهو حماية البيئة وعناصرها المختلفة فاختلاف العناصر البيئية المحمية وكذا نوع المشاكل المعالجة لا يجب أن ينظر إليه على أنه اختصاص نوعي منفصل لكل جمعية فهذه النظرة التوزيعية لا تحقق الحماية المنشودة فالأصل يقضي أن يكون هناك نوع من التعاون والتناسق بين مختلف هذه الجمعيات خاصة مع تقاطع المهام فيما بينها.

والملاحظ من نتائج الجدول السابق أن 73.33 % من الجمعيات البيئية المحلية لا يوجد هناك تنسيق وتعاون بينها وبين الجمعيات البيئية المحلية الأخرى رغم معالجتها لنفس المشاكل باعتبارها جمعيات ذات توجه عام في الأغلب ووجودها في نفس المجتمع المحلي.

في حين أن 26.66 % فقط وهي نسبة صغيرة مقارنة بالأولى تعمل على تكوين نوع من العلاقات التعاونية والتنسيقية مع بعض الجمعيات الأخرى ويكمن هذا التعاون بالدرجة الأولى وحسب الجدول الموالي في:

الفئات	التكرارات	النسب
تبادل المعارف والخبرات	02	% 28.57
تنظيم حملات مشتركة	01	% 14.33
الاستشارة في بعض المسائل البيئية	04	% 57.14
المجموع	07	% 100

الاستشارة في بعض المسائل البيئية بنسبة 57.14 %، ونسبة 28.57 % في تبادل الخبرات والمعارف

فيما يخص البيئة والعمل الجمعوي ككل في هذا المجال في حين أن 14.28 % فقط ترى أن التعاون كان في تنظيم حملات مشتركة .وتجدر الإشارة هنا انه تم اختيار أكثر من إجابة من أجل إبراز نوع التعاون.

وتجدر الإشارة كذلك إلى أن العلاقة التنسيقية والتعاونية من أجل حماية البيئة والنداء بالحد من مشاكلها لا ينحصر بين الجمعيات البيئية فقط بل يتعداه إلى غيرها من الجمعيات التي تنشط في مجالات أخرى كالثقافية العلمية و الرياضية.

فالتنسيق فيما بينهم يعطي دفعا آخر للقيام بالبيئة وإبراز أهمية الحفاظ عليها والاستفادة تكون عامة والرسالة تصل بصورة أحسن. وبهذه الطريقة تستطيع الجمعيات البيئية الاستفادة من الخبرات المكتسبة والطاقات البشرية وكذا المالية من أجل تحقيق أهدافها وتطوير أساليب عملها.

وفي هذا الصدد تجدر الإشارة إلى أن هناك من بين هذه الجمعيات من حاول الاتصال وتنسيق جهوده مع جمعيات بيئية أخرى والتي لديها خبرة هذا المجال من أجل إعطاء دفع إيجابي للممارسة الجمعوية لكن قوبل بالرفض وهذا ما حد من نشاطات العمل الجمعوي المشترك.

جدول17:يوضح *اختيار مواضيع الحملات*:

الفئات	التكرارات	النسب
بمناسبات معينة	13	% 54.17
حسب توجهها	05	% 20.83
حسب خطورة المشاكل	06	%25
المجموع	24	% 100

يوضح الجدول الموالي أن 54.17 % من أجوبة المستجوبين ترجع اختيارها لمواضيع حملاتها التي تقوم بها بمناسبات معينة وعلى أساس هذه المناسبات تكيف مواضيع حملاتها كاليوم العالمي للماء مثلا تكيف حملتها بالحديث عن الماء وهكذا ،يوم التنوع البيولوجي تتحدث عن التنوع البيولوجي، الصحة تتحدث عن الصحة ومدى ارتباطها بالبيئة وغيرها.

في حين أن 25 % من مجموع الأجوبة تربط مواضيع حملاتها حسب خطورة المشاكل البيئية المثارة نتيجة السلوكيات السلبية اتجاه البيئة من طرف الأفراد أو المؤسسات ومن أمثلة ذلك موضوع المرملات ومدى تأثيره على الفرد والبيئة الذي أثير نتيجة محاولة فتح مرملة جديدة بابن زياد وما قد تسببه هذه الأخيرة من القضاء على التنوع البيئي الذي تتوفر عليه المنطقة.

كما أثير موضوع سقي المزروعات بمياه الصرف في أولاد رحمون وتأثيرات ذلك .وكذا قطع الأشجار .

كما أثير موضوع النفايات الاستثفائية والذي أثار ضجة كبيرة في ولاية قسنطينة ككل وكذا بقية ولايات الوطن التي تعاني من هذا . ومن هنا يتوقف موضوع الحملة حسب المشكلة .

كما ان 20.83 % من مجموع الأجوبة تربط مواضيع حملاتها بتوجهها الذي تسير وفقه وتكيف مواضيع حملاتها على أساسه ومثال ذلك هناك جمعية تعنى بالنباتات التزينية وكيفية الاعتناء بها والمحافظة عليها تحاول حسب هذا ربط مواضيع حملاتها بالنباتات التزيينية وتعريف المواطن . وكذا التي تعنى بالمساحات الخضراء وهكذا ....وتجدر الإشارة هنا كذلك أن هنالك من المبحوثين من أجاب أكثر من إجابة واحدة.

جدول18/أ: يوضح توقيت حملاتها:

الفئات	التكرارات	النسب
مناسباتية	10	% 50
دورية	01	% 05
حسب الحاجة	09	% 45
المجموع	20	% 100

يتبين لنا من خلال الجدول أن 50 % من الجمعيات البيئية موضوع الدراسة يقوم بحملات مناسباتية في حين أن 45 % ترى أنها تقوم بذلك كلما دعت الحاجة إلى ذلك .كل هذا في مقابل 05 % فقط ترى أنها تقوم بحملات دورية كل شهرين أو ثلاثة أشهر حسب ما كيفت إمكانياتها معه.

ويعود اعتمادها على الحملات المناسباتية نتيجة ارتباط ذلك بالتمويل فضعف التمويل وقلة الإمكانيات المتاحة هو الذي يربط نشاطات الجمعيات بمناسبات معينة فرغم الإمكانيات المعرفية والمشاريع المسطرة إلا أن العائد المادي هو الذي يحد من نشاطاتها ويجعلها ترتبط بالمناسبات.

في حين أن 45 % تربط ذلك بالحاجة إلى ذلك فهناك مشاكل بيئية تستدعي القيام بحملات للحد منها فكلما رأت أن الحاجة تستدعي تدخلها تقوم بذلك.

وتجدر الإشارة هنا كذلك إلى ان هناك من المبحوثين من اختار أكثر من إجابة .

تتفق أجوبة المستجوبين بنسبة تقدر ب100 % على أن الحملات المناسباتية غير كافية للحد من المشاكل البيئية ونشر وعي بيئي يغير حقيقة من السلوكيات السلبية اتجاه البيئة ويعود ذلك إلى أن الحملات المناسباتية لا تكفي لاحتواء المشاكل البيئية لأنها محدودة في الزمن وغير كافية لنشر وعي بيئي كامل

فلا بد من التحسيس المتواصل والمستمر لتغيير السلوكيات، وفهم أحسن لمتطلبات حماية البيئة حتى يكون أكثر إفادة وتحقيقا لمبتغياته.

جدول19:يوضح كيفية معرفة هذه الجمعيات لمدى نجاح حملاتها:

في هذا السؤال تعمدت أن يكون السؤال مفتوحا حتى يمكن فهم أكثر للآليات التي تتبعها الجمعيات البيئية لمعرفة مدى نجاح حملاتها من عدمه ولقد جاءت إجابات المستجوبين تصب في نفس الإطار الآتي:

الفئات	التكرارات	النسب
رد فعل المواطنين ومدى إقبالهم	10	% 52.33
المدى الذي تخلفه	08	% 42.10
صبر آراء	01	% 5.26
المجموع	15	% 100

ويلاحظ من خلال نتائج الجدول أن الجمعيات البيئية تعرف أن حملاتها ناجحة أو لا من خلال رد فعل المواطنين ومدى إقبالهم على التظاهرة أو الحملة المقامة بنسبة 52.63 % يليها وبنسبة 42.10 % الصدى الذي تخلفه الحملة لدى المواطنين من جهة والسلطات المحلية من جهة أخرى ويلاحظ هنا ان ما نسبته 5.26 % فقط تقوم بصبر آراء حول ما قامت به في الحملة من خلال استمارات لمعرفة مدى تجاوب الجمهور مع ما قدم أو لا .

ويمكن القول أن ما تقوم به هذه الجمعيات لمعرفة مدى نجاح حملتها أو لا ومدى تجاوب الجمهور مع رسائلها غير كاف وغير معبر ويمكن رد ذلك إلى جهلها بالطرق العلمية التي يمكن اعتمادها لتوجيه أعمالها وتحقيق أهدافها بصورة أدق.

وهذا مأخذ تؤخذ عليه يصب في ضعف كفاءة أعضائها والآليات التي يستخدمونها لتوجيه رسائلهم وتحقيق مبدأ الفعالية.

جدول20 :يوضح مدى مساهمة الحملات في نشر الوعي البيئي في الوسط الاجتماعي الذي تنشط فيه:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	10	% 66.66
لا	05	% 33.33
المجموع	15	% 100

إن 66.66 % من اجوبة المستجوبين تؤكد على مساهمة حملاتها في نشر الوعي البيئي في الوسط الاجتماعي الذي تنشط فيه في حين أن 33.33 % ترى أن حملاتها لم تساهم بالشكل الذي يجب في نشر الوعي البيئي في الوسط الاجتماعي الناشطة ضمنه.

وتؤكد الفئة الأولى على أن تغيير السلوكيات السلبية اتجاه البيئة يتطلب الوقت والإمكانيات ،ونتيجة ما تقوم به ورغم الصعوبات التي تواجهها فلقد حققت هدفها بتغيير بعض السلوكيات وتغيير شكل بعض الأحياء وهذا بالنسبة إليها إنجاز.

في حين أن الأخرى ترى أنه ما زال أمامها عمل كثير للوصول لتحقيق هذا الجزء والمساهمة بشكل أكثر فعالية .وسواء المجموعة الأولى أو الثانية فالكل يهدف إلى النهوض بالبيئة والحد من مشاكلها كل حسب رؤيته وكل حسب هدفه المسطر رغم ما يواجهها من صعوبات و نقص في الامكانيات و التمويل.

جدول21/أ:يوضح مدى كون كثرة الجمعيات عامل ايجابي أو سلبي:

الفئات	التكرارات	النسب
إيجابي	13	% 86.66
سلبي	02	% 13.33
المجموع	15	% 100

يتبين لنا من خلال الجدول وحسب أجوبة المستخدمين أن 86.66 % تتفق حول أن كثرة الجمعيات في مجال البيئة عامل ايجابي في حين أن 13.33 % منها تنفي ذلك وترى بأنه عامل سلبي.

وترجع الأولى إيجابيته إلى أن موضوع البيئة كبير ومتشعب ولتحقيق وعي بيئي بمشاكلها لا بد من تكاثف الجهود كما أن كثرتها تعكس مدى الاهتمام بمواضيع البيئة كما قد يولد تنافسا فيما بينها لتحقيق نتائج أفضل.

وترجع الأخرى سلبيته لاستغلال كلمة البيئة لإنشاء جمعيات تريد الوصول من خلالها لتحقيق أغراض شخصية لا من أجل البيئة في حد ذاتها.

جدول21/ب :يوضح مدى كون كثرة الجمعيات يعكس فعاليتها:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم يعكس	03	% 20
لا يعكس	12	% 80
المجموع	15	% 100

فيما سبق أكدت 86.66 % أن كثرة الجمعيات عامل إيجابي لعكسه مدى الاهتمام بمواضيع البيئة ومن خلال الجدول تبين أن نسبة 80 % من أجوبة المستجوبين أن ذلك لا يعكس فعاليتها وأن العبرة ليست بالعدد فقط بل بالعمل الملموس والنتيجة المتوصل إليها ويرجع المستجوبون ذلك إلى نقص التأطير في العمل الجمعوي عامة ونقص الخبرة في المجال البيئي خاصة كما أن نقص التعاون و التنسيق فيما

بينها يحد من نجاح أداء الحركة الجمعوية الإيكولوجية ككل ،وبالتالي يحد من فعاليتها وفي مقابل ذلك هناك 20 % تقر بان كثرة الجمعيات يعكس فعاليتها إذا ما تم الاهتمام بها وبنشاطاتها والحد من المشاكل التي تواجهها.

جدول22 :يوضح الوسائل المعتمدة من قبل الجمعيات البيئية:

الفئات	التكرارات	النسب
الاتصال المباشر	15	% 26.31
معارض	08	%14.03
مسابقات	02	%3.50
حملات وخرجات ميدانية	06	%10.52
مطويات	07	%12.28
الملصقات	03	%5.26
مقالات في الجرائد	03	%5.26
ملتقيات	05	%8.77
تقارير	02	%3.50
الإذاعة	04	%7.01
المسرح البيئي	02	% 3.50
المجموع	57	% 100

من خلال النتائج الموضحة في الجدول تبين لنا النسب أن الاتصال المباشر بأفراد المجتمع يعتبر من أهم الوسائل التي تعتمدها الجمعيات البيئية في نشر الوعي البيئي وتعريف الفرد بمشاكل البيئة بنسبة 26.31 % حيث أن كل هذه الجمعيات تعتمد ذلك إلى جانب وسائل أخرى، يلي ذلك المعارض بنسبة 14.03 % فالمطويات بنسبة 12.28 % الحملات والخرجات الميدانية لتعزيز السياحة البيئية وخلق وعي بالبيئة وعناصرها بنسبة 10.52 % في حين أن الملتقيات التي تقوم بها هذه الجمعيات يقدر بنسبة 8.77 % ويرجع المستجوبون هذه النسبة إلى قلة قاعات الملتقيات والمحاضرات التي يسمح لهم

باستعمالها. ونظرا لأهمية وسائل الاتصال وما تلعبه من دور فعال في شتى المجالات تبقى الإذاعة تحتل نسبة 7.01 % فقط في قائمة الوسائل المعتمدة .ويرجع الكثيرون ضعف أو انعدام استخدامها لرفض هذه الأخيرة التعامل معهم وعدم تغطية حملاتهم وأخبارهم وفي المقابل هناك رئيس جمعية حماية الطبيعة والبيئة لديه برنامج خاص بالبيئة يقدم كل أسبوع.

اما الملصقات وكذا المقالات المنشورة عن نشاطاتها وحملاتها فتقدر نسبتهما ب5.26 % لكل منهما ،كما تعتمد بعض الجمعيات على كل من مسابقات حول البيئة/وتقارير عن البيئة في أماكن نشاطاتها المسرح البيئي بنسبة 3.50 % لكل منهم.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن المسابقات التي تقدم حول البيئة يطرح فيها أسئلة حول البيئة ،عناصرها وبعض مشاكلها بما يتناسب وطبيعة الأمر مع الفئة الموجهة إليها وهي الأطفال على العموم والفائز يتحصل على هدايا رمزية وهذا يشجع الأطفال على حب المعرفة أكثرفي هذا المجال وتغيير سلوكياته السلبية.

كما تعتبر فكرة إدماج المسرح في توصيل رسائل الجمعية البيئية من الطرق المتبعة والفعالة لكن تستعمل بطريقة محتشمة حيث يبعث من خلاله رسائل بسيطة للأطفال وغير مباشرة تجعله يغير من سلوكياته تبعا لما يتلقاه وترسله إليه قصة المسرحية كعدم إسراف المياه مثلا او اقتلاع النباتات ،كيفية الحفاظ على نظافة المحيط وغيرها..وهي تجربة قامت بها جمعية المشعل الأخضر وحققت به نتائج إيجابية مع الأطفال.

كما استعملته كذلك جمعية حماية الطبيعة والبيئة بالتعاون مع إذاعة سيرتا وقدمت سكاتشات بيئية تحسيسية تحت شعار دنيا تتصحكم.

ومن كل هذا يمكن القول أن تطوير الجمعية البيئية لوسائلها المعتمدة حسب احتياجات أفراد المجتمع وفئاتها المستهدفة يحقق نتائج أفضل في صالح البيئة ويضمن وصول رسائلها بصورة أحسن.

جدول23 :يوضح مدى كفاية هذه الوسائل لإيصال رسائلها:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	01	% 6.66
لا	14	%93.33
المجموع	15	% 100

يلاحظ مما سبق أن 26.31 % من الجمعيات تعتمد على الاتصال المباشر لإيصال رسائلها وتقل هذه النسبة تدريجيا بالنسبة للوسائل الأخرى تليه المعارض والمطويات حيث أن هذه الجمعيات تعتمد على وسيلة أو اثنتين فقط لإيصال رسالتها حيث يؤكد ما نسبته 93.33 % من أجوبة المستجوبين أن الوسائل التي تستعملها غير كافية لإيصال رسالتها خاصة وأن المجتمع في تطور مستمر واعتمادها على وسائل بسيطة يحد من إيصال رسائلها بالصورة المطلوبة لذلك لا بد من توفيق الوسائل حسب الرسائل المبعوثة.وهذا ما تحده الإمكانيات البسيطة التي تمتلكها .

وفي مقابل هذا 6.66 % فقط من ترى أن وسائلها كافية نظرا للتنويع الذي تعتمده في نوعية الوسائل حسب كل فئة تريد التعامل معها.

كما أن معرفة مدى نجاعة وسائلها تربطه بمدى نجاح حملاتها والذي مرده إلى رد فعل المواطنين ومدى إقبالهم بنسبة 52.63 % كما وضحنا سابقا.

بيانات خاصة بالمشكلات المحلية:

جدول24 : مدى دراية الفرد القسنطيني بالمشاكل البيئية:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	14	%93.33
لا	01	% 6.66
المجموع	15	% 100

تبين لنا النتائج في الجدول أن 93.33 % من أجوبة المستجوبين تؤكد أن الفرد القسنطيني على دراية بالمشاكل البيئية الموجودة في محيطه في حين أن نسبة 6.66 % فقط تنفي ذلك.و ترجع المجموعة الأولى الى أن المشكل لديه ليس في معرفة هذه المشاكل و انما مرتبط بوعيه بخطورة هذه **الأخيرة** خاصة وأمثلة هذه المشاكل واضحة لديه كتلوث واد الرمال والحامة وما سببه مصنع الإسمنت فيها وغيرها.

جدول25:يوضح مدى وعيه بخطورتها

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	05	%33.33
لا	10	% 66.66
المجموع	15	% 100

إن مشكل الفرد القسنطيني ليس في معرفته بالمشاكل البيئية(خاصة تلك المعروفة منها،وخاصة مع اهتمام السلطات ومؤسسات المجتمع المدني بالبيئة باعتباره الاهتمام العالمي الكبير في الوقت الراهن تزامنا مع تقلبات المناخ وغيرها من المشاكل) لكن مشكلته تكمن أساسا في مدى وعيه بخطورتها وتأثيراتها عليه بالدرجة الأولى وتبين نتائج الجدول أن ما نسبته 66.66 % من الأفراد لا يعون مدى خطورة

المشاكل البيئية خاصة تلك التي يعايشونها في حين أن نسبة 33.33 % فقط على وعي بمدى خطورتها وهي نسبة صغيرة مقارنة بالأولى.

ومن أمثلة ذلك ما نشرته جريدة الخبر عن محطات غسل وتشحيم السيارات بقسنطينة وعدم وعي المواطن بمدى خطورته على الرغم من معرفته لمشكل الزيوت الناتج عنها. وكذا موضوع النفايات الاستشفائية الذي يجهل المواطن ما قد تفعله هذه الأخيرة وتأثيراتها على البيئة وعلى الصحة، ومشكل النفايات المنزلية أبسط مثال فالفرد يدرك أنه مشكل بيئي لكنه يجهل تأثيراته السلبية وما قد تتسبب فيه.

جدول26:يوضح مدى وجود فكرة التطوع لدى الفرد القسنطيني:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	11	%73.33
لا	04	% 26.66
المجموع	15	% 100

يبين الأستاذ وناس يحي من خلال دراسته الميدانية التي قام بها في ولاية وهران أن نسبة 26.31 % من عينة دراسته لا يؤمنون بالعمل التطوعي ويبررون ذلك بان العمل التطوعي قد انقضى مع زمن الاشتراكية وعلى المستوى الكلي لاحظ أن المشاركة التطوعية في الجزائر تبقى ضعيفة جدا مقارنة بدول أخرى.

ومن خلال الجدول ومن خلال أجوبة المستجوبين نجد أن 73.33 % من الأجوبة تقر أن فكرة التطوع لحماية البيئة موجودة لدى الفرد القسنطيني في حين أن نسبة 26.66 % ترى عكس ذلك وهي نسبة صغيرة مقارنة بالأولى.

وترجع الفئة الأولى أن المشكل لدى الفرد القسنطيني ليس في فكرة التطوع وإنما الالتزام بما تفرضه هذه الأخيرة خاصة مع الظروف المعيشية التي تسيطر على حياة الفرد وتقلل من حظوظ فعاليته كعنصر متطوع فعال.

جدول27 :يوضح أهم أسباب المشكلات البيئية:

الفئات	التكرارات	النسب
قلة الوعي بمشاكل البيئة	14	%93.33
عدم تطبيق القوانين البيئية	01	% 06.66
المجموع	15	% 100

من خلال الجدول يتبين لنا أن ما نسبته 93.33 % من أجوبة المستجوبين ترى بأن قلة الوعي بمشاكل البيئة يعد من أهم أسباب المشكلات البيئية عندنا كما أن عدم تطبيق قوانين البيئة والجزاءات المصاحبة لانتهاكها يعتبر كذلك من أهم أسباب المشكلات البيئية إلى جانب قلة الوعي بنسبة 6.66 % فبغياب تطبيق القوانين التي تحمي البيئة تسبب سلوكيات سلبية كثيرة اتجاه البيئة في ظهور مشاكل بيئية كثيرة ومع غياب الرادع تتفاقم هذه السلوكيات وبالتالي تتفاقم هذه المشاكل.

جدول28:يوضح أهم المشكلات البيئية:

الفئات	التكرارات	النسب
تلوث الهواء	03	%16.66
التلوث الصناعي	03	% 16.66
تلوث الماء	01	%5.55
الاكتظاظ السكاني و مشاكل التسيير الحضري	04	%22.22
النفايات	05	%27.77
الانجراف	01	%5.55
مشاكل في التنوع البيولوجي	01	%5.55
المجموع	18	% 100

يلاحظ من خلال الجدول أن هنالك تفاوت و اختلاف حول أهم المشكلات التي تعاني منها قسنطينة ف 27.77%من مفردات العينة ترى أن النفايات هي المشكل الاساسي الذي تعاني منه قسنطينة في حين أن 22.22%تر جع اهم مشكل الى الاكتظاظ السكاني .أما نسبة 16.66%فترجعها الى التلوث الصناعي و تلوث الهواء بنفس النسبة، أما ما نسبته

5.55% ترى أن تلوث الماء والانجراف ومشاكل في التنوع البيولوجي تعتبر أهم المشاكل بنفس النسبة.

و يعود هذا الى اختلاف الأهداف ونقص الدراسات في هذا المجال وغياب التنسيق والتعاون وتبادل المعلومات في هذا المجال.

تحليل البيانات الخاصة بالهدف الفعلي للجمعيات:

جدول29 أ/ :يوضح مدى سهولة الحصول على المعلومات:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	04	%26.66
لا	11	% 73.33
المجموع	15	% 100

إن المعلومات الخاصة بالبيئة والتي تحتاجها الجمعية لأداء عملها غير متوفرة لها بسهولة وهذا ما تقر به أجوبة المستجوبين بنسبة 73.33 % حيث يتطلب منها الحصول على ما تريد جهدا كبيرا وإطلاع واسع ومستمر بكل ما يستجد بالبيئة في قسنطينة، وعلى علاقة دائمة بحاجيات عملها ومتطلبات الوسط الاجتماعي الذي تنشط فيه في حين أن 26.66 % ترى أن كل ما تحتاجه متوفر وبسهولة بحكم علاقاتها واطلاعها الدائم بالمستجدات.

جدول29 ب/ :يوضح مدى صعوبة الحصول على المعلومات من الإدارة :

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	09	%60
لا	06	%40
المجموع	15	% 100

تشير البيانات الكمية التي يتضمنها الجدول أن الجمعيات البيئية تعاني من صعوبات في الحصول على المعلومات من الإدارة والإطلاع على الوثائق الإدارية وهذا بنسبة 60 % في مقابل 40 % تنفي ذلك. وتؤكد الفئة الأولى أنها كثيرا ما تصطدم بحاجز السر الإداري الذي يحول دون توغلها إلى مختلف الإدارات العمومية من أجل الحصول على الوثائق والمعلومات المتعلقة بالبيئة مما أوجب على هذه الجمعيات العمل من أجل إرساء تقاليد وممارسات واضحة في مجال الحق في الإعلام والإطلاع على الوثائق الإدارية .

جدول29 ب/:يوضح إمكانية الحد من نشاطها:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	08	%88.88
لا	01	%11.11
المجموع	09	% 100

إن نتائج الجدول تبين ان 88.88 % من أجوبة المستجوبين ترى أن صعوبة الحصول على المعلومات من الإدارة والإطلاع على الوثائق الإدارية يحد من نشاطها في حين أن 11.11 % فقط ترى بأن ذلك لا يردعها وتبحث دائما عن طرق بديلة لتغطية النقص.

ويرجع تبرير الأولى إلى كون الحصول على المعلومات والإطلاع على الوثائق الإدارية أمر حاسم في نشاط كل جمعية وأي بيروقراطية تواجهها في هذا المجال تحد من نشاطاتها وكذا من فعاليتها.

جدول30: يوضح مدى الاعتماد على المعاينات الميدانية:

الفئات	التكرارات	النسب
ميدانية	12	%80
تكتفي بما لديها من معلومات	03	%20
المجموع	15	% 100

تبين لنا البيانات الكمية أن 80 % من أجوبة المستجوبين تقر بأنها تعتمد في عملها على المعاينة الميدانية حتي يمكنها من جمع كافة المعلومات التي تحتاجها والتقاط الصور وإن استدعت الحاجة تحليل بعض المواد حتى تستطيع أن يكون لها الدليل الكامل والمقنع عند الحديث عن مشكلة بيئية معينة في منطقة معينة وحتى يمكن للسلطات المعنية أن تتجاوب معها في حالة احتاجت إلى مساعدتها. في حين أن 20 % منهم تكتفي بما لديها من معلومات خاصة مع نقص الإمكانيات المادية التي تحتاجها وقلة الوسائل التي تحد من نشاطها على الرغم من أن العمل والبيئة يتطلب المعاينة الميدانية لفهم أكثر للمشكلة التي يحاول تسليط الضوء عليها.

جدول31: يوضح نوع الوعي البيئي الذي ترغب بنشره والذي يحتاجه الفرد القسنطيني:

الفئات	التكرارات	النسب
وقائي فقط	12	%80
علاجي فقط	01	%6.66
وقائي و علاجي	02	%13.33
المجموع	15	% 100

من خلال النتائج المبينة في الجدول تهدف الجمعيات البيئية المدروسة إلى نشر وعي بيئي وقائي بالدرجة الأولى بنسبة 80 % في حين ترى نسبة 13.33% أنها تحتاج للإثنين معا وقائي وعلاجي في آن واحد .ونسبة 6.66 % فقط تعمل على نشر وعي بيئي علاجي. وترى هذه الجمعيات أن الفرد القسنطيني في حاجة إلى وعي بيئي وقائي بالدرجة الأولى بنسبة 80 % وتبرر ذلك إلى أن الوقاية خير من العلاج وأن الفرد القسنطيني بحاجة الى وقاية بيئية من المشاكل البيئة أكثر من محاولة معالجها.

جدول32 أ/:يوضح مدى مقدرتها على مقاضاة متسببي تدهور البيئة :

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	04	%22.66
لا	11	%73.33
المجموع	15	% 100

من خلال النتائج يتبين لنا أن الجمعيات البيئية محل الدراسة ليس لها المقدرة على أن تقاضي متسبب في تدهور البيئة سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا وهذا بنسة تقدر بـــ 73.33 % من مجموع أجوبة المستجوبين في حين أن 26.66 % فقط ترى بأن لها القدرة على ذلك بشرط أن تتوفر لديها الأدلة الكافية واللازمة تدعم موقفها وتؤكد الضرر القائم.

جدول 32ب/:يوضح المانع لرفع الدعوى:

الفئات	التكرارات	النسب
انعدام الإمكانيات المادية	09	%30
قلة المعرفة بالقوانين	06	%20
خوفها من المشاكل المصاحبة لذلك	06	%20
خوفها من عدم وجود قضاة متخصصين	03	%10
أهدافها أقل من وصولها إلى ذلك	06	%20
المجموع	30	% 100

حسب نتائج الجدول يتبين لنا أن انعدام الإمكانيات المادية يعتبر العامل الأول الذي يمنع الجمعية من أن تقاضي كل متسبب طبيعي أو معنوي في تدهور البيئة يليه في مقابل ذلك كل من قلة معرفتها بالقوانين الجنائية منها وغير الجنائية التي يحددها القانون بنسبة 20 % مع خوفها من المشاكل المصاحبة لذلك

وكون اهدافها أقل من الوصول إلى ذلك بنفس النسبة لكل منهما ويحتل خوفها من عدم وجود قضاة متخصصين في البيئة آخر السلسلة بنسبة 10 %.

كما أن هناك سبب آخر يمنعها من ذلك ألا وهو خوفها من الرشاوي وهذا ما عايشته أحد الجمعيات البيئية المحلية عندما حاولت رفع دعوى قضائية ضد أحد المقاولين الذي يرمي فضلات الردم والبناء في مناطق طبيعية وبدأت المعاملات ضده و بعدها أقفل المحضر لعدم كفاية الأدلة رغم الصور والإثباتات وشهادات بعض المواطنين نتيجة دفعه لرشاوي ومبالغ مالية مقابل إسقاط التهمة مما دفع بالجمعية إلى عدم أخذ هذه المبادرة مرة أخرى.

جدول 33 أ/:يوضح الآفاق والمشاريع المستقبلية:

تجمع كل الجمعيات البيئية المدروسة بنسبة 100 % على أن أفاقها ومشاريعها المستقبلية تتلخص في محاولة تحقيق أهدافها التي سطرتها من أجل القيام بالبيئة والحد من مشاكلها وتعريف الفرد بخطورتها بنشر وعي بيئي فعال يحد من كل ذلك فرغم اختلاف الأهداف فتحقيق الهدف رابط فعلي لكل هذه الجمعيات.

ولكي يتم ذلك يجب تحديد هذه الأهداف بدقة وترتيب أولوياتها على أن تتسم هذه الأهداف بالمرونة والقابلية للتنفيذ والوضوح ويتم ذلك على أساس تحليل الموقف لمعرفة أكثر الموضوعات إلحاحا واختيار الوسائل القادرة على التأثير في الجمهور وهو الذي ما تزال بعض الجمعيات غير قادرة على تحقيقه، ضف إلى ذلك يجب تحديد الجمهور المستهدف طبقا للأولويات مع تحديد نشاطاتها وما يتطلبه كل نشاط من إمكانيات وموارد وجهد ووقت لتحقيقه وهو الذي تفتقر على تحديده هذه الجمعيات البيئية نتيجة ضعف قدراتها الإدارية والتسييرية وبالتالي غياب تخطيط مستقبلي فعلي تسير وفقه وهو ما يؤكده السؤال حول تصوراتها حول أين ترى نفسها وحماية البيئة بعد 05 سنوات والذي تجهله كل الجمعيات.

جدول33ب/ :يوضح مدى طموح هذه الجمعيات بالترقي و بإنشاء فروع:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	09	%60
لا	06	%40
المجموع	15	% 100

تبين البيانات الكمية المستقاة من الجدول أن 60 % من الأجوبة المستجوبين تطمح بإنشاء فروع لها والترقي من جمعية محلية إلى جهوية ولما لا وطنية حتى تستطيع مواجهة التحديات التي تواجهها والحد من الصعاب التي تواجهها وزيادة عدد منخرطيها لتفعيل نشاطاتها في حين أن 40 % منهم ترى أنها لا تطمح إلى ذلك في الوقت الحالي خاصة الحديثة منها في الميدان .

جدول34: يوضح مدى فعالية الدور الذي تقوم به في مجال حماية البيئة :

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	09	%60
لا	06	%40
المجموع	15	% 100

من خلال أجوبة المستجوبين حول مدى فعالية الدور الذي تقوم به في مجال حماية البيئة نجد أن 60 % ترى أن دورها فعال في مقابل 40 % ترى أن عملها غير كاف ولتأكيد مدى فعالية دورها ومدى إجابة المستجوبين على السؤال بصدق و شفافية تم طرح سؤال تأكيدي يلي فعالية دورها في مجال حماية البيئة بصياغة أخرى:" هل صحيح استطاعت حماية البيئة وحدت من مشاكلها في أماكن نشاطها ؟"وكانت الإجابات كالتالي:

جدول35:يوضح مدى استطاعت هذه الجمعيات الحد من مشاكل البيئة:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	05	%33.33
لا	10	%66.66
المجموع	15	% 100

حيث جاءت مخالفة عن الأجوبة السابقة حيث نجد أن ما نسبته 66.66 % من أجوبة المستجوبين أقرت أنها لم تستطع حماية البيئة ولم تحد من مشاكلها في أماكن نشاطها في مقابل 33.33 % فقط من أكدت ذلك.وبالتالي فدورها ليس بفعال كما أقرت في الإجابة السابقة.

جدول36 : يوضح هدف الجمعيات الفعلي:

الفئات	التكرارات	النسب
نعم	05	%26.66
لا	10	%66.66
لا أدري	01	% 6.66
المجموع	15	% 100

تبين لنا من خلال الجدول أن أجوبة المستجوبين حول ما إذا كان هدف الجمعيات الأول والأخير هو حماية البيئة فيقر ما نسبته 66.66 % أن هدف الجمعيات البيئية الأول والأخير ليس هو حماية البيئة وإنما هناك أهداف أخرى تتخللها وتدخل تحت طائلة حماية البيئة كمحاولة تحقيق أغراض شخصية وتكوين علاقات مع السلطة ،في حين أن 26.66 %ترى أن حماية البيئة هو حقيقة هدف هذه الجمعيات فلولا الاهتمام بهذا الموضوع ومشكلاته لما تم إنشاؤهم لهذا النوع من الجمعيات أما نسبة 6.66 % فتنفي معرفتها بالهدف الفعلي وترى أنه يمكن تداخل الأهداف فيما بينهم فربما يكون الهدف

الأول هو حماية البيئة وينتهي في محاولة تحقيق أهداف أخرى والعكس وبالتالي ففعالية الدور الذي تقدمه في هذا المجال هو الذي يمكن أن يحدد الدور الفعلي لكل جمعية.

موقع الجمعيات البيئة في المجتمع الجزائري

ترجع أجوبة المستجوبين كون الجمعيات عامة والبيئية خاصة مازالت في مرحلة إثبات الذات والوجود في المجتمع الجزائري بالدرجة الأولى إلى:

- ❖ قصر فترة فتح المجال للنشاط الجمعوي.
- ❖ نقص الإمكانيات المادية.
- ❖ قلة الوسائل المتاحة.
- ❖ انعدام التعاون والتنسيق بين الجمعيات فيما بينها وبين السلطات المعنية.
- ❖ قلة الخبرة بالميدان.
- ❖ انعدام الثقة بين الجمعيات والسلطات والأفراد.

2- النتائج:

كشفت الدراسة النظرية عن الدور الذي يمكن أن تؤديه الجمعيات البيئية للنهوض بالبيئة والحد من مشاكلها، وهذا بتنمية الوعي البيئي لفئات المجتمع المختلفة بمن فيهم الحكومات وأصحاب القرار. و منظمات و جمعيات البيئة العالمية المعروفة كمنظمة السلام الأخضر و غيرها خير دليل على ذلك نتيجة ما استطاعت القيام به في الكثير من المناسبات من خلال قدراتهم التأثيرية الواقفة ضد كل من تسول له نفسه الإضرار بالبيئة.

والجزائر على غرار كثير من الدول التي أصبحت تعنى بالبيئة ومشاكلها تواجه تحديات كبرى في هذا المجال – في مجال البيئة عامة والجمعيات خاصة –

فغياب إطار قانوني يكفل حرية إنشاء الجمعيات طيلة ثلاث عشريات أثر على انحصار عدد الجمعيات وسبب ضعف نسبة المشاركة الجمعوية في الجزائر ونقص ملحوظ في توجه النشاط الجمعوي إلى حماية البيئة، حيث أكد المخطط الوطني للأعمال من أجل البيئة والتنمية المستدامة أن دور المجتمع المدني في حماية البيئة في الجزائر ما زال هامشيا.

وهذا ما أكدتته النتائج المتحصل عليها نتيجة الإجابة على استمارة المقابلة الموجهة لرؤساء الجمعيات البيئية المحلية لولاية قسنطينة في محاولة للإجابة على التساؤل الرئيسي الذي يدور حول الدورالذي تقوم به هذه الجمعيات والذي يندرج تحته عدة تساؤلات، الثلاث الأولى منها كانت موجهة لرؤساء هذه الجمعيات، ولقد جاءت هذه النتائج كالآتي:

كما هو الشأن بالنسبة لكل تنظيم اجتماعي فإن نجاح جمعيات حماية البيئة في تحقيق هدفها يعود بالدرجة الأولى إلى عامل داخلي يتمثل في قوة التنظيم والانضباط والتخطيط المحكم للأهداف المنشودة وهذا ما افتقرت إليه جمعياتنا البيئية محل الدراسة.

فالجمعيات المدروسة هي جمعيات ذات توجه عام على العموم بنسبة 100% تهتم بكل القضايا التي تهم البيئة، أهدافها عامة ، تستهدف نشاطاتها كل فئات المجتمع دون تخصيص العمل مع فئة معينة مما يترتب على ذلك تشتيت الجهود وانقسام العمل، ونتائج غير ملموسة تشهد على سوء كل من التنظيم والتخطيط وتحديد الأهداف ونقص الكفاءة الذي أثر سلبا على وجودها. فالكثير منها غير معروفة وإن عرفت لا يعرف إلا أسمها، والقليل القليل منها فقط تعرف نشاطاتها التي ينحصر دور بعضها إلا في الاحتفال بالأعياد الرسمية الوطنية منها و العالمية وليس بالمستوى المطلوب.

ويعود كل ما سبق إلى مجموعة من العوامل تأكدت من خلال الإجابات المقدمة وتتمثل في :

- عدم معرفة الوسائل القانونية المتاحة لتحقيق الأهداف المتعلقة بحماية البيئة حيث أن نسبة (20 %) ليست على دراية بالقوانين في مجال البيئة وهذا يحد من نشاطها ويؤثر على فاعلية دورها.
- أغلبية هذه الجمعيات تواجهها صعوبات أثرت سلبا على أدائها والقدرة الادارية والتسييرية لها تتمثل أهمها في :
  - عدم وجود مقرات حيث أن نسبة 100% من هذه الجمعيات لا تتوفر على مقرثابت يمكنها من العمل ويسهل لها الاجتماع والتخطيط والتطبيق حيث أن هذه الجمعيات لا زالت لحد الآن تجاهد من أجل ذلك.
  - نقص الإمكانيات وقلة الوسائل المتاحة بنسبة(80%) ونقص المعلومات (33.33%) أثر على فعاليتها وأبرز نقص كفاءتها يقابلها في ذلك ضعف ملموس في آداء أعضائها (60%)وعدم توفر التكوين الإداري لدى قيادتها لا في المجال الجمعوي ولا في كيفية التعامل مع الجمهور الموجهة إليها أعمالها، حتى وإن توفرت على المعلومات البيئية اللازمة فجهلها بالعمل الجمعوي وطرق التعامل مع الجمهور واختيار العينة المطلوبة يؤثر على النتائج التي تصل إليها.

- كما يرجع الكثيرون منهم وبنسبة (100%) أن محدودية مصادر التمويل غير الكافي المتمثلة أساسا في المصادر الحكومية حد من نشاطها الذي يظهر جليا في محدودية حملاتها التي يجمع (50%) منهم أنها مناسبتية غير كافية لتكوين اتجاهات بيئية إيجابية تحد من المشاكل البيئية للنهوض بها، حيث يؤكد ما نسبته (66.66%) كذلك أن هذه الحملات لم تساهم في نشر الوعي البيئي في الوسط الاجتماعي الذي تنشط فيه.
- كما أن وسائلها المعتمدة لم تثبت فعاليتها لعدم كفايتها بتأكيد (93.33%) منهم لسوء اختيار الوسيلة من جهة والفئة من جهة أخرى وعدم وجود تجديد في هذه الوسائل مع ما يتطلبه المجتمع والعصر والمشكلة المعالجة، كما انعدام أو ضعف التنسيق والتعاون بين هذه الجمعيات من جهة (في نفس المجال أو في مجالات أخرى) وبين الوزارة أو الإدارة الوصية بالبيئة زاد الطين بلة وأضعف أكثر من جهودها، الذي تحتاج البيئة فيه لكل جزء منها للنهوض قدما بها وتحقيق حمايتها.
- فضعف التنسيق والتعاون توج بعدم اتفاق وتفاهم حول أهم مشكلة بيئية تعاني منها قسنطينة فكل واحد منهم يرى ويرجح مشكلة على حساب أخرى كل حسب أهدافه والقضايا التي يعالجها حيث يرى مانسبته(**27.77 %**)أن أهم مشكلة تتمثل في **النفايات**
- وإذا كان العمل والنشاط الجمعوي يقوم على مبدأ التطوع للمساهمة في تحقيق رقي اجتماعي فإن هذا الهدف لا يمكن أن يتحقق إذا كانت القيم الثقافية لا تشجع التطوع والتعدد والديمقراطية، فنسبة (73.33%)من أجوبة المستجوبيين تقر بأن صفة التطوع موجودة لدى الفرد القسنطيني لكنها غير جدية.

فتطور النضال الجمعوي عامة وفي المجال البيئة خاصة يتوقف على مدى وعي الفرد بأهمية التطوع والنهوض بالبيئة كما تكمن جوانب الضعف كذلك أن هذه الجمعيات تنحصر نشاطات الكثير منها في ردود أفعال عن مواقف الإدارة مما يعكس ضعف التنبأ والتخطيط المستقبلي لتحقيق

أهدافها الأمر الذي يولد ضعف تعبئة الجمهور الذي يحتاج إلى وقت كبير ومنهجية مدروسة لشحنه وإقناعه وبالتالي نقص الوعي البيئي الذي تهدف الجمعيات البيئية إلى نشره، حيث تركز في هذا الصدد ما نسبته 80%) من هذه الجمعيات على نشر وعي بيئي وقائي بالدرجة الأولى للحد من مشاكل البيئة والوقاية من الوقوع فيها .

فرغم مايمكن أن تحققه هذه الجمعيات ورغم ما تتوفر عليه من حقوق تمكنها حتى اللجوء إلى القضاء أمام كل من يمكنه تهديد البيئة والمساهمة فيتدميرها يؤكد ما نسبته (22.66%) على عدم مقدرتها على ذلك ، فهذه الجمعيات ما زالت بعد لم تصل إلى المستوى المطلوب و المنتظر منها خاصة ذلك المؤكد من خلال النصوص البيئية، مما يتطلبها ذلك العمل أكثر، وفهم أكثر لميكانيزمات المجتمع وفئاته واختيار أمثل للوسائل المعتمدة لتحقيق نتائج ملموسة ودور أكثر فعالية.

تحليل البيانات الخاصة بتجاوب الجمهور مع ما تقوم به هذه الجمعيات :

1-تحليل لبيانات الاستمارة:

جدول 37:يوضح الجنس:

فئات	تكرارات	نسب
ذكر	21	%56,73
أنثى	16	%43,25
المجموع	37	%100

من خلال الجدول السّابق نرى أن ما نسبته 56,75% من مجموع العينة المدروسة تندرج ضمن جنس الذكور , في حين أنّ 43,25 % من جنس الإناث و ونلاحظ أنّه رغم إختلاف النسبتين إلاّ أنّه هناك تقارب بينهما و هذا دليل على أنّ الإناث كالذكور على السّواء توجّه إليهم رسائل الجمعيات البيئية , فالجمعيات البيئية ووفقا لما قلناه سابقا تعنى بجميع أفراد المجتمع , كلّ فئاته و بجنسيه باعتبار الجنسين لهما دور في حماية البيئة و الحدّ من مشاكلها كل حسب إهتماماته و إمكانياته و ما يشغله .

جدول 38:يوضح السن:

الفئات	التكرارات	النسب %
[17 - 20] سنة	6	%16,22
[21 - 30] سنة	16	%43,25
[31 - 40] سنة	10	%27,02
[40 - +∞] سنة	5	%13,51
المجموع	**37**	**%100**

من خلال الجدول يتضح لنا أن ما نسبته 43,25 % من وحدات التحليل تتراوح أعمارهم في الفئة العمرية أقل من 30 سنة و أكثر من 20 سنة , تليها في ذلك الفئة العمرية أقل من 40 سنة بنسبة 27,02% ثمّ فئة أقل من 20 سنة بـــ16,22% و أخيرا فئة أكثر من 40 سنة بنسبة تقدّر بـــ 13,22% .

فمن خلال الجدول نرى أنّ الفئة العمرية أقل من 30 سنة كانت الفئة الأكبر التي وجّهت إليها أسئلة الإستمارة باعتبار هذه الفئات أكثر الفئات تناغما وفهما للرسائل البيئية التي تقدّمها الجمعيات البيئية من خلال الوسائل المعتمدة , يليها فئة أقل من 40 سنة (27,02%) .

و يلاحظ من خلال هذه النسب أنّ الفئتين الأولى و الثانية أكثر إهتماما من الفئات الأخرى بالأعمال التي تقدّمها الجمعيات البيئية (بالعمل الجمعوي عامّة و البيئة خاصة) خاصة و أنّ موضوع البيئة أصبح يظلّ بظلاله على كل الميادين العلمية منها و العملية .

أما فئة أقل من 20 سنة فمن خلال الإحتكاك بهذه الفئة ورغم إهتمام الجمعيات البيئية الكبير بها إلاّ أنّها مازالت لم تفهم بعد معنى العمل الجمعوي , و ضرورة الحدّ من مشاكل البيئة وفهم الرسائل الموجهة بالطريقة المرجوة منها .

في حين أن فئة الأكثر من 40 سنة و التي تقدّر بـــ 13,51% فنلاحظ من خلال الإحتكاك و النتائج أن الرغبة الشخصية الذاتية الطوعية في كثير من الأحيان هي التي تدفعهم للمشاركة في عمل الجمعيات وفهم رسائلها و التعرّض لحملاتها .

جدول 39: يوضح المستوى الدّراسي :

فئات	تكرارات	نسب
ثانوي	11	%29,72
جامعي	26	%70,27
المجموع	37	%100 ≈

يتبين لنا من خلال الجدول أنّ للمستوى الدّراسي دور كبير لفهم الرسائل البيئية الموجّهة من قبل هذه الجمعيات فمن خلال العينة المدروسة التي وجّهت إليها الإستمارة نرى أنّ الفئات المهتمّة بنشاطات

الجمعية و الرسائل الموجهة إليها هي الفئات ذات المستوى الجامعي بنسبة كبيرة تقدّربـــ: 70,27% في مقابل 29,72% فقط للتعليم الثانوي و 0% للمستويات الأخرى .

فللمستوى الدّراسي دور كبير في مدى إهتمام الجمهور بالعمل الجمعوي في مجال البيئة و تجاوبهم مع الرسائل البيئية الموجّهة ومع ما تقوم به هذه الجمعيات .

حيث نرى أنّ المستوى الجامعي له دور كبير و سيطرة كبرى في الإهتمام بالعمل الجمعوي والبيئة باعتبار أنّ هذان الأخيران يعتبران من مواضيع العصر التي لها أهمية كبيرة في مجتمعاتنا الحديثة من خلال الجمعيات التي تعتبر من مؤسسات المجتمع المدني والتي تعتبر من مميزات المجتمعات الحديثة من جهة و البيئة التي يعتبر الحفاظ عليها و الحدّ من مشاكلها حفاظ على الحياة و مستقبل الأجيال القادمة من جهة أخرى.

يقابلها التعليم الثانوي , فمن خلال ما سبق نلاحظ أنّه كلّما يقل المستوى الدّراسي يقل تجاوب الجمهور مع ما تقدّمه وتقوم به الجمعيات البيئية و يقل فهم رسائلها خاصة تلك المبعوثة من خلال الندوات واللّقاءات و المحاضرات وبقية الوسائل .

جدول 40:يوضح مدى الدراية بما تقوم به الجمعيات

فئات	تكرارات	نسب
دائما	15	%40.54
أحيانا	22	%59.46
المجموع	37	%100

يتبين لنا من خلال الجدول أنّ ما نسبته 59.46% من أفراد العينة تقرّ بأنّها على دراية أحيانا فقط بما تقوم به الجمعيات البيئية من حملات في مقابل % 40.54 منها هي على دراية دائما بما تقوم به من حملات . وترجع الفئة الأولى ذلك إلى ضعف الإعلام بنشاطاتها بالدّرجة الأولى و بالتالي كثيرا من الأحيان لا نسمع بنشاطاتها ضف إلى ذلك لا يوجد عمل كبير للتعريف بالجمعيات و أعمالها و هذا سبب لعدم معرفة فئات المجتمع المحلّي بنشاطاتها وبالحملات التي تقوم بها .

أمّا الفئة الثانية فتؤكّد علمها دائما ودرايتها بالحملات التي تقوم بها بحكم علاقاتها المباشرة مع أفراد الجمعية .

أمّا فيما يخص آراء أفراد العينة حول ما تقوم به هذه الجمعيات البيئية من حملات فلقد كان هناك شبه إجماع على أنّه هناك نشاطات مثيرة للإهتمام إلاّ أنّ ذلك غير كاف و نحتاج للمزيد لحماية البيئة من المشاكل المعروفة و غير المعروفة منها ومعالجة أسبابها .

جدول 41 :يوضح مدى تعرض أفراد العينة لأحد وسائل الجمعيات البيئية :

فئات	تكرارات	نسب
نعم	32	86.49%
لا	05	13.51 %
المجموع	37	%100

من نتائج الجدول يتضح لنا أنّ % 86.49 من أفراد العينة تقرّ بتعرّضها لأحد الوسائل التي تعتمدها هذه الجمعيات البيئية لنشر رسائلها فيما يخص البيئة في حين أنّ 13.51% منها فقط تنفي ذلك أي تعرّضها لأحد الوسائل وترجع معرفتها بما تقوم به هذه الجمعيات من حملات بحكم عملها الذي يحتّم

عليها معرفة برامج الجمعية المعتمدة التي تقدّمها لنيل التمويل أو محاولة الإشتراك في إحدى الحملات , أو من خلال أفراد آخرين يوفرون معلومات حول ما تقوم به هذه الجمعيات. أو من خلال الإعلام .

جدول42أ/:يوضح مدى فعّالية هذه الوسائل :

فئات	تكرارات	نسب
نعم	10	27.03%
لا	27	72.97%
المجموع	37	%100

يتضح لنا من الجدول أن ما نسبته 72.97% من أفراد العينة ترى أنّ الوسائل التي تعتمدها هذه الجمعيات البيئية لإيصال رسائلها إلى فئات المجتمع المحلّي المختلفة المستهدفة غير فعّالة تبعا لما تواجهه بيئتنا اليوم من مشاكل محليّة منها ووطنية .

في حين أنّ % 27.03 فقط من مجموع مفردات التحليل ترى بأنّها فعّالة , وتؤدّي الهدف المنشود منها ,

وترجع النسبة الأولى أنّ سبب عدم فعاليتها يرجع بالدّرجة الأولى إلى نقص الخبرة و الممارسة خاصة و أنّ العمل الجمعوي في مجتمعنا حديث النشأة عامّة و في مجال البيئة خاصة مما نتج عنه نقص المعرفة بهذه الجمعيات البيئية و نشاطاتها من قبل أفراد المجتمع المحلّي.

– وترجع عدم فعالية الوسائل كذلك إلى كون هذه الوسائل المعتمدة . تعتبر وسائل تقليدية مقارنة مع ما وصلت إليه المجتمعات الحديثة و جمعياتها .

بحيث أصبحت لا تتماشى و خطورة بعض المشاكل و بالتالي عدم تحقيقها الهدف المنشود و إيصالها لرسائلها بالصورة اللازمة كما أنّ عدم إشراك الفرد بصورة فعّالة وكعنصر فعّال في العملية التحسيسية يعيق وصول الرسائل و بالتالي نقص فعالية الوسائل .

وترجع نسبة 27.03 % من العينة المدروسة أنّ فعالية هذه الوسائل تظهر من خلال مساعدة الأفراد في:

جدول 42 ب: يوضح مظاهر فعالية هذه الوسائل:

فئات	تكرارات	نسب
تكوين معارف حول واقع البيئة	10	%40
تكوين وعي بمشاكلها	10	%40
تعديل السلوكيات السلبية اتجاه البيئة	5	%20
المجموع	25	100%

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه تمّ إختيار أكثر من إجابة للإجابة على السؤال ,

حيث نرى أنّ ما نسبته 40% من إجابات أفراد العينة ترى أنّ الوسائل المعتمدة من قبل هذه الجمعيات قد ساعدتها على تكوين معارف حول واقع البيئة عندنا ،يقابلها في ذلك مساعدتها على تكوين وعي بمشاكلها بنفس النسبة (أي 40 %) . في حين أنّ 20 % فقط ترى بأنّها ساعدت على تعديل سلوكياتهم السلبية وهذا ما يؤكّد فعاليتها عكس ما أقرته النسبة الأولى التي ترى غياب الفعالية المنشودة.

جدول 07يوضح مدىتوجيه أفراد العينة لأنشطة الجمعية :

فئات	تكرارات	نسب
إستعمال وسائل أكثر فعالية	19	%32.76
إعداد برامج حسب حاجيات الأفراد و المنطقة	26	%44.83
تخصيص فئة معينة للتعامل معها	7	%12.06
امتنعوا عن الإجابة	6	%10.34
المجموع	58	%100

(تجدر الإشارة هنا إلى أنّه تمّ الإجابة أكثر من إجابة)

في الإجابة عن هذا السؤال أجمعت العينة على ضرورة إعداد برامج تتماشى وحاجيات أفرٰاد المجتمع المحلّي الذي تنشط فيه حسب حاجيات المنطقة و متطلبات البيئة فيها و هذا بنسبة 44.83% , تلتها في ذلك و بنسبة 32.76% ترى أنّه لو كانت تملك القدرة حقيقة على توجيه أنشطة الجمعية فسيكون ذلك باختيار وسائل أكثر ملائمة و أكثر فعالية ممّا تعتمده هذه الجمعيات الآن باعتبار أنّ حسن إختيار الوسيلة يمكّن من ضمان وصول الرسالة و تحقيق الهدف المنشود منها .

في حين أنّ ما نسبته 12.06% ترى أنّ تخصيص العمل مع فئة معيّنة سيمكّن الجمعية من تحقيق أهدافها بصورة أفضل من تشتيت عملها مع كلّ فئات المجتمع .

في حين أنّ ما نسبته 10.34% من مجموع وحدات التحليل في هذا الجزء رفضت الإجابة عن هذا السؤال وترى أنّها لا يمكنها أن تضع مقترحات تخصّ هذا التنظيم الجمعوي باعتباره أدرى من غيره ممّا يستلزمه .

و أنّ ما ينقص هذه الجمعيات و ما يحدّ من نشاطها هو نقص الإمكانيات التي يجب توفيرها أوّلا ومن ثمّ الحكم على مقدرتها و التدخّل في توجيه شؤونها.

جدول 08:يوضح مدى كفاية ما تقوم به هذه الجمعيات لتكوين إتجاهات إيجابية لا تضرّ بالبيئة:

فئات	تكرارات	نسب
نعم	4	%10.81
لا	33	%89.19
المجموع	37	100%

من خلال نتائج الجدول يتبين لنا أنّ 89.19% من مفردات التحليل ترى أنّ ما تقوم به هذه الجمعيات غير كاف لتكوين إتجاهات إيجابية لا تضرّ بالبيئة , خاصّة و أنّ ما نسبته 72.79% ترى ممّا سبق عدم فعالية وسائلها في مقابل ذلك نجد 10.81% فقط ترى العكس .

وترجع الفئة الأولى السبب إضافة إلى عدم فعالية الوسائل الى كون عدم كفايتها يرجع بالدّرجة الأولى إلى إعتمادها على حملات مناسباتية تحدّ من فعالية نشاطها خاصة و أنّ موضوع البيئة يتطلّب العمل المتواصل و المستمرّ للوصول إلى نتائج ملموسة و هذا بالتعاون مع كلّ مؤسسات المجتمع الحكومية منها و المدنية لحماية بيئتنا , حياتنا و مستقبلنا

جدول09 أ/:يوضح مدى فعالية ما تقوم به هذه الجمعيات :

فئات	تكرارات	نسب
نعم	6	%16.22
لا	31	%83.78
المجموع	37	%100

يتضح لنا من خلال الجدول أنّ مفردات التحليل ترى و بنسبة 83.78% أنّ جمعياتنا البيئية لم تصل بعد إلى المستوى المطلوب و لم تحقّق بعد مبدأ الفعالية و إثبات نفسها في مقابل 16.22% فقط ترى أنّها حقّقت ذلك .

وترى النسبة الأولى أنّ فعالية ما تقوم به لا يمكن أن يظهر مع عدم فعالية وسائلها و التي أقرّ 72.79% على ذلك من جهة وعدم كفاية ما تقوم به بنسبة89.19% من جهة أخرى. لذلك و للوصول إلى تحقيق نتائج لابدّ من معالجة الخلل الموجود في هيكلها ووسائلها و برامجها لتحقيق أهدافها و تحقيق فعالية دورها بصورة ملموسة تظهر من خلال معرفة أفراد المجتمع الناشطة ضمنه بما تقوم به و ما تطمح إليه و تحتاجه .

أمّا النسبة الثانية فترى أنّه نظرا لما تتوفّر عليه هذه الجمعيات و رغم ما يصادفها من صعوبات و بيروقراطية و نقص في الإمكانيات و الخبرة يمكن تأكيد فعاليتها التي تظهر رغم كلّ ذلك حيث تعمل ولم تستسلم رغم كل ما سبق على إيصال رسائلها و تحقيق أهدافها حتى البسيطة منها وهذا يعتبر إنجازفي حد ذاته في ظل كلّ ما يواجهها و يظهر مدى فعالية ما تقوم به .

جدول09 ب/:يوضح النقص الذي تعاني منه هذه الجمعيات حسب رأي المستجوبين :

فئات	تكرارات	نسب
الخبرة و التاطير في مجال العمل الجمعوي	31	%29,24
المعلومات حول واقع البيئة عندنا	13	%12,26
الوسائل	31	%29,24
الدّعم المادّي و المعنوي	31	%29,24
المجموع	106	%100≈

حسب أجوبة المستجوبين تقرّ أفراد العينة أنّ النقص الذي تعاني منه هذه الجمعيات يعود بالدّرجة الأولى إلى كلّ من نقص الخبرة و التأطير في مجال العمل الجمعوي , نقص الوسائل وكذا نقص الدّعم المادّي و المعنوي بنسبة تقدّر بـــ29,24 % لكلّ منهم .

أمّا نسبة 12.26% فقط فترى أنّ النقص يعود إلى نقص المعلومات حول واقع البيئة عندنا .

و الذي لم تعتبره النسبة الأولى نقصا تعاني منه جمعياتنا و انما كيفية استغلال هذه المعلومات هو الذي تعاني منه جمعياتنا نتيجة نقص الخبرة و التأطير ضف الى جانبها نقص الوسائل و الدعم..

جدول10: يوضح كون هدف الجمعيات الأول و الأخير حماية البيئة :

فئات	تكرارات	نسب
نعم	5	%13.51
لا	32	%86.49
المجموع	37	%100

تكاد تجمع مفردات التحليل و بنسبة تقدّر بـــ86.49% على أنّ هدف جمعياتنا الأوّل و الأخير ليس حماية البيئة .

في حين أن 13.51 %فقط من مفردات التحليل تقرّ بأنّ هدف هذه الجمعيات هو حماية البيئة و الحدّ من مشاكلها و تحسين طرق التعامل معها و إلاّ ما الذي يدفع إلى إنشائها و تحمّل كلّ الصّعاب في ذلك.

و يرى أصحاب النسبة الأولى أن هدف هذه الجمعيات يختلف من جمعية إلى أخرى ومن فرد لآخر فهناك من كانت الأهداف الشخصية و تحقيق العلاقات التي قد يوفّرها هذا التنظيم هو الهدف , و آخرون للسلطة التي توفّرها و آخرون لما قد يوفّره هذا التنظيم.

فقد يكون حماية البيئة هو الهدف الأول تليه أهداف أخرى و آخرون قد يبدأ من أجل تحقيق أهداف شخصية و ينتهي بحماية البيئة و هكذا .

جدول11:يوضح مدى إستطاعة هذه الجمعيات إثبات وجودها في مجتمعنا المحلّي

فئات	تكرارات	نسب
نعم	10	%27.03
لا	27	%72.97
المجموع	37	%100

تقرّ النتائج أن ما نسبته 72.97% ترى أنّ هذه الجمعيات لم تستطع بعد إثبات وجودها في المجتمع المحلّي الناشطة ضمنه في مقابل 27.03% فقط ترى العكس.

و ترجع عدم قدرتها على إثبات وجودها من خلال ما تمرّ به هذه الجمعيات و ما يواجهها من صعوبات , ضف إلى عدم فعاليتها و فعالية وسائلها و النقص الذي تعاني منه من نقص في الخبرة و التأطير و الدّعم وغيرها كلّ هذا قد أثّر سلبا في إثبات وجودها خاصّة مع نقص وعي فئات المجتمع بالعمل الجمعوي التطوّعي عامّة و البيئي خاصّة و الذي يستلزم العمل أكثر لتحقيق الأهداف المنشودة وتجدر الإشارة إلى أنّ من أقرّوا بإثبات هذه الجمعيات لوجودها أكّدوا بالدّرجة الأولى على عمل كلّ من جمعيتي المشعل الخضر و جمعية حماية الطبيعة و البيئة لما تقومان به مقارنة بالجمعيات الأخرى رغم بعض السلبيات التي تواجهها ومحدودية بعض أنشطتها .

جدول12 :يوضح تقييم لعمل الجمعيات :

فئات	تكرارات	نسب
متوسط	22	%59.46
ضعيف	15	%40.54
المجموع	37	%100

تقرّ مفردات التحليل من خلال الجدول ومن خلال تقييمها لعمل الجمعيات بأنّ عملها في مجال البيئة تحسّن قليلا مقارنة بالسنوات السّابقة , إلاّ أنّه يستلزم العمل أكثر لذلك فنسبة 59.46% تقرّ بأنّ عملها متوسط و لابدّ لها من تكثيف مجهوداتها أكثر للوصول لتحقيق أهدافها خاصة مع نقص الخبرة و التكوين لأعضائها في العمل الجمعوي عامّة وكلّ ما يحتاجه لحماية البيئة خاصّة .

في حين أنّ .5440% ترى بأنّه ضعيف لم يترك بصمته بعد عند أفراد المجتمع الناشطة ضمنه وعدم إثباتها لوجودها .

جدول13:يوضح ما اذ كان للجمعيات البيئية دور فعلي في نشر الوعي البيئي

فئات	تكرارات	نسب
نعم	28	%75.67
لا	09	%24.32
المجموع	37	≈%100

يوضح لنا الجدول من خلال نتائجه أنّ ما نسبته 75.67% من النتائج ترى بأنّ لهذه الجمعيات البيئية دور في نشر الوعي البيئي لكنّه دور ناقص يحتّم عليها العمل أكثر للوصول إلى مرتبة الفعالية التي تحدّ من مشاكل البيئة و تصل إلى حمايتها. و 24.32% فقط ترى أنّه ليس دورا في نشر الوعي البيئي وترجع هذه المجموعة غياب هذا الدّور في ظلّ محدودية دورها و عدم إثبات وجودها في مجتمعنا المحلّي إلى حدّ الآن خاصة و أنّ أغلبية الجمهور في الشارع لا يعلمون حتّى بوجودها .

أمّا المجموعة الأولى و إضافة إلى ما قلناه تؤكّد أنّ هذا الدوّر يتفاوت ليصل إلى المتوسط على العموم حسب النتائج السابقة ممّا يستوجب العمل أكثر و تفعيل نشاطاتها ووسائلها و رسائلها بما يتلاءم ومتطلّبات العصر و متطلّبات جمهورها لتحقيق نتائج ملموسة تساعد على تدعيم دورها و إثبات وجودها .

وتؤكّد أفراد العينة إلى جانب كلّ ما سبق على ضرورة تظافر الجهود بين أفراد المجتمع المحلّي ككل لحماية البيئة , و الجمعيات العامّة منها والبيئية خاصة. و كذا كلّ المؤسسات الحكومية منها و المدنية لتحقيق الفعالية و الوصول إلى الأهداف المرجوّة التي تدعو إليها كلّ جهة حسب الأولوية و الضرورة التي يقتضيها الموضوع .

2. النتائج:

من خلال الأجوبة التي قدّمتها مفردات التحليل عن أسئلة الإستمارة تمّ التوصّل إلى النتائج التالية :

- ❖ فيما يخصّ مدى دراية مفردات العيّنة بما تقوم به هذه الجمعيات من حملات تمّ التوصّل إلى أنّ 59.46% فقط من أفراد العينة هي على دراية أحيانا بما تقوم به هذه الجمعيات و ما تقدّمه في حملاتها وترجع ذلك بالدّرجة الأولى إلى ضعف الإعلام بنشاطاتها وبأعمالها وكذا التعريف بالجمعية و هذا ما يعكسه عدم معرفة فئات المجتمع المحلّي بنشاطاتها و الحملات التي تقوم بها .

خاصّة مع الإجماع الذي مفاده أنّ هناك بعض الإعمال المثيرة للإهتمام لكنّ ذلك غير كاف و يتطلّب العمل أكثر

- ❖ أمّا من خلال التعرّض للوسائل فتقرّ86.49% من أفراد العينة أنّهم تعرّضوا للوسائل التي تستعملها هذه الجمعيات لإيصال رسائلها من أجل حماية البيئة و يرى 72.97% منهم أنّ هذه الوسائل المتبعة غير فعالة خاصّة مع نقص الخبرة و التكوين الذين يعاني منهما أعضاء هذه الجمعيات.
- ❖ كما نجد كذلك أنّ ما نسبته 89.19% ترى أنّ ما تقوم به هذه الجمعيات غير كاف لتكوين اتجاهات إيجابية لا تضرّ بالبيئة , و 83.78% من أجوبة المستجوبين تقرّ بعدم فعالية ماتقوم به و أنّ لحماية البيئة لابدّ من العمل أكثر .

حيث ترجع بنسبة 29,24% عدم تلك الفعالية إلى النقص الذي تعاني منه من حيث النقص في الخبرة و التأطير في العمل الجمعوي , نقص الوسائل , نقص الدّعم المادّي و المعنوي بنفس النسبة لكلّ منهم.

- و ترى هذه المفردات وبنسبة 86.49% أنّ هدف هذه الجمعيات ليس حماية البيئة بالدّرجة الأولى و الأخيرة , كما أكّدت ما نسبته 72.97% أنّ هذه الجمعيات لم تستطع إثبات وجودها في مجتمعنا المحلّي رغم ما تقوم به حيث قيّمت ما نسبته 59.46% أنّ عمل هذه الجمعيات متوسّط ممّا يستلزم تكثيف الجهود أكثر لتحقيق أهدافها وتفعيل دورها في نشر الوعي البيئي الذي أكّدت 75.67% أنّه ناقص و يستوجب العمل أكثر .
- و نستخلص ممّا سبق أنّ مفردات العينة تتجاوب نوعا ما مع ما تقدّمه هذه الجمعيات البيئية لكن ما يقدّم غير كاف و غير فعّال للوصول إلى نتائج ملموسة يستوجب العمل أكثر و تحديد الأهداف و الوسائل بصورة أدق و بطريقة مدروسة لتحقيق الفعالية و هذا بتغطية مواطن النقص الذي يعاني منه البناء الجمعوي عامّة لإثبات الوجود في الوسط الإجتماعي الذي تنشط ضمنه و تحقيق التجاوب الكلّي مع رسائلها و الأهداف المرجوّة منها .

النتائج العامة:

انطلاقا من أهداف الدراسة و المنهجية المتبعة في محاولة معرفة الدور الذي يمكن لجمعياتنا البيئية المحلية أن تضطلع به لتنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع كشفت الدراسة الميدانية عن النتائج التالية:

أ/ النتائج في ضوء تساؤلات الدراسة:

ونتيجة لما سبق في محاولة للأجوبة على التساؤلات المطروحة خلصنا للنتائج التالية:

فيما يخص التساؤل الأول و المتمثل في:أين يتجسد الدور الذي قوم م به هذه الجمعيات البيئية لنشر الوعي البيئي؟

فتشير المؤشرات الإحصائية و النتائج الميدانية إلى أن تجسيد هذا الدور ناقص لا يتجسد كما ينتظر من هذا التنظيم و يعود ذلك إلى كون:

هذه الجمعيات محل الدراسة هي جمعيات ذات توجه عام تعالج قضايا عامة في مجملها للحد من مشاكل البيئة و حمايتها، لا تختص بمجال معين أو مشكلة معينة فكل ما يخص البيئة ويخص مشكلاتها تعتبره قضية من قضاياها،أهدافها عامة غير محدودة بدقة مما شتت عملها،فئاتها المستهدفة المجتمع بكل فئاته،تجد الأغلبية مشاكل في الوصول إليها لغياب إستراتيجية محكمة لتحقيق ذلك خاصة مع ما تواجهه من صعوبات و نقص في التمويل و غياب التناسق و التعاون بينها وبين الجمعيات من جهة و الجهات الرسمية من جهة أخرى.

فاعتمادها على الحملات المناسباتية غير كاف لتكوين اتجاهات ايجابية خاصة مع غياب كلي لأي دراسات أو صبر للآراء لمعرفة مدى نجاح أو سبب فشل حملاتها،أو مدى نجاعة وسائلها التي لم

تستطع إبراز وجودها و مكانتها بالمستوى المرجو منها،وما الذي تستطيع القيام به في مجال العمل الجمعوي عامة و البيئة خاصة.

أما فيما يخص التساؤل الثاني الخاص بالمشكلات المحلية فالمعطيات الميدانية أثبتت غياب اتفاق حول أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها قسنطينة فكل منهم يوجه هذه المشاكل حسب ما قدم في أهدافه و مجموعة القضايا التي يعالجها حيث يلاحظ غياب دراسات جدية في هذا المجال و جدية في تناوله حيث لوحظ هنا كذلك أنه حتى نظرتهم إلى واقع البيئة لدينا متفاوت من متدهور إلى متحسن فغياب التعاون و التنسيق وتبادل المعارف أثبت غياب الاتفاق حتى فيما يخص البيئة ،مشكلاتها،واقعها ومدى دراية الفرد بها و مدى وعيه بخطورتها.

في حين أن التساؤل الثالث حول الهدف الفعلي لهذه الجمعيات فغياب استراتيجيات محكمة لمشاريع مستقبلية و حتى كيفية معالجة مشاريعها الحالية مع الصعوبات التي تواجهها لم يمكنها من حماية البيئة و الحد من مشاكلها في أماكن نشاطها حيث لم تستطع نشر الوعي البيئي اللازم لذلك دفع بالكثيرين إلى الاعتقاد أن الهدف الفعلي من هذه الجمعيات ليس حماية البيئة خاصة مع النتائج الجد ضعيفة في هذا الميدان ومن ثم فغياب الهدف الفعلي في حماية البيئة قلص من حدود فعاليتها و غياب معرفة الجمهور بها.

أما السؤال الرابع حول مدى تجاوب الجمهور فمفردات العينة تتجاوب نوعا ما مع ما تقدّمه هذه الجمعيات البيئية ، لكن ما يقدّم غير كاف و غير فعّال للوصول إلى نتائج ملموسة يستوجب العمل أكثر و تحديد الأهداف و الوسائل بصورة أدق و بطريقة مدروسة لتحقيق الفعالية و هذا

بتغطية مواطن النقص الذي يعاني منه البناء الجمعوي عامّة لإثبات الوجود في الوسط الاجتماعي الذي تنشط ضمنه و تحقيق التجاوب الكلّي مع رسائلها و الأهداف المرجوّة منها . و المشكل المطروح هو أنه رغم كثرة هذه الجمعيات إلا أن هذا لم يشفع لها ولم يعكس فعاليتها فأغلبية أفراد المجتمع لم تسمع حتى باسمها أو على معرفة بوجودها إلا القليل فقط من هم على علاقة مباشرة أو معرفة بأعضائها عل الأغلب.

ب/النتائج في ضوء الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة فدراستنا هذه اتفقت في كثير من الجوانب مع الدراسات السابقة التي تم عرضها رغم بعض الاختلافات.

حيث اتفقت مع الدراسة الأولى خاصة حول ما قد وفره القانون الصادر سنة 1990 مقارنة بما سبقه من حرية نوعا ما لهذه الجمعيات لممارسة نشاطها خاصة من حيث سهولة تكوين هذه الجمعيات و حرية تصميم البناء التنظيمي و استقلاليتها اتجاه السلطات العمومية.

كما تتفق كذلك مع الدراسة الثانية حول ضرورة زيادة المشاركة في الأنشطة الجمعوية من خلال ضرورة توضيح الأهداف بدقة و التوعية بأهمية النشاط الجمعوي و تقديم حوافز مادية و كذا من خلال التسهيلات التي تقدمها السلطات المعنية.

كما تتفق معها ومع الدراسات الأخرى الثالثة و السادسة حول واقع الجمعيات في الجزائر و المشكلات التي يعاني منها النشاط الجمعوي كنقص التمويل و عدم كفايته و غياب الخبرة ،نقص التطوع و المتطوعين وكذا غياب الوعي الجمعوي. و الاختلاف كان في النسب وأولوية مشكلة عن مشكلة .

أما الدراسات الأخرى حول الوعي البيئي فكان الاتفاق كليا في الجوانب التي تهم دراستنا هذه.

كما أنه من خلال ما تم التطرق إليه سابقا حول دور الجمعيات البيئية من خلال النصوص البيئية فجمعياتنا البيئية مازالت بعيدة نوعا ما على تحقيق هذا الدور خاصة مع غياب الخبرة و نقص التأطيرفي العمل الجمعوي بالدرجة الأولى رغم ما تمتلكه هذه الجمعيات من معلومات حول البيئة.

و مقارنة مع ما قدمه المجلس الوطني الفرنسي للحياة الجمعوية حول النشاطات الرئيسية التي يقوم بها هذا النوع من الجمعيات ،فجمعياتنا مازال أمامها عمل كثير لتحقيق ذلك خاصة مع جدة العمل في

المجال الجمعوي عامة و المجال البيئي خاصة ،رغم توفر أمثلة عديدة لنجاح هذا النوع من الجمعيات في تحقيق وجوده و أهدافه.

- ففيما يخص إعلام و تربية الجمهور من أجل نشر وعي بيئي بمشاكل البيئة فلم تستطع هذه الجمعيات الوصول إلى ذلك بشهادة أعضائها و المجتمع الناشطة ضمنه نتيجة أهدافها العامة و إستراتيجيتها غير الدقيقة ،ونتيجة الصعوبات التي تواجهها لتجسيد دورها الفعلي الذي يحد من نشاطها و معرفة الجمهور بها و بالتالي عدم تحقيق وجودها.
- تكوين أشخاص مختصين :لازالت جمعياتنا البيئية تعاني من ضعف في أداء أعضائها فكيف في تكوين أشخاص مختصين ،فجهلها بكيفية سير المجتمع الناشطة ضمنه ،خصائصه و ميكانيزماته حد من نشاطها.كما أن غياب تكوين إداري لأعضائها أثر سلبا على التنظيم الذي ظهر بوجه ضعيف يعاني من سوء التنظيم ونقص الكفاءة و قلة الخبرة.
- المشاركة و المشاركة مع المنتخبين:رغم ما أقره القانون و رغم ما استطاعت الجمعيات البيئية في العالم من تحقيقه في التأثير على السياسات و أصحاب القرار مازالت جمعياتنا تعاني،فكيف لها المساهمة في القرارات وهي مازالت بعد لم تحقق وجودها ضمن المجتمع المحلي الناشطة ضمنه،ومازال بعد أغلبية أفراد المجتمع لم يسمع بها ولم يعي دورها ،ولم تتحقق أهدافها في نشر الوعي البيئي لحماية البيئة و الحد من مشاكلها.
- نشر المعلومات لوسائل الإعلام:استطاعت بعض الجمعيات المشاركة في نشر المعلومات لوسائل الإعلام المكتوبة منها على وجه الخصوص في بعض التحقيقات أو الريبورتاجات القليلة حوا البيئة إلا أن دورها مازال ضعيفا و هامشيا لتحقيق نتائج ملموسة.
- اللجوء إلى القضاء :رغم ما يخول لها القانون القيام به فكثير من الجمعيات لا ترى مقدرتها في اللجوء إلى القضاء لمواجهة كل من يهدد و يدمر البيئة خاصة مع ضعف التمويل الذي

تعانيه و البيروقراطية أي تواجهها في الحصول على المعلومات و الاطلاع على التسجيلات و عدم معرفتها بالقوانين اللازمة فكيف بالمواجهة القضائية.

- ❖ إصدار نشرات و مجلات:حتى هذا الجانب يعرف ضعفا هو الأخر و حتى وان وجد فلا يؤخذ بعين الاعتبار و لا بالتميز وأغلبيتها مشاريع نظرية لم تطبق بعد على أرض الواقع ،حتى المطويات لم تصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة منها لغياب كلاي لدراسة فئات المجتمع ،اهتماماتهم ،توجهاتهم،كيفية جدب انتباههم.
- ❖ حيازة أو تسيير الأوساط الطبيعية:رغم ما قد يوفر لها هذا النشاط من إمكانية لتعريف المجتمع و فئاته بأهمية البيئة و كيفية التسيير الحسن للأوساط الطبيعية فلا توجد جمعية تتمتع بقدوتها على تحقيق هذا النشاط فهي غير قادرة على تسيير تنظيمها فكيف بتسيير وسط طبيعي ،فنقص التنظيم الإداري و نقص الكفاءة و الخبرة يظهر جليا مرة أخرى و يحد من إمكانياتها و فعالية دورها.

<u>ومن كل هذا يستخلص لنا أن لهذه الجمعيات البيئية دور فعلي في نشر الوعي البيئي</u>

<u>لكنه دور ناقص و هامشي يستلزم العمل أكثر لتحقيق نتائج ملموسة</u>

الخاتمة

لم تعد المشاكل البيئية اليوم تحتاج إلى التدليل على أهميتها وخطورتها حين أصبحت انعكاساتها ملموسة وظاهرة للعيان في كثير منن الجوانب، مما أصبح يستدعي تضافر كل الجهود وتسخير كل الإمكانيات الممكنة للنهوض بالبيئة وحمايتها والحد من مشاكلها، ومن هنا كان لابد من توفير آليات مناسبة لمواجهة ذلك أهمها تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع وبصفة خاصة لدى المؤسسات والهيئات صاحبة القرار.

ومن خلال دراستنا هذه حاولنا التعرف على الدور الذي يمكن أن تقوم به جمعياتنا البيئية المحلية في تنمية هذا الوعي البيئي لحماية بيئتنا في ظل تزايد المشكلات البيئية كما ونوعا، باعتبارها تعد أحد المصادر الأساسية التي يمكنها المساهمة في ذلك من خلال تزويد الأفراد بالمعلومات البيئية وإكسابهم اتجاهات إيجابية نحو البيئة، وباعتبارها مؤسسة من مؤسسات المجتمع المدني الأكثر قربا من المواطن ومعرفة لاحتياجاته.

فمع ما يمكنها القيام به وما أكدته الحركات البيئية العالمية إلا أن تأثير جمعياتنا في حماية البيئة وفعالية دورها في مواجهة الانتهاكات اليومية التي تتعرض لها البيئة ما زال يظل ناقصا أو شبه معدوم في إطار الممارسة اليومية نتيجة لحداثة كل من موضوع حماية البيئة والنصوص المنظمة له في الجزائر من جهة ،وتأخر المشرع الجزائري في إقرار مبدأ حرية إنشاء الجمعيات بوجه عام إلى غاية 1990، وتأخر صدور النص الخاص بالجمعيات إلى غاية 2003 ، وتأخر صدور التنظيم الذي يوضح تطبيق بعض الأحكام المتعلقة به من جهة أخرى.

كما أن سوء التنظيم ونقص الكفاءة وقلة الخبرة في المجال الجمعوي ومجال البيئة لدى أعضاء هذه الجمعيات أثر سلبا على ممارستها وبرامجها واختياراتها لمواضيع حملاتها ووسائلها والفئات المستهدفة وبالتالي أثر ذلك على تحقيق أهدافها والوصول إلى النتائج المرجوة خاصة مع نقص الإمكانيات وقلة التمويل وغياب نسبي لصفة التطوع الجدي لدى الفرد.

ويمكن الإشارة هنا أن نقص فعاليتها يظهر كذلك في صور عضويتها ضمن الهيئات المشرفة على حماية البيئة الذي لا يزال ضعيفا، إذ رغم ما يمكنها المساهمة به من إبداء للرأي أو المشاركة في عمل الهيئات العمومية وفقا لما ينص عليه التشريع (المادة 35 من قانون 03-10 المتعلق بحماية البيئة) فعضويتها تنحصر في اللجنة القانونية والاقتصادية للمجلس الأعلى للتنمية المستدامة، أو بعض المؤسسات ذات الطابع الصناعي والتجاري كالمؤسسة الجزائرية للمياه، والديوان الوطني للتطهير ، ونظرا المحدودية حالات عضويتها في مؤسسات صنع القرار تظل فعالية دورها في المشاركة في تحقيق حماية البيئة محدودة.

وكل هذا يؤكد مرة أخرى على هامشية دورها في تنمية الوعي البيئي لدى أفراد المجتمع الذين مازالو بعد لم يعوا دورها ومازال تجاوبهم مع رسائلها ضعيفا .

وعلى ضوء نتائج هذه الدراسة يمكن طرح مجموعة من التوصيات قد تساهم في تفعيل دور هذه الجمعيات لنشر الوعي وحماية البيئة وهي:

- ضرورة معرفة الوسائل القانونية المتاحة لتحقيق أهدافها المتعلقة بحماية البيئة.
- تحديد أهدافها بدقة والابتعاد عن الاهداف العامة .
- توفير تكوين إداري لدى قيادتها وأعضائها.
- التداول على القيادة بين أعضاءها ومناقشة مشاريعها بدقة .

الاحتكاك أكثر بأفراد المجتمع الناشطة ضمنه والعمل على تحديد توجهها بدقة وفئاتها المستهدفة، والعمل على حسن اختيار وسائلها بما يتناسب والفئة المستهدفة.

العمل على إيجاد طرق بديلة للتمويل وابتكار طرق أكثر جدبا لأفراد المجتمع لتشجيع التطوع البيئي والعمل الجمعوي.

ضرورة التنسيق والتعاون بين الجمعيات المختلفة والهيئات المشرفة على حماية البيئة ومختلف مؤسسات المجتمع المختلفة للحد من المشاكل التي تواجهنا.

ضرورة الاعتماد على ما يسمى "التغذية المرتدة" أو القيام بهسبر للآراء لمعرفة مدى نجاعة ما تقوم به، ومعرفة مواطن القوة و الضعف في طرقها والعمل على تعديلها لتحقيق نتائج أحسن لإثبات وجودها وتفعيل دورها.

- **قائمة المراجع: المصـــادر:**
- **السور القرانية:**
  - سورة البقرة الاية 60
  - سورة الشعراء:الاية 151-152
  - سورة الأنبياء:الأية 30
  - سورة النحل:الأية65

المـــراجع:

- **المعاجم و القواميس:**

- إبراهيم مذكور وآخرون : **معجم العلوم الاجتماعية**، الهيئة المصرية العامة للكتاب ،القاهرة، 1975 .
- دينكل ميشل : **معجم علم الاجتماع** – ترجمة إحسان أحمد حسن– دار الطليعة ،بيروت ،ط2 ،1986
- ريمون بودون وفرانسوا بوريكو : **المعجم النقدي لعلم الاجتماع** –ترجمة سليم حداد–ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1 ،1986 .
- سمير عبد الحليم : **معجم الحديث للتحليل السياسي انجليزي – عربي** ، الدار العربية للموسوعات، ط1 ،1999.
- علي بن هادية: **القاموس الجديد للطلاب**، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1991
- فؤاد أقوام البستاني:**منجد الطلاب**، دار الشروق، بيروت لبنان، د.ت .
- محمد عاطف غيث وآخرون :**قاموس علم الإجتماع** ، دار المعرفة الجامعية ،القاهرة ، 1995 .
- معز خليل العمر : **معجم علم الإجتماع** ، دار الشروق للنشر والتوزيع ،الاردن 2000.

- **قائمةالكتب باللغة العربية :**

- إبراهيم ناصر: **أصول التربية (الوعي الإنساني)** ،مكتبة الرائد العلمي عمان، الأردن، ط 1 ،2004 .
- احسان الحفظي :**علم إجتماع التنمية**، دار المعرفة الجامعية ، مصر، 2003.
- إحسان محمد الحسن : **الأسس العلمية لمناهج البحث الإجتماعي** ، دار الطليعة للنشر والطباعة ، بيروت، ط2، 1986.
- أحمد سليمان أبو زيد : **علم الإجتماع السياسي (الأسس والقضايا من منظور نقدي)** دار المعرفة الجامعية،القاهرة، ط1 ،2003 .
- أحمد شكري الصبيحي : **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، 2000.
- أحمد مصطفى خاطر : **طريقة تنظيم المجتمع** ، المكتب الجامعي الحديث ،مصر 1984.
- اسماعيل علي سعد : **علم الإجتماع السياسي بين السياسة وعلم الاجتماع** ،دار المعرفة الجامعية، الأزاريطة، الإسكندرية ، ط 1 ،1999.
- الزبير عروس: **الحركة الجمعوية في الجزائر الواقع و الأفاق** ، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية، منشورات CRASC ،الجزائر ،2005.
- السيد عبد العاطي السيد: **علم الإجتماع الحضري مداخل نظرية**، دار الجامعية، الأسكندرية، مصر 1984.
- أليكسس دي توكفيل: **الديمقراطية في أمريكا** -ترجمة أمين مرسي قنديل- إصدارات محسن المهدي، القاهرة، ط3 ،1991.
- ترافيس واجنر: **البيئة من حولنا دليل لفهم التلوث وآثاره** -ترجمة محمد صابر- الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ،القاهرة، 1997.
- جمال الدين السيد علي صالح: **الإعلام البيئي بين النظرية والتطبيق** ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، مصر ،2003.
- حسن عبد الحميد أحمد رشوان: **علم الإجتماع الريفي**، مؤسسة شباب الجامعة، الأسكندرية، مصر، 2005.

- حميمص: كتاب جماعي تحت إشراف عزوز كردون و أخرون، البيئة في الجزائر،جامعة منتوري قسنطينة، مخبر الدراسات و الأبحاث حول المغرب و البحر المتوسط،2001.
- دليو فضيل: **الصحافة الجزائرية وجرائم البيئة**، كتاب جماعي تحت إشراف عزوز كردون وآخرون " **البيئة في الجزائر**" جامعة منتوري قسنطينة ،مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب والبحر المتوسط، 2001.
- دوجلاس موسشيت: **مبادئ التنمية المستدامة** –ترجمة بهاء شاهين– الدار الدولية للإستثمارات الثقافية ،القاهرة، مصر، ط1، 2000.
- دوجية كوثراني : **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية** : مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 1992.
- راتب السعود : **الإنسان والبيئة دراسة في التربية البيئية**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان ،الاردن، ط 1 ،2004 .
- راشد الغنوشي : **مقارنات في العلمانية والمجتمع المدني**: المركز المغاربي للبحوث والترجمة،
- رجاء دويدري
- سعدون سمعان : **الفلسفة التربوية البيئة دراسة في تطور الفكر التربوي البيئي منذ بدء التاريخ حتى الفكر الفلسفي المعاصر**، منشورات Elga ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع ،مالطا، 2002.
- شبايكي سعدان : **التلوث البيئي والتنمية الإقتصادية**، كتاب جماعي تحت إشراف عزوز كردون وآخرون ،" **البيئة في الجزائر**" جامعة منتوري قسنطينة ،مخبر الدراسات والأبحاث حول المغرب العربي والبحر المتوسط، 2001.
- شمام عبد الوهاب: **التنمية الاقتصادية و البيئة**، كتاب جماعي تحت إشراف عزوز كردون و أخرون، البيئة في الجزائر،جامعة منتوري قسنطينة، مخبر الدراسات و الأبحاث حول المغرب و البحر المتوسط،2001.

- صابر عبد ربه : **الإتجاهات النظرية في تفسير الوعي السياسي**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ط 1 ، 2003 .
- صالح محمود و هبي: وإبتسام درويش العجمي: **التربية البيئة و أفاقها المستقبيلة**، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط2003،1 .
- طارق السيد : **علم الإجتماع التنمية**، مؤسسة شباب الجامعة الاسكندرية ،2007.
- عبد الحليم عباس قشطة : **الجماعات والقيادة**، مؤسسة دار الكتب للطباعة للنشر، جامعة الموصل، 1981.
- عبد الحميد إسماعيل الأنصاري : **نحو مفهوم عربي إسلامي للمجتمع المدني** ،دار الفكر العربي ، القاهرة، ط1 ، 2002 .
- عبد الحميد دليمي: **الواقع و الظواهر الحضارية**، منشورات جامعة منتوري قسنطينة (د.ت)
- عبد الرؤوف الضبع: **علم الإجتماع و قضايا البيئة**، مداخل نظرية ودراسات واقعية، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر، الإسكندرية، مصر، 2009.
- عبد الرحمان العيسوي : **تطور التعليم الجامعي العربي**، دار المعارف، القاهرة،دت.
- عدلي سليمان: **الجماعات بين التنشئة والتنمية** ،المكتب الجامعي الحديث ،القاهرة، 1973 .
- علي عجوة : **الإعلام وقضايا التنمية**، عالم الكتب، القاهرة ، 2004
- علي غربي، **أبجديات المنهجية في كتابة الرسائل الجامعية** – مطبعة Cirta copy قسنطينة، 2006.
- علياء حاتوغ بوران

- عمر دارس: **الحركة الجمعوية في المغرب العربي**، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الإجتماعية و الثقافية، منشورات CRASC، الجزائر، 2002 .
- غريب محمد سيد أحمد : **المدخل في دراسة الجماعات الاجتماعية** ،المكتب الجامعي الحديث، القاهرة 1973، .
- غريب محمد سيد أحمد : **علم اجتماع الحضري** ،دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية ،2006.
- فاروق حمديشي،**الجماعات الضاغطة**،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1998.
- فتحية محمد الحسن: مشكلات البيئة، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2006.
- كمال عبد اللطيف : **نشأة وتطور مفهوم المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،1992.
- ليون فيكس: **الجزائر حتف الإستعمار**- ترجمة محمد عيقاني- مكتبة المعارف، بيروت.دت.
- ماجد راغب الحلو : **قانون حماية البيئة في ضوء الشريعة**، دار المطبوعات الجامعية ،الاسكندرية، مصر، 1995.
- ماكيفر: الجماعة -ترجمة أبو ذرة - القاهرة، 1968.
- محمد إسماعيل عمر: **مقدمة في علم البيئة**، دار الكتب العلمية، القاهرة.2002
- محمد الجوهري وآخرون: علم الاجتماع ودراسة الاعلام والإتصال، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية. 1992.
- محمد عبد الرحمان الدخيل : **دراسات في علم الإجتماع** ، دار النهضة العربية، بيروت، ج1، 2000.
- محمد محمود ذهبية: **علم البيئة**،مكتبة المجتمع العربي،عمان،2006.
- محمد منير حجاب: **التلوث و حماية البيئة قضايا البيئة من منظور إسلامي** ،دار الفجر، القاهرة، 1999.
- نيقولا تيماشيف :**نظرية علم الإجتماع، طبيعتها و تطورها**- ترجمة محمود عودة و محمد الجوهري- دار المعرفة الجامعية، 1999.

- هربرت ماركيوز : **العقل والثورة ، هيجل ونشأة النظرية الإجتماعية** -ترجمة زكرياء- الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، 1991.
- وليم ب ستاب : **نموذج توجيهي من التربية البيئة**- ترجمة مركز مطبوعات اليونسكو -مجلة مستقبل التربية ، العدد 4 ،القاهرة، 1978.
- يسري محمد أبو العلاء : **مبادئ الإقتصاد البترولي وتطبيقها على التشريع الجزائري** ، دار النهضة العربية ، القاهرة، ط1 ،1996.

المذكرات:

- مذكرة ماجيستير لـــ حورية بن عياش : **صراع الادوار لدى المرأة الجزائرية العاملة في ضوء بعض المتغيرات الشخصية السن، المستوى التعليمي وصورة الذات** ،معهد علم النفس والعلوم التربوية، جامعة قسنطينة،1994.
- مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية ل :"بوبكر جيملي":**خصائص الحركة الجمعوية في الجزائر من خلال النصوص التشريعية**.كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،قسم علم الاجتماع.قسنطينة،تحت إشراف :إسماعيل قيرة،2001-2002.
- مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية و تسيير موارد بشرية:"نصيب ليندة":**الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني** ،كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،قسم علم الاجتماع.قسنطينة،تحت إشراف :إسماعيل قيرة،2001-2002.
- مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية:"قريد سمير":**دور الجمعية الوطنية لحماية البيئة و مكافحة التلوث في نشر الثقافة البيئية** ،.كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،قسم علم الاجتماع.جامعة باجي مختار عنابة،تحت إشراف :موسى لحرش،2005-2006.
- مذكرة ماجستير في علم اجتماع التنمية :"" **الصحافة المكتوبةو تنمية الوعي البيئي في الجزائر**،دراسة تحليلية لمضمون صحيفتين وطنيتين :الشروق و le matin ،و صحيفتين جهويتين: آخر ساعة وl'est republicain، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية ،قسم علم الاجتماع.قسنطينة،تحت إشراف :فضيل دليو،2004-2005.

- **المجلات و التقارير:**

- رانجيت دويفيدي : **الحركات البيئية في الجنوب الشامل. قضايا سبل العيش والرزق وما بعدها**- ترجمة د. شهرت العالم -مجلة الثقافة العالمية، العدد 111، مارس 2002.

- سعد الدين إبراهيم : **مجلة المجتع المدني** نشرة غير دورية ، مركز ابن خلدون للتنمية، العدد 84، ديسمبر 1998.

- عبد الله بوجلال : **الاعلام وقضايا الوعي الإجتماعي في الوطن العربي** ،المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت العدد 147، 1991 .

- فاطمة ملاح: **دور الإعلام في نشر الوعي البيئي**، مجلة المدينة، 2003.

- محمود بوسنة : الحركة الجمعوية في الجزائر ، نشاطها و طبيعة تطورها ، مجلة العلوم الإنسانية عدد 17 ، جوان 2002 ، جامعة منتوري قسنطينة ، الجزائر .

- وزارة تهيئة الاقليم و حماية البيئة بالتعاون مع الديوان الألماني للتعاون التقني:"**تقرير حول حالة و مستقبل البيئة في الجزائر**"، اصدار للجمهور الواسع ،الجزائر ،2001.

- وليم ب ستاب : **نموذج توجيهي من التربية البيئة**- ترجمة مركز مطبوعات اليونسكو -مجلة مستقبل التربية ، العدد 4 ،القاهرة، 1978.

قائمة المراجع باللغة الأجنبية:

- Raymond boudon : **les méthodes en sociologie**, paris P.U.F, 1969.
- Jean meynaud : nouvelle études sur les groupes de pression en France, paris colin, 1962
- Blondel. J: **comparative government**, prentice Hall London ,1995.
- Mahler GS : **comparatives politics** , prentice Hall Now Jersey 1995
- Omar Hachi : **les associations déclarées,** Revue de CREAD N° 53 3ème trimestre, 2000.
- Azzouz kerdoun **:les termes d'une approche environnementale :état des lieux et dynamique de protection** ,ouvrages collectifs sous le direction de azzouz kerdoun et autres ;environnement en Algérie impacts sur l'écosystèmes et stratégie de protection,laboratoire d'études et de recherche sur le Maghreb et la meditérrannée,université Mentouri ,Constantine,édition 2001.

- **مواقع الانترنيت:**

- www.agqabas.com
- www.feed.net/environnement.htm
- www.beeaty.com
- www.islamonline.net
- www.fekrzad.com
- www.wikipedia.org
- www.geocities.com
- www.boell.meo.org

- **الجرائد:**

- الخبر
- الشروق
- جريدة الأمة
- جريدة الوطن
- Liberté quotidien

وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــث العلمـــــي
كليـــة العلـــوم الإنسانيـــة والعلـــوم الإجتماعيـــة
جـــــامعة منتـــوري قـسنطينـــة
قسم علم الإجتمـــــاع
تخصص بيئـــة

استمارة مقابلة حول:

دور الجمعيات البيئية المحلية في نشر الوعي البيئي

-الجمعيات البيئية لولاية قسنطينة نموذجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم إجتماع البيئة

من إعداد
مرابط إيمان

إشراف الاستاذ
د. حسين خريف

بيانات شخصية عن الجمعية

*اسم الجمعية .....

*إسم ولقب رئيسها .....

1- سنة تأسيسها .....

2- أهدافها .....

بيانات خاصة بالدور الفعلي للجمعيات

3- هل هي جمعية ذات توجه : عام ☐ خاص ☐

*ماهي أهم القضايا التي تعالجها ؟

- -

- -

4- ما هي الفئات التي تستهدفها ؟ كل الفئات ☐ فئة معينة ☐

ماهي هذه الفئة ؟ .....

5- هل تجد صعوبة في الوصول إلى هذه الفئات المستهدفة ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم أين تكمن هذه الصعوبة ؟

.....

6- هل تساهم هذه الفئات في توجيه أنشطة الجمعية

نعم ☐ لا ☐

إذا كان " نعم " كيف تساهم بذلك ؟

.....

إذا كان " لا " لماذا ؟

.....

7- بحكم الإحتكاك الدائم بهذه الفئات في رأيك، هل هناك وعي بمشاكل البيئة ؟

نعم ☐ لا ☐

كيف تلمس ذلك ؟ .....

8- ما هو عدد المنخرطين في الجمعية ؟

هل كل فرد يمكنه الإنخراط ؟ نعم ☐ لا ☐

أم هناك شروط لذلك ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان نعم ماهي هذه الشروط ؟

- ○
- ○
- ○

9-ماهو تقديرك لحجم المنخرطين في الجمعية ؟

كبير ☐ متوسط ☐ صغير ☐

إذا كان كبير فهل يعود ذلك إلى :

تجسيد لفكرة التطوع فقط ☐

أم هو وعي بمدى خطورة مشاكل البيئة ☐

إذا كان " صغير " فما سبب ذلك ؟.....

10- هل الإطار القانوني الذي تسير في فلكه الجمعية يساعدها على أداء عملها ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان " لا " لماذا ؟

هل ترى فيه بعض النقائص : نعم ☐ لا ☐

.....

11- ما رأيك في القوانين البيئة وعمل الهيئات الرسمية المختصة بالبيئة ؟

.....

.....

.....

12- ما هي أهم الصعوبات التي تواجهكم ؟

- عدم وجود مقرات خاصة بالجمعية ☐
- نقص الإمكانيات المادية ☐
- قلة الوسائل المتاحة ☐
- نقص المعلومات وصعوبة الحصول عليها ☐
- ضعف أداء أعضاءها ☐
- البيروقراطية التي تواجهها ☐

أخرى ، أذكرها .....

13- ما هي مصادر تمويلها ؟

- مصادر ذاتية ☐
- مصادر حكومية ☐
- هبات خاصة ☐
- أو من خلال جمع التبرعات ☐

أخرى أذكرها .....

.....

14- هل ترى هذا التمويل كاف للقيام بنشاطاتها على أكمل وجه ؟

نعم ☐ لا ☐

15- هل تمارس عليها الجهة الممولة أية ضغط أو تفرض عليها شروط ؟

نعم ☐ لا ☐

16- هل هناك تناسق وتعاون بين هذه الجمعيات وبين

أ- الجهات الرسمية المعنية ؟ نعم ☐ لا ☐

ب- الجمعيات البيئية الأخرى ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان " نعم " أين يمكن هذا التعاون

- تبادل المعارف والخبرات ☐
- تنظيم حملات مشتركة ☐
- الاستشارة في بعض المسائل البيئية ☐

أخرى اذكر.....

17- من حيث الحملات التي تقوم بها هل اختيارها لمواضيع حملاتها مرتبط :

- بمناسبات معينة ☐
- حسب توجهها ☐
- حسب خطورة المشاكل البيئية حيث الساعة ☐

18- هل تقوم بحملات : - مناسباتية ☐

- دورية ☐
- حسب الحاجة ☐

*هل ترى أن الحملات المناسباتية كافية لتكوين اتجاهات بيئية إيجابية ؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا ؟ .....

.....

19- على أي أساس تعرف أن حملاتها ناجحة أو لا ؟

o
o
o

20- هل ترى أ ن هذه الحملات ساهمت في نشر الوعي البيئي في الوسط الإجتماعي التي تنشط فيه ؟

نعم ☐ لا ☐

كيف تلمس ذلك؟

.....

21- في رأيك كثرة الجمعيات في هذا المجال عامل إيجابي أو سلبي ؟

إيجابي ☐ سلبي ☐

لماذا ؟ .....

22- هل ترى أن كثرة الجمعيات يعكس فعاليتها ؟

.....

.....

.....

23- ما هي الوسائل التي تعتمدها في نشر الوعي البيئي وتعريف الفرد بمشاكل البيئة ؟

o
o
o
o

*هل ترى بأن هذه الوسائل كافية للإيصال رسالتها ؟

نعم ☐ لا ☐

كيف تعرف مدى نجا عتها ؟

بيانات خاصة بالمشكلات المحلية

24- هل الفرد القسنطيني على دراية بهذه المشاكل ؟

نعم ☐ لا ☐

25- هل هو واع بمدى خطورة هذه المشاكل ؟

نعم ☐ لا ☐

26- ماهي أهم المشاكل البيئية التي تعاني منها قسنطينة ؟

*تلوث الماء ☐

*تلوث الهواء ☐ *تقهقر في التنوع البيولوجي ☐

*تلوث وتدهور التربة ☐ *التلوث الصناعي ☐

*الإنجراف ☐ * مشكل النفايات ☐

*ندرة المياه ☐

*الاكتظاظ السكاني ومشاكل التسيير الحضري ☐

*أخرى أذكرها.....

27- في رأيك ما هي أهم أسباب المشكلات البيئية عندنا ؟

.....

.....

.....

بيانات خاصة بالهدف الفعلي :

28- هل فكرة التطوع لحماية البيئة موجودة لدى الفرد القسنطيني ؟

نعم ☐ لا ☐

29- هل المعلومات الخاصة بالبيئة في قسنطينة والتي تحتاجها الجمعية لأداء عملها متوفرة لها بسهولة ؟

نعم ☐ لا ☐

هل تصادف صعوبات في الحصول على المعلومات من الإدارة والإطلاع على الوثائق الإدارية ؟

نعم ☐ لا ☐

هل هذا يحد من نشاطها ؟ نعم ☐ لا ☐

30- هل تعتمد في عملها على المعاينة الميدانية ☐ أو تكتفي بما لديها من معلومات ☐

31- هل تهدف من خلال نشاطاتها إلى نشر وعي بيئي .

وقائي ☐ علاجي ☐

أي واحد ترى أنّ الفرد القسنطيني في حاجة إليه ؟ .....

ولماذا ؟.....

32- تدهور البيئة في قسنطينة في تزايد مستمر والقانون يخول للجمعية أن تقاضي أي واحد متسبب في تدهورها سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا هل لها المقدرة على ذلك ؟

نعم ☐ لا ☐

*ما الذي يمنعها من ذلك ؟ هل لـــ :

- انعدام الإمكانيات المادية ☐
- قلة المعرفة بالقوانين ☐
- خوفها من المشاكل المصاحبة لذلك ☐
- خوفها من عدم وجود قضاة متخصصين في البيئة ☐
- أم أن أهدافها أقل من وصولها إلى ذلك ☐

أخرى أذكر

.....

33- ما هي آفاقها ومشاريعها المستقبلية ؟

.....

.....

- هل تطمح بإنشاء فروع أخرى ؟ نعم ☐ لا ☐

إذا كان لا لماذا ؟ .....

34- هل ترى أن الدور الذي تقوم به فعال في مجال حماية البيئة ؟

نعم ☐ لا ☐

35- هل صحيح استطاعت حماية البيئة وحدت من مشاكلها في أماكن نشاطها؟

نعم ☐ لا ☐

36- هل ترى حقا أن الجمعيات عامة هدفها الأول والأخير حماية البيئة ؟

.....

.....

37- كل الاطراف تتفق حول أن الجمعيات عامة والبيئة خاصة مازالت في مرحلة إثبات الذات أو الوجود في المجتمع الجزائري في رأيك إلى ماذا يعود ذلك ؟

وزارة التعليـــــم العالـــــي والبحـــث العلمـــــي
كليـــة العلـــوم الإنسانيـــة والعلـــوم الاجتماعية
جـــــامعة منتـــوري قـسنطينـــة
قسم علم الاجتماع
تخصص بيئـــة

استمارة استبيان

حول:

دور الجمعيات البيئية المحلية في نشر الوعي البيئي

-الجمعيات البيئية لولاية قسنطينة نموذجا-

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في علم اجتماع البيئة

من إعداد :
مرابط إيمان

إشراف الأستاذ:
د. حسين خريف

بيانات شخصيـــــــة

1- الجنس : ذكر ☐ أنثى ☐

2- السن :

3- المستوى الدراسي : إبتدائي ☐ متوسط ☐ ثانوي ☐

جامعي ☐

بيانات حول مدى تجاوب الجمهور مع ما نقوم به الجمعيات البيئة

4- هل أنت على دراية بما تقوم به من حملات ؟

دائما ☐ أحيانا ☐

إذا كان أحيانا لماذا ؟

.....

5- ما رأيك بما تقوم به من حملات ؟

.....

6- هل تعرضت لأحد وسائلها ؟

نعم ☐ لا ☐

هل ترى أن هذه الوسائل المعتمدة فعالة ؟

نعم ☐ لا ☐

*إذا كان نعم هل ساعدتك على :

- تكوين معارف حول واقع البيئة عندنا ☐
- تكوين وعي بمشاكلها ☐
- تعديل سلوكياتك السلبية اتجاه البيئة ☐
- أخرى أذكرها.....

*إذا كان لا لماذا ؟.....

7- إذا كان لديك القدرة على توجيه أنشطة أحد الجمعيات فإلى ماذا قد يكون ذلك ؟ .....

8- هل ترى أن ما تقوم به هذه الجمعيات كاف لتكوين اتجاهات ايجابية لا تضر بالبيئة ؟

نعم ☐ لا ☐

* إذا كان لا لماذا ؟.....

.....

9- هل ترى أن ما تقوم به هذه الجمعيات فعال ؟

نعم ☐ لا ☐

*إذا كان لا في رأيك ما الذي ينقص هذه الجمعيات هل تنقصها

- الخبرة و التأطير في مجال العمل الجمعوي ☐
- المعلومات حول واقع و مشكلات البيئة عندنا ☐
- الوسائل ☐
- الدعم المادي و المعنوي ☐
- أخرى أذكرها.....

10- هل ترى أن هذه الجمعيات هدفها الاول والأخير هو حماية البيئة ؟

نعم ☐ لا ☐

11- هل ترى أن هذه الجمعيات إستطاعت إثبات وجودها حقيقة في مجتمعنا المحلي؟ نعم ☐ لا ☐

لماذا ؟ .....

12- إذا كان لك القدرة على تقييم عمل هذه الجمعيات فهل هو ؟

جيد ☐ متوسط ☐ ضعيف ☐

في رأيك إلى ماذا يعود ذلك ؟.....

13- حسب رأيك هل لجمعياتنا البيئية دور في نشر الوعي البيئي ؟

نعم ☐ لا ☐

* كيف تلمس ذلك ؟

العدد 53
السنة السابعة والعشرون

الاربعاء 17 جمادى الاولى عام 1411هـ
الموافق 5 ديسمبر سنة 1990م

الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

الجريدة الرسمية

اتفاقات دولية ، قوانين ، ومراسيم

مقررات وآراء ، مقررات ، مناشير ، إعلانات وبلاغات

	تونس الجزائر المغرب موريطانيا	خارج الجزائر	الادارة والتحرير
الامر الدستوري	سنة	سنة	الأمانة العامة للحكومة
			الطبع والاشتراكات
طبعة الاصلية	100د.ج	300د.ج	المطبعة الرسمية
طبعة الاصلية وترجمتها	200د.ج	550د.ج تزاد عليها نفقات الارسال	7 و9 و11 شارع عبد القادر بن مبارك – الجزائر الهاتف 65.18.15 إلى 17 ح ج ب 50 – 3200 الجزائر Télex : 65 180 IMPOF DZ

ثمن النسخة الاصلية 2,50 د.ج ثمن النسخة الاصلية وترجمتها 5,00 د.ج ثمن العددللسنين السابقة : حسب التسعيرة. وتسلم الفهارس مجانا.
يجب تجديد ارسال لفائف الورق الاخيرة عند تجديد اشتراكاتهم والاعلام بمطالبهم. يؤدي عن تغيير العنوان 3,00 د.ج
ثمن السطر 20 د.ج السطر.

فهرس

قوانين

قانون رقم 90 – 31 مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 يتعلق بالجمعيات. 1686

قانون رقم 90 – 32 مؤرخ في 17 جمادى الأولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 يتعلق بمجلس المحاسبة وبغرفه. 1690

قوانين

قانون رقم 90 - 31 مؤرخ في 17 جمادى الاولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 يتعلق بالجمعيات

إن رئيس الجمهورية،

- بناء على الدستور، لاسيما المواد 32 و39 و40 و53 و113 و115 و117 منه،

- وبمقتضى الامر رقم 66 - 156 المؤرخ في 18 صفر عام 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون العقوبات، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى الامر رقم 75 - 58 المؤرخ في 20 رمضان عام 1395 الموافق 26 سبتمبر سنة 1975 والمتضمن القانون المدني، المعدل والمتمم،

- وبمقتضى القانون رقم 87 - 15 المؤرخ في 25 ذي القعدة عام 1407 الموافق 21 يوليو سنة 1987 والمتعلق بالجمعيات،

- وبمقتضى القانون رقم 89 - 11 المؤرخ في 2 ذي الحجة عام 1409 الموافق 5 يوليو سنة 1989 والمتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 08 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 ابريل سنة 1990 والمتعلق بالبلدية،

- وبمقتضى القانون رقم 90 - 09 المؤرخ في 12 رمضان عام 1410 الموافق 7 ابريل سنة 1990 المتعلق بالولاية،

- وبناء على ما اقره المجلس الشعبي الوطني،

يصدر القانون التالي نصه :

الباب الاول

احكام عامة

المادة الاولى : يحدد هذا القانون كيفيات تكوين الجمعيات وتنظيمها وعملها.

المادة 2 : تمثل الجمعية اتفاقية تخضع للقانون المعمول بها ويجتمع في إطارها اشخاص طبيعيون أو اشخاص معنويون على اساس تعاقدي ولغرض غير مربح.

كما يشتركون في تسخير معارفهم ووسائلهم لمدة محددة او غير محددة من اجل ترقية الانشطة ذات الطابع المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي على الخصوص.

ويجب أن يحدد هدف الجمعية بدقة وان تكون تسميتها مطابقة له.

المادة 3 : تعتبر اتحادات الجمعيات واتحادياتها في مفهوم هذا القانون جمعيات.

الباب الثاني

تاسيس الجمعيات وتنظيمها وعملها

الفصل الاول

تاسيس الجمعيات

المادة 4 : يمكن لجميع الاشخاص الراشدين أن يؤسسوا او يديروا او يسيروا جمعية مع مراعاة احكام المادة 5 من هذا القانون إذا توفرت فيهم الشروط الآتية :

- ان تكون جنسيتهم جزائرية،
- ان يكونوا متمتعين بحقوقهم المدنية والوطنية،
- ان لا يكونوا قد سبق لهم سلوك مخالف لاسس كفاح التحرير الوطني.

المادة 5 : تعد الجمعية باطلة بقوة القانون في الحالتين الآتيتين :

- إذا كان هدف تاسيسها يخالف النظام التاسيسي القائم او النظام العام، او الآداب العامة او القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- إذا لم تتوفر في الاعضاء المؤسسين الشروط المحددة في المادة (4) من هذا القانون.

المادة 6 : تتكون الجمعية بحرية وإرادة أعضائها المؤسسين إثر جمعية عامة تأسيسية تجمع 15 عضوا مؤسسا على الأقل وتصادق على القانون الاساسي وتعين مسؤولي هيئاتها القيادية.

المادة 7 : تؤسس الجمعية قانونا بعد الاجراءات التالية :

– إيداع تصريح التأسيس لدى السلطات العمومية المختصة المذكورة في المادة 10 من هذا القانون.

– تسلم وصل تسجيل تصريح التأسيس من السلطة العمومية المختصة خلال ستين (60) يوما على الاكثر من يوم إيداع الملف وبعد دراسة مطابقة لاحكام هذا القانون.

– القيام بشكليات الاشهار على نفقة الجمعية في جريدة يومية اعلامية واحدة على الاقل ذات توزيع وطني.

المادة 8 : تخطر السلطة المختصة الغرفة الادارية في المجلس القضائي المختص إقليميا خلال ثمانية (8) ايام على الاكثر قبل انقضاء الأجل المنصوص عليه في المادة 7 اعلاه إذا رات ان تكوين الجمعية يخالف احكام هذا القانون وعلى الغرفة الادارية أن تفصل في ذلك خلال الثلاثين (30) يوما الموالية للاخطار.

وإذا لم تخطر الجهة القضائية المذكورة عدت الجمعية مكونة قانونا بعد انقضاء الأجل المقرر لتسليم وصل التسجيل.

المادة 9 : يرفق تصريح التأسيس المذكور في المادة 7 من هذا القانون بملف يشتمل على ما يأتي :

– قائمة بأسماء الأعضاء المؤسسين وأعضاء الهيئات القيادية وتوقيعاتهم وحالاتهم المدنية ووظائفهم وعناوين مساكنهم،

– نسختان مطابقتان للأصل من القانون الأساسي،

– محضر الجمعية العامة التأسيسية.

المادة 10 : يبادر أعضاء الهيئة القيادية المؤسسون بإيداع تصريح تأسيس الجمعية لدى السلطات المختصة التالية :

– والي ولاية المقر للجمعيات التي يهم مجالها الاقليمي ولاية واحدة أو عدة بلديات في الولاية الواحدة،

– وزير الداخلية للجمعيات ذات الصبغة الوطنية أو المشتركة بين الولايات.

الفصل الثاني

الحقوق والواجبات

المادة 11 : تتميز الجمعيات بهدفها وتسميتها وعملها عن أية جمعية ذات طابع سياسي ولا يمكنها ان تكون لها اية علاقة بها سواء اكانت تنظيمية أم هيكلية، كما لا يمكنها ان تتلقى منها إعانات أو هبات أو وصايا مهما يكن شكلها ولا يجوز لها أيضا أن تساهم في تمويلها.

المادة 12 : يمارس أعضاء الجمعية حقوقهم ويخضعون للواجبات المنصوص عليها في التشريع المعمول به وفي حدود القانون الأساسي.

المادة 13 : يحق لأي عضو في إحدى الجمعيات أن يشارك في هيئاتها القيادية ضمن قانونها الأساسي واحكام هذا القانون.

المادة 14 : تنتخب الهيئات القيادية الجمعية ويجدد انتخابها وفق المبادىء الديمقراطية وحسب الآجال المحددة في القانون الأساسي.

المادة 15 : يمنع اي شخص معنوي أو طبيعي من التدخل في عمل الجمعية ماعدا الحالات المنصوص عليها صراحة في القانون.

المادة 16 : تكتسب الجمعية الشخصية المعنوية والأهلية المدنية بمجرد تأسيسها طبقا للمادة 7 من هذا القانون ويمكنها حينئذ أن تقوم بما يأتي :

– أن تمثل أمام القضاء وتمارس خصوصا أمام المحاكم المختصة حقوق الطرف المدني بسبب وقائع لها علاقة بهدف الجمعية وتلحق ضررا بمصالح أعضائها الفردية أو الجماعية.

– تمثيل الجمعية لدى السلطات العمومية.

– تبرم العقود والاتفاقات التي لها علاقة بهدفها.

– تقتني الأملاك العقارية أو المنقولة مجانا أو بمقابل لممارسة انشطتها كما ينص عليها قانونها الأساسي.

المادة 17 : يجب على الجمعيات أن تعلم السلطة العمومية المختصة المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون بكل التعديلات التي تدخل على قانونها الأساسي، وجميع التغيرات التي تطرأ على هيئاتها القيادية خلال ثلاثين (30) يوما الموالية للقرارات التي تتخذ في هذا الشأن.

ولايحتج على الغير بهذه التعديلات والتغيرات إلا ابتداء من تاريخ نشرها في جريدة يومية إعلامية واحدة على الأقل ذات توزيع وطني.

المادة 18 : يجب على الجمعيات تقديم كل المعلومات المتعلقة بـ... المنخرطين فيها، وكذا مصادر أموالها ووضعها المالي، بصفة منتظمة إلى السلطة العمومية المختصة وفقا للكيفيات التي يحددها التنظيم.

المادة 19 : يمكن الجمعية أن تصدر وتوزع في إطار التشريع المعمول به نشريات ومجلات ووثائق إعلامية وكراسات لها علاقة بهدفها.

يجب أن تكون النشرية الرئيسية باللغة العربية مع احترام القوانين المعمول بها.

المادة 20 : يجب على الجمعية أن تكتتب تأمينا لضمان الأخطار المالية المرتبطة بمسؤوليتها المدنية.

المادة 21 : يمكن الجمعيات ذات الطابع الوطني وحدها أن تنضم إلى جمعيات دولية تنشد الأهداف نفسها أو الأهداف المماثلة مع احترام الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها.

لايمكن أن يتم هذا الانضمام إلا بعد موافقة وزير الداخلية.

الفصل الثالث
القوانين الأساسية للجمعيات

المادة 22 : الجمعية العامة هي الهيئة العليا في الجمعية وتتكون من جميع الاعضاء الذين تتوفر فيهم شروط التصويت الواردة في القانون الأساسي للجمعية.

المادة 23 : يجب أن تشتمل القوانين الأساسية للجمعيات تحت طائلة البطلان على ما يأتي :

- هدف، الجمعية وتسميتها أو مقرها،
- طريقة تنظيمها ومجال اختصاصها الاقليمي،
- حقوق اعضائها وواجباتهم وكذلك ذوي حقوقهم إن اقتضى الأمر،
- شروط انتساب الاعضاء وانسحابهم وشطبهم وإقصائهم، وكيفيات ذلك،
- شروط محتملة مرتبطة بحق تصويت الأعضاء،
- قواعد تعيين المندوبين لجلسات الجمعية العامة وكيفيات ذلك،
- دور الجمعية العامة والهيئات القيادية بنمط سيرها،
- طريقة تعيين الهيئات القيادية وتجديدها وتحديد مدة عضويتها،
- قواعد النصاب والأغلبية المطلوبة في اتخاذ قرارات الجمعية العامة والهيئات القيادية،
- قواعد دراسة تقارير النشاط وإجرائها والموافقة عليها ورقابتها وكذلك الموافقة على حسابات الجمعية،
- القواعد والاجراءات المتعلقة بتعديل القوانين الاساسية،
- القواعد والاجراءات الخاصة بأيلولة الأملاك في حالة حل الجمعية.

المادة 24 : تمنع الجمعيات من إدخال أي تمييز بين أعضائها في قوانينها الاساسية من شأنه أن يمس بحرياتهم الاساسية كما تمنع من ممارسة ذلك.

المادة 25 : تكتسب صفة العضوية في إحدى الجمعيات بتوقيع المعني على وثيقة الانخراط وتسلمه بيانا من الجمعية.

الفصل الرابع
الموارد والاملاك

المادة 26 : تتكون موارد الجمعيات مما يأتي :

- اشتراكات اعضائها،
- العائدات المرتبطة بأنشطتها،
- الهبات والوصايا،
- الاعانات المحتملة التي قد تقدمها الدولة أو الولاية أو البلدية.

المادة 27 : يمكن أن تكون للجمعية عائدات ترتبط بأنشطتها شريطة أن تستخدم هذه العائدات في تحقيق الاهداف المحددة في القانون الاساسي والتشريع المعمول به.

المادة 28 : يمنع على الجمعيات قبول الهبات والوصايا المثقلة بأعباء أو شروط إلا إذا كانت هذه الاعباء أو الشروط لا تتعارض مع الاهداف المسطرة في القوانين الاساسية ومع أحكام هذا القانون.

لاتقبل الهبات والوصايا الآتية من جمعيات أو هيئات اجنبية إلا بعد أن توافق عليها السلطة العمومية المختصة التي تتحقق من مصدرها ومبلغها وتوافقها مع الهدف المسطر في القانون الاساسي للجمعية ومن الضغوط التي قد تنجم عن ذلك.

المادة 29 : يمكن أن تكون للجمعيات عائدات أخرى زيادة على الموارد المنصوص عليها في المادة 25 من هذا القانون تأتي من جمع تبرعات علنية مرخص بها حسب الشروط والاشكال المنصوص عليها في التشريع والتنظيم المعمول بهما.

ويتعين عليها أن تصرح للسلطة العمومية المختصة في نهاية جمع كل تبرع بحصيلته.

المادة 30 : يمكن الجمعية التي ترى السلطة العمومية نشاطها مفيدا او ذا منفعة عمومية، أن تحصل من الدولة او الولاية او البلدية على إعانات او مساعدات مادية او على مساهمات أخرى مقيدة بشروط او غير مقيدة.

واذا كانت الاعانات او المساعدات او المساهمات مقيدة بشروط أمكن أن يتوقف منحها على انضمام الجمعية المستفيدة الى اتفاق يعد مسبقا ويبين بدقة برامج النشاط وكيفيات مراقبته طبقا للتشريع المعمول به.

المادة 31 : تشكل استخدام الجمعية للاعانات والمساعدات والمساهمات في اغراض أخرى غير الاغراض التي حددتها الادارة المانحة مخالفة يتحمل أعضاؤها مسؤولية تلك المخالفة ما لم ترخص بذلك السلطة المختصة.

الباب الثالث

تعليق الجمعية وحلها

المادة 32 : يمكن الجهات القضائية المختصة ان تعلن تعليق نشاط الجمعية وجميع التدابير التحفظية الخاصة بتسيير الأملاك دون المساس بالقوانين والتنظيمات الجاري بها العمل بناء على عريضة تقدمها السلطة العمومية المختصة حسب الشروط المنصوص عليها في المادة 33 من هذا القانون.

وتنتهي هذه التدابير بقوة القانون إذا رفضت الجهة القضائية المعنية بتلك العريضة بصرف النظر عن راي طريق طعن آخر.

المادة 33: يمكن أن يكون حل إحدى الجمعيات إراديا او معلنا بالطرق القضائية.

المادة 34: يعلن الحل الإرادي أعضاء الجمعية او مندوبوهم المعنيون قانونا طبقا للاحكام الواردة في القانون الأساسي.

وإذا كانت الجمعية المعنية مكلفة بنشاط ذي فائدة عامة او منفعة عمومية، كان في وسع السلطة العمومية المعلنة مسبقا، ان تتخذ كل التدابير الملائمة او تكلف من يتخذها قصد ضمان استمرارية النشاط المقصود.

المادة 35 : يمكن أن يطرأ حل الجمعية بالطرق القضائية بناء على طلب السلطة العمومية او شكوى الغير إذا مارست الجمعية انشطة تخالف القوانين المعمول بها او تكون غير واردة في قانونها الاساسي.

المادة 36 : يمكن أن تأمر المحكمة بناء على طلب النيابة العامة، باتخاذ تدابير تحفظية او بمصادرة املاك الجمعية التي تتعرض للحل القضائي، دون المساس بالأحكام الاخرى الواردة في التشريع المعمول به.

المادة 37 : يترتب على الحل الإرادي او القضائي، أيلولة الأملاك المنقولة والعقارية طبقا لما جاء في القانون الأساسي مع مراعاة أحكام المادة 35 من هذا القانون.

غير أن ممارسة الطعن القانوني في الحكم القضائي بهذا الحل، توقف أيلولة أملاك الجمعية حتى يصدر الحكم القضائي النهائي.

المادة 38 : خلافا لأحكام هذا القانون يحدد تنظيم وسير الجمعيات المؤهلة للعمل كأعوان للسلطات العمومية في ميدان تنظيم الاسعافات الشعبية وقت السلم او الحرب عن طريق التنظيم.

الباب الرابع

أحكام خاصة تتعلق بالجمعيات الاجنبية

المادة 39 : الجمعية الأجنبية في مفهوم هذا القانون هي كل جمعية مهما يكن شكلها او هدفها يوجد مقرها في الخارج او يكون مقرها داخل التراب الوطني ويسيرها أجانب كليا او جزئيا.

المادة 40 : يحدد هذا القانون شروط تكوين الجمعيات الأجنبية وعملها مع مراعاة شرط الجنسية.

ويخضع تكوين جمعية أجنبية لاعتماد وزير الداخلية مسبقا.

المادة 41: لا يمكن أن يؤسس جمعية اجنبية او يتمتع بعضويتها الا الأشخاص الذين هم في وضعية قانونية ازاء التشريع المعمول به في مجال اقامة الأجانب في الجزائر.

المادة 42 : يمكن وزير الداخلية ان يعلق بمقرر الاعتماد الذي منح لجمعية اجنبية او يسحبه منها، دون المساس بتطبيق الأحكام الأخرى الواردة في التشريع والتنظيم المعمول بهما، إذا كانت هذه الجمعية تمارس انشطة اخرى غير الأنشطة التي تضمنها قانونها الأساسي او كان نشاطها قد يمس، او يمس فعلا ما يأتي.

– النظام التأسيسي القائم،

– سلامة التراب الوطني، والوحدة الوطنية، ودين الدولة، واللغة الوطنية،

– النظام العام والآداب العامة.

كما يجوز تعليق الاعتماد او سحبه إذا رفضت الجمعية أن تقدم إلى السلطة المعنية الوثائق والمعلومات المطلوبة المتعلقة بأنشطتها وتمويلها وادارتها وتسييرها.

المادة 43 : تشترط موافقة السلطة العمومية المعنية مسبقا تحت طائلة تعليق الاعتماد او سحبه على اي تعديل في هدف الجمعية او قانونها الاساسي في موقع مقرها وعلى اي تغيير في هيئات إدارتها او قيادتها.

المادة 44: تتوقف الجمعية الأجنبية عن اي نشاط بمجرد تبليغها تعليق الاعتماد او سحبه وتعد منحلة اذا وقع سحب اعتمادها.

الباب الخامس

احكام جزائية

المادة 45 : يعاقب بالحبس من ثلاثة (03) اشهر الى سنتين (02) وبغرامة مالية تتراوح بين 50.000 دج و100.000 دج او باحدى هاتين العقوبتين فقط كل من يسير او يدير جمعية غير معتمدة او معلقة او منحلة او ينشط في اطارها او يسهل اجتماع اعضائها.

المادة 46 : استعمال املاك الجمعية في اغراض شخصية او في اغراض اخرى غير واردة في قانونها الأساسي، خيانة للأمانة ويعاقب عليه وفقا لأحكام قانون العقوبات.

المادة 47 : يعاقب بغرامة تتراوح بين 2.000 دج و5.000 دج كل من رفض تقديم المعلومات المنصوص عليها في المادة 18 من هذا القانون.

الباب السادس

أحكام ختامية

المادة 48 : لا يفرض على الجمعيات المكونة قانونا حتى تاريخ نشر هذا القانون اي التزام آخر ماعدا العمل لجعل قوانينها الأساسية تطابق احكام هذا القانون قبل تاريخ 30 يونيو سنة 1991.

المادة 49 : تلغى جميع الأحكام المخالفة لهذا القانون لاسيما القانون رقم 87 – 15 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1987 والمتعلق بالجمعيات.

المادة 50 : ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

حرر بالجزائر في 17 جمادى الاولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990.

الشاذلي بن جديد.

قانون رقم 90 – 32 مؤرخ في 17 جمادى الاولى عام 1411 الموافق 4 ديسمبر سنة 1990 يتعلق بمجلس المحاسبة وسيره.

إن رئيس الجمهورية،

– بناء على الدستور لاسيما المواد 15 و17 و18 و115 و160،

– وبمقتضى القانون رقم 80 – 05 المؤرخ في 14 ربيع الثاني عام 1400 الموافق اول مارس سنة 1980، المعدل والمتمم، والمتعلق بممارسة وظيفة المراقبة من طرف مجلس المحاسبة،

– وبمقتضى القانون رقم 84 – 17 المؤرخ في 8 شوال عام 1404 الموافق 7 يوليو سنة 1984، المعدل والمتمم والمتعلق بقوانين المالية،

– وبمقتضى القانون رقم 88 – 01 المؤرخ في 22 جمادى الاولى عام 1408 الموافق 12 يناير سنة 1988 المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية الاقتصادية،

ملف تأسيس جمعية

- **محضر تأسيس الجمعية ممضي من قبل الرئيس والأمين العام (6 نسخ)**
- **القانون الأساسي ممضي من قبل الرئيس والكاتب العام مصادق عليه (06 نسخ)**
- **قائمة إمضاءات الجمعية العامة (06 نسخ)**
- قائمة أعضاء المكتب منجزة بالإعلام الآلي.
- نسخة شهادة الميلاد لكل أعضاء المكتب

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

ولايـــة قسنطينـــة

مصلحـــة التنظيـــم و الشـــؤون العامـــة

مصلحـــة الشـــؤون العامـــة

مكتـــب : الجمعيـــات

القانـــون الأســـاســـي النموذجـــي
للجمعيـــــات ذات طابـــع إجتماعـــي

المادة الأولى (01) : يشكل المصرحون المبينة أسماؤهم أدناه ، جمعية ستخضع لأحكام القانون رقم 90/ 31 المؤرخ في 1990/12/04 و لهذا القانون الأساسي .

الباب الأول

- التسمية – الهدف – المقر -

- مدة عمل الجمعية و مداه -

المادة الثانية (02) : تسمية الجمعية (الإشارة إلى التسمية الكاملة)

.....

المادة الثالثة (03): تهدف الجمعية أساسا إلى :

(يذكر الهدف الرئيسي و الأهداف الثانوية)

1-.....

2-.....

3-.....

4-.....

5-.....

و تتعهد الجمعية بأن لا تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى غير التي صرحت بها .

المادة الرابعة (04): يكون مقر الجمعية بـ : (الإشارة إلى عنوان المقر)

.....

ومع مراعاة الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به ، لا يمكن نقل هذا المقرر إلا بقرار من الجمعية العامة .

المادة الخامسة (05) : مدة الجمعية هي :

.....

(الإشارة إلى المدة المحددة طبقا للأهداف المسطرة)

المادة السادسة (06) : تمارس الجمعية نشاطاتها على مستوى

.....

المادة السابعة (07) : يسمح للجمعية بنشر و توزيع بيانات و مجلات و وثائق إعلامية و منشورات تتماشى مع أهدافها المسطرة ، شريطة أن يكون البيان الرئيسي محررا باللغة العربية .

الـبـاب الـثـانـي

- تشكيلة الجمعية -
- شروط وكيفية إنضمام و إنسحاب الأعضاء -

المادة الثامنـة : تتكون الجمعية من أعضاء مؤسسين و أعضاء نشطين و أعضاء شرفيين .
- تخول مداولة الجمعية العامة صفة العضو الشرفي بإقتراح من مكتب الجمعية .

المادة التاسعـة : زيادة على الشروط المنصوص عليها في التشريع المعمول به لاسيما المادة 24 من القانون 31/90 . يجب أن تتوفر في العضو الناشط في الجمعية (تذكر الشروط الخاصة المطلوبة) .

.....

.....

المادة العاشـرة : يتم الإنضمام إلى الجمعية بطلب كتابي يوقعه صاحب الطلب و يقبله مكتب الجمعية .
تثبت صفة العضو بمنح بطاقة الإنخراط .

المادة الحادية عشـر : تفقد صفة العضو في الجمعية للأسباب التالية :

- الإستقالة أو الإنسحاب المقدم كتابيا .
- الوفـاة
- عدم دفع الإشتراكات لمدة ..... (الإشارة إلى المدة) .
- الشطب لأسباب خطيرة وفقا للإجراء يحدده النظام الداخلي .
- حل الجمعية .
- أسباب أخرى (توضـح)

.....

المادة الثانية عشـر : كل عضو له حق في التصويت و الترشح على جميع مستويات الجمعية شريطة :

- إستوفاء الإشتراكات
- شروط أخرى (توضيح)

الباب الثالث

التنظيم و التسيير

تتكون الجمعية من جهاز مداولة وجهاز قيادة وإدارة

**الفصل الأول **

جهاز المداولة

المادة الثالثة عشر : يتم تشكيل المداولة عن طريق الجمعية العامة التي تعتبر الهيئة السامية التي تضم كل الأعضاء .

المادة الرابعة عشر : المدة الإنتخابية للجمعية العامة هي :

.....(تحدد المدة).

المادة الخامسة عشر : تتكفل الجمعية العامة بما يلي :

- الإدلاء برأيها فيما يخص جدول ونتائج النشاطات ، تقارير التسيير المالي والوضعية الأدبية للجمعية .
- المصادقة على القوانين الأساسية والنظام الداخلي للجمعية وتعديلاتها .
- إنتخاب جهاز التسيير وكذا تجديده .
- المصادقة على قرارات الجهاز الإداري بخصوص تنظيم هياكل قبول الهبات والوصايا عندما تقدم بإثبات وشروط وبعد التحقيق من عدم تنافيها مع الأهداف المسطرة للجمعية.
- الموافقة على إنشاء أجهزة أستشارية ومتابعة الموافقة على إقتناء العقارات .
- دراسة الطعون المقدمة فيما يخص الإنضمام إلى الجمعية
- تحديد مبلغ الإشتراكات السنوية .

المادة السادسة عشر : تجتمع الجمعية العامة في دورة عادية على الأقل ..... (الإشارةإلى عدد المرات) في السنة.

- وتجتمع في دورة غير عادية كلما دعت الحاجة إلى ذلك وبطلب من رئيس الجمعية او بطلب من .....أعضاء(الإشارة إلى النصاب) في هذا الأخير يحل الأمين العام او نائب الرئيس الأول محل رئيس الجمعية .

المادة السابعة عشر : يتولى رئيس الجمعية إستدعاء الجمعية العامة وتسجل المداولات وترسل كتابيا مرفقة بجدول الأعمال إلى عناوين اعضاء الجمعية في اجل اقصاه(يحدد عدد الأيام قبل الأجتماع).....

المادة الثامنة عشر: لا يمكن للجمعية العامة المداولة بصفة مقبولة عندالإستدعاء الأول إذا حضر معظم الأعضاء.
إذا لم يكتمل النصاب تستدعى الجمعية العامة مرة ثانية في اجل اقصاه تحديد المدة .....عندها يمكن للجمعية العامة المداولة مهما كان عدد الأعضاء الحاضرين .

المادة التاسعة عشر : تتخذ القرارات بأغلبية أعضاء الجمعية الحاضرين في الإجتماع
وفي حالة تساوي الأصوات ، يعتبر تصويت الرئيس بمثابة صوتين .
يمكن للعضو الغائب توكيل احد الحاضرين كتابيا للتصويت مكانه ويكون له الحق في وكالة واحدة وصالحة لجلسة واحدة فقط .

المادة العشرون : لا يشارك في التصويت و لا ينتخب عليه على مستوى اجهزة الإدارة والقيادة من لم يستوف إشتراكه .

المادة الواحدة و العشرون : تسجل المداولات وفق التسلسل الزمني في سجل المداولات و تكون ممضاة من قبل الأعضاء الحاضرين في الإجتماع .

الفصل الثاني
قيادة و إدارة الجمعية

المادة الثانية و العشرون : يقود الجمعية و يديرها مكتب متكون من :

- 1 - رئيس
- 2 – نائب الرئيس
- 3 – الكاتب العام
- 4 - الكاتب العام المساعد
- 5 – أمين المال
- 6 – أمين المال المساعد
- 7 – المساعدون

المادة الثالثة و العشرون : يتم إنتخاب أعضاء المكتب من قبل الجمعية العامة حسب الترتيب المنصوص عليه في المادة 22 ..... تحدد المادة و قابلة للتجديد كل تحدد المدة .....

المادة الرابعة و العشرون : يكون المكتب مكلفا بما يلي :
يتضمن تنفيذ إجراءات القانون الأساسي للنظام الداخلي و تنفيذ قرارات الجمعية العامة .
- تسيير ممتلكات الجمعية .
- تحديد الإختصاصات لكل نائب رئيس و مهام المساعدين .
- إعداد مشروع النظام الداخلي .
- إصدار تعديلات القانون الأساسي و النظام الداخلي .

- ضبط مبلغ النفقات الزهيدة .
- إقتراح لجهاز المداولة كل الإجراءات لتحسين عملية تنظيم وتنصيب أجهزة الجمعية .
- دراسة عمليات الشطب لكل عضو في الجمعية يرتكب مخالفة خطيرة .
- بالإضافة إلى : (إشارة إلى المهام الأخرى) .....

المادة الخامسة و العشرون : يجتمع المكتب على الأقل .....(تحديد عدد المرات) في الشهر بدعوة من رئيسه ، و بإمكانه أن يجتمع كذلك بطلب من ....أعضائه (تحديد العدد) .

المادة السادسة و العشرون : يتخذ المكتب القرارات بالأغلبية و إذا تساوت الأصوات يعتبر تصويت الرئيس بمثابة صوتين .

المادة السابعة و العشرون: يمثل الرئيس ، الجمعية في جميع أعمال الحياة المدنية و هو مكلف بما يلي :

- تمثيل الجمعية لدى السلطات العمومية .
- التقاضي باسم الجمعية .
- اكتتاب تأمين يضمن النتائج المرتبطة بالمسؤولية المدنية .
- استدعاء أجهزة الجمعية ، رئاسة و تسيير المنفاقات .
- اقتراح جدول أعمال لدورات الجمعية العامة .
- تنشيط و تنسيق نشاط جميع أجهزة الجمعية .
- إعداد حصائل و ملخصات نصف سنوية عن نشاط الجمعية .
- تبليغ السلطة الإدارية المؤهلة بجميع المعلومات .
- تحضير التقرير الأدبي و المالي مع تحليله و تقديمه للجمعية العامة .
- إشعار السلطة العمومية المؤهلة بالتعديلات التي تطرأ على القانون الأساسي و كل تغيير يقع في جهاز إدارة الجمعية في أجل أقصاه 30 يوما من تاريخ اتخاد القرار .
- ممارسة سلطة النظام التسلسلي على الأعضاء النشطين في الجمعية .
- و هو مكلف أيضا بـ : (الإشارة إلى المهام الأخرى لرئيس الجمعية) .....

المادة الثامنة و العشرون : يكلف الكاتب العام بمعونة الكاتب العام المساعد بجميع قضايا الإدارة و يتولى بهذه الصفة مايلي :

- مسك قائمة المنخرطين
- معالجة البريد و تسيير المحفوظات .
- مسك سجل المداولات .
- تحرير مشاريع محاضر المداولات .
- حفظ نسخة القانون الأساسي .
- بالإضافة إلى : (الإشارة إلى المهام الأخرى)..... .....

المادة التاسعة و العشرون : يتولى أمين المال بمعونة أمين المال المساعد ، المسائل المالية و المحاسبة فهو مكلف بهذه الصفة بمايلي :

- تسيير الأموال ، جرد و ضبط أملاك الجمعية المنقولة و العقارية .
- تحصيل الإشتراكات .
- مسك صندوق النفقات الزهيدة .
- إعداد التقارير المالية .
- و هو مكلف أيضا بـ : (الإشارة إلى المهام الأخرى).....

المادة الثلاثون : يوقع أمين المال سندات النفقات و في حالة حصول مانع فيوقعها أمين المال المساعد.

- و يوقعها بعد التوقيع الأول رئيس الجمعية أو نائبه حسب الترتيب المنصوص عليه في المادة 22 من هذا القانون الأساسي .

الفصل الثالث

- المجلس -

المادة الواحدة و الثلاثون : يساعد الجمعية العامة لجان دائمة و مؤقتة ، مكلفة بدراسة المسائل المتعلقة باهداف الجمعية الإشارة إلى الإسم و المهام

.....

.....

- تتشكل كل لجنة من الإشارة إلى عدد الاعضاء .....
- تنتخب كل لجنة رئيسها و مقرها و تحدد نظامها الداخلي و تجتمع بطلب ..... من أعضائها (الإشارة إلى عدد الأعضاء) .

الفصل الرابع

التنظيم و الترتيب الداخلي

المادة الثانية و الثلاثون : تنقسم الجمعية إلى :

- لجان بلدية (الإشارة إلى العدد ، الصلاحيات و الإختصاص الإقليمي) :

الباب الرابع
الأحكام المالية

الفصل الأول
الموارد

المادة الثالثة و الثلاثـون : تتألف الموارد المالية للجمعية من :
- اشتراكات أعضائها .
- مداخيل نشاطاتها .
- الهبات و الوصايا .
- إعانات الدولة و الجماعات المحلية .

المادة الرابعة و الثلاثـون : تودع الموارد في حساب واحد يفتح بناء على طلب من رئيس الجمعية.

الفصل الثاني
النفقـات

المادة الخامسة و الثلاثـون : تشمل نفقات الجمعية جميع النفقات اللازمة لتحقيق الأهداف المنصوص عليها في القانون الاساسي .

الباب الخامس
تعديل القانون الأساسي
إعادة تنظيم الهياكل
حل الجمعية

المادة السادسة و الثلاثـون : يتم تعديل القانون الأساسي بتصريح من الجمعية العامة و بإقتراح من مكتب الجمعية حسب النصاب و الأغلبية(الإشارة إلى إذا كان هناك النصاب والأغلبية لكل تعديل).....
تبلغ التعديلات التي تطرأ على القانون الأساسي و على هياكل الجمعية إلى السلطة المؤهلة في الأجال المحددة قانونا .

المادة السابعة و الثلاثـون : يقرر الحل الإداري للجمعية من قبل الجمعية العامة بعد تقرير من مكتب الجمعية وفق النصاب و أغلبية(يحدد النصاب و الاغلبية) .....
أيلولة الأملاك العقارية و المنقولة بقرار من الجمعية العامة و حسب القانون المعمول به .

الباب السادس

- أحكام ختامية -

المادة الثامنة و الثلاثـون : يبين النظام الداخلي بصورة عامة زيادة على الأحكام الواضحة المنصوص عليها أعلاه ، كل مسألة ترى الجمعية العامة ضرورة تسويتها في هذا الإطار .

صيغ في : (يبين عدد النسخ) أصلية .

الإشارة إلى المكان ..... - (الإشارة إلى التاريخ).....

(توقيع) الرئيس - (توقيع) الكاتب العام

الإشارة إلى لقب و إسم أصحاب التوقيع مع المصادقة على الإمضاء .

قـــائمـــة الأعضـــاء المؤسسيـــن

التسميـــة :

الرقم	الإسم و اللقب	تاريخ و مكان الإزديـاد	المهنـة	إسم الأب	إسم و لقب الأم	العنـــوان الشخصـي	الإمضاء
01							
02							
03							
04							
05							
06							
07							
08							
09							
10							
11							
12							
13							
14							
15							
16							
17							
18							
19							
20							
21							
22							
23							
24							
25							
26							
27							
28							
29							
30							

القـائـمـة الإسميـة لأعضـاء مكتـب الجمعيـة

المسمـاة :.....

الرقم	الإسم و اللقب	تاريخ و مكان الإزديـاد	المهنـة	إسم الأب	إسم و لقب الأم	العنـوان الشخصـي	الوظيفة في المكتب	الإمضاء
01								
02								
03								
04								
05								
06								
07								
08								
09								
10								
11								

جمعية حماية البيئة و الطبيعة

معلومات عن النباتات العطرية

العشبة	عملها	كيفية استعمالها	خلطها مع الأعشاب	أخطارها
الزعتر Thym Thumus.vul	مضاد للتشنج، تنشط تدفق الدم إلى الأنسجة مما يساعد على تصليحها	يغلى 100غ من النبتة في 5ل ماء مدة 10د ثم يضاف الى ماء الحمام في المغطس ويجلس فيه حوالي 30د	يمكن أن يضاف إلى هذه الكمية 50غ خزامى و 50غ عرعار	لا يستعمل بهذه الطريقة في الأماكن المجروحة او المخدوشة
البابونج Camomile Chamaemelum Nobile	مضاد للتشنج، هاضوم	يشرب نقيع الأزهار ثم يستلقي المصاب في مكان مظلم و هادئ	يمكن خلطة مع رعي الحمام	إذا أخذ بكميات كبيرة فانه يقيء
الفيجل Rue Ruta graveolens	مسحج، مضاد للجراثيم، مضاد للفطريات	يستعمل النقيع الزيتي "زيت الزيتون" بتقطيره في الأذن مرة واحدة في اليوم	يدعم بشرب نقيع الزعيترة كمضاد حيوي	لا يستعمل لأكثر من أسبوع
الناعمة Sauge Salvia. Off.	مطهرة وقابضة و تلائم التهاب اللثة واضطراباتها	يمضمض بنقيع اوراقها عدة مرات في اليوم	يمكن أن يستعمل سعها التوم داخليا	يجب تفاديها أثناء الحمل
الخزامى Lavande Lavandula spp.	مطهرة موضعيا	تمزج10 نقاط من زيت الخزامى ب25مل زيت ناقل وينشر المزيج بلمسات رقيقة على المنطقة المصابة	تستعمل بمفردها	
إكليل الجبل Romarin Romarinus.off.	قابض مطهر ومنشط للدورة الدموية، مفيد للصداف الذي يصيب فروة الراس	يستعمل نقيع الأطراف المزهرة كغسول للشعر	يضاف جذر الحريق للغسول كمقو و منظف	
مردقوش Marjolaine Cypripedium Calceolus	مركن ومقو عصبي و مهدئ للأجهزة المفرطة النشاط	يؤخذ نقيع الأوراق	يمكن خلطه مع الناردين الطبي	لا يستعمل أكثر من 10 غ من الأوراق
ورد أحمر Rose Rosa Camina	مهدئ و مسكن للأعصاب مضاد للإكتئاب	يمكن أن يؤخذ على شكل نقيع	يستعمل بمفرده	
حبق Basilic Ocimum Basilscum	مضاد للإكتئاب رافع للمعنويات مفيد لتعزيز الحس الواقعي	تؤكل الأوراق طازجة	يستعمل بمفرده	

جمعية حماية الطبيعة و البيئة: ص ب 20 أرض دقسي 25001 قسنطينة
فاكس- هاتف : 031 92 61 86 البريد الإلكتروني APNE-CIRTA@yahoo.fr

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جمعية الأفق للبيئة
أولاد رحمون مركز
رقم 2007.01

إلى السيد : رئيس
المجلس الشعبي البلدي
أولاد رحمون
يوم : 2007.05.23

الموضوع : القيام بمساحات خضراء

بموجب البرنامج المسطر من قبل الجمعية نشر الوعي البيئي وتحسين مظهر الأحياء لنا الشرف أن نتقدم لسيادتكم المحترمة بهذا الطلب والمتضمن الموضوع أعلاه وهو إعانتكم على القيام بمساحات خضراء تشمل منطقة أولاد رحمون محطة حي 250 مسكن وهذا بالتنسيق مع جمعية الحي ،والتي وافقت هذه الأخيرة على منح مساعدات بشرية وتعيين المناطق والمساحات المخصصة للقيام بالعمل وقد قامت الجمعية بتسطير برنامج خاص لهذا .

ارجو من سيادتكم المحترمة

أن تتقبلوا منا هذا البرنامج بعين من الاحترام والتقدير

رئيس الجمعية
بسويسي ابراهيم

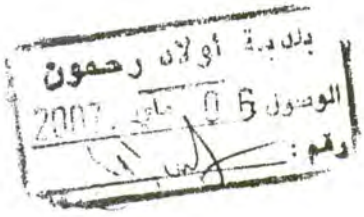

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جمعية الأفق للبيئة
أولاد رحمون مركز
رقم 2007.01

قائمة الوسائل المستعملة

	العدد	المادة	
(1.50*2)	Vingt (20)	سياج Zemermane	1
	Cinq(5)	Pelle	2
	Cinq(5)	pioche	3
	Dix(10)	Benehe	4
45 lord	(50)	Cornier	5
	Gm (10)	Pinceaux	6
	Cinq(5)	Ra taux	7
Rouge –vert -blanch	5 Bidon	Peinture	8
	Cinq(5)	Raulou	9

بلدية أولاد رحمون
06 ماي 2007

رئيس الجمعية
سمير إبراهيم

جمعية الأفق للبيئة

محاسب معتمد و محافظ الحسابات
حي 1600 مسكن عمارة 138 رقم 03 الخروب
ولاية قسنطينة

التقرير المالي لسنة 2007
للجمعية افق للبيئة

لبلدية اولاد رخمون ولاية قسنطينة

جدول تفصيلي خاص بالايرادات و النفقات للسنة المالية : 2007 م

الايرادات		النفقات	
وجه الايرادات	قيمة الايرادات	اوجه النفقات	قيمة النفقات
صيد المتبقي من السنة الماضية 2005	لا شيء	بالفواتير الرسمية.	لا شيء
نة المحافظ الولائية للكشافة		بالفواتير العرفية.	لا شيء
عانة الولاية	لاشيء	بمحاضر ثبوتية.	لا شيء
عانة البلدية.	لاشيء	مصاريف التحصيل لسنة AGIOS 2004	لا شيء
رعات المنظمة برخصة الولاية.	لاشيء	مجموع النفقات	لا شيء
تبرعات الحرة.	لاشيء		
مجموع الايرادات.			

الرصيد النهائي	

حدد الرصيد النهائي لسنة 2007 م بمبلغ .
مودعة في الحساب البريدي الجاري قسنطينة :
مودعة في الصندوق :لاشيء

امضاء أمين المال

الختم وامضاء رئيس اللجنة

محاسب الحسابات
HAMMADI Hamza
Commissaire Aux Comptes
Cité 1600 Logts Bt 138 N° 03 El Khroub

الجمهوريـــة الجزائريـــة الديمقراطيـــة الشعبيـــة

ولايـــة: قسنطينـــة
دائـــرة: الخـــروب
بلديـــة: أولاد رحمون
الرقم :...../2008

رئيس المجلس الشعبي البلـــدي
إلـــى
السيد/ رئيس جمعية الافـــق للبيئة
المركز الثقـــافي اولاد رحمـــون

الموضوع : ف/ي الاعانات الممنوحة لجمعيتكم من سنة 2006 الى 2008
المرجع : ارسالكم الوارد الى مصلحة المالية والمحاسبة بتاريخ 22 مارس 2008

ردا على ارسالكم يشرفنا ان اوافكم بوضعية الاعانات الممنوحة لجمعيتكم من طرف بلديتنا وهي مفصلة كما يلي :

1 / تم منح الجمعية اعانة مالية قدرها : 25.000,00 دج بالميزانية الاضافية لسنة 2006

2/ تم منح جمعيتكم اعانة مالية بمبلغ : 10.000,00 دج بموجب مداولة رقم : 69 مصادق عليها من طرف دائرة الخروب بتاريخ 2006/12/26 في اطار الميزانية الاولية 2007

3/ تم منح جمعيتكم اعانة مالية قدرها : 10.000,00 دج بموجب مداولة رقم :25 مصادق عليها من طرف دائرة الخروب بتاريخ 2007/10/01 في اطار الميزانية الاضافية لسنة 2007

4/ تم منح جمعيتكم اعانة مالية قدرها : 71.951,65 دج بموجب مداولة رقم : 42 في مصادق عليها من طرف دائرة الخروب بتاريخ : 2007/12/31 في اطار الميزانية الاولية لسنة 2008 هذه الاعانات منحت للجمعية باسم جمعية الافاق بدلا من اسم الجمعية الصحيح وهو الافق وعليها المطلوب منكم تقديم جميع الوثائق الرسمية و الصحيحة للجمعية لتسوية منحكم هذه الاعانة

أولاد رحمون في : 26/03/2008

رئيس المجلس الشعبي البلدي

جمعية حماية الطبيعة و البيئة لولاية قسنطينة
ص ب رقم 20 أرض حي الدقسي 25001
الهاتف: 031-61-26-46 – 031-9323-00 – 031-63-06-20
البريد الإلكتروني:apne_cirta@yahoo.fr

إرسال :.....

إلى السيـــــد :.....

تاريخ :.....

الموضوع : التقرير الأدبي حول التظاهرات اليوم العالمي 5 جوان 2006

في إطار احتضان الجزائر اليوم العالمي للبيئة المصادف 5 جوان نظمت جمعية حماية الطبيعة والبيئة APNEومديرية البيئة بالتعاون مع المجلس الشعبي الولائي ومديرية الشباب و الرياضة بمشاركة مديرية التربية وبلدية قسنطينة برنامجا ثريا من 2006/05/10 إلى 2006/06/10

-1 الأعلام البيئي : بالتنسيق مع إدارة سيرتا FM

نظمت جمعية APNE حصص تحسيسية ببيئة إعلامية لجميع الفئات أيام 2و9و16 و 23 و 30 من شهر ماي عبر أمواج إذاعة سرتا مست هذه مواضيع منها التصحر– السياحة البيئية –الطفل والبيئة – التنوع البيولوجي بالإضافة إلى اخبارو ومضات للتحظير لهذا الحدث البيئي كما ساهمت الصحف المكتوبة في التغطية الاعلامية

-2 المسابقات البيئية : نظمت الجمعية البئية APNE مسابقات بيئية لأحسن مبادرة عبر الأحياء و أحسن مبادرة للمواطن في تحسين المحيط وأحسن انجاز بيئي الخاصة بمسابقة الأطفال والهدف هو ترقية الثقافة البيئية لجميع الفئات

-3 الأيام الاعلامية التحسيسية : نظمت جمعية عبر المؤسسات التربوية و الأحياء الجامعية ومعهد التكوين المهني و مراكز ثقافية لدار الشباب خصصت دروس تحسيسية وتطبيقية وتنظم صبر أراء ومعارض بيئية و تشجير ابتداء من 2006/05/15 بثانوية سعدي طاهر حراث و 2006/05/17 بابتدائية قرين خديجة و 2006/05/22 بالحي الجامعي علي منجلي و 2006/05/29 بالمعهد الوطني للتكوين المهني سيدي مبروك

4**- التشجير :** مواصلة عملية التشجير ونزع الأعشاب الضارة في إطار تحسين المحيط بالأحياء منطقة علي منجلي حي الاخوة عباس – حي التوت – دقسي

-5 التنظيف : تمت عملية التنظيف بمنطقة جبل الوحش يوم 2006/05/26 صباحا بالتنسيق مع مؤسسة EPCPTC

-6 الخرجات الميدانية : نظمت الجمعية خرجة ميدانية مع مجموعة من التلاميذ النادي البيئي الى الحاجز المائي بمنطقة بصالح الدراجي يوم 2006/06/01 بمناسبة اليوم العالمي للطفل والهدف منها هو ترقية السياحة العلمية للطفل

-7 السباق البئي و السياحي : بالتنسيق مع مديرية السياحة في إطار ترقية السياحة البئية للطفل تحت شعار السائح الصغير سباق نصف مارطون بمنطقة جبل الوحش يوم 2006/06/02 بمشاركة النادي OCC وكان هذا السباق ناجح كما وكيفا شهادة الجميع

-8 المسرح البيئي : خصصت الجمعية برنامج مع إذاعة سيرتا FM سكاتشات بيئية تحسيسية تحت شعار دنيا تتصحكم

-9 نشاطات بيئية أخرى: شاركت الجمعية في عدة نشاطات منها مع مديرية البيئة بابتدائية لكحل نفيسة و إكمالية خديجة بمناسبة اليوم العالمي للتنوع البيولوجي كما شاركت يوم 2006/06/02 في المارطون بمقر المديرية كما شاركت في منطقة المريج المنظم من طرف مديرية الشباب والرياضة والتضامن الاجتماعي في الجانب الترفيهي

-10 الملتقيات الوطنية : شاركت الجمعية يوم 2006/05/22 بمقر وزارة البيئة بمناسبة اليوم العالمي للتنوع البيولوجي و 2006/06/05 بنادي الصنوبر بمناسبة اليوم للبيئة وخصصت حصة لتغطية هذا الحدث من طرف الطاقم الحصة البيئة و المحيط

-11 الأيام البيئية: 4،5 ، 6 ، 7 جوان المنظم من طرف مديرية البيئة وجمعية APNE حيث برمجت عدة نشاطات في هذا المجال يوم 2006/05/04 في الفترة الصباحية ..... لقاءات جوارية وتحسيسية مع المواطنين لجميع الفيئات بواسطة ملصقات تحسيسية و أما الفترة المسائية فقد خصصت لعرض و

يوم **2006/05/05**: افتتح المعرض على الساعة 10 و30دقيقة من طرف السيد والي ولاية قسنطينة رفقة السلطات الولائية والمحلية حيث عاين المعرض لفترة وجيزة وقدمت شروحات حول هذا اليوم من طرف إيدارات وجمعيات ونوادي بيئية وبعدها تمت عملية توزيع الشهادات الشرفية وجوائز رمزية للفائزين في مسابقة الرسم المنظم من طرف مديرية البيئة و التربية و المسابقات البيئية المنظمة من طرف جمعية APNE بالتعاون مع DJS و APW الممثلة في أحسن مبادرة للأحياء – أحن مبادرة للمواطن في تحسين المحيط و أحسن إنجاز بين نوادي البيئة وبعدها توصل المعرض .

وفي يوم **2006/06/06**: ليتواصل المعرض ثم قدمت ندوة إعلامية تحسيسية من الساعة 14 الى الساعة 15 مساءا حول واقع البيئة في قسنطينة بحضور ممثلي البيئة والغابات والبلدية وجمعيات ومقاولين عبر إذاعة سرتا FM

و في اليوم الأخير 2006/06/07 أبواب مفتوحة على المخبر الجهوي للبيئة

-12 سبر أراء بيئية : تمت عملية فرز سبر أراء المنظمة من طرف الجمعية حول ملئ إستمارات سبر أراء جميع الفيئات

فئة أقل من 20

فئة بين 20 و 40

فئةأكثر من 40

حول تقيم الوضعية البيئية في ولاية قسنطينة .

	360 مشارك	248 مشارك	180 مشارك
حالات البيئة	أقل من 20 سنة	من 20 إلى 40 سنة	أكثر من 40 سنة
المسحات الخضراء	ناقصة	ناقصة	ناقصة
منطقة جبل الوحش	متدهور	متدهور	متدهور
التنوع البيولوجي	يحتاج إلى إهتمام	متدهور	يحتاج إلى اهتمام
السياحة	منعدمة	منعدمة	منعدمة
النظافة	سيئة	سيئة	تحسن طفيف
التشجير	قليل	قليل	قليل
القوانين البيئية	غير مطبقة	غير مطبقة	غير مطبقة
المصانع	لم تحترم البيئة	ملوثة	ليست مهيئة

حالة الطرقات	مزرية	مزرية	مزرية
التسربات المائية	كثيرة	كثيرة	كثيرة
الرعي الفوضوي	موجودة	كثير	كثير
البناء الاسمنت	عشوائي	عشوائي	عشوائي
النشاط البيئي	حسن	متوسط	مقبول
النقل	مقبول	مقبول	مقبول
الحس البيئي	موجود	موجود	موجود
نشاط الجمعيات	منعدم و قليل	منعدم وقليل	منعدم وقليل
المفاريغ العوممية	فوضوية عبر البلديات	فوضوية عبر البلديات	فوضوية عبر البلديات
المحاجر	ملوثة و مزعجة	ملوثة و مزعجة	ملوثة و مزعجة
الوديان	ملوثة	ملوثة	ملوثة

النتائج :

*نضج بيئي للمواطن في مجال البيئة وخاصة في مجال التشجير

* حضور الجمعيات في الأيام البيئية مما كانت عليها من قبل

* التغطية الإعلامية المسموعة والمكتوبة للحدث البيئي

* حضور النادي البيئي الصغير بقوة التي تشرف عليه الجمعية

* تكثف النشاطات البيئية لمختلف القطاعات الأخرى

الملاحظات :

- ضيق قاعة العرض بقصر الثقافة بمالك حداد
- غياب التلفزة لتغطية هذا الحدث البيئي
- اليوم العالمي 5 جوان لم يعطي حقه المطلوب على المستوى الوطني

نسخ كعرض حال :

وزير تهيئة الإقليم والبيئة

وزير المنتدب المكلف بالمدينة

والي ولاية

رئيس المجلس الشعبي الولائي

رئيس الدائرة

مدير البيئة

مدير الشباب و الرياضة

رئيس لجنة الصحة و البيئة

رئيس الجمعية

سبيح عبد المجيد

جمعية المشعل الأخضر للبيئة
تقرير حول التظاهرة الخاصة بيوم العالمي للصحة

نظمت جمعية المشعل الأخضر للبيئة لولاية قسنطينة بالتعاون مع لجنة الصحة والبيئة للمجلس الشعبي الولائي لولاية قسنطينة أيام تحسيسية بمناسبة اليوم العالمي للصحة الموافق لـــ 07 أفريل وذلك تحت شعار **البيئة و صحة المواطن** و هذا من 07 إلى 09 أفريل 2007 حسب البرنامج التالي:

التاريخ	المكان	الحدث
2007/04/07	دار الثقافة محمد العيد ال خليفة	محضرات علمية
2007/04/08	مقر المحافظة الولائية الكشافة الإسلامية	القيام بعمليات تحسيس وتوعية
2004/04/09	مقر المحافظة الولائية للكشافة الإسلامية	تكريم بعض عمال الصحة والبيئة على مستوى الولاية

حيث اشتمل اليوم الأول من هذه التظاهرة على تدخلات علمية دارة في مجملها حول البيئة وصحة المواطن:

التدخل الأول من طرفالسيد كشبار محمد سيف الله متحصل على شهادة ماجستير في علم البيئة وأستاذ بجامعة قسنطينة وأمين مال الجمعية وكان تحت عنوان البيئة التلوث وصحة المواطن ونائبة أمين مال الجمعية.

التدخل الثاني كان عبارة عن رسالة موجهة لكل المواطنين تحمل توقعات لحالة البيئة سنة 2070 من تقديم السيد كشبار محمد سيف الله.

التدخل الثالث دار حول ثقب الأوزون و تأثيراته على صحة المواطن من تقديم السيد كشبار محمد مهدي مهندس دولة في علم البيئة والأمين العام للجمعية.

اليوم الثاني اشتمل تدخلات على مستوي مقر الكشافة الإسلامية لولاية قسنطينة و هذا عن طريق تقديم بعض النصائح والمطويات على فتيان الكشافة الإسلامية قام بهذه العملية السيد قربوعة فريد مهندس دولة في علم البيئة وفي إطار تحضير رسالة مجستير في نفس المجال و الأنسة بولبيار دورية طبيبة بالمستشفى الجامعي عبد الحميد ابن باديس.

اليوم الثالث حفل اختتام كان من الفروض أن يقام بالمركز الثقافي عبد الحميد بن باديس و لأسباب خارجة عن نطاقنا أقيم حفل الإختتام بالمقر الولائي للكشافة الإسلامية على الساعة الثانية زوالا وتم خلاله تكريم بعض عمال قطاعي الصحة والبيئة لولاية قسنطينة.

ولقد ساهم في انجاح هذه التظاهرة كل من :

مدرية الثقافة لولاية قسنطينة

دار الثقافة محمد العيد ال خليفة

دار الشباب أحمد بوشوك

نادي النور

المركز الثقافي رشيد القسنطيني.

المرفقات:

قرص يحمل المداخلات.

نسخة من المطويات الموزعة.

نسخة من المقال لصفي لجريدة الجمهور.

جمعية حماية الطبيعة و البيئة لولاية قسنطينة

: ص ب رقم 20 أرض حي الدقسي 25001

☎: 031- 61- 26 – 46 - 031- 93-23-00 - 031-63-06-20 : 🖷

البريد الإلكتروني : apne_cirta@yahoo.fr

مسابقة بيئية لفئة تلاميذ المدارس يوم العلم 16 أفريل

أبحث عن كل مـــا يؤدي و يضر بالطبيعة و يشكل خللا بيئيـــا و دلك بشطب كل خانة لا تعجبك

فئران و حشرات	اسماك بالبحيرات	مياه جوفية	البقرة تأكل من الفضلات	دخـــان من المصانع
الضجيج في المدن	صيد طائر الحسون	قـــاذورات أمام المنازل	سماء زرقاء صافية	قطـــع الأشجـــار و الشجيرات
الحروب	عصافير مهاجرة	البـــطـــاريـــات و الأفلام الراديو	الصيـــد في الغـــابات	تجارب نووية
حشائش و ورود	بناء مدن في كل الأراضي	أمطار بها أحماض	غرس شجيرات	مـــوت الأســـود و الذئاب
السقي من الوديان قرب المصانع	مبيدات الحشرات	قمامة بجوار حنفية	عصافير في أقفاصها	ميـــاه الأمطـــار

النقطة:

الاسم :.....

اللقب :.....

المستوى الدراسي :.....

المدرسة :.....